



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية التربية – ابن رشد للعلوم
الإنسانية
قسم التاريخ

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان 1953-1974

أطروحة قدمتها الطالبة
نور محمود عبد المجيد العبدلي

إلى مجلس كلية التربية – ابن رشد- للعلوم الإنسانية - جامعة بغداد وهي جزء من
متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة، في التاريخ الحديث

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
إحسان علي حسين الشمري

إقرار المشرف

أشُهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان 1953-1974) ، التي تقدمت بها الطالبة (نور محمود عبد المجيد العبدلي)، قد جرى بإشرافي في جامعة بغداد/ كلية التربية –ابن رشد للعلوم الإنسانية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر. ولأجله وقعت

التوقيع

الاستاذ المساعد الدكتور
احسان علي حسين الشمري
المشرف على الأطروحة
2016 / /

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع

الاستاذ المساعد الدكتور
علي حسن غضبان
رئيس قسم التاريخ
2016 / /

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ إعداد هذه الاطروحة الموسومة بـ (سياسة الولايات المتحدة
الامريكية تجاه اليونان 1953-1974)، التي تقدمت بها الطالبة (نور
محمود عبد المجيد العبدلي)، قد جرى تقويمها لغوياً بإشرافي وقد وجدتُها صالحة
من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

إقرار الخبير العلمي

أشُهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان 1953-1974)، التي تقدمت بها الطالبة (نور محمود عبد المجيد العبدلي)، قد جرى تقييمها علمياً ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر وقد وجدتها صالحة من الناحية العلمية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على الاطروحة الموسومة بـ
(سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اليونان 1953-1974)،
التي قدمها طالبة الدكتوراه (نور محمود عبد المجيد العبدلي) وقد ناقشنا الطالبة،
في محتوياتها وفي ما لها علاقة بها، وقد وجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ
الحديث والمعاصر وبتقدير ()

التوقيع:

أ.د. كريم صبح عطية
(رئيس اللجنة)

التوقيع:

أ.د. سعد نصيف جاسم
(عضوا)

التوقيع:

أ.م.د. نغم سلام إبراهيم
(عضواً)

التوقيع:

أ.م.د. فلاح حسن حمادي
(عضوا)

التوقيع:

أ.م.د. نغم طالب عبد الله
(عضواً)

التوقيع:

أ.م.د. احسان علي حسين الشمري
(عضواً ومشرفاً)

صُدِّقت الاطروحة في مجلس كلية التربية – ابن رشد – للعلوم الإنسانية جامعة بغداد

أ.د. علاوي سادر جازع
عميد كلية التربية / ابن رشد
للعلوم الإنسانية
2017 / /

الإهداء

إلى: ...

- روح والدي في أكرم مقام
- والدتي حياً و عرفاناً
- أخوتي وأخواني الشموع التي أضاءت لي الطريق..

(انتصار ، تغريد ، أحمد)

أهدي هذا الجهد المتواضع

نور



شكر وامتنان

الحمد والشكر والفضل كله لله رب العالمين، كما ينبغي لجلال وجه الكريم،
والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد المبعوث رحمة العالمين وعلى آله
وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد فإنه لمن دواعي العرفان والوفاء وبعد أتمام هذه الدراسة بفضل الله
ومنه، أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الدكتور أحسان حسين الشمري
الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، وأسهم بإخراجها على ما هي عليه عبر
توجيهي ونصحي، فشكراً له وجزاه الله عني خير الجزاء.

ويطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور صباح
مهدي رميضان القريشي، فقد غمرني بفيض كرمه وغزير علمه، وشكراً لتوجيهي
وتقديم العون لي طيلة مدة الكتابة، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل
الذين أفاضوا علي بعلمهم وتجاربهم فكانوا لنا خير منار وأخص منهم (الأستاذ
الدكتور جعفر عباس حميدي، والأستاذ الدكتور طارق الحمداني، والأستاذ الدكتور
صباح مهدي رميضان . والأستاذ الدكتور جمعة الخفاجي ، والأستاذ الدكتور محمد
المشهداني، والأستاذ الدكتور ظاهر محمد الحسنوي ، والأستاذ الدكتور وليد عبود
الدليمي ، والأستاذ الدكتور كريم صبح ، والأستاذ المساعد الدكتورة فرح صابر،

ولا يسعني إلا أن أشكر الدكتور نكتل عبد الهادي لمساعدته لي ولما قدمه لي من
مصادر مهمة، وأشكر الدكتور محمد رضوي الحميداوي والدكتور وائل النداوي
والأستاذ مالك لفقة المعالي و الزميل أيمن عبد الكريم السامرائي لما قدموه لي من
مصادر قيمة لدراستي.

ويسرني أن أقدم الشكر والثناء إلى كل زملائي في المرحلة التحضيرية
وأخص منهم (ريزان وفلاح واحمد ومثنى).

وأخيراً وليس آخراً لا أنسى فضل أهلي وبالأخص والدتي حفظها ربي لوقوفها معي ودعمها المعنوي ودعائها لي لإتمام هذه الدراسة، وتكبتها التعب كونها رافقتني بكل خطواتي في كتابة الأطروحة، وأشكر أخوتي و أخواني انتصار وتغريد وأخي أحمد وكل زملائي الأخوة والأخوات الذين شجعوني ووقفوا بجاني.

وفي الختام أشكر كل من قدم لي مصدراً أو أرشدني إلى مصدر أو قدم لي فكرة أو ناقشني بفكرة وشكراً لكل من ساعدني ولكل من حاول أن يساعدني بل لكل من فكر أن يساعدني، وأسأل الله عز وجل أن يوفقني لرد الجميل لكل من ذكرته.

الباحثة

المختصرات المستعملة في الأطروحة

EAM	Ethnikon Apeleftherotikon Metopon The National Liberation Front جبهة التحرير القومي
ELAS	The Greek People's Liberation Army جيش التحرير الشعبي اليوناني
FRUS	Foreign Relations of the United States العلاقات الخارجية للولايات المتحدة
KKF	Kommunisihon Komma Ellados Communist Party of Greece الحزب الشيوعي اليوناني
Vol.	Volume مجلد

ثبت المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	إقرار المشرف
ج	إقرار الخبير اللغوي
د	إقرار الخبير العلمي
هـ	إقرار لجنة المناقشة
و	الإهداء
ز - ح	شكر وامتنان
ط - ي	المحتويات
6-1	المقدمة
40-7	مدخل تاريخي مسار العلاقات الأمريكية – اليونانية حتى عام 1952
102-41	الفصل الأول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس أيزنهاور (1953-1961)
58-41	المبحث الأول: المتغيرات الداخلية في اليونان وانعكاساتها على السياسة الأمريكية في المنطقة
74-59	المبحث الثاني: موقف الولايات المتحدة من النزاع اليوناني – التركي حول قضية قبرص
90-75	المبحث الثالث: القضايا الاقتصادية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليونان

102-91	المبحث الرابع: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه اليونان
--------	---

الفصل الثاني سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس جون كندي (1961-1963)	
112-103	المبحث الأول: الولايات المتحدة و التطورات الداخلية في اليونان
122-113	المبحث الثاني: موقف الولايات المتحدة من قضية قبرص
138-123	المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه اليونان (1960 – 1963)
144-139	المبحث الرابع: المساعدات العسكرية الأمريكية لليونان
الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان في عهد الرئيس جونسون (1963-1969)	
169-145	المبحث الأول: موقف الولايات المتحدة من التطورات الداخلية لليونان
184-170	المبحث الثاني: تطورات قضية قبرص
200-185	المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه اليونان
206-201	المبحث الرابع: السياسة العسكرية الأمريكية تجاه اليونان
الفصل الرابع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس نيكسون	
223-207	المبحث الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التطورات السياسية الداخلية في اليونان
234-224	المبحث الثاني: الولايات المتحدة وتطورات القضية القبرصية (1969-1974)
243-235	المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه اليونان
254-244	المبحث الرابع: تنامي المساعدات العسكرية الأمريكية لليونان

257-255	الخاتمة
263-258	الملاحق
287-264	المصادر و المراجع
A	ملخص الأطروحة باللغة الانكليزية

مقدمة الإطار الزمني وتحليل المصادر

أُلقت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) بظلالها على دول لم يكن لها أي صلة بها من قريب أو بعيد، وكانت اليونان من تلك الدول التي وجدت نفسها في خضم الحرب تتعرض للغزو الإيطالي على اثر السماح لدخول القوات البريطانية الى اليونان مما تترتب عليه قيام إيطاليا بغزو الاراضي اليونانية، وتبعها بعدها احتلال المانيا لليونان، مما ادى الى تخريب البنى التحتية وخسائر بشرية ومادية لحقت باليونان، ولم ينته الامر بانتهاء الحرب وانتصار دول الحلفاء على المانيا، بل تجاوز ذلك الى ما تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية من انقسام اوربا على معسكرين غربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، وكانت اليونان بحكم موقعها الجغرافي المطل على البحر المتوسط والموقع الاستراتيجي المهم محط أنظار القطبين ولاسيما بعد أن تمكن الاتحاد السوفيتي من مد نفوذه الى الدول المجاورة لليونان مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى الاسراع الى احكام قبضتها على اليونان وكسبها. مستغلة بذلك الوضع الاقتصادي المتدهور وحجم الخراب الذي حل بها اثر الاحتلال الالمانى ومما ساعدها في ذلك قرار بريطانيا مغادرة قواتها اليونان في نهاية عام 1949 فاجتمعت مجموعة من الاسباب وكانت بمثابة المبرر للولايات المتحدة الامريكية بمد نفوذها الى اليونان وكسبها من خلال تبنيها لسياسة الاحتواء في عهد الرئيس ترومان والتي تمخض عنها عقد الولايات المتحدة الامريكية سلسلة من الاحلاف الدولية التي ارادت من خلالها تطويق وتضييق الخناق على الاتحاد السوفيتي كما اطلقت مبدأ ترومان ومشروع مارشال لدعم وتقديم المساعدات لدول أوربا , وقد نال اليونان نصيباً منها فكانت هذه بداية لعقد صداقة طويلة الامد بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية التي كان من شروطها أن تتعهد الولايات المتحدة الامريكية بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وتبني الدفاع عن اليونان في مقابل بقاء اليونان حليفة للولايات المتحدة الامريكية وتدافع عن الجناح الجنوبي لحلف الاطلسي (الناتو) وضمان سير اليونان على الخط الذي رسمته الولايات المتحدة الامريكية لها وخلال المدة (1939-1974) شهدت الفترة تطورات سياسية مهمة انعكست بدورها على طبيعة السياسة الخارجية الامريكية ازاء اليونان. وتتصل هذه التغييرات والتطورات السياسية بتغير الحكومات اليونانية والانقلاب العسكري اليوناني واعلان الجمهورية اليونانية فكانت هذه التطورات كفيلة بتغيير أهداف واساليب السياسة الامريكية تجاه اليونان.

بينما شكلت قضية قبرص المحور الرئيس لطبيعة السياسة الامريكية حيال اليونان لما لقضية قبرص من ابعاد سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة وكانت المحرك الاساس للسياسة الخارجية الامريكية ولاسيما ان طرفي النزاع هما حليفان لا غني عنهما- لتركيا واليونان- العضوين في حلف شمال الاطلسي , لذلك كانت الولايات المتحدة الامريكية حذرة ودقيقة في التعامل ازاء قضية قبرص كي لا تخسر حليفها وتمنح عندها الاتحاد السوفيتي الفرصة في التدخل وكسب احد الطرفين الى جانبه.

تم اختيار عام 1953 لبداية الأطروحة ليكون محملاً لرسالة الماجستير للباحث نعمة اسماعيل مخلف المعنونة (سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اليونان 1944-1952). أما اختيار عام 1974 ليمثل نهاية الدراسة كونه مثل نهاية الحكم العسكري الدكتاتوري وممارساته غير الانسانية تجاه الشعب اليوناني وقبرص ، كما شهد هذا العام عودة الحكم الديمقراطي لليونان .

تأتي أهمية دراسة سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اليونان في المدة (1953-1974) ، لأنها تعد مرحلة متكاملة قائمة بذاتها من مختلف الأوجه ، اذ جاءت حافلة بالأحداث والمتغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي بتداخل واضح دون أن يلقى عليها الضوء الكافي ، ولا سيما أن اغلب الدراسات سلطت الضوء على العلاقات السياسية ، بينما أغفلت طبيعة وحجم وشكل المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي كانت الحجر الاساس في العلاقات (الامريكية- اليونانية) من خلال استخدامها كأداة من ادوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه اليونان من جهة ، وأداة للضغط على اليونان من جهة اخرى من خلال زيادة او خفض قيمة تلك المساعدات .

أرادت الباحثة الاجابة عن بعض التساؤلات التي كانت تدور في ذهنها تتمثل في اسباب اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بدولة فقيرة من الناحية الاقتصادية مثل اليونان ، والتي أدت بالولايات المتحدة الامريكية الى التنافس مع الاتحاد السوفيتي للاسراع في ضمها وأحتواءها وتبني سياسة خارجية معها قائمة على التعاون الاقتصادي والعسكري مع اليونان ، للحيولة دون فسح المجال للاتحاد السوفيتي بمد نفوذه لها ، فهل حققت الولايات المتحدة الامريكية غايتها السياسية في اليونان خلال الفترة (1953-1974) ؟ كل هذه التساؤلات وغيرها حاولت الاجابة عنها ضمن مباحث الأطروحة .

أما خطة البحث ومنهجيته فقد راعيت التسلسل التاريخي ، وقد أعتمدت على أسلوب السرد التاريخي فضلاً عن التحليل للأحداث .

أزاء هذا ومن أجل الخوض في غمار هذه الأحداث المهمة ارتأيت تقسيم الأطروحة على مدخل تاريخي و اربعة فصول ، وتضمن المدخل التاريخي الذي جاء بعنوان (مسار العلاقات الامريكية- اليونانية للمدة 1939-1952) حيث سلط الضوء على الاحداث الرئيسية ابتداءً من عام 1939 واندلاع الحرب العالمية الثانية موضحة موقف اليونان ودورها في الاحداث التي لحقت بها ابان الحرب ابتداءً من الغزو الايطالي و ثم الاحتلال الالماني وانتهاءً بانسحاب القوات البريطانية من اليونان بعد ان تمكنت من تحرير اليونان وحرر القوات الالمانية وبعدها جاء دور الولايات المتحدة الامريكية في ملء الفراغ الذي تركته بريطانيا واعربت عن نيتها في مساندة الحكومة اليونانية للوقوف مجدداً والنهوض في اقتصادها من خلال تقديم المنح المالية التي اندرجت ضمن اطار مبدأ ترومان ومشروع مارشال . وكان المدخل مقدمة وتمهيداً للفصول التي كانت اولها الفصل الاول الذي تضمن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس ايزنهاور (1953-1960) اذ تطرقت في المبحث الاول الى محاور رئيسة تتضمن حلف البلقان وهو من الاحلاف التي

اندرجت ضمن سياسة الاحواء التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية لتطويق الاتحاد السوفيتي كما تضمن الفصل موقف الولايات المتحدة الامريكية في انجاح الانتخابات السياسية ولاسيما بعد سنوات خاضتها اليونان في خضم حرب اهلية زادت من تفاقم الاوضاع السياسية والاقتصادية في اليونان. اما المبحث الثاني فتضمن التطورات في قضية قبرص وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها وجاء المبحث الثالث ليسلط الضوء على المساعدات الاقتصادية الامريكية والتي اتبعتها ازينهاور وهي استمرار لمبدأ ترومان ومشروع مارشال والتي عدتها الولايات المتحدة الامريكية من وسائل السياسة الخارجية الامريكية.. والمبحث الرابع تضمن المساعدات العسكرية حيث وضح حجم المساعدات العسكرية والقواعد العسكرية الامريكية في اليونان. والتي كانت ضمن خطة الولايات المتحدة الامريكية في زرع قواعد عسكرية في منطقة البحر المتوسط لتضمن حماية الجناح الجنوبي لحلف الاطلسي (الناتو).

أما الفصل الثاني (سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس جون كندي 1961- 1963) فتضمن أيضاً موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضايا السياسية الداخلية لليونان، وسياسة الرئيس جون كندي ازاء قضية قبرص والتي شهدت في تلك الفترة تطورا كبيرا في اعلان الجمهورية القبرصية واعلان الدستور الذي نقل القضية الى مرحلة اخرى كانت بمثابة الحل النهائي لها كما بدأت في بادئ الامر لتشهد بعدها الاضطرابات والاشتباكات بين القبارصة اليونان والقبارصة الترك وكانت مواد الدستور هي محط الخلاف آنذاك.

كما تطرق الفصل الى سياسة كندي الخارجية والذي أولى اهمية كبيرة للمساعدات الاقتصادية الامر الذي جعله يقوم بتأسيس (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية) عام 1961. والتي كان لليونان نصيب منها، كما تضمنت المساعدات ايضا مساعدات عسكرية لليونان لضمان بقاء اليونان على الاستعداد للدفاع عن نفسها ولاسيما أن اليونان من الدول المعرضة للخطر الشيوعي.

اما الفصل الثالث فقد تناولت فيه سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس جونسون (1964- 1969) ، فقد تضمن المبحث الاول موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانقلاب العسكري الذي قاده العسكريون في اليونان عام 1967 والذي يعد نقطة تحول كبيرة في سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اليونان ولاسيما بعد ضغط دول حلف (الناتو) على الولايات المتحدة الامريكية لتغيير سياستها وسعيها لارجاع الحياة الدستورية لليونان بعد ان فقدتها اثر الانقلاب العسكري المذكور وكان لقضية قبرص دور في شكل السياسة كونها شهدت تغييراً في احداث النزاع أثر الانقلاب العسكري. ومجيء حكومة جديدة في أثينا التي تعاملت مع القضية بمنحني آخر وهذا ما تضمنه المبحث الثاني، اما المبحث الثالث فتضمن المساعدات الاقتصادية والتي تأثرت بحكم السياسة التي شهدتها اليونان آنذاك وتناول المبحث الرابع حجم المساعدات العسكرية في خضم الحكم العسكري في اليونان.

أما الفصل الرابع فقد سلط الضوء على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون (1969-1974) وتناول الفصل التطورات الداخلية ، وكان الحدث المهم هو انتهاء الحكم العسكري وعودة الحياة الديمقراطية فيها عام 1974. كما شهدت قضية قبرص تطوراً خطيراً وهو الغزو التركي للجزيرة عام 1974، في حين استمرت المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية والتي اختلف مقدارها على وفق الاحداث السياسية في اليونان.

وقد أعتمدت الاطروحة على مصادر متنوعة لأن طبيعة الموضوع أقتضت تنوع مصادره ، حيث شكلت الوثائق المنشورة عن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية رافدا مهما لهذه الاطروحة لأن الكتب الاجنبية والعربية والمترجمة لم تتطرق الى طبيعة وحجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، ولم تف مادتها بمستلزمات الاطروحة من حيث كشف بعض الجوانب الغامضة ، لهذا كان لابد لي من الاعتماد بشكل أو بآخر على المادة الوثائقية ومقارنة المعلومات الواردة فيها بالكتب والبحوث .

ومن الكتب الاجنبية التي اعتمدت عليها كتاب (جيمس ميلر) محرر الوثائق بالخارجية الأمريكية الموسوم (التاريخ والسلطة : اميركا واليونان 1950-1974، وكتاب (جيمس ميلر) ، سياسة الولايات المتحدة تجاه قبرص (1954-1974)

Miller, James Edward: united states policy Towards Cyprus, 1954-1974, review Journal of modern Greek studies-volume 20, Number2. October, 2002,

فضلا عن كتاب

John, Chias, The Economic development of Greece the post-world war1)

الذي سلط الضوء عن مشاريع التنمية الاقتصادية في اليونان ، وكتاب للمؤلف وليم بلوم William Blum الموسوم (قتل الامل Killing Hope) الذي يعالج تدخلات القوة الأمريكية عن طريق استخدام الجيش الأمريكي ووكالة الاستخبارات المركزية في عدد كبير من دول العالم منذ الحرب العالمية الثانية .

كما كان للمذكرات الشخصية مثل ايزنهاور ونيكسون وهنري كيسنجر والأطاريح والرسائل الاجنبية والعربية والدوريات العربية في ردد الاطروحة بمادة قيمة ، كما اعتمدت الاطروحة على الموسوعات المتنوعة

وقد واجهت عقبات منها ندرة المصادر ولاسيما عن اليونان وقلة الدراسات عن أوروبا الشرقية وبالاخص اليونان، كما ان الوثائق كثيراً ما تغفل حجم المساعدات سواء الاقتصادية او العسكرية لسنوات معينة.

بحمد الله وعونه ثم بفضل بحثي المتواصل في الوثائق والمصادر الاجنبية ذلت تلك الصعاب وتجاوزتها .

مدخل تاريخي العلاقات الأمريكية – اليونانية حتى عام 1952

مدخل تاريخي العلاقات الأمريكية – اليونانية حتى عام 1952

الموقع الجغرافي لليونان وأهميته :

أعادت الحرب العالمية الثانية تشكيل خارطة القوى العالمية الاستعمارية القديمة – بريطانيا وفرنسا – ، وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كأكبر قوتين في المدة التالية للحرب، وقد أدى الاختلاف الأيديولوجي⁽¹⁾ فيما بينهما الى صراع مرير تمثلت أحد أوجهه في محاولة كل منهما فرض سيطرته على اليونان وغيرها من الدول⁽²⁾ لما تمثله وتحتله اليونان من موقع جغرافي وأستراتيجي، حيث تقع اليونان في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان وتبلغ مساحتها (131,000) كم²⁽³⁾ مما جعل اليونان تتمتع بموقع جغرافي متميز حيث تقع في شرق البحر المتوسط وجنوب شرق أوروبا، وتجاور من ناحية الشمال شمال البانيا، والبوسنة والهرسك (يوغسلافيا سابقاً)، وبلغاريا، ومن الشرق تركيا، فضلاً عن امتلاكها لسواحل طويلة على بحر ايجه وعدد كبير من الجزر⁽⁴⁾، مما يجعلها تتشارك في الاشراف على مضيقي (البسفور والدردنيل)⁽⁵⁾ اللذين يؤديان الى البحر الاسود

(1) الاصل في انقسام العالم الى معسكرين : شرق وغرب وجود تناقضات جوهرية في المعتقدات الايديولوجية والمصالح الاستراتيجية بين الدول الرأسمالية والدول الشيوعية فالغرب يرجع اصل الصراع مع الشرق الى مايعتقده بالطبيعة التوسعية للشيوعية التي تعتنقها (موسكو)، والدول التي تدور في فلكها ويرى الغرب أن هذه الايديولوجية بطبعها أيديولوجية معادية للرأسمالية، التي ترغب في تحويل العالم بأسره الى عالم شيوعي وذلك من خلال الثورات العمالية الموجهة ضد الطبقات الرأسمالية في حين الشرق يرجع أصل الصراع بينه وبين الغرب الى ما يتصوره عن الايديولوجية الرأسمالية التي يرى فيها أستغلالية تدفع الى نهب المناطق الغنية بالموارد الطبيعية وتخضعها لهيمنة النظام الرأسمالي وبالتالي يحرم الشعوب من أستقلالها. للمزيد ينظر: عبد الخالق عبد الله، "العالم المعاصر والصراعات الدولية"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 133، الكويت – 1989، ص ص 64-65.

(2) المصدر نفسه، ص 65.

(3) حسن الشيخ، دراسات في تاريخ الحضارات القديمة (اليونان)، دار المعرفة، مصر – د.ت، ص 6.

(4) يبلغ عدد الجزر التي تكون أرخبيل بحر إيجه (300) جزيرة تنقسم على مجموعتين:

- 1- مجموعة جزر (أويوا Awa)، وتشمل على (100) جزيرة مساحتها (2216) ميلاً مربعاً.
- 2- مجموعة جزر (سيكلادس) (Cyclades) ويصل عددها الى (200) جزيرة مساحتها (923) ميل مربع، للمزيد ينظر: محمد عبد الفتاح ابراهيم، "اليونان من حضارة الاغريق الى عصر الذرة"، سلسلة كتب سياسية، القاهرة – د.ت، ص 8.

(5) الدردنيل والبسفور (المضائق) : الدردنيل : مضيق استراتيجي يفصل أوروبا عن جنوب شرق آسيا الصغرى عرضه من 3-10 كم ، وعمقه يراوح من 50-90 متراً ، ويمتد من الجنوب –الغربي الى الشمال - الشرقي على طول 71 كم ، ويصل بحر ايجه ببحر مرمرة الذي يتصل بدوره بالبحر الأسود

الى جانب إشرافها من ناحية الغرب على مدخل مضيق (أترندا) (atranda)، والذي يصل بين البحر الأدرياتيكي⁽¹⁾

بمضيق البوسفور ، وللدردنيل أهمية تجارية وأستراتيجية بالنسبة لدول البحر الأسود والبحر المتوسط ؛ أما مضيق البوسفور : وهو عبارة قناة ضيقة تفصل أوربا عن آسيا وتصل البحر الأسود ببحر مرمرة طولها 31 كم ظن وعرضها يتراوح ما بين 550-3200مترا ، وعمقه يتراوح 105مترا ، ونظرا لأهميتهما التجارية فكانا محط صراع الدول الذين اجتمعوا في موننترو في تموز عام 1936، ممثلوا كل من (بلغاريا، تركيا، اليونان، رومانيا، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، فرنسا ويوغسلافيا)، وتمخض عن الاجتماع تقرير حرية الملاحة في المضيقين.

للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج 2، ص ص 674-675.

⁽¹⁾ البحر الأدرياتيكي: هو أحد فروع البحر المتوسط الذي يفصل شبه الجزيرة الإيطالية عن شبه جزيرة البلقان وسلسلة جبال الأبينيني عن سلسلة جبال الألب الدينارية. من الغرب والشمال تحده إيطاليا ومن الجهة الشرقية تطل عليه من الشمال للجنوب سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا ومونتنيغرو وألبانيا. سمي بذلك نسبة إلى مدينة أدريا أو هدريا الواقعة شماله في الأراضي الإيطالية.

يبلغ أقصى طول للبحر الأدرياتيكي 770 كم وأقصى عرض (اتساع) له هو 160 كم. يتصل بالبحر الأيوني عن طريق مضيق أوترانتو الذي تبلغ المسافة بين ضفتيه حوالي 100 كم.

البحر_الأدرياتيكي <https://ar.wikipedia.org/wiki>

والبحر المتوسط⁽¹⁾، فضلاً عن امتلاكها لجزيرة كريت⁽²⁾ أكبر وأهم الجزر اليونانية⁽³⁾، وقد دفعت الأهمية الاستراتيجية لليونان الدول الاستعمارية الى التنافس للسيطرة عليها، حيث أنه في السيطرة على اليونان، تحقق بذلك السيطرة على شرقي البحر المتوسط، وبالتالي منع تغلغل نفوذ الاتحاد السوفيتي الى ذلك البحر الذي عد على مر التاريخ من اهم الطرق التي تربط بين الشرق والغرب وأزدادت أهميته في العصر الحديث مع افتتاح قناة السويس، وظهور البترول في منطقة الشرق الاوسط⁽⁴⁾ في الوقت الذي اصبح فيه حوض البحر المتوسط ودوله، ولاسيما اليونان مطمعاً للدول الاستعمارية وميدان النزاع فيما بينها.

العلاقات الامريكية – اليونانية حتى عام 1952 :

بدأت العلاقات الامريكية اليونانية غير الرسمية بوساطة العمل التبشيري في اليونان منذ بداية القرن التاسع عشر، وبعد بضع أعوام نجحت مختلف الطوائف البروتستانتية الامريكية، في انشاء تجمعات في أثينا وفي أجزاء أخرى من البلاد، أما العلاقات الامريكية اليونانية على المستوى السياسي فتعود الى القرن التاسع عشر، وبالتحديد عندما أعلن الرئيس توماس جفرسون (1801-1809)⁽⁵⁾ منذ عام 1801 عن رغبته في استقلال اليونان عن السيطرة العثمانية، واقامة حكومة ذات سيادة في

(1) رياض عودة، "أيطاليا قاعدة ذرية وضمان أمن أوروبا بالسيطرة على البحر المتوسط"، مجلة الاسبوع العربي، العدد 24، القاهرة، 1983، ص 70.

(2) جزيرة كريت: إحدى جزر الحوض الشرقي للبحر المتوسط، يبلغ مساحتها (300) ميل، وغالبية سكانها من اليونان، وكانت تابعة للبندقية ومن ثم خضعت لمحمد علي باشا والي مصر، ثم استقلت عام 1902، حتى صارت جزءاً من اليونان، عام 1913، تكمن أهميتها بسبب موقعها المطل على الساحل الفينيقي و (55) ميل على الاسكندرية، و (550) مثل من بورسعيد وحيفا، لذا أن أي قوة تسعى للسيطرة على هذه الجزيرة فبإمكانها السيطرة على الممرات البحرية وقناة السويس.

للمزيد ينظر: يسرى الجوهري، جغرافية البحر المتوسط، دار المعارف، الاسكندرية، 1960، ص 19.

(3) محمد رفعت، التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط، دار المعارف، القاهرة – د. ت، ص 19.

(4) بسام العسلي، "القواعد البحرية وحرب المحيطات"، مجلة الدفاع الوطني، العدد (1)، بيروت، 1983، ص 30.

(5) توماس جفرسون: وهو ثالث رئيس للولايات المتحدة الامريكية، ولد في فرجينيا في الثالث عشر من نيسان عام 1743 في أسرة عملت بالزراعة، ودرس في معهد وليام وماري، وعمل بالتدريس بالمعهد المذكور، وهو من المؤسسين الفاعلين في اعلان وثيقة الاستقلال الامريكي ومؤسس الحزب الجمهوري، وثالث رئيس امريكي خلال الاعوام (1801-1809)، توفي في عام 1867، للمزيد ينظر: كفاح أحمد محمد، توماس جيفرسون ودوره في التاريخ الامريكي حتى عام 1801، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد _ 2011.

اليونان ، وخلال الثورة اليونانية عام 1820⁽¹⁾، أعطى آلاف الأمريكيين الدعم المادي والمعنوي للقضية اليونانية حتى أن بعضهم شارك بصورة فعلية في قتال الدولة العثمانية الى جانب القوات اليونانية، وتقاتلوا في خدمتهم العسكرية من أجل استقلال اليونان، وقد أبدى الرأي العام الأمريكي السياسي والشعبي الثورة اليونانية بشكل صريح، إلا أن سياسة الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس جيمس مونرو (1817 - 1825)⁽²⁾ أتبعَت سياسة عدم التدخل بشؤون الدول الأخرى لكي لا يخلق ذلك الموقف ذريعة للدول الأوروبية للتدخل في شؤون أمريكا اللاتينية .

أن المحاولات الاولى لأقامة علاقات دبلوماسية بين الحكومة الامريكية واليونانية، بدأت عندما أرسلت الدول الكبرى (بريطانيا، وفرنسا ، وروسيا) دعوة الحكومة الامريكية من أجل الاعتراف بالملك أوتو الأول⁽³⁾ ملكا على اليونان وذلك في نيسان عام 1833 وردت وزارة الخارجية الأمريكية على ذلك في الثلاثين من نيسان من العام نفسه معربة عن استعدادها للاعتراف به من دون تطبيق ذلك

⁽¹⁾ انلعت الثورة اليونانية في نيسان عام 1820 من اجل التخلص من السيطرة العثمانية , وتمكن اليونانيون من السيطرة على جزيرة الموره عام 1822 , وذلك الامر دفع السلطان محمود الثاني (1808-1839) لطلب النجدة من محمد علي باشا والي مصر . وبالفعل أرسل الأخير ابنه ابراهيم الذي حقق انتصارات كبيرة على اليونانيين , وذلك أثار الدول الاوربية (بريطانيا , وروسيا , وفرنسا) التي تدخلت بواسطة أسطولها المشترك وحاصرت الأسطول العثماني والمصري , وتم القضاء عليها بصورة كاملة في معركة نافارينو عام 1827 وفي العام نفسه , أضطر السلطان محمود الثاني الى وقف القتال ومنح الحكم الذاتي لليونانيين , وتمكن بعدها اليونانيون من الحصول على الاستقلال عام 1832. للمزيد ينظر :

حسين عبد الواحد بدر, المسألة اليونانية 1821-1832 (دراسة تاريخية في ثورة اليونان واستقلالها عن اليونان), رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الآداب, جامعة بغداد _ 2003 .

⁽²⁾ جيمس مونرو (1817-1825) : هو الرئيس الخامس للولايات المتحدة الامريكية , ولد في ولاية فرجينيا عام 1758 , أصبح ملازماً في الفوج الثالث لولاية فرجينيا عام 1776, وشارك في العديد من المعارك ضد الجيش البريطاني , ودخل مجلس النواب في فرجينيا عام 1782 , ثم أنتخب عضواً في مجلس الشيوخ خلال (1793-1790) تقلد عدة مناصب سياسية . واصبح رئيساً للولايات المتحدة (1825-1817) , ومن ابرز نشاطاته مبدئه في السياسة.

حسن عطية عبد الله ، مبدأ مونرو وأثره على السياسة الخارجية الامريكية للفترة 1823-1865 , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية الاداب , جامعة بغداد _ 2006 , ص 61.

⁽³⁾ الملك أوتو الأول : ولد الامير أوتو فردريك لودويغ في بافاريا في الاول من حزيران عام 1815 وهو الابن الثاني للملك لودويغ ملك بافاريا , ونشأ هناك وتم اختياره لعرش اليونان وهو لا يزال قاصراً , ووضع تحت الوصاية حتى عام 1835 , واستمر بالحكم المطلق وتم اجباره على قبول العمل بالدستور في عام 1843 , بعد أن واجه تمرداً مسلحاً , وطوال مدة حكمه عانت اليونان من الضعف المالي وعالج ذلك عن طريق علاقاته مع الدول الكبرى من اجل مساعدة بلده , تآمر الشعب من سياسته وأجبر على التنازل عن العرش لابنه عام 1867, وتوفي في المنفى في بافاريا في السادس والعشرين من تموز عام 1867 . للمزيد ينظر :

Richard Clogg . A Concise History of Greece , ed 3 Cambridge University Prese United Kingdom ,2013, p.p 273-274.

الاعتراف على أرض الواقع ، وعمليا بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين بعدما أرسل الوزير المفوض اليوناني في لندن (ميكائيل سوتسوس) في السادس والعشرين من نيسان عام 1837 مذكرة الى أندرو ستيفنسون المبعوث الأمريكي فوق العادة، والوزير المفوض في لندن عبر فيها عن رغبة الحكومة اليونانية في إقامة علاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة من الناحية السياسية بمبدأ مونرو⁽²⁾، وأنطبق ذلك على سياستها تجاه اليونان بصورة عامة طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكان تأثير الأكثر أهمية في التطور الكبير في العلاقات اليونانية الأمريكية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بعد عام 1890 زالحافز الأساس لذلك التطور هي الهجرة اليونانية الى الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت بمثابة الجسر الثقافي والاقتصادي بين البلدين⁽³⁾ وقد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية منذ اعلان أستقلالها عن بريطانيا بعيدة كل البعد عن هذه المنطقة تطبيقاً لمبدأ الحياد الذي تبناه قادة الولايات المتحدة الأمريكية – حتى الحرب العالمية الثانية – في إطار مصالحها التجارية المحدودة نسبياً في هذه المنطقة والنشاط التبشيري الذي ركز على التعليم بالدرجة الاولى⁽⁴⁾، وعندما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه السياسة في الربع الاول من القرن التاسع عشر فأنها ولت وجهها شطر الأمريكيتين⁽⁵⁾ ، وقد ظل ذلك خطأ ثابتاً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية عندما دخلت طرفاً في الحرب الى جانب الحلفاء، فأزدادت التزاماتها السياسية والعسكرية، وتنوعت أهدافها، فذهبت تبحث عن إطار جديد لسياستها الخارجية تجاه الشرق الاوسط يعبر عن

(1) وائل جبار جودة النداوي , دور الولايات المتحدة الأمريكية السياسي في الشؤون الداخلية لليونان (1943-1949) , أطروحة دكتوراه (غير منشورة) , كلية الاداب , جامعة البصرة _ 2016 , ص 20 .

(2) مبدأ مونرو: وهو المبدأ الذي اعلنه الرئيس جيمس مونرو من خلال رسالة ارسلها الى الكونغرس في (2 كانون الاول 1823)، أكد فيها أن الولايات المتحدة ومنذ الحروب النابليونية كانت بعيدة عن تدخلات دول أوروبا لذلك في المقابل أن تأمل وأن لا تتدخل الدول الأوروبية في شؤون أمريكا اللاتينية نظراً لوجود اختلاف في الانظمة بين الدول الأوروبية الملكية وأمريكا اللاتينية وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستدافع وتعارض ضد أي محاولة تهدد أمنها واستقرارها.

للمزيد ينظر: عبد الله حميد العتابي، اسس السياسة الخارجية الأمريكية، 1775-1909، مكتب الغفران، بغداد، 2009، ص 66-67 .

(3) للمزيد من التفاصيل حول العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليونان . ينظر:

وائل جبار جودة النداوي , المصدر السابق , ص ص 21-31.

(4) رؤوف عباس، "دراسة الأطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط (1948-1973)"، مجلة السياسة الدولية، العدد 66، القاهرة، 1981، ص 62-63.

(5) Schiroealer, paul, the Transformation of European politics 1763-1848, oxford university, press, London, 1977, p.635.

مدخل تاريخي العلاقات الأمريكية –

اليونانية حتى عام 1952

المتغيرات التي أوجدتها الحرب، فأدت دور الشريك ثم الوريث للقوى الامبريالية التقليدية المسيطرة على تلك المنطقة – حوض البحر المتوسط – التي تمثل اليونان جزءاً لا يتجزأ منها، والتي أصبحت ذات اهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾ كما نظر ابرز الساسة الأمريكيين لمنطقة حوض البحر المتوسط على انها: "ثرمومتر للسياسة الدولية، ومختبر لقياس الازمات العالمية، ووضعوا منطقة حوض البحر المتوسط من حيث الاهمية الاستراتيجية في المرتبة الثانية بعد مسائل القارة الأمريكية نفسها"⁽²⁾.

كان الغزو الالمانى لبولندا بمثابة الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الثانية في (1 أيلول 1939)⁽³⁾، وبحلول عام 1940، ومع اتساع دائرة القتال قامت الحكومة الايطالية في (28 تشرين الاول 1940)، بتقديم مذكرة الى رئيس الوزراء اليوناني اتهمت فيها اليونان: "انها تساهلت بالسماح للاسطول البريطاني بأستعمال مياهها الاقليمية وسواحلها موانئها، كما ساعدت على تموين القوات الجوية البريطانية، وشرعت في تنظيم مكتب الاستعلامات العسكرية في الارخبيل ضد ايطاليا" كما طالبت اليونان بأعطاء الحق للقوات الايطالية بأن تحتل المواقع الحربية في الأراضي اليونانية، كما طالبت اليونان، بعدم تعرض جنودها للقوات الايطالية أثناء هذا الاحتلال"⁽⁴⁾.

إزاء هذا رفض رئيس وزراء اليونان (أيونس ميتاكساس Ioannis Metaxas) (1871-1941)⁽⁵⁾ المذكرة التي تقدمت بها ايطاليا وعدها اعلان حرب على اليونان، وعليه وجه الملك جورج اغسطس الثاني George August second (1890-1947)⁽⁶⁾ خطاباً الى الشعب اليوناني طالبه فيه

(1) رياض عودة، المصدر السابق، ص71.

(2) عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960 ، دار النهضة العربية، بيروت – 1974 ، ص87 .

(3) هـ. أ. ل فيشر، تاريخ أوروبا (1789 – 1950)، ط9، دارا لمعارف، القاهرة، 1993، ص690.

(4) F.R.U.S. , Telegram from the Ambassador to the Greek Government in exile to the Secretary of State, Vol. II ,NO.77, October 29 1940, p. 253.

(5) أيونس ميتاكساس (Ioannis Metaxas) (1871-1941) : جنرال يوناني عينه الملك جورج الثاني رئيساً انتقالياً للوزراء في نيسان 1936 بعدما كان وزيرا للحرب ، وذلك لخوفه من الشيوعيين ومن حصول انقلاب ، أمتاز عهده بالدكتاتورية والاضطرابات وأعلان حالة الطوارئ وتعليق البرلمان الى أشعار آخر وتعليقه فقرات عديدة من الدستور ، تبنى ميتاكساس لقب (الزعيم) وأعلن بدء الحضارة الهلينية الثالثة بعد حضارة اليونان القديمة والامبرطورية البيزنطية اليونانية في العصور الوسطى، ينظر :

https://en.wikipedia.org/wiki/Ioannis_Metaxas

(6) جورج اغسطس الثاني George August second (1890-1947): ولد عام 1890 من اصل دنماركي تولى الحكم بعهد وفاة والده قسطنطين الاول عام 1922 وقد عزل بعد عام بعد أن الغيت الملكية وقيم النظام الجمهوري، في (25 تشرين الثاني 1935) أعيد للعرش على أثر انقلاب سياسي فحكم البلاد وعاصر قيام الحرب العالمية الثانية، وامتلاك المانيا

بالتصدي الى المقاومة⁽¹⁾، ونتيجة لعدم رضوخ اليونان قامت القوات الايطالية في فجر يوم (29 تشرين الاول 1940) والبالغ عددها (200 ألف) جندي بالزحف نحو الأراضي اليونانية عبر الحدود الالبانية، وبدأت الطائرات الحربية الايطالية غاراتها على أثينا التي قصفت بشدة، وقد أثار الغزو الايطالي لليونان ردود افعال قوية في بريطانيا وأبدت استعدادها لدعم اليونان، وأما الموقف الأمريكي فإنه لم يكن بنفس الحسم الذي اتخذته بريطانيا إذ أعلن (كوردل هول Cordell Hull) (1871-1955)⁽²⁾ – ووزير الخارجية – أن الولايات المتحدة الامريكية مستعدة لاتخاذ كل خطوة لازمة بشأن امتداد حرب البلقان، وأن الحكومة تراقب تطورات الاحداث عن كثب ولذلك تنتظر الحكومة معلومات رسمية صريحة قبل الاقدام على أي عمل⁽³⁾.

ويبدو أن عدم وضوح الموقف الأمريكي في بداية هذه الازمة إنما يرجع الى عوامل تتمثل في الظروف الداخلية التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية المتمثلة في المعركة الداخلية في انتخابات الرئاسة الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان اتخاذ موقف حاسم إزاء الغزو الايطالي لليونان⁽⁴⁾، فضلاً عن أن بريطانيا

لليونان، وبعد تحريرها عام 1944 قامت ثورة تزعمها الشيوعيون طردت الملك مرة ثانية في (30 كانون الاول) ثم اعيد في (1 ايلول 1946)، وبقي حتى وفاته في (1 نيسان 1947).

للمزيد ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص422.

(1) جون . و. سبانيير، السياسة الخارجية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ت : سامي حسن سري، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص21.

(2) كوردل هل Cordell Hull (1871-1955) : ولد في ولاية تنسي الامريكية في عام 1871 وأكمل فيها دراسته الاولى، ثم التحق بجامعة (كمبرلاند) لدراسة القانون وتخرج فيها عام 1891، وبعد ذلك خدم في مجلس نواب ولاية تنسي من عام 1893 حتى عام 1897 التحق بالقوات العسكرية الامريكية برتبة نقيب في اثناء الحرب الامريكية الاسبانية عام 1898، دخل الى مجلس النواب الأمريكي في عدة دورات انتخابية للمدة (1933-1944)، وحصل على جائزة نوبل للسلام عام 1945، وله دور كبير في إنشاء منظمة الأمم المتحدة، توفي عام 1955. للمزيد ينظر :

Harold B. Hinton .Cordell Hull - A Biography , Read ,United States of America ,2008

(3) المصدر نفسه .

(4) صلاح عبد الرزاق ابراهيم، الاستراتيجية الروسية والبحر المتوسط، معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة – د.ت، ص93.

مدخل تاريخي

العلاقات الأمريكية – اليونانية حتى عام 1952

حتى ذلك الوقت كانت قوة عظمى وصاحبة النفوذ الاول في اليونان الامر الذي ألقى على عاتقها مسؤولية دعم اليونان وبكل قوة ممكنة (1).
تمكنت القوات اليونانية تحت قيادة اللواء (الكسندر باباجوس)، وبمساعدة القوات البريطانية من صد الغزو الايطالي (2)، مما حدا بالقوات الايطالية الى التراجع الى داخل الأراضي الالبانية، وأحتلت المدن الرئيسية في جنوبها، وبذلك أنتقل القتال الى داخل الحدود الالبانية، وظهرت بوادر هزيمة الجيش الايطالي مما أستدعى تدخل المانيا سريعاً لأنقاذ حليفها ايطاليا من هزيمة محققة (3).
تمكنت القوات الالمانية من فرض سيطرتها على العاصمة (أثينا)، وبدأت في شن غارات جوية عنيفة على المدن اليونانية، ولاسيما (جزيرة كريت) - مركز القوات البريطانية واليونانية - التي مالبثت أن سقطت هي الاخرى في (21 أيار 1941) في أيدي القوات الالمانية (4).
وترتب على الاحتلال الالمانى لليونان وهروب الملك وحكومته الى خارج البلاد، خلق حالة من الفوضى والفراغ السياسي، وذلك على الرغم من محاولات سلطات الاحتلال المستثمرة في شغل هذا الفراغ بأجنداب بعض المسؤولين لها فضلاً عما ترتب على الاحتلال من آثار اقتصادية وأجتماعية سيئة وتنامي روح المقاومة (5)، وقد مثلت العوامل السابقة تربة خصبة لها لانتشار الافكار الشيوعية في المجتمع اليوناني وظهور قوى جديدة على الساحة اليونانية (6)، وتمثلت في المنظمات السرية لمقاومة الاحتلال الالمانى، التي أدت دوراً مهماً في الحياة

(1) علا عمارة، احداث هزت العالم، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة، 2009، ص47.

(2) F.R.U.S.(1940-1945) , Telegram from Ambassador to the Greek government in exile to the Sceretary of State, Vol, II, No 82 ,November 1 1941, p.n246.

(3) موريس جينيفورا، اليونان وكرامليس، ت: عبد الرحمن حسن، بيروت، 1966، ص11.

(4) Evangeelos C. Vlachos.Michiganthe Assimilation of Greece in the United States . Unpublished Ph.D.Dissertation Indiana University , 1964. P.67

(5) موريس جينيفورا، المصدر السابق، ص112.

(6) ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكية في العالم، ت: منعم نعمان، دار بن خلدون، القاهرة، 1974، ص71.

مدخل تاريخي

العلاقات الأمريكية – اليونانية حتى عام 1952

السياسية اليونانية أعقاب الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾ ومن أهم هذه المنظمات (جبهة التحرير الوطنية)⁽²⁾ ذات التوجه الشيوعي التي أسست في عام 1941، اذ تميزت بقوة تنظيمها مما أهلها لتزعم حركات المقاومة الأخرى ومنحها القدرة على الاستمرارية حتى مع الاحتلال الألماني لليونان⁽³⁾، مع نهاية الاحتلال وجلاء القوات الألمانية من اليونان نهاية عام 1944 حدثت مصادمات بين منظمات المقاومة المختلفة فيما يمكن تسميته بالصراع على السلطة والنفوذ، استعداداً للوثوب على السلطة⁽⁴⁾، الأمر الذي دعا الحكومة اليونانية في المنفى برئاسة جورج بابا ندريو (George Papandreou)⁽⁵⁾ إلى دعوة قيادات منظمات المقاومة السرية إلى عقد اجتماع في لبنان (19 أيار 1944)، واستمرت فعالياته ثلاثة أيام لإنهاء

(1) Luard, Evan, The interanational regulation of civil war, Thams and Hudson, London, 1973. p. 38.

(2) جبهة التحرير الوطنية: وهي من المنظمات السرية ذات التوجه الشيوعي تأسست في اليونان في عام 1941 عقب الاحتلال الألماني وجناحها العسكري تمثل في (جيش التحرير الشعبي الوطني، وتميزت هذه المنظمة بقوة تنظيمها مما أهلها لتزعم حركات المقاومة الأخرى ومنعها من القدرة على الاستمرارية حتى مع الاحتلال الألماني لليونان. للمزيد ينظر: موريس جينيغفورا، المصدر السابق، ص 110-111.

(3) موريس جينيغفورا، المصدر السابق، ص 110-111.

(4) F. R. U, S, (1940-1945), Telegram from The Ambassador to the Greek Government in exile to the secretary of the state, Vol.V., No.165, 13 May 1944. 169. p. 111.

(5) جورج بابا ندريو: ولد في باتراس عام 1888، حصل على الدكتوراه في القانون من جامعة أثينا، ثم درس العلوم السياسية في باريس عين في السلك الإداري كمحافظ في المدة (1917-1920) ثم وزيراً للداخلية، عام 1923 ثم تولى عدة مناصب أخرى، ألف الحزب الديمقراطي الاشتراكي عام 1935، وبعد احتلال اليونان أدى دوراً عملياً في منظمات المقاومة الوطنية ثم رحل إلى مصر حيث تولى رئاسة الحكومة اليونانية في المنفى. للمزيد ينظر :

[https:// en.Wikipedia.org/wiki . George-Papandreou](https://en.Wikipedia.org/wiki.George-Papandreou)

الخلافات القائمة فيما بينهم والاعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية على قاعدة التمثيل الواسع⁽¹⁾، وقد رحبت بريطانيا بعقد هذا المؤتمر كما أعلنت الولايات المتحدة الامريكية على لسان وزير خارجيتها عن ترحيبها بعقد هذا المؤتمر، لتوحيد جميع القوى من أجل تحرير اليونان، فضلاً على دعمها للمواقف البريطانية في اليونان⁽²⁾، وقد ختم المؤتمر اعماله في (21 أيار 1944) بتوقيع جميع الحاضرين على برنامج لتحقيق الوحدة الوطنية⁽³⁾.

ومن المهم الاشارة الى أن بريطانيا لم تكن لتسمح بتدخل الولايات المتحدة الامريكية في شؤون اليونان لاسيما أنها كانت المتحكمة في مجريات الأحداث في البلاد حتى ذلك الوقت، ألا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الامريكية من التدخل في شؤون اليونان – أنساذياً- الامر الذي مثل بداية التدخل الأمريكي في اليونان⁽⁴⁾ حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية بأرسال كميات كبيرة من الادوية والمواد الغذائية لليونان مثل الحبوب والارز واللبن وغيرها من المساعدات الانسانية التي بلغت قيمتها (10,120,000) مليون جنيه استرليني، الى جانب تعهد حكومة الولايات المتحدة الامريكية أمام السويد بدفع تكاليف شحن المواد الغذائية التي كانت تنقل على متن السفن السويدية لليونان والتي لم تدفع منذ (1 كانون الثاني 1943)⁽⁵⁾.

قامت السياسة الأمريكية على محاور بعد الحرب العالمية الثانية، وتركزت في تحقيق أهداف كان أهمها منع أنتشار الشيوعية وعمل ما يمكن لتجنب أخطار حرب جديدة، وأستغلال كل فرصة لتقليل حجم العالم الشيوعي أو القضاء عليه نهائياً⁽⁶⁾.

(1) جون . و. سبانيير, المصدر السابق ، ص32.

(2) F.R.U. S.,(1940-1945) , The Secretary of state to the Ambassador to the Greek Governmant in Exile in Egypt (Macveagh), Vol, V.No.166 May 19, 1944 ,p. 109.

(3) Morris B, Richard, The modern world, London,1969. p. 109.

(4) Ibid., . Memorandum of coverstsre by The under secretary of State, Vol, V.No.177,1944 , July 28, P. 216.

(5) Ibid, Memerandum concerning the financial situation of the Greek Govenment. July 27, p. 217.

(6) ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة – دت، ص187.

ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة سانحة ولاسيما أن اليونان قد شهدت صراعاً بين فصائل المقاومة اليونانية أبان الاحتلال الألماني في (تشرين الثاني 1943)، وقد شجعت قوات الاحتلال الألماني النزاع املاً في أضعاف فصائل المقاومة، وقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لأيقاف القتال لما يشكله من خدمة للقوات الألمانية ونجحت في ذلك، وبالنظر لتكافؤ القوى وعجز كل طرف من حسم المعركة وشهدت البلاد والحكومة والفصائل التابعة لها وبين الفصائل الشيوعية في (كانون الأول 1944)، وتوصل الطرفان الى عقد اتفاقية (فاركيذا) في (2 شباط 1945) ⁽¹⁾.

وقد حولت هذه الاتفاقية هزيمة الحزب الشيوعي لليونان السياسية الى هزيمة عسكرية وأنهت وجود جيش التحرير القومي ⁽²⁾، ولم تعلق الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية فاركيذا بل راقبت سلوك بريطانيا تجاهها، مع اعلان الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (1882-1945) ⁽³⁾

(1) اتفاقية فاركيذا: وهي الاتفاقية التي عقدت في منطقة (فاركيذا)، إحدى ضواحي أثينا في (12 كانون الثاني 1945)، والتي أنهت رسمياً العنف، وحافظت على الهدوء نوعاً ما في الحرب الأهلية اليونانية حتى عام 1946، وعقدت بين القوات البريطانية وبين القوات الشيوعية وحلفاءها نظراً لاستحالة تحقيق النصر النهائي لأي طرف. للمزيد ينظر:

John O. Iatrides & Lindawigley (Eds), Greece at The Crossroads. The Pennsylvania state University press, (Pennsylvania, 1995). P. 320.

(2) جيش التحرير القومي: وهو الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطنية وقد بدأ بأعداد بسيطة من المتطوعين ما لبثت أن أخذت بالازدياد حتى بلغت في عام 1944 مع خروج الاحتلال الألماني (70) ألف مسلح تقريباً، وكان على درجة كبيرة من التدريب وقاموا بالعديد من العمليات العسكرية ضد الاحتلال حتى تمكنوا من تحرير غالبية الأراضي فيما عدا المدن الكبرى التي بقيت واقعة في أيدي الألمان. للمزيد ينظر: عادل محمد زكي، المصدر السابق، ص 49.

(3) فرانكلين روزفلت (1882-1945): هو الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ولد بمدينة نيويورك عام 1882، تخرج في جامعة هارفارد عام 1904، تولى الرئاسة عام 1933، اعترف بالحكومة السوفيتية عام 1933، وكان يقلق من الفاشية والنازية، وأعلن الحرب على ألمانيا عام 1941 اثر هجوم (بيرل هاربر) من اليابان وانتخب للمرة الرابعة عام 1944 الا انه توفي قبل أن يكمل الحرب في (12 نيسان 1945).

للمزيد ينظر: كاترين أونيز بير، حياة فرانكلين روزفلت، ت: محمد بدر الدين خليل، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1962، ص 182-189. مكسيم أ. أمبروستر، رؤساء الولايات المتحدة، المصدر السابق، ص 176-185.

في (آذار 1945) خلال مؤتمر (يالطا)⁽¹⁾: "أن القوى الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا اتفقت على أن تحل المشكلات السياسية والاقتصادية لأي منطقة محررة من السيطرة النازية وهذه هي مسؤولية مشتركة للحكومات الثلاث⁽²⁾، وبعد وفاة روزفلت في نيسان 1945 والذي كان يولي اهتماماً لتعايش القوى الدولية ودعم الجهد البريطاني لأنه يحقق آمال الولايات المتحدة الأمريكية فقد تولى الرئاسة من بعده نائبه (هاري ترومان) (Harry S. Truman) (1884-1972)⁽³⁾ فتغيرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت تدعو إلى الهيمنة المطلقة، ووضع أسس القيادة العالمية، وبذلك يكون ترومان قد فتح ابواب الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي⁽⁴⁾.

(1) مؤتمر يالطا: ويقصد به الاجتماع الذي عقد من (11-4 شباط 1945) أثناء الحرب العالمية الثانية لرؤساء حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وهم كل من الرئيس (فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء ونستون تشرشل والرئيس جوزيف ستالين لغرض مناقشة إعادة تنظيم أوروبا لمدة مابعد الحرب، وكان المؤتمر يهدف بالاساس لمناقشة إعادة تأسيس امم أوروبا التي مزقتها الحرب، وقد انعقد في قصر (لفاديا) قرب يالطا، وأهم مهام المؤتمر كيفية تقسيم المانيا ومحاكمة أعضاء الحزب النازي وتقديمهم كمجرمي حرب . للمزيد ينظر:

<http://en.Wikipedia.Org/Wiki/Yalta-Conference>.

(2) ايناس سعدي عبد الله ، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية 1945-1963 ، آشوربانيبال ، بغداد -2015 ، ص 97 .

(3) هاري ترومان (Harry S. Truman) (1884-1972): ولد في ميسوري عام 1884، وهو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة، وأصبح شيخاً في مجلس الشيوخ عام 1935، ثم نائباً للرئاسة الأمريكية عام 1945، تولى الرئاسة عام 1945، فقد أنهى الحرب مع اليابان باستخدام القنبلة الذرية بضرب هيروشيما وناغازاكي عام 1945 ويعد هاري ترومان أول من اعترف بإسرائيل كدولة عام 1948، أعيد انتخابه للمرة الثانية في عام 1948.

للمزيد ينظر: أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص 286-287، مكسيم أ. أومبروستر، المصدر السابق، ص 185-192.

(4) الحرب الباردة: يقصد بها لوصف الاستقطاب الثنائي الذي ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والذي رسم النظام الدولي الذي أفرزته هذه الحرب، نتيجة للتنافس الأيديولوجي على مناطق النفوذ والهيمنة بين المعسكرين: الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، ويعد انهيار التحالف الذي تأسس إبان مدة الحرب التي أفضت إلى هزيمة دول المحور ونشوء الحاجة إلى جسر فجوة القوة بسبب تباين غايات ومسااعي الحلفاء.

للمزيد ينظر: عبد الستار الجميلي، تأثيرات انتهاء الحرب الباردة على سلطات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين (دراسة تحليلية في القانون الدولي)، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص 210؛ كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة إيد للطباعة الفنية، بغداد، 1987، ص 286-287.

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى تأدية دور أكثر قوة وفاعلية في اليونان منذ منتصف عام 1945 حيث تقدمت وزارة الخارجية الأمريكية⁽¹⁾ بخطة للإدارة الأمريكية تتناول فيها كيفية التعامل مع الوضع المتأزم في اليونان ومواجهة التحديات الداخلية فيها، واعتمدت هذه الخطة على ضرورة إعمار اليونان وتنمية مواردها والنهوض بأقتصادها بما في ذلك إحياء تجارتها الخارجية، وبناء أساطيلها البحرية، فضلاً عن تشجيع اليونان على المصالحة وتطوير علاقاتها مع جيرانها عن طريق تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية والمالية والاجتماعية والثقافية، ورأت أن السبيل الوحيد الى ذلك يتمثل في ضرورة عقد انتخابات في اليونان استناداً لما جاء في اتفاقية فاركيزا على أن تتم هذه الانتخابات تحت اشراف دولي، ثم إجراء استفتاء عام على شكل نظام الحكم⁽²⁾.

وقد قدم الرئيس ترومان برنامجاً للإشراف على الانتخابات من لجنة تتكون من (500) أمريكي فضلاً عن رئيس اللجنة وأقترح اضافة فرنسا للإشراف الدولي، ورفض الاتحاد السوفيتي الاشتراك في الاعداد للانتخابات وعدها تدخلاً في شؤون اليونان، كما رفضتها المنظمات اليسارية، ومع ذلك جرت الانتخابات في آذار عام 1946 وكانت أنتصاراً ساحقاً لليمن⁽³⁾.

من الجدير بالذكر أن تدخل الولايات المتحدة الامرلايكية في انتخابات آذار عام 1946، لم يفض الى حل المشكلات اليونانية بل فاقمها بمباركته لليمن مما أشعل في اليونان الحرب الاهلية، وفي أواخر عام 1946 استطاع جيش اليونان الديمقراطي أن ينشر (10) آلاف من انصاره في مناطق مختلفة من اليونان ولاسيما الجبلية منها لمقاتلة اتباع الجناح اليميني الذين قتلوا (1192) مواطناً

(1) Roberston, Charles, International politics since world war II, "A short history", New York, 1966. P. 87.

(2) F. R. U. S., 1945, Telegram from the secretary of state to the president. Vol. 1, No. 206 June 29 1945, p p. 652 – 653.

(3) فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، أوربا من عام 1789 حتى أيامنا، ج3، ت: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، 1995، ص470.

يونانياً وقاموا بأكثر من (13) ألف هجوم ضد المواطنين والقرى المؤيدة للديمقراطية⁽¹⁾.

وفي نهاية عام 1946 حدث تطور مهم في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت بتكثيف وجودهما البحري في البحر المتوسط والموانئ اليونانية بحجة النشاطات الارهابية للشيوخيين إذ قامت بأرسال المدمرة (روزفلت الثانية عشر) الى منطقة البحر المتوسط، فضلاً عن البواخر الاربع الموجودة هناك، وأرسال الحاملة (فرانكلين) الى اليونان. إذ أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الوحدات سوف تبقى هناك حتى في المستقبل⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الأمريكية ترجمت سياستها في نهاية عام 1946 إلى اجراءات عملية في صراعها مع السوفيت والجيران الشيوعيين لليونان في الحرب الباردة، ومع الشيوعيين اليونانيين مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الجيش الوطني اليوناني⁽³⁾.

كانت القوات البريطانية المسلحة تقوم بدور المدافع عن المصالح البريطانية وعن المصالح الأمريكية الباقية في الشرق الاوسط، ولكن الاستعمار البريطاني لم يعد بوسعه أن ينهض بهذه المهمة، ففي سنتين اثنتين أنفقت بريطانيا (348) مليون جنيه استرليني في اليونان⁽⁴⁾، ولكن لا الدولارات ولا (8) آلاف جندي بريطاني

(1) سليمة عبد الحسين محمد عبطان السامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكم العسكري اليوناني 1967-1974، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية التربية، 2010، ص18.

(2) روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة، ت: محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة -2014، ص 69.

(3) رعد فيصل عبد الوهاب، "موقف الدول الكبرى من الحرب الاهلية اليونانية"، مجلة كلية الاداب، العدد (14)، جامعة البصرة، 2007، ص62.

(4) فيكتور بيرلو، اعمدة الاستعمار الأمريكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1952، ص121.

المقاتلون في اليونان، ولا موارد الاونروا (Unrwa)⁽¹⁾ تمكنت من حل الازمة الاقتصادية والتدهور الاقتصادي الذي كانت تعانيه اليونان، وعليه قامت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم (345) مليون دولار الى اليونان مساعدة لها خلال عامين (1945-1946) وكانت ادارة ترومان تخطط لصرف (600) مليون دولار أخرى غير أن الكونغرس الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون، والذي انتخب تحت الشعار الاقتصادي (هل أكتفيت) لم يبد استعداده لتأييد مشروع ضخم من اعمال الخير العالمية⁽²⁾. ورغم كل هذا لم تستطع كل هذه الاجراءات من إيقاف تيار الحركة التحررية الوطنية، وفي نهاية شباط أعلنت الحكومة البريطانية حكومة الولايات المتحدة الامريكية أن اخضاع الشعب اليوناني قد اعجزها وأعيها وأنها في حاجة الى مساعدة الولايات المتحدة الامريكية في ذلك⁽³⁾، وعليه فقد سحبت بريطانيا يدها من اليونان في (21 شباط 1947)، وإزاء هذا أبلغت وزارة الخارجية أن فكرة منح اليونان المساعدات العسكرية كانت قد طرحت قبل وصول المذكرة البريطانية بمدة طويلة⁽⁴⁾، وأصبح أهتمام الولايات المتحدة الامريكية باليونان ضرورة ملحة في ظل الخطر الشيوعي على أمن الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأدنى⁽⁵⁾

(1) الاونروا (Unrwa): أنشأت هذه الوكالة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يرجع تأريخه الى (19 تشرين الثاني 1949)، وباشرت عملها في أثناء عام 1950، كما حدد موعد انتهائها من مهماتها في (30 حزيران 1969) ويجدد لها سنوياً منذ ذلك التاريخ، ومقرها الرئيس في بيروت ولها مكاتب اقليمية في الدول العربية المضيفة للاجئين، وهدفها تقديم العون المباشر وتنفيذ برامج التشغيل بالتعاون مع الحكومات في الدول المضيفة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج7، ص312.

(2) ريتشارد بارنت، المصدر السابق، ص65-66.

(3) فيكتور بيرلو، المصدر السابق، ص121.

(4) رعد فيصل عبد الوهاب، "موقف الدول الكبرى من الحرب الاهلية اليونانية"، ص62.

(5) الشرق الأدنى : مصطلح يستخدمه علماء الآثار والجغرافيون والتاريخيون، ويستخدم بدرجة أقل من قبل الصحافة، ليشير إلى منطقة الأناضول (تركيا الحالية)، والهلال الخصيب الذي يقسم بدوره إلى بلاد الشام وتقسم إلى الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين وبلاد ما بين النهرين وهي العراق وشرق سوريا حالياً، ومصر.

شرق_أدنى <https://ar.wikipedia.org/wiki>

ومصالحها في الشرق الاوسط⁽¹⁾، ولتنفيذ ذلك كان لابد من استعمال الوسائل السياسية والاقتصادية واللجوء الى الامم المتحدة والتحالف مع القوة البريطانية في الشرق الاوسط، وهذا ما حاول الرئيس ترومان تمريره على الرأي العام الأمريكي من خلال اعطاء صورة قاتمة عن الاوضاع في اليونان لضمان موافقة الكونغرس، مؤكداً أن اليونان منهارة من الحرب، وقد انسحبت بريطانيا من مساعدتها وسوف تصبح بأيدي الشيوعيين⁽²⁾، واكد ترومان ان سقوط اليونان بيد الشيوعيين سيكون تأثيره على تركيا سريعاً وخطيراً وستعم الفوضى والاضطرابات في منطقة الشرق الاوسط بالكامل، وجعل اليونان نموذجاً لغيرها، وأكد أن غياب اليونان كدولة مستقلة يمكن أن يكون له تأثير عميق على أقطار أوروبا التي يناضل شعبها ضد صعوبات كبيرة لادامة حريته وأستقلاله بينما هم يعمرن ما خربته الحرب، كما أكد أن الانظمة الشيوعية تصل الى السلطة عندما يكون أمل الناس بالحياة الافضل قد مات وأن على الولايات المتحدة الامريكية ومن خلال المساعدات أن تحتفظ بذلك الامل حياً، وفي النهاية طلب الرئيس ترومان من الكونغرس مساعدة قيمتها (400) مليون دولار لليونان وتركيا⁽³⁾.

وكانت نتيجة جهود حكومة الولايات المتحدة الامريكية بهذا الخصوص ولادة مبدأ ترومان الذي قدم الى الكونغرس في (12 آذار 1947)، والذي أكد على لسان ترومان وجوب أن تكون سياسة الولايات المتحدة الامريكية مساندة الناس الذين يقاومون الاذعان المقصود عن طريق الاقليات المسلحة أو عن طريق الضغط الخارجي⁽⁴⁾.

من الجدير بالذكر أن مهمة الرئيس ترومان في الكونغرس لم تكن سهلة فقد قامت معارضة شديدة للقرار مؤكدين أن الولايات المتحدة الامريكية قدمت منذ عام – الى المانيا أكثر من مليار دولار لتعيد بناء اقتصادها بينما يقف أبناء شعب الولايات المتحدة الامريكية في صفوف الخبز، أنها لو صرفت الاموال داخل الولايات المتحدة الامريكية نفسها، ومكافحة الشيوعية في الداخل بدلاً من مكافحتها في الخارج لكان أفضل⁽⁵⁾.

وأبدى الاتحاد السوفيتي اعتراضه الشديد على اعتبار أن هذه المساعدات ماهي إلا محاولة من جانب الولايات المتحدة الامريكية لاقحام نفسها في منطقة بعيدة عن مناطق

(1) الشرق الاوسط : مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء من العالم المختلفة ، وأول من استخدم مصطلح الشرق الاوسط كان في خمسينات القرن التاسع عشر في مكتب الهند البريطاني وأنشئ على نطاق واسع عندما استخدمه الخبير الاستراتيجي في البحرية الامريكية (الفريد تاير ماهان) عام 1902 لتمييز المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند ، وعليه فهو يضم تركيا وايران وافغانستان والجزء الغربي من باكستان وكشمير ، فضلا عن كل الدول العربية والهلل الخصيب ومصر وليبيا والسودان واثيوبيا والصومال وجيبوتي وتونس والمغرب والجزائر .
للمزيد ينظر :

يحيى أحمد الكعكي ، الشرق الاوسط والصراع الدولي (دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع)، دار النهضة العربية ، بيروت _ 1986، ص ص 143-146.

(2) سليمة عبد الحسين محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص20.

(3) د. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ عصرنا منذ 1945، ت: نور الدين حاطوم، دار الفكر، بيروت، 1971، ص176.

(4) سليمة عبد الحسين محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص21.

(5) نعمة اسماعيل مخلف، سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان عام (1953-1945) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، 2001 ، ص101.

نفوذها، وليس للولايات المتحدة الأمريكية أي سبب دفاعي للتدخل في شؤون اليونان، كما رأى فيها تهديداً لاستقلال اليونان، وأعلن أن استقلال اليونان وسيادتها سيكونان أول ضحايا لنظام الدفاع المتفرد التي تنزعها الولايات المتحدة⁽¹⁾.

ورغم الاعتراضات فقد حظي المشروع بموافقة الكونغرس الأمريكي في (22 أيار 1947) والمتضمن تزويد تركيا واليونان بمساعدات اقتصادية وعسكرية تبلغ قيمتها (400) مليون دولار لحل مشاكل الدولتين الاقتصادية، ومواجهة التهديدات السوفيتية⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر أن مبدأ ترومان أكد أن مسألة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التهديدات السوفيتية لم تعد مهمة بريطانية فحسب، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت بوصفها شريكاً رئيساً في هذه المهمة من أجل التدخل في شؤون دول المنطقة وإيجاد موطئ نفوذ لها⁽³⁾.

(1) صباح احمد البياع، المصدر السابق، ص 87.

(2) عوني عبد الرحمن، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 281-282.

(3) المصدر نفسه ص 282.

مدخل تاريخي

العلاقات الأمريكية – اليونانية حتى عام 1952

عانت أوروبا خاصة والعالم عامة من آثار الحرب العالمية الثانية ودمارها بينما ساعدت تلك الحرب على انتشار النفوذ الأمريكي، وتوسيع دائرة استثماراته لتشمل العالم كله، وأخذت الرأسمالية الأمريكية تتضخم وتتوسع، فحصلت على أرباح كثيرة جعل صناعيتها تضاهي في قدرتها الانتاجية مجموع الطاقة الصناعية في العالم، رغم ذلك لم تستطع ابعاد شبح الازمات عن اقتصادها بسبب فائض انتاجها وعجز أوروبا عن شراء منتوجاتها فكان التوقع آنذاك أن يؤدي هذا الامر الى حدوث ازمة اقتصادية كبرى كذلك التي حدثت عام 1929⁽¹⁾.

وفي ضوء ذلك أعلن وزير الخارجية الأمريكي (جورج مارشال George Marshall) (1947-1949)⁽²⁾ عن برنامج الانعاش الأوربي (مشروع مارشال)⁽³⁾ في صيف عام 1947 بهدف دعم القوة الاقتصادية والسياسية لأوروبا⁽⁴⁾. وعندها بدأت دراسات حول المشروع في وزارة الخارجية الأمريكية من خبراء متخصصين في مقدمتهم (جورج كينان George Kennan) (1904-2005)⁽⁵⁾، وتقدم وزراء خارجية غرب أوروبا بطلب لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص (22,4) بليون دولار لتغطية نفقات المشروع، وقد حاول الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية فضلاً عن الحركات والاحزاب الشيوعية عرقلة المشروع من خلال عدم حضور

(1) رعد فيصل عبد الوهاب، سياس الولايات الأمريكية تجاه أوروبا الغربية في عهد الرئيس هاري اس ترومان (1945-1953)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 2005، ص330.
(2) جورج مارشال George Marshall (1947-1949): ولد في بنسلفانيا عام 1880، وتخرج من معهد فرجينيا العسكري في فرجينيا وعمل في عدة معاهد عسكرية، كان من معارضي ترومان بشدة حينما ساند الاخير إنشاء (إسرائيل) ، عمل وزيراً للخارجية منذ 1947 واستقال بسبب سوء حالته الصحية عام 1949. للمزيد ينظر: محمد محمود ربيع وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص20.

(3) مشروع مارشال : هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأميركي منذ يناير 1947 والذي أعلنه بنفسه في 5 يونيو من ذلك عام (1947) في خطاب امام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي اقامتها حكومات غرب أوروبا للاشراف على إنفاق 12.9925 مليار دولار أميركي قد سميت " منظمة التعاون والاقتصادي الاوربي" وقد ساهمت هذه الأموال في إعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الاوربية، فلقد ترتب على الحرب العالمية الثانية تدمير الاقتصاد الاوربي وإنهياره وكساده إلى حد كبير وعميق مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة بشكل واسع ، مما خلق تربة خصبة لانتشار الشيوعية كما كان هذا واضحاً من الخطط السوفيتية آنذاك ، فكان لابد من الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة اقوى اقتصاد آنذاك والتي لم تتضرر كثيراً جراء الحرب ان تتصرف بسرعة وان تهتم بمحور الاقتصاد كاهم عامل مؤثر ، فكان مشروع مارشال بادرة اولية لانعاش اقتصاديات غرب اوربا.

للمزيد ينظر :بيداء حنون عباس عبيد السعيد ، الولايات المتحدة وبريطانيا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية 1945-1952، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار _ 2010، ص ص 37 - 39.

(4) محمد جاد، "المعونة الخارجية الأمريكية والاهداف الامنية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، القاهرة، 1997، ص102.

(5) جورج كينان George Kennan (1904-2005): شغل منصب رئيس هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية خلال المدة (1947-1949)، ومقترح سياسة الاحتواء الأمريكي التي ارتكزت على فرض حصار طويل الامد وسياسة حازمة تجاه الاتحاد السوفيتي واحتواء سياسته التوسعية وكان وزير الخارجية جورج مارشال يثق براءه السياسية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج2، ص84.

اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية في (حزيران عام 1947) ولكن المشروع لم يواجه صعوبات مثلما واجهها مبدأ ترومان، وذلك يعود لمساندة مجموعة الضغط (اللوبي)⁽¹⁾ الرئيسة في العمل

(1) اللوبي: اللوبي : وبقصد به التحالف الذي يضم افرادا ومنظمات يعملون بفاعلية ونشاط من أجل صياغة سياسة خارجية أمريكية ذات اتجاه موالي لإسرائيل ، ويتألف اللوبي من يهود أمريكيين يبذلون جهودا مميزة في حياتهم اليومية لحرف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم مصالح إسرائيل نشاطات هؤلاء تتجاوز مجرد التصويت لمرشحين مؤيدين لإسرائيل الى كتابة الرسائل , تقديم المساهمات المالية , ودعم منظمات موالية لإسرائيل غير أن جميع يهود الولايات المتحدة الأمريكية ليسوا اطرافا في اللوبي . للمزيد ينظر : جون جي . ميرسهايمر ، أمريكا المختلطة اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية ، ت : فاضل جتكر ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض – 2006 ، ص ص 56-61 ؛ رؤى وشواهد، ت: عبد الوهاب كلوب، ط1، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2004، صص 126-127.

والصناعة والزراعة، ونال دعماً شعبياً لأن المساعدات المخصصة لأوروبا تنفق في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فتعود بالفائدة على الاقتصاد الأمريكي⁽¹⁾. وفي ضوء هذا أحيل المشروع الى الكونغرس ووقعه ترومان في (3 نيسان 1948) وصرفت الولايات المتحدة الأمريكية خلال ثلاث سنوات متتالية (12) بليون دولار ومما يدل على نجاح المشروع نمو الانتاج الصناعي في الدول المشمولة، وتحقيق الاستقرار السياسي وازعاج دور الاحزاب الشيوعية⁽²⁾. وقد رحب الالمان على الفور وبحماس شديد، بعد أن وجدت أكبر قوة في العالم تمد يد المساعدة الى المهزوم في الحرب، رغم أن الالمان لم يحصلوا إلا على (10%) من مجمل المساعدات الآتية عبر الأطلسي والبالغة (14) مليار دولار حتى عام 1952⁽³⁾. مما تقدم يتضح أن مشروع مارشال كان احتوائياً أكثر منه أنسانياً إذ لم يستثن دول أوروبا الشرقية. ليحقق خرقاً في (البرنامج الاغاثي الشيوعي Communist relief program)⁽⁴⁾ كما جاء بعد هذا المشروع برنامج لتطوير مناطق (دول العالم الثالث)⁽⁵⁾ لكسبها

(1) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، ط2، دار الحكمة، بغداد، 1991، ص355-356.
(2) ايناس سعدي عبد الله ، السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي ودورها في مواجهة المد الشيوعي في اوربا 1945-1950 ، مكتبة آشوربانيبال ، بغداد 2014 ، ص 56 .
(3) يورغن ويبر، موجز تاريخ المانيا الحديث، ط1، دار الحكمة، لندن، 2005، ص45-46.
(4) البرنامج الاغاثي الشيوعي: (Communist relief program) على اسم وزير الخارجية السوفيتي (فياجيسلاف مولوتوف) وهو البديل السوفيتي لخطة مشروع مارشال الذي تم تقديمه في عام 1947، لتوفير المساعدات لدول أوروبا الشرقية لإعادة إعمارها، وأفضت الخطة لاحقاً الى تأسيس (منظمة الكوميكون)، وسمحت هذه المساعدات لدول الكتلة الشرقية بالتوقف عن الاعتماد على المساعدات الأمريكية، ينظر: <http://en.Wikipdia.Org/Wiki/Molotov-plan>:
(5) دول العالم الثالث: مصطلح يطلق لوصف الدول المتخلفة من منظور اقتصادها أو مستوى التصنيع والمعيشة والصحة والتربية، واول من استخدم المصطلح هو الاقتصادي الفرنسي (الفريد سوفي)، وذلك في مجلة (الابزفاتور) في (14 آب 1952)، حيث استخدم المصطلح (Third world) في الإشارة الى الدول التي تعد أما (نامية) أو (متخلفة) والدول النامية هي التي لايتناسب عدد سكانها مع طاقتها العسكرية، للمزيد ينظر: عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية والاقتصادية العسكرية، ط1، دار المعارف للنشر والطباعة، سوريا، 2000، ص710.

بالإصلاح الاقتصادي لصف المعسكر الرأسمالي وعرف هذا البرنامج بـ (برنامج النقطة الرابعة)⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن أهم سمات مشروع مارشال تمثلت في أن النسبة الغالبة من المبالغ النقدية الأمريكية المخصصة للانعاش الأوربي حوالي (90%) منحت على شكل معونات لا في شكل قروض، كما منحت القروض الأمريكية لدول أوربا الغربية بشروط ميسرة جداً من حيث انخفاض سعر الفائدة ومن حيث امتداد سدادها الى (25) عاماً كما منحت الولايات المتحدة الأمريكية دول أوربا الغربية معونات إضافية في شكل عيني تمثلت في المعدات الحربية والسلع الاستثمارية والمواد التموينية⁽²⁾.

انضمام اليونان الى حلف شمال الأطلسي:

ولد حلف شمال الأطلسي⁽³⁾ عام 1949 استجابة لمجموعة تحديات كبرى ظهرت على الساحة الأوربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وأقترنت تلك

(1) برنامج النقطة الرابعة: ويعد فصلاً من فصول مشروع مارشال الذي يشير الى تقديم المساعدات الاقتصادية الى دول العالم العربي، لاكتساب ثقافتها وحاولت منع تغلغل الشيوعية في الشرق الاوسط، وقد اعتمدت على الاقتصاد كأداة لمواجهة الاتحاد السوفيتي وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم مساعدات اقتصادية خلال (1949-1950) أن تصرف اسلحة قديمة وبضائع كاسدة بمبلغ يزيد عن ملياري دولار، بذلك استطاعت أن تحقق اهدافها ومكاسبها السياسية والاقتصادية من خلال هذه النقطة.

للمزيد ينظر: مؤيد محمود حمد، "سياسة الاحلاف الغربية وانعكاساتها على الوطن العربي 1945 – 1958"، مجلة سر من رأى، المجلد (6)، العدد (33)، جامعة تكريت – كلية التربية، 2010، ص103.

(2) رأفت غنيمي الشيوخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006، ص120.

(3) حلف شمال الأطلسي (الناتو) : هي منظمة تأسست عام 1949 بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 ابريل سنة 1949. يوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا. وللحلف لغتان رسميتان هما الإنجليزية والفرنسية.

= الدور الرئيسي لهذا الحلف هو حراسة حرية الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية، ويلعب دوره من خلال الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع له ما ساهم في تحقيق تنظيم عسكري لهذا الحلف. هناك دول ذات علاقات ممتازة بحلف الناتو إلا أنها ليست جزءاً منه رسمياً وتعرف بالحلفاء الرئيسيين لحلف الناتو وقد دعت الضرورة دول الحلف إلى الاتحاد بسبب توحد القوات السوفياتية في دول شرق أوروبا، وشعور دول غرب أوروبا بقرب هجوم سوفياتي عليها، فتعاونت دول غرب أوروبا مع الولايات المتحدة وتم تكوين الحلف. كما أن للحلف أهداف أخرى هي:

"حماية دول العالم بشكل عام" وحماية الدول الأعضاء فيه بشكل خاص.
حفظ الأمن والاستقرار.

محاربة التهديدات الأمنية الجديدة

للمزيد ينظر: سعد رزيق ايدام، " حلف شمال الأطلسي (دراسة في النشأة والتوسع)"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (47) , جامعة المستنصرية _ 2006، ص218؛ محمد حسون،

الولادة بمستوى التفكير والإدراك الأوروبي لمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الاتحاد السوفيتي الى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة، ومستندة الى ايدولوجية عالمية متعارضة الى حد بعيد مع مفاهيم العالم الغربي⁽¹⁾. ويبدو أن الأجواء الدولية التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية قد جعلت الطريق سالماً لأقامة ائتلاف دولية تضفي صفة من الواقعية على ما افترضته تلك الحرب من نتائج سياسية وعسكرية واقتصادية⁽²⁾، وإزاء هذا وجدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن انجازات مشاريعها غير كافية لايقاف المد الشيوعي، لذلك توجهت الى دمج وتطوير المعاهدات الثنائية والاقليمية الى حلف تقوده بنفسها بعد أن كشف وزير خارجية فرنسا وبريطانيا (جورج بيدو Georges Bidault) (1899-1983)⁽³⁾، و(أرنست بيفن Ernest Bevin) (1881-1951)⁽⁴⁾ لوزير الخارجية الأمريكي اللواء مارشال، عن رغبتها في اشراك الولايات المتحدة الأمريكية بنظام دفاعي أوسع من ميثاق بروكسل⁽⁵⁾، وبدأت المفاوضات بين الاطراف المعنية، وتم دمج هذا النظام الدفاعي مع معاهدة دنكرك⁽⁶⁾ في آذار 1947 مما أدى الى صياغة ميثاق شمال الأطلسي، والذي أطلق عليه حلف شمال الأطلسي، ووقع الميثاق في (4 نيسان 1949) في وزارة

- " الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مج (26) ، العدد (2) ، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق - 2010، ص ص 336-339
- (1) نزار اسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص 33.
- (2) سعيد رزيق ايدام، "حلف شمال الأطلسي (دراسة في النشأة والتوسع)"، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد 47، جامعة المستنصرية، 2006، ص 118.
- (3) جورج بيدو Georges Bidault (1899-1983): سياسي فرنسي برز أثناء الحرب العالمية الثانية في صفوف المقاومة الفرنسية، عمل وزيراً للخارجية في ظل قيادة ديغول قبل أن ينظم للمقاومة المسلحة السرية عام 1946 ورئيساً للوزراء للمدة من (1949-1950). للمزيد ينظر: http://en.Wikipedia.Org/wiki/Georges_Bidault.
- (4) أرنست بيفن Ernest Bevin (1881-1951): زعيم عمالي بريطاني، عرف بالقدرة على التنظيم اصبح عضواً في الاتحاد العام للعمال عام 1952، وفي عام 1945 اصبح وزيراً للخارجية توفي عام 1951. للمزيد ينظر: الان بالمر موسوعة التاريخ الحديث، (1879-1945)، ت: سوسن فيصل السامر، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1992، ص 111.
- (5) ميثاق بروكسل: هو اولى حلقات سلسلة ائتلاف التي وجهت ضد الاتحاد السوفيتي اقترحت كل من بريطانيا وفرنسا في (كانون الثاني 1948)، ووقعته كل من هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ في (17 آذار 1948) في مدينة بروكسل تحت اسم ميثاق التعاون. للمزيد ينظر: فؤاد دواره، ائتلاف العدوان الأمريكي، مطبعة الكاتب العربي للطباعة، بيروت، 1987، ص 21.
- (6) معاهدة دنكرك: هي معاهدة عقدت بين بريطانيا وفرنسا في عام 1947 تعهد بموجبها الطرفان تقديم الدعم الدفاعي في وجه أي عدوان ألماني في المستقبل، دخلت حيز التنفيذ في (8 أيلول 1948)، وكانت وجهة نظر الحكومة البريطانية أن تقوم العلاقة بينهما على أساس المبدأ التحالفي الثنائي خوفاً من أن تأخذ العلاقات الأوروبية صيغة الكيان الواحد بصورته السياسية والاقتصادية والعسكرية ، للمزيد ينظر:

Christos Kassimeris, Greece and the American Embrace. Greece Foreign Policy Towards Turkey, the US and the Western Alliance. I.B, Tauris Publishers . London. New York. 2010. p.56

الخارجية في واشنطن، وضم الحلف في بداية تأسيسه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وبلجيكا والدنمارك وإيطاليا، ولكسمبورغ،

هولندا، النرويج والبرتغال وايسلندا⁽¹⁾. وأعلن الرئيس هاري ترومان أن الحلف أصبح ساري المفعول، وأن الحكومة الأمريكية تعهدت ولمدة (20) عاماً بموجب معاهدة حلف شمال الأطلسي أن تصد الهجوم عن أي اعتداء على أي من الاحدى عشرة دولة الموقعة على هذه المعاهدة⁽²⁾ سواء الاعتداء يكون على هيئة غزو عسكري، أو تصعيد لمنازعات الحدود، أو ثورات دولية مدعومة من قبل الاتحاد السوفيتي، وكان جوهرها يكمن في تبادل نوع من الالتزامات والتعهدات العسكرية، فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال اسلحتها النووية - التي كانت مازال حكراً عليها - لحماية حلفائها الأوروبيين، كما تعهد هؤلاء الحلفاء بتجهيز عدد كبير من القوى البشرية، وجزء من المعدات التقليدية، وتوفير أراض للقواعد، وتقديم التسهيلات من اجل جهود الدفاع المشترك تحت قيادة مشتركة⁽³⁾.

لذا تقدم الرئيس ترومان الى الكونغرس بمشروع المساعدة العسكرية الذي يقضي أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول المشتركة في الحلف اسلحة بمقدار (1130000) دولار للسنة الاولى، وذلك لتزيد قدراتها واستعداداتها للدفاع في حالة وقوع هجوم مفاجئ، وقد جاءت موافقة الكونغرس الأمريكي على أثر الاختبار التجريبي الذي قام به الاتحاد السوفيتي لقنبلته الذرية عام 1949، ووقعت معاهدة الحلف في واشنطن في (4 نيسان 1949)، ووافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية (82) صوتاً مقابل (13) صوتاً وتبع ذلك المصادقة عليها في (25 تموز 1949)⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الحلف لم يقتصر على الدول المطلة على الأطلسي، إذ اشتركت دول جنوب أوروبا وهذا ما تمثل بمبادرة اليونان في شباط 1949، بتقديم مقترح الى وزير خارجية بريطانيا أرنست بيفن للاشتراك في الدفاع عن البحر المتوسط الذي اصبح احد مجالات الحرب الباردة⁽⁵⁾. رغم أن الاطراف المؤسسة للحلف لم تتصور أهمية اليونان في استراتيجية الحلف واهدافه وفي ضوء الخطر الذي يهددها، وأن تمتد الرقعة الجغرافية للحلف لتشملها، بل اليونان هي التي لجأت للانضمام للحلف⁽⁶⁾. وفي عام 1950 قدمت اليونان وتركيا طلب الانضمام الى عضوية الحلف، وتكفلت الولايات المتحدة الأمريكية الطلب لانها وجدت في اليونانيين والترك القدرة على تقديم العون للحلف، وحجم قواتهما المسلحة يوفر على الولايات

(1) طالب حسين حافظ، "الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد أنقضاء الحرب الباردة"، مجلة دراسات دولية، العدد 46، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 136.

(2) رعد فيصل عبد الوهاب، سياسة الولايات المتحدة ..، ص 403-404.

(3) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 178.

(4) رعد فيصل عبد الوهاب، سياسة الولايات المتحدة ..، ص 404.

(5) سليمة عبد الحسين محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص 33.

(6) عبد الله الاشعل، "العلاقات متعددة الأبعاد بين اليونان والناتو"، مجلة السياسة الدولية، العدد (63)، القاهرة، 1981، ص 162.

المتحدة الأمريكية تجنيد مواطنين أمريكيين كما أن لهما أهمية استراتيجية للدفاع عن العالم الحر، وأنها كانت تريد تقويتها للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي وتسهيل مهمة ادخال اليونان وتركيا للحلف⁽¹⁾.

وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لأقناع أعضاء الحلف بالعدول عن اعتراضاتهم التي منها أن اليونان وتركيا تقعان في حوض البحر المتوسط وليستا دولتين أطلسييتين، وعولج هذا الأمر بالقول أن إيطاليا هي دولة متوسطة وأن مفهوم الحلف سياسي أكثر منه جغرافي، وكان هناك اعتراض آخر هو قلق الدول الأوروبية حول تخفيض حصصها من المساعدات الاقتصادية وقد عولج بزيادة المساعدات الاقتصادية للحلف، واعترضت دول شمال أوروبا كالدنمارك والنرويج لاعتقادهما أن اليونان وتركيا معرضتان لخطر الهجوم السوفيتي أكثر من بقية الدول الأوروبية وأن انضمامهما للحلف يزيد من مخاطر تعرض دول الحلف لأخطار هي في غنى عنها، واعترضت بريطانيا لكونها كانت تحاول تأسيس (حلف البحر المتوسط)⁽²⁾، وتريد اليونان وتركيا مرتكزين لحلفها، إلا أن المشروع فشل، لذلك سهل انضمام اليونان وتركيا للحلف⁽³⁾.

أصدر مؤتمر الحلف المنعقد في (أوتاوا) بكندا في (9 أيلول 1951) بياناً أكد فيه أن أمن منطقة شمال الأطلسي يزداد قوة في حالة ضم اليونان وتركيا إلى الحلف، وبدونهما لا يمكن صد أي هجوم سوفيتي، حضرت الدولتان المؤتمر المنعقد في روما في (كانون الثاني 1951) بصفة مراقب، ثم نالت الدولتان العضوية الكاملة في اجتماع لشبونة المنعقد في شباط عام 1952⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أنه ظهرت ثلاث خطط رئيسية في هذا الاجتماع إزاء انضمام كل من اليونان وتركيا للحلف:

- 1- إن انضمام تركيا واليونان للحلف أوجد قيادة جديدة مستقلة مثل قيادة البلقان، الأمر الذي أدى بدول الحلف للتفكير بضم يوغسلافيا للحلف.
- 2- أن اليونان وتركيا يمكن أن توضعا تحت قيادة الأدميرال كاريتس لقيادة أوروبا⁽⁵⁾.
- 3- أن قيادة الشرق الأوسط يجب أن لا تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقط، بل يجب أن تضم قوات أية دولة في الشرق الأوسط.

(1) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، جامعة بغداد، بغداد _ 2009، ص132.

(2) حلف البحر المتوسط: مشروع ضم البحر المتوسط الدول المتوسطية، وحاولت بريطانيا تأسيسه وضم تركيا واليونان له، لكنه فشل لرفض الدول العربية المشاركة فيه بسبب وجود إسرائيل، كما رفضته فرنسا للمزيد ينظر: أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص252-256.

(3) نعمة اسماعيل مخلف، المصدر السابق، ص124.

(4) سمية عبد الحسين محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص34.

(5) المصدر نفسه، ص36.

وتنفيذاً لهذا تم اعتماد (قيادة يرايعة) وضمت في عضويتها تركيا واليونان
وشرق البحر المتوسط تحت اشراف بريطاني وتربط هذه القيادة في الشرق
الايوسط مع القائد العام لقوات حلف شمال الاطلسي (دوايت ديفيد

مدخل تاريخي

العلاقات الأمريكية – اليونانية حتى عام 1952

ايزنهاور Dwight D. Eisenhower (1953-1961)⁽¹⁾ وأن تكون تركيا واليونان تحت قيادته المباشرة⁽²⁾.

المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية الى اليونان

تعد المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية كأداة من ادوات السياسة الخاصة لهذه الدول، ولا جدال في أن الهدف الاساسي من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الاجنبية هو دعم المصالح الذاتية للدول التي تقدمها بالدرجة الاولى والذي أعلن أن التوسع في برامج المعونات الاقتصادية الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية هو بسبب اشتداد حدة الحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين العالمين الغربي والشيوعي مما جعل التنافس على التأثير في أوضاع المناطق غير المنحازة بهذه المعونات الوسيلة الأكثر فعالية في تقدير كل من الكتلتين لخلق مناخ سياسي ونفسي أكثر تجاوباً وتعاطفاً على مركز كل منهما في هذه الحرب الباردة⁽³⁾، وإزاء هذا اتجهت الولايات المتحدة الامريكية في سياستها الاستراتيجية الى تطويق العالم الشيوعي بالاحلاف والقواعد البرية والبحرية، وتقديم المعونات العسكرية والاقتصادية للدول الموالية لها⁽⁴⁾.

سارعت الولايات المتحدة الامريكية عقب أقرار مشروع مارشال عام 1948 الى عقد اتفاق مع اليونان في (2 حزيران 1948) عرف باتفاق التعاون الاقتصادي⁽⁵⁾ بهدف تنظيم المنح التي تصل الى اليونان و ضمان ألتفاقها في مكانها الصحيح، كما عقدت الولايات المتحدة مع اليونان ألتفاقية أأرى في (9 شباط 1949) التي نصت على مجانية نقل المعونات من الولايات المتحدة الامريكية الى

(1) دوايت ديفيد ايزنهاور Dwight D. Eisenhower (1953-1961): هو الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة، ولد في تكساس، تقدم في سلك الخدمة العسكرية، عين القائد الاعلى للقوات الحليفة في أوربا عام 1952، وفي عام 1952 ألتخب رئيساً لجمهورية الولايات المتحدة، استمر بالرئاسة الى عام 1961، توفي عام 1969 للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج؟، المصدر السابق، ص101.

(2) اسماعيل صبري مقلد، "الستراتيجية الأمريكية في العصر النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد (3)، القاهرة، 1966، ص55.

(3) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت – كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، الكويت، 1971، ص309-310.

(4) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، دار الرائد للطباعة، الكويت، 1982، ص330-331.

(5) اتفاق التعاون الاقتصادي: وهو ألتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية واليونان في (2 حزيران 1948)، ونص الاتفاق على أن تتخذ الحكومة اليونانية الاجراءات التي من شأنها ضمان الاستفادة بما يقدم من خدمات وفقاً لهذا الاتفاق ويهدف هذا الاتفاق الى تنمية الانتاج الزراعي والصناعي على اساس اقتصادي سليم وكذلك لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي في اليونان.

Athanasios Lykogiannis . Britain and the Greek Economic Crisis , 1944-1947 : from Liberation to the Truman Doctrine, Unpublished Ph.D.Thesis , University of London .1999.p.45.

اليونان وإعفاؤها من أي رسوم، وبناء على الاتفاقات السابقة التي عقدت بين أثينا وواشنطن تدفقت المعونات على اليونان في جميع المجالات الاقتصادية⁽¹⁾. أما المساعدات العسكرية، فكان للمكانة الحيوية التي احتلتها اليونان في الاستراتيجية العسكرية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي دعتها لحماية المعسكر الغربي من الخطر الشيوعي واستناداً لمدى حاجة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لليونان كقاعدة بحرية رئيسية وكمركز للاتصالات والتوجه لخدمة أسطولها السادس⁽²⁾ في البحر المتوسط، فقد حرصت على إيجاد جيش يوناني موال لها يحافظ على بقاء البلاد داخل المعسكر الغربي، ويحافظ على مركز الولايات المتحدة الأمريكية في اليونان⁽³⁾، وكانت أداة الولايات المتحدة الأمريكية في المساعدات العسكرية التي كانت ولا تزال من أهم أدوات السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية إذ مثلت هذه المساعدات أحد الأركان الأساسية التي اعتمدت عليها السياسات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾.

وقد بدأت اليونان في الحصول على المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 عقب أقرار (مبدأ ترومان)، والتي حصلت اليونان بمقتضاه على مبلغ (300) مليون دولار، قُسم بالتساوي ما بين دعم القوات المسلحة اليونانية وبين توفير الحد الأدنى من إعادة النظام المدني اللازم للاستقرار في البلاد⁽⁵⁾، والتي وصلت إلى اليونان على شكل أسلحة مدفعية وصواريخ وذخائر⁽⁶⁾، وكما خصص الكونغرس الأمريكي في عام 1948 لكل من اليونان وتركيا (275) مليون دولار، لدعم المؤسسات العسكرية في كلا البلدين الأمر الذي ساهم في تحديث المعدات العسكرية وتدريب الجيش اليوناني، والتي نجح بفضلها في (حزيران 1949) في التغلب على العناصر الشيوعية في شمال البلاد⁽⁷⁾.

(1) George Pagoula . Greece's New Political Economy . state, Finance , and Growth from Postwar to EMU . St Antonys College, University of Oxford. 2003. P . 89.

(2) الأسطول الأمريكي السادس: قاعدة بحرية وجوية وبرية متحركة في البحر المتوسط والبحر الأحمر، ومقره في مدينة (نابولي) تتكون من حاملات طائرات مقاتلة وغواصات مزودة بصواريخ (بولارس) حاملة للرؤوس النووية والبوارج التي تحمل مشاة الأسطول. للمزيد ينظر: النشرة الاستراتيجية، القواعد العسكرية في اليونان، مركز الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات، لندن، العدد 26، 1981، ص5.

(3) عواطف عبد الرحمن، "اليونان بعد الانسحاب من المجلس الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، عدد (20)، القاهرة، 1970، ص126.

(4) هالة سعودي، "المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية 1948-1984"، مجلة السياسة الدولية، العدد (88)، القاهرة، 1987، ص18.

(5) صباح احمد البياح، المصدر السابق، ص69.

(6) ريتشارد بارنت، المصدر السابق، ص101.

(7) صباح احمد البياح، المصدر السابق، ص88.

واتجهت الولايات المتحدة الامريكية بحلول عام 1951 الى اعادة تنظيم
عملية منح المساعدات لاسيما العسكرية منها عقب فشلها في منع اندلاع

الحرب الكورية في (25 حزيران 1950)⁽¹⁾، اذ رأت الادارة الأمريكية أن الحرب الكورية ما هي الا خدعة سوفيتية لانهاك مخزون الولايات المتحدة الامرلايكية من الاسلحة وأستهلاك قواها العسكرية التقليدية، مما يفتح المجال امام هجوم سوفيتي في أوربا – المنهكة عسكريا – بخسارة قليلة، لذا رأت الولايات المتحدة الامريكية ضرورة استمرار العون العسكري وتركيزه حتى تتمكن دول المواجهة – اليونان – من التصدي لأي غزو سوفيتي محتمل، والعمل على حرمان أي دولة تتعاون مع دول المعسكر الشرقي من هذه المساعدات⁽²⁾، فقامت الولايات المتحدة الامريكية بأعادة تنظيم عملية منح المساعدات العسكرية والاقتصادية، حيث أصدرت في (10 تشرين الاول 1951) (قانون الامن المتبادل) الذي اشتمل على متعددة بنود من أبرزها :

اولاً: توجيه الاهتمام الاكبر نحو امداد الدول المتحالفة معها بالاسلحة والعتاد الحربي⁽³⁾.

ثانياً: تركيز المساعدات الأمريكية المختلفة التي تقدمها للخارج ووضعها تحت اشراف موحد.

ثالثاً: اتفاق الدول التي تتلقى المساعدة مع الولايات المتحدة في العمل على تحقيق السلام ومنع أسباب قيام حالات التوتر الدولي⁽⁴⁾.

(1) الحرب الكورية (25 حزيران 1950- 27 تموز 1953) : كانت حربا بين جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، وبدعم من الأمم المتحدة، والديمقراطية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية)، في وقت واحد بدعم من جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي. قامت الحرب في المقام الأول نتيجة للانقسام السياسي من كوريا عن طريق اتفاق بين الحلفاء المنتصرة في ختام حرب المحيط الهادئ في نهاية الحرب العالمية الثانية. حكمت شبه الجزيرة الكورية من قبل الإمبراطورية في اليابان في الفترة من 1910 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد استسلام الإمبراطورية في اليابان في شهر سبتمبر عام 1945، مقسمة الإداريين الأمريكي في شبه جزيرة على طول خط العرض 38، مع القوات الامريكية التي تحتل النصف الجنوبي والقوات العسكرية السوفيتية التي تحتل النصف الشمالي. كما ان الفشل في إجراء انتخابات حرة في جميع أنحاء شبه الجزيرة الكورية في عام 1948 أدى الى تعميق الخلافات بين الجانبين؛ أنشأ الشمالية الحكومة الشيوعية، في حين أنشأت جنوب حكومة يمينية، وبالتوازي أصبح 38 على نحو متزايد الحدود السياسية بين الدولتين الكورية. على الرغم من أن المفاوضات لم شمل استمر في الأشهر التي سبقت الحرب، تصاعدت حدة التوتر. استمرت المناوشات عبر الحدود وانتهت عام 1953.

للمزيد ينظر : فخرية علي أمين ، " الحرب في شبه الجزيرة الكورية 1950-1953 " ، مجلة دىالى ، العدد (38) ، 2009 ، ص ص 651-658؛ اياد طارق خضير العلواني ، " موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب في شبه القارة الكورية 1950-1953 (دراسة وثائقية)" ، مجلة الأستاذ ، العدد (219) ، مج الثاني ، 2016 ، ص 7.

(2) صلاح عبد الرزاق ابراهيم، المصدر السابق، ص 95.

(3) اسماعيل صبري مقلد، " الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي " ..، ص 58.

(4) المصدر نفسه ، ص 59.

يبدو أن الحرب العالمية الثانية ونتائجها التي غيرت خارطة العالم كان لها الأثر في أنقسام العالم على قطبين متمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وكان الصراع بينهما هو السبب في توجيه الانظار الى اليونان بوصفها من الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم. مما جعل الطرفين يبذلا قصارى جهدهما لأحكام سيطرتهم على اليونان وكانت سياسة الولايات المتحدة بعد الحرب تتمثل في أن تؤدي دور المنقذ للدول المتضررة اقتصادياً وعسكرياً وتبنت مسألة ابعاد النفوذ الشيوعي عن دول أوروبا فكانت تستخدم دبلوماسيةيتها لدعم المؤتمرات والحكومات الديمقراطية كي لا تتهم بأنها تسعى للتدخل وفرض نفسها على هذه الدول بعدها بدأت سلسلة المساعدات الاقتصادية التي كسبت فيها الحكومة اليونانية مستغلة وضع بريطانيا الحرج في اليونان بعد معارضة الرأي العام البريطاني من كثرة نفقات القوات البريطانية وكانت هذه الفرصة التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية مناسبة لئتملأ الفراغ الذي تركته بريطانيا في اليونان وأتبعت سياسة المساعدات المتمثلة بمبدأ ترومان وبعده مشروع مارشال كونها تدرك مدى احتياج اليونان لمثل هذا الدعم الاقتصادي آنذاك في الوقت نفسه كانت تقف وتؤيد الحكومة الديمقراطية وتبذل قصارى جهدها في ابعاد العناصر الشيوعية للوصول الى دفة الحكم في اليونان .. كما لم تكتف بذلك بل عملت على ضم اليونان الى حلف شمال الأطلسي الذي انشأ عام 1949 والذي ضم دول أوروبا الغربية والذي كان هدفه هو الوقوف معاً ضد المد الشيوعي وحماية دول أوروبا وبهذا ضمنت الويات المتحدة الأمريكية وكسبت اليونان وابتعدت شبح المد الشيوعي اليونان واصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة القرار والمتنفذة فيها من خلال المساعدات والقواعد والاحلاف التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية هي المدافعة عن اليونان وتبنت من ذلك الوقت قضاياها الداخلية والخارجية.

الفصل الأول
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس أيزنهاور
(1953-1961)

المبحث الأول
التطورات الداخلية في اليونان وانعكاساتها على السياسة
الأمريكية في المنطقة

شهد شهر تشرين الثاني من عام 1952 انتخابات برلمانية ورئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية أفرزت عن فوز الجمهوريين بأغلبية مقاعد الكونغرس الأمريكي، إذ حصلوا على (221) مقعداً في مجلس النواب ، فيما حصل الديمقراطيون على (213) مقعداً في المجلس ، كما حصل الجمهوريون أيضاً على (48) مقعداً في مجلس الشيوخ ، في حين حصل الديمقراطيون على (46) مقعداً في المجلس ، وكذلك تمكن المرشح الجمهوري (دوايت أيزنهاور) من الفوز بانتخابات الرئاسة الأمريكية⁽¹⁾.

بعد وصول أيزنهاور إلى البيت الأبيض في بداية عام 1953 وأعرب خلال خطابه الاستهلالي ضرورة التحام الدول الحرة ضد الهجوم الشيوعي، وأن للولايات المتحدة الأمريكية رسالة هي (القيادة العالمية) وأنها ستضطلع بها (بثقة) وليس (بأرتباك) وبينما أُنذر الشعب ألا يرتقب تخفيضاً في الميزانيات أو الضرائب وبأن يستعد لتضحيات أكبر⁽²⁾، أكد أن تحرير الشعوب الخاضعة

(1) عباس علوان لفنة الشويلى، الكونغرس ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1945-1960، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد- كلية التربية ابن رشد، 2014، ص194.

(2) آلن نيفنز وهنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ج3، دار المعارف ، القاهرة، 1976، ص485.

للوصاية السوفيتية أمر مستحيل تنفيذه دون حرب، والتي لا يريدها أحد، ولا يمكن التنبؤ بأخطارها⁽¹⁾، ورسم الرئيس أيزنهاور سياسته على أساس تقسيم سياسة الرئيس ترومان وتعميق إيجابياتها وتصحيح سلبياتها فكان برنامجاً محدداً بثلاثة خطوط رئيسية هي:⁽²⁾:-

- 1- لا بد من أكمال ما وقف عنده ترومان ، سواء فيما يختص بالأساليب الأمريكية التي تخدم الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة، أو ما يخص علاقاتها الخارجية.
 - 2- من الضروري توسيع دائرة نجاح ترومان في أوربا الغربية ونقل تجربته إلى المناطق التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية .
 - 3- لا ينبغي ترك أخطاء ترومان من دون علاج، فالأساس ثابت في السياسة الأمريكية، وإنما طريقة التطبيق هي موضع النقاش، لذلك جسد الرئيس الأمريكي أيزنهاور هذه الخطوات عملياً من خلال تعميقاً لسياسة الأحلاف العسكرية بوصفها سياسة مهمة لتحقيق أهداف الخارجية الأمريكية⁽³⁾.
- ورغم نقاط الخلاف المتمثلة بقضية قبرص والنزاع اليوناني- التركي. إلا أن الحكومتين الأمريكية واليونانية استمرت في تحديد أهدافهما الأساسية وهي مواجهة قوة الاتحاد السوفيتي⁽⁴⁾.

ومما ساعد في تحقيق تلك الأهداف هو استقرار الوضع السياسي الداخلي في اليونان للفترة (1953-1961) فلم يشر إلى قلق للدبلوماسية الأمريكية

(1) ج.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي ، تاريخ عصرنا منذ 1945، ت: نور الدين حاطوم ، دار الفكر، بيروت، 1971، ص ص 309-310.

(2) سليمة عبدالحسين محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص39.

(3) المصدر نفسه

(4) James Edward Miller, The United States and the Making of Modern Greece history and power (1950-1974), 2009, p. 98

فالمملك (بول قسطنطين الأول (Paul Constantine first (1901-1964)⁽¹⁾، كان على رأس الجيش وهو المدافع الأول عن بقاء اليونان داخل المعسكر الغربي، والذي يتمتع بسلطات واسعة، وهو قائد الجبهة اليمينية التي حكمت البلاد منذ عام 1930، وهي جبهة شديدة التمسك ببقاء اليونان داخل منطقة الحلف الأطلسي⁽²⁾. وكانت المعارضة ضعيفة ومختصرة في قوات (الوسط الديمقراطي) المشتتة بعد أن فشلت في تكوين جبهة موحدة والتفت قيادتها حول رجل اشتهر بشدة ولائه للعرش وهو (سفوكليس فينزيلوس Sophoklis Venizelos (1894-1964)⁽³⁾. أما اليسار ذو الميول الشيوعية فقد كان يعمل جاهداً على الخروج من العزلة التي فرضتها عليه أحداث (1947-1950) والتي انتهت بفشل قيام الثورة الشيوعية في اليونان، ولهذا كانت معظم الدوائر السياسية في اليونان تعترف بشرعية حق الولايات المتحدة الأمريكية في الإشراف على السياسة الداخلية اليونانية⁽⁴⁾، وعلى مستوى السياسة الداخلية، كان حزب الشعب هو أكبر الأحزاب اليونانية هو وزعيمه (قسطنطين تسالديراس Konstantions Tsaldairs (1884-1970)⁽⁵⁾ الذي ضرب اليسار الديمقراطي الذي جاء عن طريق انتخابات عام 1951، واحتل مكانة الحزب الشيوعي المحظور، وحزب التجمع اليوناني الذي يتزعمه قائد الجيش اليوناني في الحرب الأهلية (الكسندر باباغوس Alexandros Papagos (1883-1955)⁽⁶⁾.

(1) الملك بول قسطنطين الأول (Paul Constantine first (1901-1964): ولد الملك بول عام 1901 تدرج كضابط بحري، تزوج فريديكا أميرة (هانوفر) وانجبت له صوفيا ملكة أسبانيا وقسطنطين الثاني ملك اليونان عام 1964 وايدى أميراً اليونان والدنمارك، تسلم العرش عام 1947 بعد وفاة أخيه الملك جورج الثاني. توفي عام 1964. للمزيد ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج14، ط3، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، 2005، ص542.

(2) سليمة عبدالحسين محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص42.

(3) سفوكليس فينزيلوس Sophoklis Venizelos (1894-1964): هو ابن رئيس الوزراء الأسبق (الفيتروس فينزيلوس، سياسي يوناني أصبح رئيساً للوزراء ثلاث مرات، خدم بامتياز في الجيش عام 1948، ثم أصبح زعيم الحزب الليبرالي، ووزيراً في عدد من الحكومات الليبرالية القصيرة الأجل بقيادة (بابانديرو) في عام 1954، اهتزت صداقته الطويل مع بابا نديرو وشكل حزبا منافساً وهو الاتحاد الديمقراطي الليبرالي. للمزيد ينظر: www.en.wikipedia/wiki/sohpocles-venizelos.

(4) نبيه الاصفهاني، "المخطط الأمريكي والانقلاب العسكري في اليونان"، مجلة السياسة الدولية، العدد13، القاهرة، 1968، ص165.

(5) قسطنطين تسالديراس Konstantions Tsaldairs (1884-1970): ولد في مصر، سياسي يوناني تولى رئاسة الوزراء عام 1946، ثم أصبح زعيماً للحزب التقدمي، ورئيساً للوزراء عام 1947. ينظر Tsaldairs -Konstantions www.en.wikipedia/wiki/Konstantions.

(6) الكسندر باباغوس (Alexander Papagos (1883-1955): ولد في أثينا عام 1883 وأكمل دراسته الأولية فيها، ثم التحق بالأكاديمية العسكرية في بروكسل عام 1902، دخل إلى الجيش اليوناني عام 1906، وشارك في حرب البلقان (1912-1913)، تدرج بالمناصب العسكرية، وبعد ذلك تقلد وزارة الدفاع 1935-1936، ثم نال منصب رئيس أركان الجيش، وبقي يقارع الاحتلال الألماني لليونان عام 1941، والقي القبض عليه من قبل الألمان وبقي

ومن الجدير بالذكر أن تردي الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدل الدخل للمواطن اليوناني، كان السبب في رغبة السياسيين اليونانيين بالتغيير الانتخابي على مضض ليفوز باباغوس بـ (247) مقعداً من أصل (300) مقعد في البرلمان، واتسعت سيطرته على الحكم والبقاء في السلطة للسنوات العشر التالية بعد عام 1952⁽¹⁾.

قابعا في سجن الاعتقال في المانيا حتى عام 1945 حينما حررته القوات الامريكية ، تم ترقيته الى رتبة جنرال عام 1947 ، توفي عام 1952 .
للمزيد ينظر :

Frederic P. Miller . and others ,Alexander Papagos ,VDM. Publishing Germany ,2010.

(1) سليمة عبدالحسين محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص43.

وبعد موت باباجوس، اختار الملك بول (قسطنطين كرامنليس Konstantions Karamanlis) (1907-1998) رئيساً للوزراء (1).

وعلى الرغم من أن كرامنليس قام ببناء الاقتصاد وفق خطة خمسية وضعها لذلك، فإنه أخطأ بالسماح للاستخبارات اليونانية بتكوين قوات ثانوية من شخصيات غامضة، هي في الأساس من المجموعات اليمينية المناوئة للشيوعية، وهذه المجموعة تقوم بأعمال الشرطة غير المقبولة مهمتها العمل على إنهاء وتفريق المظاهرات المناوئة للحكومة والاجتماعات العامة للحركات الشيوعية (2).

ومن الجدير بالذكر أنه رغم الجهود التي بذلها كرامنليس في دعم الاقتصاد اليوناني ووضع البرامج التي تدير المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلا أنه اتهم في عام 1958 بخيانة اليونان لصالح حلف شمال الأطلسي (الناتو) لصالح الولايات المتحدة الأمريكية (3)، كما وأتهم بأنه أسس علاقات شخصية معها، وأنه سلم دعوة إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور لزيارة اليونان، وبهذا الصدد لا بد الإشارة إلى أن تلك الفترة شهدت زيارات قام بها مسؤولون يونانيون إلى الولايات

(1) قسطنطين كرامنليس Konstantions Karamanlis (1907 - 1998): سياسي مقدوني، ولد في قرية (بروتي) من أعمال مقدونيا اليوناني (في العهد العثماني) عام 1907 وهو من أسرة من الطبقة المتوسطة درس القانون وعمل محامياً تولى عدة مناصب وزارية حتى عام 1955 ، حيث عينه الملك بول رئيساً للوزراء بعد وفاة باباجوس، نال كرامنليس إعجاب السفارة الأمريكية عندما كان وزير للأشغال العامة، وكان له مساهمة في إدارة برامج المساعدات الأمريكية، ذهب للمنفى بعد سقوط حكومته عام 1963 وفي عام 1974 أصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية. للمزيد ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق، ص 567.

(2) F.R.U.S., 1958-1960 volum X, Part2, Eastern Europe; Finland; Greece, Turkey, document 288, Telegram from the Emabassy in Greece to the department of state source, VOL.XVI .NO.419. Athens, March 12, 1960, pp. 707-708.

(3) سليمة عبدالحسن محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص 46.

المتحدة، فقد قامت (الملكة فردريكا Queen Frederica) (1917-1981)⁽¹⁾، بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي 21 آذار 1958 عقدت الاجتماعات مع الساسة الأمريكيين ولقاءات مع سيدات المجتمع الأمريكي، وقد اعربت الملكة (فردريكا) عن الجهود التي يبذلها زوجها الملك بول في تعزيز الأمن الداخلي والاستقرار السياسي للبلاد والذي ينصب في الهدف من أجل النضال ضد الشيوعية⁽²⁾.

يبدو من خلال هذا أن الاستقرار الداخلي الذي شهدته اليونان للفترة (1953-1961) قد ساعد الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المتمثلة في حربها وسياستها في الاحتواء والتصدي للشيوعية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بذلت جهداً في سعيها المستمر في ضمان سير الانتخابات اليونانية بما يضمن وصول أحزاب ديمقراطية ليبرالية إلى سدة الحكم وملاحقة ومحاربة الأحزاب والجمعيات والتجمعات ذات الميول الشيوعية داخل اليونان. لكون اليونان إحدى الركائز الأساسية المهمة للولايات المتحدة في حربها ضد الاتحاد السوفيتي.

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليونان في ضوء المتغيرات الدولية:

ميثاق البلقان:

تعد منطقة البلقان كما يصفها كثير من المؤرخين — (برميل البارود) القابل للاشتعال وقد أدركت دول المنطقة هذه الحقيقة لاسيما في أعقاب الحرب العالمية الأولى، التي اشتعلت شرارتها الأولى من البلقان، لذا ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 اتجهت دول المنطقة إلى التغلب على جميع القضايا التي قد تؤدي إلى اندلاع حرب جديدة في البلقان⁽³⁾، وتحقيق أقصى درجات التعاون بين دوله، لذلك اتجهت دول البلقان إلى تدعيم أو اصر الصداقة فيما بينها بتبادل الزيارات وتنسيق المواقف من أجل إنشاء اتحاد يجمع دول البلقان ويقوم على التماسك على أساس

(1) فردريكا Queen Frederica (1917-1981) "زوجة الملك بول"، ووالدة الملك قسطنطين الثاني، وهي ابنة الدوق برونزويك رئيس الهيئة الملكية في بيت هانوفر، معروفة بطبيعتها الوطنية المتطرفة ومعاداتها للشيوعية كانت الابنة الكبرى للقيصر، وعضواً في شبيبة هتلر، ومالت إلى الإيمان بكل ما يصب بمصالحها الشخصية، مثل عائلتها سائلة أباطرة بيزنطة، ابنتها الملكة صوفيا زوجة خوان كارلوس ملك اسبانيا. للمزيد ينظر:

<http://en.wikipedia.org/wiki/Frederika-of-Honover>.

(2) F.R.U.S. 1958-1960 volume X, part2; Europe; Finland; Greece; Turkey, Document 235. Despatch form the Embassy in Greece to the Department of state. Vol.XVI.No.95. Athens, March 10, 1958. , pp 610-611.

(3) Caloyauni, M. A. the Balkan union, the Balkan confernees and the Balkan Pact trancastions of the Grotius society, vol.19, Oxford university press London, 1933, pp. 91-92.

الروابط المتينة التي تشكل مركزاً للسلام في المنطقة في إطار عصبة الأمم (League of Nations) ⁽¹⁾.

عقدت من تلك الدول (اليونان، تركيا، البانيا، يوغسلافيا وبلغاريا- في سبيل تحقيق هذا الهدف ثلاثة مؤتمرات أطلق عليها مؤتمر البلقان الأول ومؤتمر البلقان الثاني ومؤتمر البلقان الثالث في المدة (1930-1933) ترتب عليها عقد عدد من الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجاري بين دول المنطقة، فضلاً عن الاتفاقيات التي تنظم انتقال الأفراد، وقوانين العمل والإقامة ووسائل النقل وغيرها⁽²⁾، ومن ظهور بعض العقبات، التي تمثلت في الاختلاف حول وضع الأقليات، ومسألة الدفاع والتعاون العسكري. إلا أنها لم تقف حائلاً دون قيام اتحاد البلقان عام 1934، الذي لم يكتب له الاستمرار طويلاً نتيجة لاندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939⁽³⁾، وخلال السنوات الثلاث التي أعقبت الحرب العالمية

(1) عصبة الأمم (League of Nations): منظمة دولية انشئت عام 1920 بموجب ميثاق شكل جزءاً من معاهدة فرساي، وكانت العصبة مرآة لسياسة الدول الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان..) وتكونت من هيئات ثلاث: الجمعية العامة، مجلس وأمانة دائمة، فضلاً إلى هيئة قضائية للفصل في المنازعات الدولية القانونية هي محكمة العدل الدولية الدائمة. للمزيد ينظر: بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ت: لبنى عماد تركي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة _ 2013، ص 91.

(2) Caloyauni, O p.Cit , pp. 94-96.

(3) Dimitris C.Constas .the exercise of political pressure by international organizations; Greece and the council of Europe. Unpublished Thesis, faculty of Grauate studies and Reseach , Carleton University ,2009 .p. 82

الثانية عدلت كثير من الحدود السياسية، إذ استخدمت حكومة (جوزيف ستالين J. Stalin) (1879-1953) ⁽¹⁾ - رئيس الاتحاد السوفيتي - تفوقها العسكري والسياسي لإنشاء حكومات موالية لموسكو في كل من (البانيا، بلغاريا، رومانيا ويوغسلافيا) التي انفصلت عن الكتلة الشرقية عام 1949- في حين بقيت اليونان وتركيا تابعتين للمعسكر الغربي⁽²⁾. وقد أثارت سياسة الاتحاد السوفيتي التوسعية في البلقان مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية مما دفعها إلى إعادة أحياء حلف البلقان، لتصنع منه درعاً يحول دون وصول الاتحاد السوفيتي للبحر المتوسط، وجدت هذه الفكرة استحساناً لدى الجانب اليوناني الذي كان يسعى ليؤدي دوراً في السياسة الإقليمية، يدفعه في ذلك خوف من التوسع الشيوعي في البلقان وذكرياته المريرة مع الحروب الأهلية التي عاشتها اليونان⁽³⁾.

ومن الملاحظ أن اليونان أدت دوراً مهماً في تأسيس هذا الحلف، حيث بادر المسؤولون اليونانيون مع بداية عام 1952 بزيارة تركيا، وعقدوا عدداً من الاجتماعات الثنائية مع المسؤولين هناك، وذلك تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية وكان من أهمها ذلك الاجتماع الذي عقد في أنقرة في (الأول من شباط 1952)، الذي جمع بين (سوفولكس فينزيلوس) - نائب رئيس الوزراء اليوناني- وعدداً من المسؤولين الترك ناقشوا فيه العديد من المسائل الدولية والإقليمية⁽⁴⁾.

(1) جوزيف ستالين J. Stalin (1879-1953): زعيم شيوعي بارز ورجل دولة حكم الاتحاد السوفيتي حكماً مطلقاً (1928-1953)، نشأ في ظل لينين، واستلم قيادة الحزب والدولة من بعده، دعم أسس الدولة السوفيتية وفق نظرية (الاشتراكية في بلد واحد)، قاد بلاده نحو الانتصار في الحرب العالمية الثانية وتقاسم النفوذ في العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر يالطا محولا الاتحاد السوفيتي إلى إحدى أقوى دولتين في العالم، توفي عام 1953. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص137.

(2) والاس إيروين، المصدر السابق، ص132.

(3) المصدر نفسه.

(4) Calrocoressi, Peter, Survey of international Affairs, 1953, Oxford University press, London, 1956, pp. 122-123.

وانتهى المجتمعون إلى ضرورة تأسيس لجنة لدراسة المسائل التي ثبتت فائدتها لهذا التعاون وكذلك بحث كل مسألة تقضي الضرورة بتسويتها ، على أن تقدم اللجنة تقارير مفصلة عن أعمالها، ويضع الاعضاء نصوص مشروعات الاتفاقيات التي ترى عرضها على الجانبين ، كما تم التأكيد ، على ضرورة مواصلة الاتصالات بين العسكريين اليونانيين والترك ، وتوج هذا الاجتماع بإعلان (فينزيلوس) اتفاقاً في (3 شباط 1952)⁽¹⁾ حيث صرح قائلاً: " أن التوافق التام في وجهات النظر فيما يتعلق بالمسائل السياسة الدولية، وأن سياسي البلدين أجمعوا على أنه لا بد من مواصلة التعاون الصادق لتوثيق عرى التعاون بينهما، ثم أضاف: أن تعاوناً عسكرياً سوف يقوم بين اليونان وتركيا وإيطاليا ويوغسلافيا أيضاً، وأن المحادثات بين أركان حرب هذه الدول ستبدأ أولاً بين تركيا واليونان عقب قبول الدولتين في حلف الأطلسي (الناتو) رسمياً " (2).

عقب الإعلان رسمياً عن انضمام اليونان وتركيا إلى حلف شمال الأطلسي في (20 شباط 1952)، أخذ تأسيس ميثاق البلقان منحى أكثر جدية حيث عقد اجتماع آخر في أنقرة جمع بين رئيس الوزراء اليوناني والمسؤولين في تركيا أبدى خلاله المجتمعون اهتماماً متزايداً بالمشروع الخاص بإنشاء مربع قائم الأضلاع مكون من (أنقرة، أثينا، روما وبلغراد) الذي سيصبح بعثاً للاتحاد البلقاني، كما تم دعوة يوغسلافيا إلى الاندماج في الحلف الجديد، وأعلنت اليونان أنه من الصعب الدفاع عن البلقان دون التعاون مع يوغسلافيا⁽³⁾، وأكد المؤتمر في أنقرة ضرورة اشتراك إيطاليا في هذا الحلف إلا أنها رفضت نتيجة لخلافاتها

(1) جريدة الأهرام، (4 شباط، 1952) ، ص6.

(2) جريدة الأهرام، (4 شباط ، 1952)، ص6.

(3) Bell. Coral. Survey of International Affairs, 1954. Oxford university press, London, 1957, pp. 167-169.

مع يوغسلافيا حول (إقليم تريستا Tieste)⁽¹⁾. يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دفعت اليونان إلى توجيه الدعوة ليوغسلافيا للانضمام للحلف، كي تعفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من الحرج بعد أن وجدت أن انضمام يوغسلافيا للمعسكر الغربي هو إضافة كبيرة لاسيما بعد تمزق عرى الصداقة بينها وبني موسكو⁽²⁾، كما أنها كانت تطمح إلى انضمامها لحلف الأطلسي إلا أنها جوبهت بمعارضة شديدة من جانب باقي أعضاء حلف الأطلسي نظراً لصعوبة إقناع دول الحلف بكشف الأسرار العسكرية للحلف لدولة كانت حتى وقت قريب تتبع الاتحاد السوفيتي، كما رأت الدول الأعضاء في انضمام يوغسلافيا لحلف الأطلسي عداً صريحاً للاتحاد السوفيتي لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام اليونان لإقناع يوغسلافيا بالانضمام لحلف البلقان، وتكون بذلك انضمت إلى حلف الأطلسي عن طريق غير مباشر⁽³⁾، وبالرغم من إبداء قادة يوغسلافيا تحفظهم على الانضمام إلى أي حلف مؤيد للغرب خوفاً من الاتحاد السوفيتي إلا أن هذا لم يمنع تركيا من توجيه دعوة رسمية لها مع اليونان لزيارة أنقرة بهدف إجراء مباحثات لإقناع يوغسلافيا بالانضمام إلى الحلف المزمع إنشاؤه⁽⁴⁾، ونتيجة للجهود المبذولة من جانب اليونان وتركيا فقد نجحتا في إقناع يوغسلافيا بتغيير موقفها، وعقد لأجل ذلك اجتماع في أثينا في (27 نيسان 1952)، جمع بين مسؤولي الدول الثلاث لمناقشة أفضل السبل لإنشاء كتلة تشمل اليونان وتركيا ويوغسلافيا على أن تعرض نتائج هذه الاجتماعات على الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾. واستمرت الجهود الأمريكية قديماً من أجل إنشاء حلف البلقان، إذ عقد سفير الولايات المتحدة الأمريكية اجتماعاً في (29 نيسان 1952) مع كل من وزير خارجية اليونان وسفير يوغسلافيا في أثينا ورئيس وزراء تركيا لتنسيق المواقف ومعالجة أي مشاكل عالقة ثم توالى عقد الاجتماعات بين الأطراف الثلاثة في العاصمتين أثينا وأنقرة التي تمخضت عن عقد معاهدة (الصداقة والمساعدات)⁽⁶⁾.

(1) إقليم تريستا (Tieste) : وهو إقليم يطل على البحر المتوسط، وفيه ميناء إستراتيجي، وعقب الحرب العالمية الثانية، ثار نزاع بين إيطاليا ويوغسلافيا حول تبعية هذا الإقليم وأداء كل منهما بأحقته في الانضمام إليه، ظلت هذه المشكلة قائمة حتى تم التوصل إلى تسوية في (1 أيلول 1954)، ثم بمقتضاها شطر الإقليم إلى قسمين بين إيطاليا ويوغسلافيا وقد تعهدت الحكومتين بحماية الأقليات الباقية ضمن منطقتهم وضمان كافة حقوقهم. للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 1، ص 67

Calvocoressi, peter, Op. Cit, pp. 150-155.

(2) Calvocoressi. Peter. Op.Cit. p.32.

(3) جريدة الأهرام، (21 نيسان، 1952)، ص 1.

(4) جريدة الأهرام (28 نيسان 1952)، ص 8.

(5) جريدة الأهرام (30 نيسان 1952)، ص 3.

(6) معاهدة الصداقة والمساعدات:- وهي المعاهدة التي عقدت بين (اليونان، تركيا ويوغسلافيا) في أثينا عام 1953. ونصت على: 1- يجتمع وزراء الخارجية بصفة منتظمة في مؤتمر كل عام لبحث الحالة السياسية الدولية. 2- استعداد التعاون بين الأركان العامة الثلاث في المجالات الفنية والاقتصادية والثقافية، وحل أي صراع قد ينشأ بينهم، والكف عن الانضمام إلى الأحلاف

والتي وضعت خطوطها الأولية في أثينا ووقع عليها في أنقرة في (28 شباط 1953) وقد أعلنت واشنطن ترحيبها بعقد هذه المعاهدة وجاء ذلك على لسان الرئيس ترومان عندما قال: " أن عقد هذا الحلف يعد مساعدة مهمة لدول غرب أوروبا في جهودهما لسد ثغرة الدفاع في جنوب شرق أوروبا " (1)، ومع نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في اجتياز العقبة الأولى عن طريق تأسيس ميثاق البلقان التي تمثلت في الجمع بين الدول الثلاث اتجهت على الفور إلى تنفيذ الخطوة الثانية من خطتها في سبيل تدعيم هذا الميثاق والتي تمثلت في تحويل هذه المعاهدة إلى ميثاق دفاعي، واهم العقبات التي ظهرت في سبيل تحقيق هذا الهدف تمثلت في أن هذه المعاهدة تضم دولتين عضوين في حلف الأطلسي بينما الثالثة لا تتمتع

خارج المعاهدة، وأشارت إلى أن هذه المعاهدة لا تؤثر على التزامات تركيا واليونان في حلف شمال الأطلسي؛ للمزيد ينظر: احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان- 1981، ص171.

(1) عبدالقادر حاتم، الاحلاف، دار المعارف، القاهرة، دت، ص139.

بهذه العضوية⁽¹⁾، وإزاء هذا نشطت الدبلوماسية الأمريكية من جديد لتجاوز هذه الأزمة، فدعا السفير الأمريكي في أنقرة لعقد اجتماع في تركيا حضره وزير خارجية يوغسلافيا ورئيس وزراء اليونان (باباجوس) فضلا عن وزير خارجية اليونان في (16 حزيران 1953)، وبناء على نتائج الاجتماع وجهت الولايات المتحدة الأمريكية في (16 حزيران 1953) الدعوة إلى يوغسلافيا لكي ترسل وفداً عسكرياً إلى واشنطن لأجل مناقشة القدرات الدفاعية اليوغسلافية⁽²⁾.

ونجحت هذه الزيارة في وضع أسس التعاون اليوغسلافي مع القوى الغربية كما أنهت الصعوبات التي وردت في الخطط العسكرية لحلف البلقان⁽³⁾.

من الجدير بالذكر أن اليونان وتركيا ويوغسلافيا نجحوا في تحويل معاهدة (الصداقة والمساعدة) إلى ميثاق دفاعي في (15 حزيران 1954)⁽⁴⁾، وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه الخطوة أنها طالبت بالتريث لحين التوصل إلى حل حول تسوية مسألة أقليم (تريستا) مع إيطاليا، ويبدو أن موقف واشنطن هذا يرجع عن خشيتها أن يتحول الحلف إلى ورقة ضغط على إيطاليا لقبول الحلول المعروضة من جانب يوغسلافيا لتسوية مشكلة (تريستا) وما قد يترتب على ذلك من تهديد للنفوذ الإيطالي في الأدرياتيك، فضلا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية (رأت ضرورة توفير مساحة زمنية كافية حتى تتمكن الدول الثلاث – اليونان وتركيا ويوغسلافيا- من تعديل بعض المواد الأساسية في الميثاق المعد لحلف البلقان التي تتعارض مع حلف الأطلسي⁽⁵⁾).

(1) Nickolaos K.Kokkoros .the end of the war and its implications on Greek –US security relations University of Western Ontario -1997, p.123.

(2) Xydis .Stephen G , Cyprus conflict and conciliation . 1954-1958 . Columbus. Ohio state University Press 1967.p 56.

(3) Nickolaos K Kokkoros Op. Cit, p.135.

(4) Paul.J.Peter the Greek .AStudy in ethinc Group Political behavior Americans and Cyprus Univerity of Denver Unpublished Ph .D.Dissertation .1979.p.65.

(5) F.R.U.S. 1952-1957, Eastern Europe, Soviet Union; Eastern Mediterranean, Document 323 the Acting secretary of state to the Embassy in Greece, Washington, Vol. VII .No.55. February 7, 1953, p.168.

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها وضغوطها على اليونان وتركيا وإزاء هذا لم تجد اليونان مفرأ من أن تتدخل هي وتركيا للضغط على حكومة يوغسلافيا من أجل قبول الشروط التي اقترحتها واشنطن لحل مسألة (تريستا) والوصول إلى تسوية مرضية للطرفين حتى تستقر العلاقات بينهما وتنتهي الظروف التي تمكن الحلف الجديد من تأدية الغرض منه ، فضلاً عن استجابة الدول الثلاث للمطالب الأمريكية وقيامهم بتعديل البنود التي اعترضت عليها واشنطن بما يتوافق مع حلف شمال الأطلسي⁽¹⁾، واجتمع وزراء خارجية كل من اليونان وتركيا ويوغسلافيا للتوقيع على الميثاق الدفاعي لحلف البلقان⁽²⁾ واعلنت هذه الدول عقب توقيعها على الميثاق التزامها بمبادئ الأمم المتحدة، ورغبتها الأكيدة في توحيد الجهود لحماية السلام وتعزيز الأمن إلى جانب احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لدولها. كما أعلن المؤتمر إنشاء مجلس استشاري لدول الميثاق وشكلت لجنة لدراسة اللائحة الخاصة بأعمال ضمن المجلس، وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن مدى سعادتها بعقد ميثاق البلقان، الذي جاء على لسان وزير خارجيتها: " أن الحلف العسكري الذي وقعته اليونان وتركيا ويوغسلافيا يعد مانعاً آخر أمام التوسع الشيوعي"⁽³⁾.

(1) F.R.U.S, 1952-1954, , Eastern Europe; Soviet Union; Eastern Mediterranean, Document , The Ambassador in Greece (Peurifoy) to the Department of state.VOI.VII.NO.59. Athens, February 14, 1953, p.185.

(2) ميثاق حلف البلقان: ينص الميثاق على الانصياع لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها ، وعلى تنقية العلاقات الودية بين الأعضاء وعلى تنظيم الدفاع عن استقلال وسلامة وأمن الدول المشتركة ، كما ينص على أن من وسائل تحقيق هذه الأهداف هي إنشاء التنظيمات المختلفة داخل الحلف، وحل المنازعات بالطريقة السلمية والالتزام بعدم مساعدة المعتدي والاشتراك في وضع الخطط الدفاعية والتعاون في المجالين الاقتصادي والثقافي، للمزيد ينظر: عبد المنعم زناويلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق- 1977، ص 86 .

(3) جريدة الأهرام (12 آب 1954)، ص 2.

ومهما يكن من شيء فإن ميثاق البلقان كان وليد مؤتمرات سياسية، وظروف القاهرة أملت على دول مختلفة الاتجاهات قدر لها أن تجتمع في صعيد واحد يضعها الخوف من الشيوعية أكثر مما تجمعها الرغبة المنبثقة من إرادة شعوبها، ولهذا فإن من المتوقع أن تتطرق إلى هذا الميثاق عوامل الضعف والانحلال إذا ما زال الخطر الشيوعي، أو واجه الحلف أزمة حادة بين أعضائه كما حدث في الأزمة القبرصية، - سنتطرق إليها بالمبحث الثاني بتفاصيل أكثر - وما أدت إليه من توتر في العلاقات بين تركيا واليونان⁽¹⁾.

يبدو من خلال هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت جاهدة وكان لها دور في المساهمة في إنشاء ميثاق البلقان ولاسيما أنها كانت ترغب في إنشاء حلف يضم دول البحر المتوسط في ضمن سياستها لتضييق الخناق على الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، وتلافي انتشار الأفكار المعادية للإمبريالية لذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية قد رحبت بفكرة عقد حلف البلقان، وبذلت جهوداً لتضم يوغسلافيا- بعد توتر علاقتها مع الاتحاد السوفيتي- لذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في حلف البلقان الوسيلة لكسب يوغسلافيا في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي. كما وأنها حققت مكاسب من خلال تسوية -قضية (تريستا) بين إيطاليا ويوغسلافيا- بصورة غير مباشرة، وكانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لا تخلو من الدبلوماسية وكسب جميع الأطراف وذلك من خلال أصرارها على عدم تعارض بنود حلف البلقان مع بنود حلف شمال الأطلسي، فالولايات المتحدة الأمريكية مسكت العصا من الوسط لأنها أدركت أنه ليس من مصلحتها أن تثير هذه القضايا كي لا تمنح الاتحاد السوفيتي فرصة للتدخل في المنطقة ولا بد أن نشير الى دور اليونان الدبلوماسي في تأسيس حلف البلقان من خلال جملة من الاجتماعات والزيارات التي قام المسؤولون اليونانيون بها، ويبدو أن اليونان أرادت أن تثبت للولايات المتحدة الأمريكية بقدرتها أن تؤدي دوراً محورياً في البلقان بصفة خاصة ومنطقة البحر المتوسط بصفة عامة.

مبدأ أيزنهاور⁽²⁾ - وموقف اليونان منه:

(1) محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى

منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص 285.

(2) مبدأ أيزنهاور : ويشير إلى خطبة القاها دوايت أيزنهاور في 5 يناير 1957، ضمن "رسالة خاصة إلى

الكونغرس حول الوضع في الشرق الأوسط". وحسب مبدأ أيزنهاور، فإن بمقدور أي بلد أن يطلب

المساعدة الاقتصادية الأمريكية أو العون من القوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرضت للتهديد من

دولة أخرى. وقد خص أيزنهاور بالذكر، في مبدئه، التهديد السوفيتي بإصداره التزام القوات الأمريكية

"بتأمين وحماية الوحدة الترابية والاستقلال السياسي لمثل تلك الأمم، التي تطلب تلك المساعدات ضد

عدوان مسلح صريح من أي أمة تسيطر عليها الشيوعية الدولية

في السياق السياسي العالمي، فإن المبدأ قد صيغ ردّاً على احتمال حرب معمرة، يُخشى منها كنتيجة

لمحاولة الاتحاد السوفيتي لاستخدام العدوان الثلاثي كذريعة لدخول مصر. فمقروناً مع فراغ القوة

الذي خلّفه اضمحلال النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن

حليفها أثناء ذلك العدوان، شعر أيزنهاور أن الحاجة لموقف قوي لتحسين الوضع كان يزيدها تعقيداً

المواقف التي يتخذها جمال عبد الناصر، الذي كان يبني قاعدة قوة ويستخدمها لاضرام المنافسة بين

السوفيت والأمريكان، باتخاذ موقف "الحياد الإيجابي" وقبوله العون من الطرفين.

وجدت الولايات المتحدة في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، أن التعاون الثلاثي_بريطانيا، فرنسا والكيان الصهيوني_ أضر بالوجود الغربي في المنطقة وأثبت عجز بريطانيا عن تحمل عبء الدفاع عن مصالح الغرب في الشرق الأوسط في مواجهة سياسة سوفيتية نشطة، وأصبح الغرب يواجه بعد حرب العدوان الثلاثي - من وجهة النظر الأمريكية- خطر تزايد نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط وموقف السوفيت من العدوان الثلاثي الذي جعل البعض يعتقد أن موسكو قد أدت دوراً رئيساً في إحباط هذا العدوان⁽¹⁾. حيث اعتقدت الإدارة الأمريكية أن السوفيت قد ينتهزون الفرصة لمحاولة السيطرة على المنطقة، أما عن طريق الهجوم المسلح الخارجي وأما عن طريق التآمر الداخلي، ولاسيما أن العدوان الثلاثي الفاشل على مصر قد أدى إلى أضعاف قوة بريطانيا في المنطقة وأوجد فراغاً في النفوذ قد يملؤه السوفيت إذا لم تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية لمملئه⁽²⁾. وكانت هذه الأسباب التي أدت إلى إعلان مشروع أيزنهاور، وبهذا الصدد يذكر الرئيس أيزنهاور في مذكراته سبباً آخر وهو: "أن الهدف الأساسي لعرض المشروع (مشروع أيزنهاور) هو أننا كنا عازمين على تثبيت حقوق الغرب في منطقة الشرق الأوسط"⁽³⁾.

ومن بين العوامل التي شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على طرح مشروعاتها الجديدة هو امتلاكها للقبلة الهيدروجينية ذات القوة التدميرية الكبيرة ومحاولتها استغلال تفوقها النووي إلى حد كبير كوسيلة لوقف توسع النفوذ السوفيتي، والتفوق عليه في الحرب الباردة كما تركزت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على مد الدول الأخرى بالأسلحة لتقوية وسائلها الدفاعية المحلية، وذلك بقصد تخفيف

وعلى المستوى الإقليمي، كان الغرض أن يساعد مبدأ أيزنهاور على إمداد الأنظمة العربية ببديل عن الوقوع تحت السيطرة السياسية لجمال عبد الناصر، وتقويتهم في نفس الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على عزل النفوذ الشيوعي، من خلال عزل ناصر. وقد فشل المبدأ بدرجة كبيرة على هذا الصعيد، بالنمو السريع لنفوذ ناصر بحلول عام 1959، لدرجة أن أصبح بإمكانه تشكيل زعامات البلدان العربية، بما فيها العراق والسعودية، ولكن في نفس الوقت فقد تدهورت علاقة ناصر بالقادة السوفيت، مما أتاح الفرصة للولايات المتحدة للتحول إلى سياسة التكيف مع ناصر. مشروع أيزنهاور هدف إلى حلول أمريكا لملء الفراغ الاستعماري بدلاً من إنجلترا وفرنسا وتضمن هذا المشروع:

تفويض الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان السلامة الإقليمية، وحماية الاستقلال السياسي لأي دولة، أو مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط، إذا ما طلبت هذه الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري سافر تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية.

تفويض الحكومة في تفويض برامج المساعدة العسكرية لأي دولة أو مجموعة من دول المنطقة إذا ما أبدت استعدادها لذلك، وكذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول دعماً لقوتها الاقتصادية وحفاظاً على استقلالها الوطني.

للمزيد ينظر: محمد عماد رديف طالب، " أثر مبدأ أيزنهاور على العلاقات السورية الأردنية 1957-1976"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (8)، 2011، ص 251-253.

(1) رؤوف عباس، المصدر السابق، ص 875.

(2) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة- 1979، ص 162.

(3) أيزنهاور، مذكرات أيزنهاور، ت: هيوبرت يو عمان، بيروت- 1969، ص 78.

الأعباء عن الجيش الأمريكي والحيلولة دون تورطها المباشر في الحرب ، ويعود جزء من هذه الإستراتيجية إلى توصيات عدد من أعضاء الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ⁽¹⁾.

أن من الأسباب الأخرى التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة باتجاه الشرق الأوسط، هو خشيتها من استغلال السوفييت لمشاعر الكره العربي لإسرائيل ، وموقف السوفييت القوي أثناء أزمة السويس، الذي نظرت إليه الإدارة الأمريكية بريية كونه يعد فرصة ذهبية للسوفييت لاستغلال الموقف لصالحهم⁽²⁾.

وإزاء هذا أعلن الرئيس الأمريكي أيزنهاور في (كانون الثاني 1957) مشروعه، الذي عرف بأسمه، وأقره الكونغرس الأمريكي في (9 آذار 1957)، وتمحور هذا المشروع حول ثلاث نقاط رئيسية:⁽³⁾

- 1- تقديم المساعدات المالية الى الدول العربية من أجل التنمية الاقتصادية .
- 2- الربط بين هذه المساعدات وبين مقاومة الشيوعية .
- 3- دعم سياسة الأحلاف التي أنتشرت في المنطقة وأهمها حلف بغداد عام 1955.
- 4- ملء الفراغ في الشرق الأوسط .

وتم اعتماد (200) مليون دولار سنوياً لهذا الغرض إلى جانب أن هذا المشروع أعطى الرئيس الأمريكي سلطات اكبر لاستعمال الأموال المخصصة في مساعدة أية دولة أو مجموعة من الدول ترغب في التعاون العسكري والمساعدة الاقتصادية⁽⁴⁾، وقد كانت المساعدة العسكرية تمثل حجر الزاوية في المشروع ، ويذكر المشروع أن حاجة بلدان المنطقة إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لصد أي اعتداء خارجي عليها، كحاجة دول غرب أوروبا إليها عقب الحرب العالمية الثانية ، فلولا وجود (مشروع مارشال) وإنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي لتداعت دول غرب أوروبا أمام ضربات السوفييت⁽⁵⁾، وأثر موافقة الكونغرس على مشروع الرئيس الأمريكي ، كلف أيزنهاور (جيمس ريتشارد James Richard) مبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط لزيارة دول المنطقة ، لشرح ذلك المشروع ، وبالرغم من أن هذا المشروع وجه في الأساس إلى الدول العربية، إلا أن اليونان استغلت زيارة المبعوث الأمريكي وأعلنت انضمامها إليه في (نيسان عام 1957) ، رغم أن اعتراض السياسة وأحزاب المعارضة في اليونان الذين وجدوا أن انضمام اليونان للمشروع لا يقدم لها شيئاً من الناحية السياسية ؛ لكونها من ضمن دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) لذا فإن انضمامها لا مسوغ له⁽⁶⁾.

(1) عهود عباس أحمد، مبدأ أيزنهاور والسياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي 1957-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة البصرة ، كلية الآداب- 1997، ص ص 24-25.

(2) عباس علوان لفقة الشويلى، المصدر السابق ، ص 233.

(3) رؤوف عباس ، المصدر السابق، ص 875.

(4) رأفت غنيمي الشيوخ، أمريكا والعلاقات الدولية، ص 165.

(5) المصدر نفسه، ص 166.

(6) رؤوف عباس، المصدر السابق، ص 874.

ويبدو أن السبب الحقيقي وراء انضمام اليونان لهذا المشروع هو رغبتها في عدم تفويت فرصة تمكنها من الحصول على مساعدات اقتصادية إضافية. أما عن السبب الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشراك اليونان في هذا المشروع فيرجع إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد حلقة تواصل مشتركة بينها وبين الدول العربية ولاسيما مصر، وتمثلت هذه الحلقة في اليونان لما كانت تتمتع به في ذلك الوقت من علاقات طيبة مع مصر ، فضلا عن رغبتها في ملء الفراغ الذي خلفته بريطانيا⁽¹⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 875.

المبحث الثاني موقف الولايات المتحدة من النزاع اليوناني – التركي حول قضية قبرص

تعد جزيرة قبرص⁽¹⁾ من أهم جزر البحر المتوسط – جزر سردينيا وصقلية - فهي تتمتع بموقع جغرافي مهم، مما جعلها تحظى بأهمية، لاسيما لدى الدول الكبرى الولايات المتحدة وبريطانيا⁽²⁾، وأهلها لتؤدي دوراً محورياً في إستراتيجية البلدين لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها من تطورات في المنطقة تمثلت في ضعف مركز بريطانيا في كل من مصر والعراق وفلسطين مما هدد طرق مواصلات بريطانيا بحرياً عبر قناة السويس وجوياً عبر منطقة الشرق الأوسط، كما أصبحت حينها كمخرج لبتترول الشرق الأوسط غير آلمن، لذا أصبح على بريطانيا أن تعيد حساباتها من جديد وتختار لنفسها خطاً ثانياً في حالة فقدانها للخط الأول، وتمثل هذا الخط الثاني في قبرص التي كان موقعها الجغرافي يجعل منها قاعدة إستراتيجية مهمة لبريطانيا⁽³⁾ في حين نظرت واشنطن إلى قبرص على أنها حلقة الوصل التي تربط بين الأحلاف الثلاثة حلف الأطلسي (الناتو)، والحلف

(1) قبرص: تعد جزيرة قبرص واحدة من أهم جزر البحر المتوسط فهي تتمتع بموقع جغرافي مهم، حيث تقع في شرق البحر المتوسط على بعد (40 ميلاً) من السواحل التركية و (60 ميلاً) من ميناء اللاذقية بسوريا، ونحو (238 ميلاً) من بورسعيد، وتبعد عن اليونان نحو (800 ميلاً)، مما جعلها تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى. للمزيد ينظر: محمد رفعت، المصدر السابق، ص 184؛ ينظر ملحق رقم (3)، ص 250.

(2) المصدر نفسه .

(3) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة قبرص، دار المعارف، القاهرة، 1999، ص ص

المركزي وحلف جنوب شرق آسيا The South East Asia Treaty Organization⁽¹⁾، هذا فضلاً على اعتبارها مركزاً للأسطول السادس الأمريكي⁽²⁾.

غزت الدولة العثمانية جزيرة قبرص عام 1571 على يد السلطان سليم الثاني (1566-1574)⁽³⁾. وعقب ذلك أصدر السلطان العثماني مرسوماً في عام 1574 تعترف فيه رسمياً بمطران الكنيسة الأرثوذكسية زعيماً للطائفة القبرصية اليونانية منذ عام 1821 – أثناء حرب الاستقلال اليونانية – أثارت الكنيسة القبرصية العديد من الاضطرابات في الجزيرة من أجل المطالبة بتحقيق الوحدة مع اليونان أو ما أطلقوا عليه اسم (أنويسيس Enosis)⁽⁴⁾.

احتفظت الدولة العثمانية بسيطرتها على قبرص حتى عام 1878 عندما بدأ الضعف يدب في أوصلها لاسيما بعد حرب القرم 1853⁽⁵⁾ وبدأت الدول الأوروبية في التسابق للحصول على نصيبها من الإمبراطورية المتداعية، فتمكنت بريطانيا من الحصول على قبرص عام 1878. عندما نجحت في عقد اتفاقية مع الباب العالي تخلي بموجبها عن إدارة قبرص للسلطات البريطانية مع بقاء الجزيرة تحت السيادة العثمانية لقاء مبلغ سنوي من المال – يدفع كجزية- وفي المقابل تتعهد بريطانيا بحماية الدولة العثمانية ضد الخطر الروسي⁽⁶⁾.

بقيت قبرص تابعة للدولة العثمانية حتى بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 عندما أعلنت تركيا الحرب على بريطانيا⁽⁷⁾، والانضمام إلى جانب ألمانيا والنمسا والمجر،

(1) حلف جنوب شرق آسيا (The South East Asia Treaty Organization) : وهو ملف أوجدته الولايات المتحدة، وهدفت منه تطويق الجهة الجنوبية الشرقية للمعسكر الاشتراكي وقد أعلن قيامه في (8 أيلول 1954) وكانت الدوافع تتمثل في الموقع الإستراتيجي الذي تحتله منطقة جنوب شرق آسيا وإمكاناتها الاقتصادية الضخمة وطاقتها البشرية الكبيرة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، ص573.

(2) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مصدر سابق، ص256.

(3) سليم الثاني (1524-1577): وهو السلطان الحادي عشر، ولد في عام 1524، وتسلم الحكم للفترة (1566-1574)، وشهد عهده محاولة أستعادة الاندلس وتم في عهده فتح جزيرة قبرص، ويذكر انه رغم تلقيه تعليماً رفيعاً الا انه ترك أمور الدولة الى صهره ووزيره الاول الصدر الاعظم، توفي في عام 1574. للمزيد ينظر: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط1، دار النفائس، الرياض -1988، ص 45؛ صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة -2014، ص 118.

(4) الأنويسيس (Enosis): تعني الوحدة الهلينية لكل الناطقين باللغة اليونانية، ويجب أن يجمعهم اتحاد على اختلاف الدول التي يعيشون فيها، وتشير الأنويسيس إلى حركة القبارصة اليونانيون لضم جزيرة قبرص إلى اليونان الذين يشكلون (80%) من سكان الجزيرة، بين الأعوام (1882-1960)، ينظر: عدنان حطيط، الوجه الآخر لقضية قبرص، بيروت، 1987، ص ص 17-18.

(5) حرب القرم: هي الحرب التي قامت بين روسيا والدولة العثمانية في (4 تشرين الاول 1853)، واستمرت حتى عام 1856، وقد دخلت مصر وتونس وبريطانيا وفرنسا الحرب الى جانب الدولة العثمانية عام 1854، وكان اسباب الحرب يعود الى الاطماع الإقليمية لروسيا على حساب الدولة العثمانية، ولاسيما في شبه جزيرة القرم، انتهت الحرب في توقيع اتفاقية باريس وهزيمة الروس. للمزيد ينظر: عوني عيسى اسحق، الموسوعة العسكرية، ج2، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت -1979، ص751.

(6) محمد عبد الوهاب الساكت "قبرص بين التقسيم الداخلي والتقسيم الدولي"، مجلة سياسية دولية، العدد (75)، القاهرة، 1984، ص160.

(7) حمدي حافظ ومحمد محمد الخطيب، "قبرص: صراع في سبيل تقرير المصير"، مجلة سياسية دولية، العدد (42)، د.ت، ص15.

وفي المقابل أعلنت بريطانيا ضم الجزيرة إليها، ثم جاءت معاهدة لوزان عام 1923⁽¹⁾، لتؤكد السيادة البريطانية على قبرص، وفي عام 1925، أعلنت بريطانيا

(1) معاهدة لوزان : معاهدة لوزان وتعرف أحيانا باسم "معاهدة لوزان الثانية" (تم توقيعها في 24 يوليو/تموز 1923) كانت معاهدة سلام وقعت في لوزان، سويسرا تم على اثرها تسوية وضع الأناضول وتراقيا الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا حاليا) في الدولة العثمانية وذلك بإبطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية كنتيجة لحرب الاستقلال التركية بين قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا (الحركة القومية التركية) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. قادت المعاهدة إلى اعتراف دولي بجمهورية تركيا التي ورثت محل الإمبراطورية العثمانية. حددت المعاهدة حدود عدة بلدان مثل اليونان وبلغاريا وتركيا والمشرق العربي. تنازلت فيها تركيا عن مطالبها بجزر دوديكانيسيا وقبرص ومصر والسودان والعراق وسوريا ، كما تنازلت تركيا عن امتيازاتها في ليبيا التي حددت في الفقرة 10 من معاهدة أوشي بين الدولة العثمانية ومملكة إيطاليا في 1912 في المقابل، أعيد ترسيم الحدود مع سوريا بما يشمل ضم أراض واسعة وتضم من الغرب إلى الشرق مدن ومناطق مرسين وطرسوس وقيليقية وأضنة وعنتاب وكلس ومرعش وأورفة وحران وديار بكر وماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر. للمزيد ينظر :

Sevtap Demirci , The Lausanne Conference The Evolution of Turkish and British Diplomatic Strategies 1922-1923 , Dissertation submitted as part fulfilment for the degree of Doctor of Philosophy in International History The London School of Economics and Political Science United Kingdom, 1997 ,p.p.78- 83

د.ق: سير بذاكيس، موجز تاريخ قبرص ، ت: يعقوب كامل الطليحي مكتب الاستعلامات العامة في قبرص، الإسكندرية- 1971، ص129.

الجزيرة كمستعمرة تابعة للتاج البريطاني واستبدلت المندوب السامي بحاكم عام للجزيرة يحكم بالاشتراك مع مجلس تشريعي وأن هذا الأسناد جعل القبارصة ومنذ الوهلة الأولى ينتابهم إحساس بالتفاوت تجاه الاحتلال البريطاني حيث رأوا فيه فاتحة عهد جديد يبشر بالازدهار والديمقراطية. إلا أنه سرعان ما تبدلت هذه الصورة، وأخذت العلاقات تسوء بين الاحتلال الجديد والقبارصة اليونانيين، حين اكتشفوا أن هذا الاحتلال لا يقل سوءاً عن سابقه، بل قد يفوق عليه في الشعور بالاستيلاء، ووضع الدسائس والمؤامرات⁽¹⁾ ما أدى إلى تنامي الحركة الوطنية والتي تمثل أهم أهدافها في عودة قبرص إلى اليونان⁽²⁾، وهو الأمر الذي عارضته تركيا بشدة وأحبطته بريطانيا على طول الخط حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية⁽³⁾، ومع انتهاء الحرب عام 1945 تجدد الأمل لدى القبارصة اليونانيين في تحقيق رغبتهم بالانضمام إلى اليونان لاسيما مع إعلان الأمم المتحدة حق تقرير المصير، كما انتظر القبارصة أن ترد لهم بريطانيا جميل مساعدتهم لها في الحرب، بالموافقة على الانضمام إلى اليونان، إلا أنهم فوجئوا في عام 1948 ببريطانيا تعرض عليهم دستوراً كان الهدف منه أن تظل قبرص تحت سيطرتها، مما أثار غضب قادة الحركة الوطنية وأدركوا أنه لا طائل من استمرار المحادثات مع لندن وأن الحل الأمثل هو تدويل القضية وطرحها للمناقشة على الأمم المتحدة⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أنه حتى عام 1953 لم تعط الولايات المتحدة القضية القبرصية الاهتمام الكافي للمشكلة بحجة أنها مشكلة داخلية لدى السلطات البريطانية، إلا أنه مع تطور المشكلة حتى أصبحت تهدد بحدوث تصدع في حلف الأطلسي (الناتو) وانهيار ميثاق البلقان، رأت الإدارة الأمريكية ضرورة التدخل من أجل رأب الصدع، وتعد رسالة أيزنهاور إلى ونستون تشرشل- رئيس الوزراء البريطاني- أولى أرهاصات هذا التدخل حيث أعرب فيها: أيزنهاور عن قلقه حيال تأثير سياسة بريطانيا تجاه قبرص على الرأي العام الأمريكي، الذي طالب بعقد مصالحة بين بريطانيا واليونان⁽⁵⁾، وفي (1 تشرين الأول 1953)، علق القنصل الأمريكي في نيقوسيا على المباحثات الدائرة بين بريطانيا واليونان، معرباً عن أمل بلاده أن تقوم لندن بتقديم عرض مناسب يحقق أمان القبارصة، وأن يحل التفاهم بين اليونان وبريطانيا محل الخلاف حول المشكلة، حيث يهتم الرأي العام الأمريكي بمطالب القبارصة⁽⁶⁾.

(1) حمدي حافظ و محمد محمد الخطيب، مصدر سابق، ص16.

(2) أحمد عثمان، تاريخ قبرص جزيرة الجمال والألم منذ القدم وإلى اليوم، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، 1997، ص182.

(3) Crawshaw, Nancy, the Cyprus revolt: An account of the struggle for union with Greece Georgallen and unwin, London, 1978, p.96.

(4) Richmond, Oliver, the work of the U.N in Cyprus promoting peace and Development, palgrave, London, 2001, pp. 4-5.

(5) Richmond, Oliver, Op. Cit., p.8.

(6) Ioannis D. Stefanidis, Isle of Disord: Nationalism, Imperialism, and the Making of the Cyprus problem, New York, New york university press, 1999, p.242.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدور الأمريكي في القضية القبرصية يرتكز على ركائز أساسية إزاء صنع القرار بشأن قبرص وهي (1):

1- أن جميع أطراف القضية (تركيا، واليونان، وبريطانيا) أعضاء في حلف الأطلسي (الناتو) وأي خلاف بينهم قد يؤدي إلى اختلال في الجبهة الجنوبية لهذا الحلف.

2- تعرضت الإدارة الأمريكية لضغط الرأي العام الأمريكي الذي يطالب بإنهاء الاستعمار.

3- الموقع الجغرافي لكل من اليونان وتركيا وأهميته الإستراتيجية وأثر ذلك على الإستراتيجية الأمريكية.

بدأت الولايات المتحدة تتدخل في القضية القبرصية فعلياً عندما تقدم (باباجوس) (Papagos) – رئيس الوزراء اليوناني- في (20 آب 1954) بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيه قيد المسألة القبرصية في جدول أعمال الدورة التاسعة للجمعية العامة (2). وأشار (باباجوس) في خطابه إلى أن اليونان قد استنفذت كل الوسائل للوصول إلى اتفاق عن طريق غير مباشر مع بريطانيا، إلا أنه نتيجة لموقف بريطانيا المتصلب إزاء اتحاد قبرص مع اليونان، فإن اليونان ترى نفسها مضطرة إلى الالتجاء للأمم المتحدة لكي تطلب إليها إيجاد حل لهذه المشكلة والموافقة على الاعتراف بالحل الذي تفرضه العدالة، وأنها تلجأ إلى الأمم المتحدة وهي واثقة من أنها ستقوم بعمل بناء من أجل السلام والحرية (3).

إزاء هذا قامت الحكومة البريطانية في المدة التي سبقت مناقشة القضية القبرصية بنشاط دبلوماسي ملحوظ من أجل الحصول على تأييد أكبر عدد من الدول لموقفها تجاه القضية القبرصية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أن نجاح بريطانيا في كسب صوت الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن مجرد كسب اعتيادي بل أن الولايات المتحدة الأمريكية لها تأثير كبير على دول أمريكا اللاتينية، وأن هذه الدول تسير في فلكها لذا فهي تصوت حسبما تصوت فتضمن بريطانيا بذلك تأييداً كبيراً لها، فضلاً عن تأييد العديد من الدول الغربية الأخرى (4).

بعد مباحثات مطولة في الأمم المتحدة رفضت الجمعية العامة المطالب اليونانية، وأعلنت أنها لا ترى أن الوقت مناسب لاتخاذ قرار بخصوص المسألة القبرصية. نتيجة لموقف الولايات المتحدة في الجمعية العامة وما انتهت إليه من قرارات عمت المظاهرات في اليونان احتجاجاً على هذا التأييد من جانب الولايات

(1) Miller, James Edward: United State policy Towards Cyprus, 1954-1974, review Journal of modern Greek studies-volume 20, Number2. October, 2002, p.423.

(2) Bolukbasi, Saha. The Cyprus Dispute and the United Nations, peaceful non settlement between 1954-1996,, International Journal of Middle Eastern studies. Vol.30, No.3, August 1998, P.413.

(3) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مصدر سابق، ص ص 159-160.

(4) Adams .S Thomas W.and Alvin J. Cotterll .Cyprus between East and west Baltimore Johns Hopkins press ,1968.p77.

المتحدة⁽¹⁾، كما أعربت الحكومة اليونانية عن دهشتها لموقف الولايات المتحدة التي تدعى بأنها تنزع العالم الحر، وتقيم نفسها حارساً على الحرية، فإذا بها تربط نفسها بعجلة السياسة البريطانية وتعارض مثلها حق الشعب القبرصي في تقرير مصيره، والسبب الأكبر في دهشة الحكومة اليونانية يرجع إلى الوعد الذي قطعه (جون فوستر دالاس (Dulles, John Foster) (1888-1959)⁽²⁾ - وزير الخارجية الأمريكية - لباباغوس - رئيس الوزراء اليوناني - عقب إدراج القضية في جدول أعمال الأمم المتحدة بأن بلاده ستقف على الحياد فإذا بها تغير من موقفها وتنضم إلى صنف بريطانيا⁽³⁾، وفي الوقت الذي أعلنت فيه تركيا قبولها للدعوة البريطانية، رفضت اليونان هذه الدعوة معترضة على مشاركة تركيا في المؤتمر بحجة أنها ليست طرفاً في النزاع⁽⁴⁾، ومع تصلب الموقف اليوناني، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل للضغط على اليونان لقبول دعوة بريطانيا لاسيما عقب انفجار قنبلة في (حزيران 1955) في الحي التركي بنيقوسيا وأودت بحياة (14) تركيا قبرصياً، مما كان ينذر بتصاعد الموقف بشكل يهدد معه تماسك حلفي الأطلسي (الناتو) والبلقان⁽⁵⁾، ولتحقيق مآربها قدمت واشنطن لأثينا إعانات إضافية قدرت بـ (19,200,000) دولار سعياً لاحتواء الموقف المتأزم⁽⁶⁾.

رضخت اليونان للضغوط الأمريكية وعقد مؤتمر لندن في (29 آب 1955)، إذ ظنت الدوائر السياسية البريطانية أن الدول المشاركة تقدر تمام التقدير روابط الصداقة التي تصلها ببعضها، إلى جانب أن مصالحها مرتبطة باشتراكهم معا في ملف الأطلسي (الناتو)، وكل ذلك سيحث الدول إلى السعي جدياً لإيجاد حل للمشكلة، إذ إن الإخفاق يعني الدفع بالوضع في قبرص إلى عهد القلاقل والاضطرابات والحوادث الدامية مما سيكون له رد فعل في كل من بريطانيا واليونان وتركيا⁽⁷⁾.

(1) Alastos .Doros .Cyprus in History : ASurvey of 5000 years London p.65.

(2) جون فوستر دالاس (Dulles , John Foster) (1888-1959): وزير الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أيزنهاور للمدة (1953-1959)، مستشار شؤون السياسة الخارجية في الحزب الجمهوري، اشتهر بشدة عدائه للشيوعية ولسياسة عدم الانحياز التي كانت تلقى تأييداً واسعاً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ولاسيما لدى الشعوب العربية، ابتكر سياسة حافة الهاوية، أدى دوراً كبيراً في إنشاء الأحلاف الغربية. عبدالوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج2، ص644.

(3) أحمد عثمان، المصدر السابق، ص 211.

(4) حمدي حافظ ومحمد محمد الخطيب، المصدر السابق، ص33.

(5) احمد عثمان، المصدر السابق، ص212.

(6) F.R.U.S, 1955-1957, Telegram. From the department of State to the ambassador in Greece, vol. XXIV, No.88. 9June 1955, pp.275-276.

(7) Stearns, Monteggre, U.S policy toward Greece, Turkey and Cyprus A council on foreign, Relaions press, New York, 1992, p.26.

جاءت نتائج هذا المؤتمر مخالفة لجميع التوقعات فبدلاً من أن يؤدي إلى التقارب بين الأطراف الثلاثة تسبب في اتساع الهوة بينهم ، وكرس الاختلاف في وجهات النظر، ففي الوقت الذي رأت فيه بريطانيا أنه لا يمكن الاستغناء عن قبرص في الدفاع عن الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي أكدت رفضها إعطاء قبرص حق تقرير المصير⁽¹⁾، وأعلنت تركيا أن المشكلة القبرصية لاحل لها لاسيما أن بريطانيا وتركيا فقط من وافقت على بنود الدستور في حين رفضت اليونان الدستور الذي اقترحتة بريطانيا في هذا المؤتمر، وأكدت ضرورة حصول قبرص على حقها في تقرير المصير وأن هذا المبدأ لا يخل بمسائل الدفاع أو يرتبط بها⁽²⁾.

إزاء هذا أدركت اليونان أنها وصلت إلى طريق مسدود في مفاوضاتها حول قبرص في لندن لذا اتجهت من جديد إلى الأمم المتحدة حيث تقدمت بمذكرة في (21 أيلول 1955) تطلب فيها إدراج المشكلة وإعادة بحثها في الدورة العاشرة للجمعية العامة، وجدت بريطانيا نفسها في وضع محرج لاسيما عند بحث عدد من القضايا الأخرى الخاصة بحق تقرير المصير ، وأعلنت أنها تعد دستوراً جديداً غير الذي قدمته في مؤتمر لندن، ووصفته بأنه أكثر ديمقراطية وأنه يخطو خطوة كبيرة في سبيل الحكم الذاتي، وأكدت أنها تحاول تلافي الأسباب التي قام على أساسها رفض المقترحات السابقة⁽³⁾.

لم يثن المقترح البريطاني بأعداد دستور جديد اليونان عن التقدم بقضيتها لعرضها على الجمعية العامة، التي رفضت الطلب اليوناني بإدراج المشكلة القبرصية في جدول أعمالها نتيجة للضغط الأمريكي والبريطانية⁽⁴⁾، مما أدى إلى تجدد الاضطرابات وتعيين (جون هاردنغ) John Harding (1896-1989)⁽⁵⁾

(1) Stearns, Monteggre, Op. Cit., p.32.

(2) Christides .Christopher .Cyprus and Greece –Turkish Relathions 1953-1967 .Athens , 1967 .p.43

(3) حمدي حافظ ومحمد محمد الخطيب، المصدر السابق، ص35.

(4) المصدر نفسه.

(5) جون هاردنغ John Harding (1896-1989) : وهو أحد كبار قادة الجيش البريطاني الذين قاتلوا في

كل من الحرب العالمية الاولى والثانية ، خدم في المانيا ، وفيما بعد شغل منصب رئيس هيئة الاركان الملكية العامة ، واصبح حاكم قبرص للمدة (1955-1957) للمزيد ينظر : <http:// en.Wikipedia.org>

/ wiki /John-Harding

والذي لجأ فور وصوله إلى قبرص في (تشرين الأول 1955) إلى الاعتماد على سياسة القوة والمفاوضات معاً لحل المشكلة القبرصية وبدأ (هاردنغ) في استعمال القوة فعقب وصوله أعلن حالة الطوارئ في البلاد ، التي بموجبها تم إقرار أحكام الإعدام ضد كل من يحمل سلاحاً من القبارصة اليونانيين، فضلاً عن السجن لكل من يقوم بأعمال التخريب ، وفرض الرقابة على الصحف، في الوقت نفسه بدأ الدخول في مفاوضات مع الأسقف مكاريوس (Archbishop Makarios) (1913-1977)⁽¹⁾ بصفته زعيماً للحركة الوطنية التي استمرت في المدة (تشرين الأول 1955-شباط 1956) وفي أول لقاء جمع بين الرجلين تحدث هاردنغ إلى مكاريوس عن أهمية قبرص الإستراتيجية بالنسبة للغرب ولدول حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مواجهة خطر الشيوعية ، وأعرب عن رغبته في الوصول إلى صلح في حين أكد مكاريوس على حق قبرص في الحصول على تقرير المصير⁽²⁾.

من الجدير بالذكر أن هاردنغ اجتمع مع مكاريوس بعد ذلك مرتين خلال شهر تشرين الأول، ووضح خلال هذين اللقاءين أن هناك خلافاً حول مسألتين وهما مسألة السياسة الخارجية وشؤون الدفاع، ولكن الأسقف مكاريوس أعلن عن استعداداته لأن يحتفظ الحاكم العام بهما خلال مدة الانتقال⁽³⁾، وفي (30 تشرين الأول 1955) غادر هاردنغ قبرص إلى لندن للتشاور مع حكومة بلاده بخصوص

(1) الأسقف مكاريوس Archbishop Makarios (1913-1977): أسمه ميخائيل موسكوس، دخل دير (كيكوس في قبرص، التحق بجامعة أثينا أصبح راهباً عام 1946، له دور كبير في مقاومة الاستعمار البريطاني أصبح رئيساً لجمهورية قبرص لمدتين رئاسيتين (1960-1974) و(1974-1977). للمزيد ينظر: أحمد عطيه الله ،المصدر السابق ، ص3066.

(2) F.R. U.S. 1955-1957, Telegram from the ambassador in Greece, Vol. XXIV, No.102, 10 February 1956, pp.275-276.

(3) دروس الاستوس، حرب العصابات في قبرص، ت: محمد أمين عبدالله، الدار القومية للنشر، القاهرة، 1966، ص ص 19-20.

ما وصلت إليه المفاوضات، وفي الوقت نفسه في (31 تشرين الأول 1955) غادر مكاريوس إلى أثينا لأطلاع الحكومة اليونانية على سير المفاوضات⁽¹⁾. استمرت المفاوضات بين الطرفين دون التوصل إلى نتيجة، مما أدى إلى استمرار أعمال العنف في الجزيرة، وهنا رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة التدخل من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين، فالتقى السفير الأمريكي في نيقوسيا (هاردينغ) في (28 شباط 1956)، للوقوف على تفاصيل المفاوضات وبعد حديث مطول بين الطرفين نصح السفير الأمريكي الحاكم البريطاني بعدم الضغط على مكاريوس للتوقيع على الاتفاق⁽²⁾ قبل نهاية (شباط 1956)، فهذا يعطي انطباعاً بأن الهدف من ذلك هو الضغط لوقف نشاط منظمة إيوكا (Eoka)⁽³⁾ ويكفي أن تطلب منه بريطانيا استعمال نفوذه لوقف الاضطرابات والتقى السفير الأمريكي في اليوم التالي بمكاريوس إذ أكد له الأول ضرورة التوصل إلى حل مع الجانب البريطاني، من أجل وقف الأعمال الإرهابية المستمرة في الجزيرة، كما أكد له أن الولايات المتحدة ترى أنه من الصواب الموافقة على منح القبارصة الحكم الذاتي، وعدم طرح مبدأ حق تقرير المصير الآن، لاسيما في هذا الوقت المتأزم بين الدول أطراف النزاع كما نصحت الولايات المتحدة مكاريوس بالموافقة على المطالب البريطانية⁽⁴⁾.

(1) دروس الاستوس، ، المصدر السابق، ص21.

(2) F.R.U.S., 1955-1957, Telegram from the Ambassador in Cyprus to the secretary of state , vol., XXIV, No.89 January 14 ,1956 , pp.336-337.

(3) إيوكا (Eoka): منظمة عسكرية سياسية للقبارصة اليونانيين ، انشأها اللواء جورج غريفاس في عام 1951 لقيادة الكفاح المسلح ضد البريطانيين في قبرص ، وهي أختصار للمنظمة القومية للمقاتلين القبارصة ، الا أن نشاطها أمتد ليشمل الصراع ضد الترك ، وقد نشطت إيوكا في عام 1971 عندما عاد جورج غريفاس سرا الى الجزيرة وحينها مارست نشاطها تحت أسم إيوكا ب (EOKA-B) للمزيد ينظر : خليل علي مراد ، الازمة القبرصية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الامريكية ، أوراق تركية ، العدد الاول ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل – 1986 ، ص30 .

(4) F.R.U.S, 1955-1957, Telegram from the Ambassador in Cyprus to the secretary of state , vol.XXIV, No.89, January 14 1956. p.337.

انتهت المفاوضات دون التوصل إلى نتائج تذكر. الأمر الذي جدد الاضطرابات في قبرص ودفع (هاردينغ) إلى اعتقال الاسقف (مكارْيوس) ونفيه في (9 آذار 1956) إلى جزيرة سيشل⁽¹⁾، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى الإسراع بالإعلان عن موقفها الرافض لهذا العمل والإعراب عن قلقها البالغ ودهشتها للقرار البريطاني بنفي مكارْيوس، وذكر وزير الخارجية الأمريكية في مؤتمر صحفي أن بلاده لم يكن عندها أية معلومات مسبقة بخصوص عملية نفي مكارْيوس وأن هذا الإجراء لم يكن متوقعاً⁽²⁾ وجراء هذا اشعل قرار نفي مكارْيوس مشاعر اليونانيين، وحاول بعضهم نسف القنصلية التركية في (سالونيك)، الأمر الذي أثار الجماهير التركية التي اندفعت بدورها للاعتداء على الكنائس والمدارس التابعة لليونان في تركيا وإضرار النار بها⁽³⁾، ردت اليونان على هذه الأحداث بإعلان مقاطعتها للمجلس العسكري لحلف البلقان، الذي سيعقد في أنقرة، وامتنعت من الاشتراك في المناورات العسكرية لحلف الأطلسي خوفاً من حدوث صدامات بين قواتها والقوات التركية⁽⁴⁾. إزاء هذا أدركت الولايات المتحدة خطورة الوضع المتفاقم وأثر ذلك على المنطقة ، لذا طالبت الولايات المتحدة أثينا بإعادة النظر في قرارها بعدم الاشتراك في المناورات العسكرية لحلف الأطلسي (الناتو)⁽⁵⁾، كما أعربت الحكومة الأمريكية لليونان عن قلقها الشديد من تدهور العلاقات بين أثينا وأنقرة وأكدت ضرورة رأب الصدع بين البلدين، وفي المقابل طالبت الولايات المتحدة الأمريكية أنقرة بتقديم اعتذار رسمي لليونان ، وإجراء تحقيق في الأحداث التي وقعت في

(1) د.ق. سيربذاكس، المصدر السابق، ص137.

(2) F.R.U.S: 1955-1957, Memorandum from the under secretary of State (Hoover) to the president , Vol.Xxlv,No.153, Washington , Mar. 13 , 1956, p.349.

(3) يوسف ملك ، قبرص وبربرية الأتراك في القرن العشرين ، بيروت، 1957، ص56.

(4) حمدي حافظ ومحمد محمد الخطيب، المصدر السابق، ص36.

(5) F.R.U.S, 1955-1957, Memorandum of a conversation between the Greece ambassador and the acting secretary for Near Eastern, vol. XXIV,No.277, September 12,1956, P.955.

تركيا ضد الأملاك اليونانية⁽¹⁾، وأنعكس نفي الزعيم (مكاريسوس) بالسلب على العلاقات الأمريكية- البريطانية، فأدى إلى شيء من التوتر بين البلدين ليس لما ارتكبه ضد الأسقف ولكن لأسلوب إدارتها للأزمة ، وهو ما أعربت عنه واشنطن في (12 آذار 1956)، في رسالة موجهة إلى بريطانيا استنكرت فيها نفي بريطانيا لمكاريسوس، وطالبتها بضرورة استئناف المفاوضات مع القبارصة من أجل الوصول إلى حل كما طالبتها بضرورة حماية القواعد العسكرية والمطارات التابعة لها⁽²⁾.

تحت الضغوط الأمريكية ومن أجل السيطرة على الوضع في قبرص أعلن (روبرت أنتوني إيدن) (Robert Anthony Eden) ⁽³⁾ رئيس وزراء بريطانيا أنه كلف اللورد رادكليف Radecliffe بكتابة توصياته بشأن الدستور المقبل للجزيرة ووضع الأسس لمشروع دستور لقبرص وفي (19 أيلول 1956) أعلنت الحكومة البريطانية عن انتهاءها من وضع الدستور الجديد⁽⁴⁾، وأعلن (الآن لينوكس بويد-وزير الدولة لشؤون المستعمرات- أنه في حالة رفض قبرص لمشروع الدستور

(1) Coulombis . Theodore . Greek political Reaction to American and Nato influences New Haven Yale University press .1966 .p.91.

(2) F.R.U.S., 1955-1957, Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Britain, Vol. XXIV, No.156, Mar 17, 1956, P.376.

(3) انتوني آيدن: ولد عام 1897، بدأ حياته السياسية عضواً في مجلس العموم البريطاني عام 1923 عن حزب المحافظين، ومثل الحكومة نائباً لوزير الشؤون البرلمانية في اجتماعات عصبة الأمم وجنيف للأعوام (1925-1930). عين وزيراً للخارجية عام 1935، واستقال احتجاجاً على سياسة رئيس الحكومة (نيفيل تشمبرلين Neville Chamberlain 1937-1940) المهادنة لهتلر عام 1938. عينه تشرشل وزيراً للخارجية عام (1940 — 1945)، ورئيس للوزراء (1951- 1955)، وحين استقال تشرشل أصبح رئيساً للوزراء في 6 نيسان 1955. اشترك في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، واعتزل الحياة السياسية في 17 حزيران 1957، توفي في 14 كانون الثاني 1977.

The New Encyclopaedia Britannica , vol.4, P.366

(4) وضع هذا الدستور في ديباجته مبادئ مهمين الأول: أنه سيكون هناك حكم ذاتي في الجزيرة تلغى فيه جميع قوانين الطوارئ والثاني عقد انتخابات برلمانية تعبر عن الرأي الشعبي، ونص هذا الدستور على إنشاء مجلس تشريعي يشتمل على (26) عضو منهم (14) قبارصة يونانيين ، و(6) قبارصة ترك و (6) أعضاء يقوم حاكم الجزيرة باختيارهم (2- انشاء مجلس وزاري يتشكل من (7) وزراء ، 3- يتم تعيين حاكم قبرص بواسطة التاج وله حق الاعتراض في مسائل الدفاع والأمن الخارجي والعلاقات الدولية. جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص ص 172-173.

المقترح ، فإن الحكومة البريطانية لن تتمكن من إيجاد حل آخر سوى اقتراح تقسيم الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الترك ، وكانت تلك المرة الأولى التي تعلن فيها بريطانيا عن التقسيم كحل مقترح للأزمة⁽¹⁾. وفي الوقت الذي رفضت فيه كل من اليونان وتركيا الدستور الجديد، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها له، واعتبرته خطوة تمهيدية تجاه حل القضية القبرصية، ودعت الحكومات الثلاث إلى الموافقة عليه ، على الرغم من تحفظها على بعض النقاط التي وردت في هذا الدستور⁽²⁾.

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قصدت من وراء هذا التصريح أن تظهر موافقتها على منح الحكم الذاتي لقبرص، مع وضعها تحت السيادة البريطانية حتى تتمكن من استعمالها كقاعدة بحرية في شرق البحر المتوسط كما أنها تريد إرضاء تركيا وبريطانيا. ومعنى هذا إلا تمنح الجزيرة تقرير المصير⁽³⁾، ولفشل اليونان في التوصل لحل مع بريطانيا بشأن قبرص، ونتيجة للضغط الشعبي الداخلي على الحكومة اليونانية، لم تجد أثينا مفراً من تهدئة الرأي العام والظهور بموقف قوي سوى أن تقدمت بطلب لطرح القضية القبرصية للمناقشة مدة أخرى في (18 شباط 1957)، في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبالرغم من التقدم بعدد من المشاريع لحل هذه المشكلة من جانب بريطانيا واليونان وبزما والهند⁽⁴⁾، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على رفض جميع المشاريع المقدمة، وطالب المندوب الأمريكي بعدم الاقتراح عليها بل دعا الدول الثلاث اليونان وتركيا وبريطانيا- إلى التفاوض خارج نطاق الأمم المتحدة ، وحذر المندوب الأمريكي في كلمة أمام الجمعية العامة الأعضاء من أن اتخاذ أي قرار في هذه القضية من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في قبرص⁽⁵⁾، ونتيجة للموقف الأمريكي فشلت الجمعية العامة في اتخاذ أي قرار من شأنه حل المشكلة القبرصية واكتفت الجمعية العامة بالإعراب عن أملها في استئناف المفاوضات ومواصلة تحقيقاً لهذه الغاية⁽⁶⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الموقف الأمريكي في الجمعية العامة من المشكلة القبرصية، ناجم عن إدراك واشنطن الجيد من أن أي قرار سيتم التوصل إليه داخل أروقة الأمم المتحدة من شأنه أن يرضي أطراف على حساب أطراف أخرى، ما قد يدفع الطرف المهزوم إلى محاولة استعمال القوة للسيطرة على الجزيرة ، أو على أقل تقدير الانسحاب من حلف الأطلسي (الناتو)، والانضواء تحت كتلة عدم الانحياز ، أو الانحياز إلى المعسكر الشرقي، مما يتعارض مع الإستراتيجية الأمريكية في حين أن تسوية هذه المسألة بعيداً عن الأمم المتحدة ستمكن من التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف وتغلق الباب أمام الاتحاد السوفيتي للتدخل في المنطقة ، وانطلاقاً من هذه القناعة انطلقت واشنطن تضغط على بريطانيا للدخول في مفاوضات من جديد مع اليونان ، والضغط عليها لإطلاق سراح (مكاربوس) بهدف تهيئة الجو العام

(1) احمد عثمان ، المصدر السابق، ص213.

(2) المصدر نفسه، ص125.

(3) Foley, Charles, Island in Revolt, Longman, London, 1962, P.162.

(4) F.R.U.S, 1955-1957, Memorandum of AConvesation between the Greek Ambassador and Secretary of State, Vol. XXIV, No.354, December 21, 1957, P.439.

(5) حمدي حافظ ومحمد محمد الخطيب، المصدر السابق، ص66.

(6) المصدر نفسه، ص67.

للتفاوض، ولتخفيف ضغط الرأي العام على الحكومة اليونانية ، ما يمكنها من تقديم التنازلات في أثناء مفاوضاتها مع بريطانيا⁽¹⁾.

وفي المقابل أعلنت بريطانيا إطلاق سراح (مكاريس) في (28 آذار 1957)، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ترحيبها بالقرار البريطاني، وجاء ذلك في رسالة بعثها الرئيس الأمريكي (أيزنهاور، إلى رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ماكملان Harold Macmillan) (1957-1963) في (29 آذار 1957) جاء فيها: "بأنه لاحظ باهتمام كبير القرار البريطاني ، وأنه يتمنى بأن يؤدي هذا القرار إلى خلق جو مناسب لاستئناف المفاوضات لإعطاء القبارصة الحكم الذاتي"⁽²⁾. ورد ماكملان على رسالة الرئيس الأمريكي: "بأنه يأمل في أن يقف الرئيس الأمريكي إلى جانبه لإقناع كل من تركيا واليونان للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف" ، وفي اليوم نفسه بعث أيزنهاور برسالة إلى الملك بول الأول- ملك اليونان- طلب فيها من الملك أن يشجع حكومته لعمل أي شيء لخلق جو هادئ يؤدي إلى مفاوضات بناءة بين القبارصة والسلطات البريطانية ، وأشار إلى احتمال تدخل حلف الأطلسي في المشكلة⁽³⁾.

أثمرت الضغوط الأمريكية عن إقناع اليونان بالضغط على مكاريس لوقف حركة المقاومة لإيجاد جو من السلام والهدوء ، وكانت الولايات المتحدة تمارس الضغط على اليونان بقصد إقناعها بضرورة الاشتراك في مفاوضات خارج نطاق الأمم المتحدة مع بريطانيا وتركيا لإيجاد حل للقضية القبرصية⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أنه رغم ذلك عرضت القضية على الجمعية العامة في (9 كانون الأول 1957)، إلا أنه كالدورات السابقة فشلت اليونان في الحصول على قرار يمنح القبارصة حق تقرير المصير. واكتفت الجمعية العامة بإصدار بيان تعرب فيه عن أملها الشديد في عودة المفاوضات من جديد⁽⁵⁾. ما أدى إلى تجدد الاضطرابات في قبرص ووقعت اعتداءات بين الطائفتين (اليونانية ، التركية) الأمر الذي أدى إلى احتقان العلاقات بين البلدين بشدة⁽⁶⁾، وعلى أثرها تجددت الاضطرابات مرة أخرى بين القبارصة اليونانيين – والقبارصة الترك ، وكانت أكثر عنفاً عن سابقتها مما أثار مخاوف واشنطن بشدة ودفعاً في (13 حزيران 1958) إلى إرسال رسالة للمسؤولين في كل من أثينا أنقرة أبدت فيها واشنطن قلقها الشديد من فشل الأطراف المعنية في التوصل إلى حل سلمي للمشكلة القبرصية، ما قد يؤثر على مؤسسات الدفاع عن الغرب وطالبت كلا الطرفين بضبط النفس والتوقف عن التصعيد⁽⁷⁾. وعندما لم

(1) F.R.U.S. 1955-1957, Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Britain, Vol. XXIV, No.376.11.Feburary1957, P.469.

(2) Lee. Michael and Lee Hanks , Cyprus , London , Stockpole . 1973.p.57.

(3) Christides. Christopher.Op.Cit. p.98.

(4) Mayes, Stanly, Cyprus and Makarious, London, 1960, P.138.

(5) Mayes, stanly,Op .Cit. p.139.

(6) Macmillan, Harold, Riding the storm "1950-1959", London, 1971, P.668.

(7) F.R.U.S, 1958-1960, Telegram from the secretary of state to the Ambassador in Greece, vol. X,No.476, June 14,1958, p.635.

يستجيب اليونانيون والترك لمطالب التهدة الأمريكية، سعت الأخيرة إلى إدخال
المشكلة القبرصية

إلى أروقة حلف الأطلسي⁽¹⁾، وواصل حلف الأطلسي جهوده من أجل حل القضية القبرصية، ففي أثناء انعقاد مجلس الحلف الأطلسي في باريس في (16 كانون الأول 1958)، استطاعت الولايات المتحدة أن تجمع بين الدول الثلاث أطراف المشكلة (اليونان ، تركيا وبريطانيا) من جديد ، حيث دارت المباحثات بينهم⁽²⁾ التي تمت بعد ذلك في زيوريخ في (6 شباط 1959) بين رئيس الوزراء التركي واليوناني، والتي انتهت بتوقيع الوثائق التي تنشئ البنيان الأساسي لجمهورية قبرص. وتقسيم الوظائف الإدارية والحكومية بين القبارصة اليونانيين والترك في الجزيرة ، وفي (15 شباط 1959) تم التوقيع على الوثائق الخاصة بميلاد الدولة الجديدة في بريطانيا، من جانب رؤساء وزراء بريطانيا واليونان وتركيا، تعلن كذلك قيام الجمهورية القبرصية⁽³⁾.

(1) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص219.

(2) المصدر نفسه، ص223.

(3) Mages, stanty, Cyprus, Op. Cit ،P.140.

المبحث الثالث

القضايا الاقتصادية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليونان

في بداية عام 1953 تبنى الرئيس أيزنهاور بعد وصوله إلى البيت الأبيض سياسة خارجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية كان المخطط الرئيس لها وزير خارجيته جون فوستر دالاس ، تعتمد في مضمونها على المساعدات الخارجية وسميت فيما بعد (ببرنامج المساعدة المالية والأمن المتبادل)، من أجل تحقيق المصالح الأمريكية ، وتجنب استعمال القوة العسكرية للغرض نفسه⁽¹⁾. وقد أشار أيزنهاور إلى جانب القضية هذا في رسالة وجهها إلى الكونغرس في (كانون الثاني 1952) عن الوضع الاقتصادي للبلاد، وجاء فيها: "...ينبغي الاعتراف بأن الفرق بين المساعدة العسكرية والمساعدة الاقتصادية ليس له أية صلة مباشرة بالفرق بين الأهداف العسكرية والاقتصادية للمساعدة... هل ستكون نتيجة المساعدة تحقيق أهداف عسكرية أم اقتصادية فأنا هذا يتوقف على السياسة التي تنتهجها البلاد الحاصلة على هذه المساعدة، فسياستها يجب أن تقوم على اتفاقية تمهيدية مع الولايات المتحدة الأمريكية تحدد أهداف ووسائل تحقيقها.."⁽²⁾.

تضمنت هذه الاتفاقيات بصدد (المساعدة) مجموعة من الالتزامات المجففة التي غالبا ما كانت مسجلة في الاتفاقيات والمعاهدات الثانية بصدد (ضمان الأمن المتبادل) وإزاءه تتعهد البلدان التي تحصل على هذه (المساعدة)، بتقديم أراضيها لإقامة القواعد العسكرية الأمريكية⁽³⁾. ومن الجدير بالذكر أن أهم السمات الرئيسية لبرنامج المساعدات الأمريكية: (4)-

(1) عباس علوان لفقة، المصدر السابق، ص194.

(2) نقلا عن : فاخروشيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، ت: صلاح راتب، دار التقدم، القاهرة ، 2001، ص ص 145-146.

(3) المصدر نفسه، ص146.

(4) دين راسك، أضواء على سياسة أمريكا الخارجية، عالم الكتب، القاهرة، 1961، ص ص

- 1- أن القروض والمنح التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لأية دولة لا يمكن أن تكون أكثر من دفعة إضافية لذلك البلد، فالتطور الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن تصديره من بلد إلى آخر.
 - 2- أن طبيعة المساعدات الأمريكية تتسم بأنها تتصل بالمشاريع الطويلة المدى للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي تشملها المساعدات والمعونة الأمريكية.
 - 3- أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الارتباط بالتزامات مالية طويلة المدى بشرط إقرار المبالغ السنوية اللازمة تدعيمها.
 - 4- إن برامج المساعدات الأمريكية يعتمد على الجهد المشترك الذي يبذله شركاؤنا في دول الغرب الصناعية والدول الأخرى.
- ومن الجدير بالذكر أن الكونغرس الأمريكي لم يبد دعمه لسياسة أيزنهاور الجديدة فيما يتعلق بالإعانات الخارجية، وذلك لاقتناع عدد من أعضاء الكونغرس أن السياسة التي انتهجها الرئيس أيزنهاور هي تكرار لسياسة ترومان⁽¹⁾. وقد تجر الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى حرب مع المعسكر الشيوعي يقود العالم إلى حرب عالمية ثالثة، وإزاء هذا توجه الرئيس أيزنهاور إلى عقد الاجتماعات مع بعض القيادات في الكونغرس وتوجه نحو الرأي العام الأمريكي لتعزيز مشاريعه لاسيما فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية، كذلك لجأ إلى تقليل الإنفاق العام الداخلي للحصول على فائض يستعمله في الإنفاق الخارجي⁽²⁾.
- يبدو أن أيزنهاور كان يدرك جيدا أثر المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأخرى في حربها ضد الشيوعية ولاسيما أن أغلب الدول تعاني من تدهور اقتصادي وعسكري مما جعلها عرضة للمد الشيوعي لذا كان حريصا على الاستمرار في المضي بما بدأه ترومان في مبدأه ومشروع مارشال.. وهنا نجد أن اليونان كان لها الحصة من هذه المساعدات سواء الاقتصادية أو العسكرية وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.
- ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت أهدافا رئيسة في سياستها الاقتصادية تجاه اليونان وهي: ⁽³⁾-
- 1- الحفاظ على التوجه السياسي الموالي للمعسكر الغربي من قبل الشعب اليوناني من خلال المحافظة على الأحوال السياسية والاقتصادية المستقرة.
 - 2- العمل على تخفيض المساعدات الأمريكية من خلال تحقيق الدعم الذاتي لليونان عن طريق تحقيق الاستقرار المالي والاستعمال الأمثل للموارد اليونانية وزيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما أن اليونان بلد زراعي.

(1) عباس علوان لفظة الشويلي، المصدر السابق، ص195.

(2) المصدر نفسه، ص ص195-196.

(3) F.R.U.S, 1952-1954, volume VII, Eastern Europe; Soviet Union, Eastern Mediterranean, document 434, 611, 81/9-2552 Despatch, Vol.Xvi, No. 434, The Ambassador in Greece (peurifoy) to the Department of state 1 Athens, September 25, 1952, P.201.

وإزاء هذا واصلت الولايات المتحدة الأمريكية في برنامجها دعم الاستقرار الاقتصادي في اليونان ، إذ أشارت الى أن قيمة المساعدات الأمريكية لليونان بلغت (80) مليون دولار للسنة المالية 1953، وأنها تفكر في أن تزيد مبلغ (35) مليون إضافية تعتمدها في السنة المالية 1954 والغرض من ذلك هو إكمال ودعم البرنامج الاستثماري، الذي خصصت له (77) مليون دولار منها (25) مليون منحة لدعم الدفاع⁽¹⁾. وبهذا الصدد فإن الرئيس أيزنهاور دعا في (30 نيسان 1956) إلى تأليف لجنة⁽²⁾ للنظر في المساعدات الخارجية واجتمعت اللجنة المذكورة في البيت الأبيض وتناقش الأعضاء في مسألة المساعدات الخارجية وخرجت بتوصيات مهمة وهي:⁽³⁾.

⁽¹⁾F.R.U.S, 1952-1954, volume VIII, Eastern Europe; soviet union Eastern Mediterranean, document 438, 611 Vol.Xvi ,, No.438, The Ambassador in Greece (peurifoy) to the department of Stast 1, Athens, April 10, 1953, 320.

⁽²⁾ تكونت اللجنة من: الرئيس أيزنهاور وكان هو رئيس اللجنة ، الوزير دالاس، الشيخ هوارد جورج، الشيخ الكسندر سميث وغيرهم من الشخصيات الاقتصادية والسياسية.

F.R.U.S, 1955-1957, , Memorandum for the record by the under secretary of state (Hoover) 1, Vol.XVL, No18 , Washington, April) 30, 1956, PP. 75-77.

⁽³⁾F.R.U.S, 1955-1957, Memorandum from the deputy under secretary of state for Economic Affairs (prochnow) to the secretary of state 1.Vol.Xvi ,No.33 Washington, July 27, 1956, PP. 85-87.

- 1- ضرورة الموازنة بين المساعدات العسكرية والاقتصادية والتأكيد على المساعدات التي تطور الوضع الاقتصادي للدول المستفيدة من المساعدات الخارجية.
- 2- وجدت اللجنة أن المساعدات الأمريكية تذهب إلى دعم الميزانية وليس إلى مشروعات لتعزيز ودعم التنمية الاقتصادية في تلك الدول.
- 3- أن اللجنة نظرت في إمكانية تخفيض قيمة المساعدات ولكن بعد دراسة أوضاع الدول وجدت أنه من غير الممكن تخفيض المساعدات.
- يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تطمح إلى تخفيض المساعدات العسكرية مقابل تحقيق النمو الاقتصادي ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية كي تتمكن الدول من الاعتماد على نفسها في المدى البعيد.
- وحول تخفيض المساعدات يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعربت بهذا الصدد: " أنه ومنذ وضع خطة مارشال كان من المفترض أنه في نهاية (4) سنوات كنا لابد من (إيقاف الصنوبر).. بحيث تكون الدول على استعداد لتتحمل وتنهض باقتصادها ولكن بسبب الظروف الراهنة لم يتم العمل على وفق هذه الخطة وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تقدم المساعدات للدول فأنها ترى أنه بمرور الوقت وبعد تغير الواقع الاقتصادي للدول سيكون هناك خطة مشتركة ومحددة في كل دولة للتخلص التدريجي في نهاية المطاف من المساعدات الأمريكية" (1).
- وإزاء هذا أوضح رئيس الوزراء اليوناني (كرامنليس) لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة تخفيض المساعدات في ظل ذلك الوقت ولاسيما في ظل قضية قبرص وتداعيات القضية وحاجة اليونان للدعم العسكري لأنه يمثل الردع للولايات المتحدة الأمريكية ضد التهديد الشيوعي في المنطقة ، وبين محدودية حجم الاقتصاد اليوناني (2).

(1) F.R.U.S, 1955-1957, Memorandum from the Chief of the international Branch, Bureau of the Budget (Macy), to the Director of the Bureau (Brundage) 1, Vol.XVL ,No.45 ,Washington, September 4, 1956, PP. 102-104.

(2) James, E. Miller, The united ..., P.80.

ومن الجدير بالذكر أن وزير التجارة والصناعة اليوناني بنايوتيس باباليجوراس (Bnaiotis Pappalajuras) قدم تقريراً إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بين من خلاله الحالة الاقتصادية لليونان مؤكداً على الضعف والانخفاض في ميزان المدفوعات اليوناني مما تسبب في انخفاض قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي في حين أن نفقات الدفاع كانت مرتفعة مقارنة مع الناتج القومي الإجمالي بنسبة (6,8%) ، من ناحية أخرى فإن دخل الفرد اليوناني السنوي كان يقدر بـ (230) دولاراً وهو مبلغ قليل مقارنة مع ارتفاع الأسعار، وأشار باباجاجوس إلى المشاكل الاقتصادية لليونان وذكر أنها أعلى مستوى معيشة مقارنة مع دول المنطقة ، وأن الصناعات تحتاج سنوات لينهض وتتطور، كما أن الموارد الذاتية المتطلبة للصناعة غير كافية ،و أن الاحتياطي النقد الأجنبي قد انخفض هو الآخر... كما أن ازدياد عدد السكان بـ (80-100) ألف شخص سنوياً قد زاد من عبء الحكومة اليونانية⁽¹⁾.

وأختتم بابا جاجوس تقريره بالقول أن الحكومة اليونانية تسعى لتلافي الأزمة التي تتعرض لها تركيا ولاسيما أن اليونان فقدت تقريباً (10) مليون دولار من احتياطي النقد الأجنبي في عام 1957 ويمكن أن يتواصل الفقدان ليصل إلى (15) مليون في عام 1958 ، لذا فإن اليونان تحتاج المساعدات الأمريكية لدعم الاستثمار ولتوازن المدفوعات ودعم الموازنة الحكومية اليونانية⁽²⁾.

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لليونان اقتصادياً وخصصت (19,8) مليون دولار أمريكي للسنة المالية 1958 لدعم وتوفير العملة اليونانية وإقراض الشركات اليونانية ، كما عملت الولايات المتحدة على تشجيع استثمار رأس المال الأجنبي في اليونان ولاسيما الاستثمارات الأمريكية المؤهلة في اليونان في إطار برنامج دعم الاستثمار الأجنبي في اليونان⁽³⁾.

(1) F.R.U.S, 1958-1960, , Memorandum of conversation.Vol.XVI ,No.323 Athens, February 3, 1958, pp. 605-607.

(2) Ibid., pp. 608-609.

(3) F.R.U.S, 1958-1960 , operations Coordinating Board Report source,Vol .XVI ,No.240 , Washington, May 21, 1958, P.622.

ومن الجدير بالذكر أن اليونان وفي سعيها للنهوض وتغيير واقعها الاقتصادي فأنها لجأت إلى الحصول على مساعدات اقتصادية من دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث حصلت اليونان في (17 كانون الأول 1958) على قرض من ألمانيا الغربية قيمته (47,6) مليون دولار وتعد هذه المرة الأولى التي تحصل فيها اليونان على قرض من دولة أوربية بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

ويبدو أنه رغم حجم المساعدات التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليونان ، إلا أن معظم مساعداتها كانت تذهب إلى إعادة بناء ما دمرته الحرب، لذلك لجأت اليونان لأخذ قرض من ألمانيا الغربية. وكان هذا السبب في جعل الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في طريقة تغيير سياستها الاقتصادية في اليونان وذلك من خلال دعمها لمشاريع التنمية الاقتصادية اليونانية⁽²⁾.

مشاريع التنمية الاقتصادية في اليونان:

توافقت الرؤى الاقتصادية اليونانية والأمريكية في تبني ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية في اليونان، وأوضحت اليونان عن رغبتها في الوقوف على قدميها وتطوير اقتصادها بدلا من طلب والمعونات الاقتصادية ، ولاسيما أن الأوضاع السياسية مستقرة ومشجعة للنهوض الاقتصادي وللقيام بالمشاريع الاستثمارية ، وإزاء هذا طلبت اليونان من الولايات المتحدة الأمريكية دعم خطط التنمية الاقتصادية في اليونان بمبلغ (230,000,000) مليون دولار لهذا الشأن على مدى (4) سنوات⁽³⁾.

وإزاء هذا ففي (9 أيار 1953) أجابت الولايات المتحدة على طلب اليونان مبينة النقاط الأساسية في سياستها تجاه مشروع التنمية الاقتصادية في اليونان وموضحة أن حكومة الولايات المتحدة تعرب عن اهتمامها برغبة الحكومة اليونانية في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية ، رغم أن الولايات المتحدة غير قادرة آنذاك على تقديم أي التزام ثابت فيما يتعلق بالمساعدات والتي ستكون متاحة في السنة المالية 1954 والسنوات اللاحقة . وكذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مقترحات استثمارية للحكومة اليونانية محكومة بما يأتي: ⁽⁴⁾-

- 1- ستعطي الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية لاستكمال المشاريع الاستثمارية الجارية آنذاك.
- 2- تتكفل الولايات المتحدة في توفير نصف تكلفة نفقات كل مشروع جديد يندرج ضمن برامج التنمية الاقتصادية.

⁽¹⁾F.R.U.S, 1958-1960 , Operations coordinating Board Report source ,Vol .XVI, No.251 , Washington, December 17, 1958, P.701.

⁽²⁾Ibid., Memorandum of Conference with president Eisenhower source, No.271, Vol.X Athenes, December 15, 1959, P.689.

⁽³⁾I bid., The Deputy Director of the office of Greek, Turkish , and Iranian Affairs (Baxter) to the Ambassador in Greece (peurifoy) ,VOI.Xvi ,No.442, Washington , May 12, 1953, p.512.

⁽⁴⁾F.R.U.S,1955-1957 , The Mutual Security Administration to the Greek Minister of Coordination (Markezinis) , VOI.XVI, No.442 , Washington , May 15, 1953, P.580.

- 3- تتحمل الحكومة اليونانية مسؤولية استكمال المشاريع التي بدأت وفقا لأحكام هذا البرنامج.
 - 4- تدعم الولايات المتحدة الامريكية المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص والتي يوجد بها مساهمة مالية كبيرة.
- واختتمت الولايات المتحدة الامريكية مقترحاتها بتأكيدا ، أنه من الضروري أن تأخذ الحكومة اليونانية على عاتقها مساندة المشاريع من حيث توفير الجو الملائم لها وإصدار التشريعات التي تسهل إقامة مشاريع التنمية الاقتصادية ، وازاء هذا عملت الولايات المتحدة الامريكية على بحث امكانية تحقيق هذه المشاريع التي تهدف الى التنمية الاقتصادية ، ولأجله عقدت اجتماعات مع المجلس السياسة الاقتصادية الخارجية⁽¹⁾.
- وفي الوثيقة 6 آذار 1957 وتمخض عنها تقرير أعده المجلس السياسة الاقتصادية الخارجية فيه توصيات حول إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية

⁽¹⁾ Ibid, P.587.

وإدراجها ضمن السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتضمن التقرير ما يأتي: (1)-

- 1- إنشاء صندوق للتنمية الدولية لتحضير المساعدة التقنية ورأس المال للتنمية.
 - 2- يوافق الكونغرس على تمويل صندوق التنمية لمدة (3) سنوات بحيث لا يحتاج إلى تعديل إضافي كاف.
 - 3- تخصيص اعتماد أولي كاف وكبير لضمان تحقيق برامج المساعدة ومشاريع التنمية الاقتصادية.
 - 4- إنشاء برنامج لتطوير الخبرات والأيدي العاملة في الدول المراد تحقيق التنمية الاقتصادية فيها.. وعد المجلس هذا من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
 - 5- فصل الجوانب الاقتصادية والعسكرية عن برنامج المساعدات الخارجية وأيضاً قسم المساعدات التي تدرج ضمن مساعدات لتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم المشاريع طويلة الأمد (2).
- في (9 أيار 1957) عقد اجتماع برئاسة الرئيس أيزنهاور ونائبه ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) (1913-1994) (3)، والوزراء وبعض الشخصيات السياسية لمناقشة التقرير الذي أعده المجلس الاستشاري للتنمية الدولية والتوصيات التي أشار إليها وتمخض الاجتماع عن تخصيص (1000.000.000) دولار لدعم

(1) F.R.U.S, 1955-1957, , Letter from the Acting Secretary of State to the Chairman of the Council on Foreign Economic policy (Randall)1, VOI.XVI,No.34 ,Washington, March 16, 1957, PP 170-174.

(2) F.R.U.S, 1955-1957, , Letter from the Acting Secretary of State to the Chairman of the Council on Foreign Economic policy (Randall)1, VOI.XVI,No.34 ,Washington, March 16, 1957, P, P.174.

(3) ريتشارد نيكسون Richard Nixon (1913-1994) : ولد في عام 1913 في كاليفورنيا، درس الحقوق في جامعة دوك عام 1937 خدم في القوات البحرية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية انتخب رئيساً للولايات المتحدة في عامي 1968 و 1972 ، وأضطر للتخلي عام 1974 بسبب فضيحة ووترغيت تحت وطأة تهديد الكونغرس بأدانته للمزيد ينظر : مذكرات نيكسون ، ت: سهيل زكار ، ط1، دار حسان للطباعة والنشر ، دمشق - 1983

مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول التي تشتمل بهذا البرنامج – فيما بينها اليونان- وقرروا إنشاء صندوق يمنح قروضاً (ميسرة) ويكون السداد بالعملات المحلية وبدون فوائد لغرض زيادة الإمكانات الاقتصادية للبلدان المعنية و أن تكون قرضاً بدلاً من منحة لكي يكون حافزاً للدول أن تعمل وتنهض باقتصادها كي تتمكن من دفع القروض وتم تخصيص (155) مليون دولار لدعم برنامج التعاون الفني و (125) مليون دولار لبرامج متنوعة و (300) مليون دولار لصندوق المنح المقدمة في حالة الطوارئ⁽¹⁾.

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت عازمة وسارت بخطوات ثابتة على وفق خطط ودراسات لتطبيق وتحقيق التنمية الاقتصادية وكان السبب هو تزايد الدول التي تتمتع بالمساعدات الأمريكية آنذاك والتي تعاني اقتصادياً وعسكرياً فكان لابد من الاستمرار في دعمها للحيلولة دون تغلغل المد الشيوعي فيها، وفي الوقت نفسه لابد من استمرار المساعدة مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تفكر في وسيلة تجعل وتساعد الدول في الوقوف على قدميها وبذلك تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خفض التدريجي للمساعدات الخارجية لتلك الدول.

انعكست المساعدات الأمريكية لليونان على الواقع الاقتصادي في اليونان على مختلف الأصعدة سواء أكان زراعياً أم صناعياً أم تجارياً وسنحاول تسليط الضوء على كل جانب منها:-

أولاً: الزراعة

تمكنت اليونان من تحقيق زيادات في القطاع الزراعي من حيث الإنتاج واكتساب تحسن كبير وزيادة مساحة الأراضي المزروعة وتطوير وسائل الري وتحسين أساليب التقنية والآلات التي تستعمل في الزراعة ، حيث زادت المساحة المزروعة من (25%) ما قبل الحرب لتصل إلى (50%) بعد الحرب، وتضاعفت إلى أكثر من (5) أضعاف في نهاية عام 1960⁽²⁾.

⁽¹⁾ F.R.U.S, 1955-1957, Memorandum of Discussion at a Bipartisan congressional Meeting, White House ,VOL.XVI ,No.39, Washington, May 9, 1957, PP.190-195.

⁽²⁾ John, Chiias, The Economic development of Greece the post-world war1 period, B.A., Graduate College of Economics, Athens, 1966, M.A, western Michigan University , 1971, p.2.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس

أيزنهاور (1953-1961)

ومن الجدير بالذكر أن مشاريع التنمية قد ساهمت في تطوير المناطق الريفية أيضا مما انعكس على زيادة المساحات المزروعة، ولاسيما بعد أن عمل الساسة اليونانيون على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام بالريف اليوناني بوصفه العمود الفقري للاستقرار السياسي، حيث أن أغلب مالكي الأراضي من الشخصيات المهمة والمعروفة في مناهضتها للشيوعية⁽¹⁾.

ويتضح مدى التطور في المجال الزراعي من خلال الجدول الآتي:-

الجدول رقم (1)

إنتاج المحاصيل الرئيسة في اليونان في المدة (1952-1957)⁽²⁾.

السنوات						المحصول
1957	1956	1955	1954	1953	1952	
1.600.000	1.270.000	1.327.000	1.219.000	1.219	1.050.00	القمح
97.000	82.000	97.000	67.000	61.000	55.000	التبغ
265.000	238.000	285.000	254.000	309.000	256.000	الذرة
254.000	230.000	224.000	232.000	258.000	213.000	الشعير
181.000	172.000	189.000	128.000	95.000	80.000	القطن
59.000	43.000	61.000	86.000	66.000	55.000	الارز

من خلال الجدول السابق يتضح أن المحصول الزراعي لعام 1957 هو أكبر محصول زراعي عرفته اليونان بل أنه تعدى الرقم القياسي الذي سجلته في عام 1953 ، وكان إنتاجه أعلى من إنتاج محصول عام 1956 بمقدار (15%) وتعود هذه الزيادة في المحصول الزراعي عام 1957 الى الزيادة في إنتاج القمح والزيتون- مصدر أكبر دخل للفلاح - فقد بلغ إنتاج القمح (1,600,000) عام 1957، بزيادة قدرها (200) ألف طن بالمقارنة مع إنتاج عام 1953، كما ارتفع إنتاج محصول التبغ في عام 1957 ليبلغ (97) ألف طن بزيادة قدرها (36) ألف

(1) James, E. Miller, Op.Cit. P.69.

(2) Steinberg. S.H., The states man's year book, 1958, Macmillan and Co. limited, London, 1958, p.1089.

طن أما محصول الزيتون فقد ارتفع إنتاجه ليصل إلى (165) ألف طن عام 1957 بزيادة قدرها (7) آلاف بالمقارنة مع عام 1953⁽¹⁾.

ساهم القطاع الزراعي في ارتفاع الناتج القومي الإجمالي في المدة (1953-1960) ولاسيما بعد التطور الزراعي وإعادة الزراعة في الأراضي المهجورة وساهم هذا القطاع نسبة (7.5%) خلال تلك المدة⁽²⁾.

كما كان لقطاع الثروة الحيوانية دور في التقدم الكبير ويعود هذا إلى ما تستورده اليونان من أدوية بيطرية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إرسالها للأطباء البيطريين اليونانيين للتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية ما أدى إلى رفع إنتاجها من اللحوم البيضاء والحمراء⁽³⁾.

ثانياً: القطاع الصناعي :

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو تنمية القطاع الصناعي في اليونان رغم أنها تدرك جيداً أن اليونان بلد زراعي في المقام الأول وتأتي الصناعة فيها في الدرجة الثانية⁽⁴⁾. فضلاً على أن القطاع الصناعي اليوناني كان راكداً ويفتقر إلى الدعم الحكومي وتوفير العوامل الرئيسة لقيام الصناعة وعليه فقد أبدت الولايات الأمريكية المتحدة دعمها للقطاع الصناعي.

ومن الجدير بالذكر أن معدلات النمو في الإنتاج الثانوي كانت (10%) عام 1950 وبعدها ارتفعت المعدلات في السنوات اللاحقة والجدول يوضح معدلات النمو في الصناعة

(1) John .G.Halikias. Foreign Trade of Greece .Unpublished Ph .D. Dissertation of University of Warwick .1980 .p.59

(2) John. Chias. Op. Cit, P.26.

(3) John .G.Halikias .Op.Cit.p.60.

(4) James, E. , Miller, Op.Cit , P.75.

الجدول رقم (2)
معدلات الانتاج الصناعي بالطن للسنوات (1953-1959).⁽¹⁾

السنوات							المواد
1959	1958	1957	1956	1955	1954	1953	
156	154	139	130	128	124	100	1- الصناعات التحويلية
156	154	139	130	128	123	100	2- الصناعات الغذائية والتبغ
117	131	121	109	108	117	100	3- صناعات الأنسجة
231	208	165	154	154	140	100	4- الصناعات الكيماوية

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة النهوض بالطاقة الكهربائية في اليونان والتي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للقطاع الصناعي ونجحت في النهوض بها والتوسع بإنتاجها وترتب عليها إنشاء مصانع أسهمت في ازدهار عدد من الصناعات مثل صناعة المنسوجات التي تعد من أهم الصناعات في اليونان ، وتمثل (30%) من الدخل الصناعي، وأسهمت هذه الصناعة في استيعاب (4/1) العمال المشتغلين في مجال الصناعة، كما ازدهرت صناعة الأغذية والمشروبات التي اعتمدت على تصنيع الفواكه المجففة ومن أهمها الزبيب الذي أنتجت منه اليونان عام 1953 ما يقارب من (38) ألف طن والتين الجاف الذي بلغ إنتاجه في العام نفسه (29) ألف طن فضلاً عن زيت الزيتون الذي أنتجت منه اليونان عام 1953 ما يقارب من (158) ألف طن⁽²⁾، وإلى جانب الصناعات السابقة كانت هناك الصناعات القائمة على الأسماك ومنها السردين المملح والمحفوظ والسردين المملح الذي يعد للتصدير للخارج⁽³⁾، ويلاحظ أنه منذ عام 1954 اتجهت الولايات المتحدة إلى دعم الاقتصاد اليوناني عامة والقطاع الصناعي خاصة ورفع جودته حتى يتمكن من منافسة المنتجات الأوروبية⁽⁴⁾.

فقدت له معونة بلغت (51,315) دولار والتي عرفت بـ (المعونة الاقتصادية والمساعدة الفنية) ، والتي جاءت في شكل خبراء وفنيين أمريكيين كما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم قطاع آخر في الصناعة وهو التعدين حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، بتقديم معونات إلى اليونان جاءت في شكل معدات وآلات حديثة استعملت في عمليات التعدين واسهمت بشكل كبير في رفع إنتاج العديد من المعادن⁽⁵⁾. كما أن الزيادة في (الائتمان المصرفي) انعكس إيجاباً على القطاع الصناعي بعد عام 1954 حيث منحت هذه الترتيبات حماية للصناعة، ومهدت سياسة اليونان في سعيها إلى توفير المواد الأولية ، وشجعت الاستثمارات وانخفضت نسبة الضرائب على السلع التي تدخل في الصناعة حيث بلغت نسبة الضرائب (50%) من

(1) John, Chiias, The Economic, .., P.39.

(2) Steinberg, S. H, The Sate man's year book, 1955, Macmillan and co. limited London, 1955, p.1083.

(3) Jensen. W. G, The common marker, fonlis & co. Ltd, London , 1967, pp.49-50.

(5) Jensen, W. G. Op.Cit, ... , P.50.

إجمالي الربح في عام 1954، وبذلك سجلت السلع الاستهلاكية معدل زيادة سنوية نحو (5,9%) ويمكن القول أن اليونان بدأت في طريقها نحو المرحلة الثانية من النمو الصناعي حيث اقترب انتاج الصناعات التحويلية ليوازن الإنتاج للصناعات الاستهلاكية⁽¹⁾.

توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها للقطاع الصناعي وطالبت الحكومة اليونانية في كل مناسبة واجتماع أن تخصص الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة مالية من صندوق قروض التنمية لدعم المشاريع الصناعية ولاسيما (مصنع الأسمدة في طليثة) و(مصنع الطاقة الكهربائية في طليثة) مؤكدة للحكومة اليونانية أن هذه المشاريع تساهم في توفير مبلغ حوالي (75) مليون دولار خلال (2-3) سنوات⁽²⁾.

(1) John. Chiias, The Economic ..., p.40.

(2) F.R.U.S, 1958-1960 , Memorandum of conversation, VOI.X, No.231 , Washington, January 16, 1958, P.603.

كما طالبت الحكومة اليونانية عام 1958 الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل (مصنع الأسمدة النيتروجينية) الذي سيوفر لليونان في حالة دعمه من قبلها- من (15- 20.000.000 دولار سنوياً في النقد الأجنبي⁽¹⁾).

ثالثاً: التجارة

كانت التجارة الخارجية حافزاً للتنمية الاقتصادية في اليونان من خلال تعزيز الإنتاجية ومستويات عالية من الطلب والإنتاج ما انعكس على التجارة للمدة (1953-1960) والذي يرجح الوضع الانتقالي للاقتصاد في مرحلة ديناميكية وتطورها مما زاد من معدل الواردات هو تسارع الحاجة المتزايدة على السلع الرأسمالية والمواد الخام واستهلاك البضائع ولاسيما أن اليونان شهدت تنمية اقتصادية وتطوير في الإنتاج، وهذا يتطلب مواد خام والآلات ومكائن في المصانع المختلفة مما سبب خلل في الميزان التجاري بزيادة في نسبة الواردات مقارنة بالصادرات⁽²⁾.

بعد ذلك حدث تغيير في الواقع التجاري اليوناني اذ ارتفعت الصادرات اليونانية من (19,6) مليون دولار عام 1956 إلى (24) مليون دولار عام 1957. أما الواردات ارتفعت أكثر من ذلك من (21,3) مليون دولار إلى (30,500,000) دولار في الأعوام نفسها وبذلك كانت نسبة الصادرات من (10,3%) عام 1956 إلى (10,9%) عام 1957⁽³⁾.

وبالرغم من المساعي اليونانية المستمرة والمساعدات الأمريكية للنهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد اليوناني. إلا أنه كان هناك عجز دائم في الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي تصدر إليها اليونان منتجاتها، ونتج عن هذا العجز أن نقص احتياطي اليونان من العملات الصعبة، مما دفع المسؤولين اليونانيين إلى اتخاذ متعددة إجراءات في عام 1957، لوقف التدفق المستمر من العملات الصعبة دون المساس بسياسة حرية الاستيراد المتبعة في ذلك الوقت، وتمثلت هذه الإجراءات في تخفيض المدد اللازمة لسداد القروض الخاصة باستيراد بعض السلع والبضائع الأجنبية كما قامت الحكومة برفع التعريفة والرسوم الكمركية على بعض السلع المستوردة بغرض حماية الصناعات الوطنية، فضلاً عن تشجيع الشعب اليوناني على استعمال السلع المصنوعة محلياً⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الملكة فردريكا قد نوهت للولايات المتحدة عام 1960 إلى أهمية التبغ مؤكدة أنه من أهم السلع الزراعية ولكن الحكومات السابقة فشلت في التصرف في الفائض منه وأن اليونان قد تضطر إلى التعامل مع الاتحاد السوفيتي للتصرف بالفائض منه ولاسيما أن الفائض منه يقدر بحوالي (30) مليون دولار وعدته الملكة فردريكا خسارة كبيرة لليونان مستغربة من موقف

⁽¹⁾ Ibid., , Telegram from the Embassy in Greece to the Department of state source , VOI.X, No.232 , Athens, January 17, 1958, p.604.

⁽²⁾ John, Chias, , O p.Cit' p.18.

⁽³⁾ F.R.U.S., 1958-1960, operations coordinating Board Report, VOI.X , No.240, Washington, May 14, 1958, PP. 618-620.

⁽⁴⁾ أميرة محمد الشنواني، السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1987، ص ص 11-26.

الولايات المتحدة الأمريكية في إغفالها لمحصول التبغ رغم جودته العالية وسعره المناسب مقارنة مع سعره لدى الدول الأخرى التي تتعامل معها الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾. يبدو أن الحكومة اليونانية كانت تطمح من كل هذا إلى تقليص العجز في الميزان التجاري، واستنزاف العملة الصعبة، فضلا عن رغبتها في حماية اقتصادها الوطني ولاسيما عقب معاهدة السوق المشتركة⁽²⁾ في (25 آذار 1957).

(1) F.R.U.S, 1958-1960, , Memorandum of conversation between Queen Frederika and the Ambassador to Greece (Briggs) source ,VOL.X ,No.291, Athens, April 19, 1960, PP. 716-717.

(2) السوق الأوروبية المشتركة (European Economic Community): هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يتمثل في قيام هذه الدول (فرنسا , إيطاليا , بلجيكا , هولندا , ألمانيا الغربية ولكسمبورج) بإزالة الحواجز الجمركية فيما بينها بحيث تنقل السلع بحرية كاملة ، فضلا عن قيام هذه الدول بوضع تعريف جمركية موحدة بينها وبين العالم الخارجي في مجموعه وتقوم الدول الأعضاء بتحرير انتقال رؤوس الأموال بينها وقد بدأت لست دول هي :فرنسا , بريطانيا , ألمانيا الغربية , بلجيكا , هولندا , لكسمبورغ , وقد عقدت تلك الدول اجتماعا تمهيديا في حزيران 1951 , تلاه وضع المبادئ الرئيسية للسوق بتوقيع تلك الدول على معاهدة روما في 25 آذار 1957؛ للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي، المصدر السابق ، ج3، ص323.

ففي الوقت الذي وقفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية موقف الحياد من هذه المعاهدة ، فلا هي باركتها ولا اعترضت عليها، فيبدو أنها رأت في هذه المعاهدة خطراً داهماً على الاقتصاد اليوناني الذي مازال ضعيفاً⁽¹⁾، مما قد يؤدي إلى انهياره و حدوث أمور يصعب التوقع بها في اليونان، لذا قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ إجراءات حاسمة لدعم الاقتصاد اليوناني لمواجهة الآثار السلبية للمعاهدة ، فقام الكونغرس في عام 1958 بإقرار معونة لليونان بلغت قيمتها (45) مليون دولار خصصت لدعم الاقتصاد اليوناني بما فيه شراء احتياجات اليونان من المواد الأولية من السوق الدولية⁽²⁾.

(1) احمد علي نعيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996، ص68.

(2) المصدر نفسه، ص69.

المبحث الرابع
الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه اليونان

أصبحت سياسة تشكيل الأحلاف السياسية العسكرية والتحالفات المدعومة لإقامة السيادة الأمريكية على العالم إحدى أهم عناصر إستراتيجية الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، فضمن الأمن المتبادل يعد من أحد البرامج الذي في ضوءه أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تورد لشركائها الناشئين التقنية العسكرية والسلاح والذخيرة وتقدم المساعدة لبناء الصناعة العسكرية الخاصة بها وتجهيز وتدريب قواتها المسلحة⁽¹⁾.

انتهت مدة رئاسة ترومان للولايات المتحدة الأمريكية وخلفتها إدارة الرئيس أيزنهاور - التي تولت مقاليد البلاد في (20 كانون الثاني 1953)، وبوصولها إلى سدة الحكم أثارت شعوراً ملحوظاً من القلق في الدوائر السياسية اليونانية لاسيما فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ونواياها لتخفيض المعونة العسكرية⁽²⁾، وشرع الرئيس أيزنهاور بمجرد توليه مقاليد الحكم إلى إدخال بعض التغييرات على المساعدات العسكرية لليونان وغيرها من دول أوروبا. وإزاء هذا قررت الإدارة الأمريكية ابتداءً من (1 حزيران 1953) - بدء السنة المالية الجديدة - سريان برنامج جديد لتسليح القوات الأمريكية يعتمد على شراء جزء من الاحتياجات الأمريكية من الأسلحة من المصانع الأوروبية، وخصص لذلك مبلغ (بليون) دولار لشراء أسلحة وذخيرة ومواد تموينية من (10) دول منها اليونان⁽³⁾، واستمر تدفق المساعدات العسكرية لليونان وأن اختلف شكلها تدريجياً من عام 1953، فبعد أن كانت هذه المساعدات تذهب إلى اليونان في شكل أسلحة ومعدات حربية أصبحت اليونان تحصل على مساعدات تكنولوجية وفنية، إذ حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1953 على مساعدات تكنولوجية لمصانعها الحربية بلغت (780,115) مليون دولار، فضلاً إلى (371,146) مليون دولار في صورة بعثات وخبراء فنيين⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عقدت مع اليونان في (12 تشرين الأول 1953) في أثينا اتفاقية عسكرية حصلت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية على مرافق عسكرية متمثلة بمجموعة من القواعد الأمريكية في اليونان

(1) الكسيف، كرو تسيكخ، سفيتلوف، الروح العسكرية الأمريكية (آلة الحرب، الأحلاف، القواعد وأعمال العدوان) ت: محمود شفيق شعبان، ط1، دبت، 1988، ص78.

(2) المصدر نفسه، ص80.

(3) Meehan , Joseph, Op. Cit., p.27.

(4) John Chilas , Op.Cit ,p.47.

(مجمع خليج سودا، ميناء ومطار في جزيرة كريت ، المحطة الجوية (ايركليون) في جزيرة كريت ، محطة الاتصالات في خليج ماراثون شمال شرق اثينا) (1). ومن الجدير بالذكر أن المساعدات العسكرية الأمريكية بلغت للسنوات كما يأتي:

الجدول رقم (3)

مجموع المساعدات العسكرية الامريكية للمدة (1956 - 1958) (2).

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
1956	1957	1958	1958
89,5	187,2	445,1	أوربا
224,2	225,2	182,7	الشرق الأدنى وجنوب آسيا
998,7	980,7	1,129,8	الشرق الأقصى

وقد طالبت اليونان الولايات المتحدة الامريكية بتخصيص (15,000,000) دولار كدعم إضافي للدفاع للسنة المالية 1958، مبينة المتطلبات العسكرية التي تحتاجها الحكومة اليونانية لشراء أسلحة جديدة وتطوير الجيش وتزويد الطائرات الحربية (3). ورغم مطالبة الحكومة اليونانية الولايات المتحدة بزيادة المساعدات للسنة المالية 1958 بمقداره (10) مليون دولار، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية قامت بتخفيض المساعدات من (25) مليون دولار في السنة المالية 1957 إلى (15) مليون دولار في السنة المالية 1958 وتم رفض جميع الطلبات بهذا الخصوص. يبدو أن الولايات المتحدة الامريكية رفضت زيادة المساعدات في مجال الدفاع كونها كانت قد قررت تخصيص المساعدات لدعم برامج التنمية الاقتصادية لتتمكن اليونان من الوقوف على قدميها والاعتماد على ذاتها وكانت هذه بمثابة سياسة الولايات المتحدة في التخفيض التدريجي للمساعدات العسكرية الاقتصادية لليونان (4). تمثلت أهداف سياسة الولايات المتحدة الامريكية العسكرية تجاه اليونان بما يأتي: (5)-

1- تعد اليونان دولة مستقلة ومستقرة ولا بد من دعمها في مجال الدفاع كونها من الدول التي تقاوم المد والنفوذ الشيوعي في المنطقة.

(1) Daniel, Druckman, Negotiating Military Base – Rights with Spain, The Philippines, and Greece , center for conflict Analysis and resolution – 1990, p.13.

(2) F.R.U.S, (1955-1957), Note from the Acting Executive Secretary of the National Security of the National security council (Gleason) to Members of the council 1, VOI .XVI ,No.6 , Washington , August 31, 1955, p.19.

(3) F.R.U.S, 1958-1960 , Memorandum of conversation, VOI.XVI, No.233 ,Athens, February 3, 1958, p.65.

(4)F.R.U.S, 1958-1960 , operations coordinating Board Report ,VOI.XVI ,No.240 , Washington, May 14, 1958, pp.618-620.

(5)F.R.U.S, 1958-1960, operations coordinating Board Report,VOI .XVI ,No.241 , Washington , May 21, 1958, PP. 620-622.

- 2- إقامة منشآت عسكرية في اليونان ، وضمان التعاون العسكري بين اليونان ودول الحلف الأطلسي (الناتو).
 - 3- التأكيد على التعاون التركي- اليوناني وتسوية النزاعات – قضية قبرص- لضمان أمن منطقة البلقان.
 - 4- دعم مشاريع التنمية الاقتصادية لكي تتمكن اليونان في السنوات القادمة من تحمل تكاليف تمويل جيشها وتطوير أساليب دفاعها.
- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن برنامجها العسكري لليونان اذ يوفر البرنامج للسنة المالية 1958 (دبابات والصيانة والتدريب) ويوفر البرنامج طائرات (F-84F) وصيانة المعدات والمروحيات والمركبات الثقيلة والمدفعية، وسلاح الجو، ومعدات الاتصالات والإلكترونيات، فضلاً عن مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع اليونان على زيادة حصتها من الميزانية العسكرية بما في ذلك تخصيص تكاليف الصيانة العسكرية والحفاظ على التنمية الاقتصادية كونها الوسيلة لدعم الدفاع في اليونان⁽¹⁾.
- كما زادت الولايات المتحدة المساعدة العسكرية ودعم الدفاع اليوناني من (15) إلى (20) مليون دولار للسنة المالية 1958⁽²⁾، ورغم ذلك فإن الحكومة اليونانية بينت في (29/كانون الثاني 1959) أنه تم تخصيص (110,000,000) مليون دولار من الميزانية اليونانية لدعم الدفاع في حين بلغ خصص (28) مليون دولار للاستثمار وكان هذا التناقض مصدر انتقاد واعتراض الرأي العام والشعب اليوناني، وأشارت اليونان الى أنه لا بد من تخصيص هذا المبلغ الكبير نظراً للخطر الشيوعي وموقع اليونان الذي يحتم عليها أن يكون لها جيش متطور وكبير ومعدات وأسلحة متطورة، وإزاء هذا أجابت الولايات المتحدة بأنها مدركة لهذه المصوغات والأهمية الكبرى لليونان بوصفها الدولة المتصدية للخطر الشيوعي، لذلك قررت زيادة النفقات والمساعدات العسكرية في السنوات القادمة بنحو (10%) إلى (15%) سنوياً⁽³⁾.
- انعكس حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لليونان على الواقع وجوانب الدفاع اليوناني سواء الجيش وتطويره أو إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في اليونان.

(1) F.R.U.S 1958-1960, operations Coordinating Board Report, VOL.XVI ,No.241 , Washington, May 21, 1958, P.623.

(2) Ibid., operations Board Report source, VOL.XVI ,No .251 , Washington, December, 17, 1958, P.643.

(3) Ibid., Memorandum of conversation source, VOL .XVI ,No .255 , Athans, January 29, 1959, p.655.

أولاً: الجيش اليوناني

لم تمتلك اليونان منذ جلاء القوات الألمانية عنها عام 1944 ، وحتى الانسحاب البريطاني عام 1947 سوى بضع فرق عسكرية، ومع بداية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في اليونان عام 1947، بدأ الاستشاريون العسكريون يتوافدون على اليونان والذين بلغ عددهم بنهاية عام 1949 (250) استشارياً أمريكياً ينخرطون في جميع أفرع الجيش⁽¹⁾. كما اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تنظيم الجيش اليوناني، وأول ما سعت إليه الحكومة اليونانية في هذا الشأن قيامها بإيجاد رافد مستمر يمد الجيش اليوناني بالجنود بانتظام، فقامت بسن قوانين الخدمة العسكرية ، والتي بمقتضاها أصبحت الخدمة العسكرية إجبارية لكل شاب بلغ (21) عاماً وجعل مدتها (24) شهراً. وبعد انتهاء مدة التجنيد يبقى الشاب على ذمة الاحتياط مدة (19) عاماً. ثم (10) سنوات أخرى على ذمة الاحتياط الثانوي، الأمر الذي أدى إلى زيادة مطردة في عدد المجندين⁽²⁾.

وبموجب الاتفاقية العسكرية الأمريكية – اليونانية عام 1953 تقرر إنشاء هيئة الأركان العسكرية اليونانية ووضعت كل الترتيبات والمتطلبات اللازمة لإنشاء الهيئة الأركان المشتركة⁽³⁾.

ومن الملاحظ أن وجود المستشارين العسكريين في اليونان وتدفق المساعدات العسكرية عليها انعكس بشكل إيجابي على بناء القوات المسلحة، فبنهاية عام 1958 وجد في اليونان (4) فيالق عسكرية تتبع القيادة العليا التي اتخذت إقليم (اتيكا) (Attica) مركزاً لها ، وإلى جانب الفيلق الأربعة السابقة أسست 3 فرق ميكانيكية، وفرقة مدفعية فضلاً إلى فرقة قوات خاصة مخصصة للحرب في المناطق الجبلية⁽⁴⁾. كما أسهمت المساعدات العسكرية الأمريكية في تقوية القوات البحرية اليونانية بشكل ملحوظ، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية اليونان عام 1958 (14) فرقاطة⁽⁵⁾، إلى جانب امتلاك القوات البحرية اليونانية مدمرات و(12) حامية مدمرة و(7) طرادات و (14) كاسحة ألغام ، و(16) قارب ساحلي و (8) حاويات وقود و (35) قارب إنزال بري في حين امتلكت القوات الجوية أسراب متعددة من

(1) F.R.U.S, 1952-1954 , Telegram from the Ambassador in Greece to the secretary of State , vol. II, No.266 , July 24 1959, P.1056.

(2) Clogg, Richard, Greece under military Rule, Basic books , Inc , publishers, New York, 1972, PP. 8-11.

(3) F.R.U.S, 1952-1954, The Secretary of state to the secretary of Defense (Wilson) 1, VOI. XVI , No.236 . Washington, March 20, 1953, P.201.

(4) Evanthis Hatzivassilion , Greece and cold war frontline State , 1952-1967. New York .2009.p.55.

(5) فرقاطة: هو اسم يطلق على نوع من السفن الحربية السريعة التي تكون أصغر حجماً من المدمرات وأكبر من زوارق الدورية الساحلية، تسليح الفرقاطات الحديثة بالصواريخ الموجهة من نوع أرض-أرض وأرض-جو، والمدفعية التقليدية كما يمكن أن تزود الفرقاطات بأنابيب طوربيد للحرب ضد الغواصات وحظائر للمروحيات تحوي مهبط أو أكثر. Ar.M.wikipedia.org, wiki.

الطائرات المقاتلة وطائرات استطلاع فضلاً عن قاذفات القنابل ووزعت المطارات الحربية على (سيدس Sedes ولاريسا Larisa و إيليزوس Eleusis وتاييتو Jatoi)⁽¹⁾.

ثانياً: القواعد العسكرية في اليونان:

يعود اهتمام الدوائر الأمريكية باليونان لكونها تشكل نقطة الارتكاز الامامية في شرق البحر المتوسط، وعلى أمل الأشراف على مضائق البحر الأسود⁽²⁾. وإزاء هذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد موضع قدم لها فيها عن طريق إنشاء قواعد عسكرية بها، وظهر هذا التوجه عام 1952 عندما اشتدت رحى الحرب الكورية في آسيا فقام أعضاء هيئة رؤساء أركان الحرب الأمريكية بوضع خطة للقيام بهجوم مضاد ضد الاتحاد السوفيتي- إذا ما تطورت الأوضاع إلى الأسوأ – عن طريق البحر المتوسط⁽³⁾. وعندما عرضت هذه الخطة على الكونغرس في (حزيران عام 1953) أيدت لجنة الشؤون الخارجية هذه الخطة، ورأت أنه يمكن الاستفادة من الأراضي اليونانية من أجل تقوية القدرات الإستراتيجية للقوات الأمريكية والقوات الحليفة العاملة في المنطقة، كما أن من شأن هذه القواعد حماية ممرات بحر إيجة المشرفة على المداخل الشرقية للبحر المتوسط، وإلى جانب تسهيل الاتصال بين القوات الأمريكية، والقوات الحليفة في جنوب أوروبا، ومنح مراكز للتجمع والتخزين المسبق للقوات الأمريكية (الجوية والبحرية) فضلاً عن زيادة المقدرة على مراقبة ورصد التحركات السوفيتية في المنطقة، والوثوب على المناطق الوسطى من الاتحاد السوفيتي إذا لزم الأمر، فضلاً عن أن القواعد ستمكن الولايات المتحدة الأمريكية من حماية وضمان تدفق البترول من الشرق الأوسط⁽⁴⁾، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في عقد اتفاقية بناء المنشآت العسكرية الأمريكية على أراضي اليونان في (12 تشرين الأول 1953) والتي بموجبها تم إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في اليونان، واشترط أن تكون مدة سير مفعولها طوال وجود حلف الأطلسي (الناتو)⁽⁵⁾.

وبموجب هذه الاتفاقية أنشأت مجموعة من القواعد العسكرية في اليونان⁽⁶⁾:

- 1- مجمع خليج سودا (Souda) في جزيرة كريت الواقع على الساحل الشمالي الغربي للجزيرة، ويعد من أكبر مستودع للوقود والذخائر البحرية الأمريكية، كما يشمل محطة لمراقبة الغواصات.

(1) Clogg, Richard,, Op.Cit ,p.20.

(2) موسى زناد، القواعد العسكرية الأجنبية، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، بغداد- 1985، ص75.

(3) سوكولوفسكي، الإستراتيجية العسكرية السوفيتية، ت: خيري حماد، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ص97.

(4) سوكولوفسكي، الإستراتيجية العسكرية السوفيتية، ص103.

(5) الكسييف، كروتسكيخ، سفيتلوف، المصدر السابق، ص139.

(6) المصدر نفسه، ص145.

- 2- محطة تراكليون (Tlerakion) الجوية في كريت ايضا ، وتقع على الساحل الشمالي الاوسط للجزيرة ، وتحتوي على مركز رصد الكتروني رئيسي يديره طقم من جهاز الامن للقوات الجوية الامريكية .
- 3- محطة نيماكري (Niamakri) وتقع على بعد حوالي 35 كيلو شمالي اثينا ، وهي جزء من نظام الاتصال الدفاعي العالمي ، وقد تم دمجها بمحطة الاتصال الامريكية في نيكولا قرب نابولي وبمحطة (مورون) في اسبانيا
- 4- محطة (Hehhelleniq) الجوية وتقع قرب اثينا ، وتشكل مقر القيادة والدعم اللوجستي للقواعد الامريكية الاخرى في اليونان ، وترتكز على مجموعة العمليات الجوية (72,6) الامريكية الملحقة بالقواعد الجوية (216) وهي القوة المسؤولة عن مسرح العمليات في البحر المتوسط الذي يرمز له ب (USAFE) ، وتحفظ الولايات المتحدة الامريكية بعشرين قاعدة جوية وبحرية ومحطة اتصال ، فضلا عن خمس محطات رادار تابعة لنظام الانذار المبكر (نادج Nadge) الملحق بقيادة حلف شمال الاطلسي ، وتبرز اهمية اليونان في تأمين مراكز التجهيز المسبق للقوات الامريكية الجوية والبحرية ، ومحطة جبل اهرولي ومحطة جزيرة ليفكاس (البحر الايوني) ، كما يوجد على الاراضي اليونانية صواريخ سطح – جوناك هوكيليز (Nike- Hercules) المخصصة للدفاع الجوي الاستراتيجي والمزودة برؤوس حربية نووية⁽¹⁾، وتشير المصادر الرسمية الامريكية الى أن التسهيلات اليونانية تساعد على حراسة ممرات بحر ايجه في البحر المتوسط ، كما انها توفر روابط اتصالات للقوات الامريكية وقوات حلف شمال الاطلسي⁽²⁾، ومخازن لتموين القوات الجوية والبحرية الامريكية والاطلسية ، فضلا عن انها تسمح بمراقبة نشاطات القوات العسكرية السوفيتية في منطقة حوض البحر المتوسط ، وتؤكد تلك المصادر ، ان اليونان قادرة بحكم موقعها على تدمير مثل هذه التسهيلات التي تعزز القوات الاستراتيجية للقوات الامريكية والاطلسية العاملة في المنطقة⁽³⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي كان موقفه رافضا من لانشاء القواعد الأمريكية في اليونان وغيرها من الدول، وأنه بين أن الولايات المتحدة الامريكية تقوم بإنشاء قواعد عسكرية على أراضي البلدان النامية وأن عدد القواعد بلغ (1400) قاعدة عسكرية في (36) بلداً، وتستعمل هذه القواعد العسكرية سواء للتحضير للحرب ضد بلدان المعسكر الاشتراكي أو لضمان الظروف لنشاط الاحتكارات

(1) وليد الحسيني، في ضوء العلاقات الأمريكية – اليونانية، مجلة الاستراتيجية العدد 3، بيروت، 1982، ص59.

(2) شكر محمود عبد الواحد النداوي، الوجود الأمريكي – السوفيتي، في البحر المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1988، ص103.

(3) موسى زناد، المصدر السابق، ص ص 75-76.

الأمريكية في هذه البلدان. وأن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق سنوياً على تمويل القواعد وجيوشها الموجودة على أراضي الغير أكثر من (3,4) مليار دولار⁽¹⁾. يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت الخطر الشيوعي على العالم عامة ومنطقة البلقان بصورة خاصة لذلك عملت على إنشاء قواعد لها في اليونان وتركيا لتضعف بذلك تواجداتها على أرض الأحداث وبذلك يكون لها موطأ قدم ونفوذ وسيطرة على المنطقة لتضييق الخناق على الاتحاد السوفيتي والذي بدوره أيقن مدى أهمية القواعد الأمريكية في اليونان والدول الأخرى على مجريات الصراع والحرب الباردة الأمريكية- السوفيتية.

ثالثاً: إستراتيجية الانتقام الشامل:

بدأ الرأي العام الأمريكي يتطلع إلى إستراتيجية جديد مضادة للشيوعية يمكن أن تتلافى جوانب الفشل التي اشتملت عليها الإستراتيجية السابقة- (إستراتيجية الردع العسكري)⁽²⁾، وهو ما دفع (فoster دالاس) – وزير الخارجية الأمريكي إلى أن يبلور إستراتيجيته الجديدة والتي عرفت بالانتقام الشامل (Massive Retaliation) واعتقد أنها ستكون تصحيحاً لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق إستراتيجية الردع العسكري التي تبناها الرئيس ترومان ، ولتوضيح الفرق بين الإستراتيجيتين، فإنه في الوقت الذي اعتمد فيه ترومان على القوة الأمريكية الضاربة إلا أنه لم يكن على استعداد لاستعمال القوة الذرية في مناطق جغرافية أخرى من العالم مثل آسيا، كما دلت عليه الحرب الكورية لمجابهة التحدي الشيوعي واكتفى باستعمال الأسلحة التقليدية⁽³⁾.

أما أيزنهاور فقد نبذ فكرة الحرب المحدودة وظن أن التهديد بالدخول في حرب شاملة ضد الكتلة السوفيتية سيلغي وجود مثل هذه الحروب المحدودة⁽⁴⁾ وبهذا الصدد قال دالاس: "لعدم وجهة النظر هذه: أنه كان يشك كثيراً في إمكان وقوع الحرب الكورية لو أن الحكومة الأمريكية، أوضحت بطريقة حاسمة أن أي عدوان شيوعي في آسيا سوف يقاوم بضرب الاتحاد السوفيتي نفسه بالقنابل الذرية"⁽⁵⁾. وإزاء هذا أكد أيزنهاور ضرورة إنشاء قواعد عسكرية لخرن وحفظ القذائف النووية مع إحاطة أماكنها بالسرية والعمل على توزيع هذه القذائف على نطاق واسع

(1) فاخروشيف ، المصدر السابق، ص190-191.

(2) الردع: هو أقناع المرتدع أن مصالحه الشخصية ترغمه على الكف عن القيام بعمل معين، ومثل ذلك الإقناع يتم بوزن القيم والمزايا التي يحتمل كسبها في مقابل القيم، والمزايا المحتملة خسارتها ، أي أن المرتدع يحسب أولاً المزايا التي يتوقعها نتيجة قيامه بالعمل في مقابل الخسارة التي قرر الرادع فرضها عليه: للمزيد ينظر: محمود اسماعيل مقلد، "استخدام القوة المسلحة في العصر النووي"، مجلة السياسة الدولية، عدد (24)، القاهرة، 1971، ص75.

(3) إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص ص 60-61.

(4) محمد علي القوزي، المصدر السابق ، ص186.

(5) عبدالعظيم رمضان ، المصدر السابق، ص30.

في جميع القواعد العسكرية في أوروبا الغربية مع تجهيزها وجعلها في حالة معدة نسبياً يمكن معها إطلاقها في أية لحظة بمجرد الأنداز بالهجوم⁽¹⁾.
إزاء هذا جرت مباحثات في أروقة حلف الأطلسي (الناتو) في (19 كانون الأول 1958) حول قضية قواعد حفظ الصواريخ ، والتي تمخضت فيها المباحثات بحصول الولايات المتحدة الأمريكية على موافقة مجلس الحلف ، من حيث المبدأ على وضع الصواريخ في أقاليم حلفائها تحت القيادة العليا لحلف الأطلسي (الناتو)

(1) محمد فاروق الهيثمي، "السياسة العسكرية وحرب الصواريخ"، مجلة السياسة الدولية، العدد (29)، القاهرة، 1972، ص26.

في أوروبا⁽¹⁾، بما يتفق والاتفاقات الثنائية التي تتوصل إليها الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفاءها، أما الرؤوس النووية لهذه الصواريخ فقد اتفق على أن تبقى في حوزة القوات الأمريكية، وتحت السلطة المنفردة للرئيس الأمريكي، وفقاً لقانون الطاقة الذرية الأمريكي⁽²⁾.

من الجدير بالذكر أن الحكومة اليونانية فشلت في إقناع المعارضة بالموافقة على المقترح الأمريكي الذي تقدمت به في (آذار 1958) لإقامة قواعد صواريخ على أراضيها، وذلك أولاً لاشتراط المعارضة موافقة جميع دول الحلف وهو الذي لم يحدث نتيجة لرفض فرنسا وضع هذه القواعد على أراضيها، وثانياً: ربط المعارضة الموافقة على وضع هذه القواعد على الأراضي اليونانية بالقضية القبرصية التي كانت تمر بمنعطف خطير في هذه المدة⁽³⁾.

من خلال هذا يتضح أن حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لليونان ارتبط بالآزمات الدولية، ففي المدة الممتدة (1947-1950) تميزت المساعدات العسكرية بانخفاضها إذا ما قورنت بالمساعدات الاقتصادية، ومع اندلاع الحرب الكورية عام 1950 وتوتر العلاقات بين المعسكرين الغربي والشرقي بشدة وكشف قوة المعسكر الشرقي، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الدول التي حصلت على المساعدات الاقتصادية – في ظل مبدأ ترومان مشروع مارشال – لا يمكنها أن تقف أمام غزو مسلح من المعسكر الشرقي، فتغيرت وجهة نظر المسؤولين سواء من رجال الحكومة أو رجال الكونغرس، ورأوا ضرورة اتخاذ تدابير جديدة تمثلت في زيادة المساعدات العسكرية على حساب المساعدات الاقتصادية⁽⁴⁾.

(1) جريدة الأهرام، (19 كانون الأول 1957)، ص1.

(2) إسماعيل صبري مقلد "الجنرال ديغول وحلف الأطلسي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (5)، القاهرة، 1966، ص33.

(3) إسماعيل صبري مقلد "الجنرال ديغول وحلف الأطلسي"، مصدر سابق، ص33.

(4) حسين آغا، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، سلسلة دراسات إستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص177.

كما أن اليونان وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية ملاذاً آمناً وعسكرياً يحميها من الشيوعية العالمية والمحلية وكان من المستحيل التنازل عنه تحت أي ضغط.

يتضح من هذا ان الرئيس ايزنهاور قد سار على نهج سابقه من الرؤساء فيما يخص سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان المتمثلة في العمل جاهدة لضم و ضمان بقاء اليونان وكسبها للمعسكر الغربي وابعادها عن شبح المد الشيوعي الذي بدأ يهدد دول اوربا الشرقية ، فأخذ الرئيس ايزنهاور على عاتقه اكمال ما بدأه ترومان فأتجه لأحتواء اليونان سياسيا من خلال سلسلة من الاحلاف كحلف البلقان واقتصاديا من خلال شمول اليونان بمشروع ايزنهاور وتقديم جملة من المساعدات الاقتصادية ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية في اليونان وعسكريا من خلال الدعم العسكري والبعثات العسكرية ومد الجيش اليوناني بالعتاد ليكون على استعداد للدفاع عن اليونان من اي خطر سوفيتي يهدد اليونان او اي دول من اعضاء حلف شمال الاطلسي ليكون بهذا اليونان قاعدة للدفاع عن الجناح الجنوبي للحلف بالمقابل فقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الاتفاقيات العسكرية التي تتضمن وتضمن اقامة قواعد عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على الاراضي اليونانية واستخدام الموانئ والمطارات، ووفقا لهذه التسهيلات والدعم الاقتصادي والعسكري فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل الى صيغة حل وأن لم تكن نهائية للخروج من الازمة القبرصية التي تفجرت بين عضوين مهمين في حلف شمال الاطلسي ولاسيما بعد ان اقنعت الولايات المتحدة الأمريكية اليونان للموافقة على عقد الاتفاقيات الضامنة والضغط على القبارصة اليونانيين الى التحلي بالهدوء والابتعاد عن النزاعات والاشتباكات مع القبارصة الاتراك وبهذا تمكن الرئيس ايزنهاور من تفويت الفرصة على الاتحاد السوفيتي في مد نفوذه لليونان بعد ان طوقت اليونان سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

الفصل الثاني

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس جون كندي (1961-1963)

المبحث الأول الولايات المتحدة الأمريكية و التطورات الداخلية في اليونان

تسلم الرئيس الأمريكي (جون فترجيرالد كندي John Fitzgerald Kennedy)⁽¹⁾، الرئاسة الأمريكية في مرحلة كانت العلاقة بين المعسكرين الشرقي والغربي تعيش نهايات الحرب الباردة وبدايات مرحلة جديدة لم تتحدد معالمها بشكل واضح يومذاك، وكان عليه ان يتصرف مع هذه التحولات بما يضمن بقاء الموقع المهيمن المنفرد للولايات المتحدة في العالم، وان يسعى لمنع منافسة القوة المهيمنة الأخرى للسيطرة السياسية العالمية⁽²⁾. وفي ضوء هذا سارت سياسة الرئيس جون كندي في خطين: الأول: حمل صفة القوة العسكرية، وهو امتداد لاستراتيجيات المواجهة مع المعسكر الشيوعي، والثاني:

⁽¹⁾ جون فترجيرالد كندي (John Fitzgerald Kennedy) (1917 - 1963): ولد في (بروكلاين) بولاية (ماساشوستيس) في (29 ايار 1917)، تسلم مناصب متعددة وعضوا في مجلس النواب 1947-1953 ومجلس الشيوخ للولايات المتحدة الأمريكية (1953 - 1960)، وفي عام 1961 اصبح رئيسا لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وهو في (43) من عمره، فكان بذلك اصغر رئيس أمريكي واول كاثوليكي يتولى هذا المنصب. انتهى حكمه باغتياله عام 1963. للمزيد ينظر:

جيمس بيرنز، جون كيندي صورة سياسية جانبية، ت: خيرى حماد، ط1، منشورات دار الشرق الجديد، بيروت، 1961، ص ص20-27؛ مكسيم أ. أرمبروستر، المصدر السابق، ص ص198-199.

⁽²⁾ سليم الحسني، المصدر السابق، ص81.

حمل صفة الدبلوماسية مع المعسكر الشيوعي، لكنها دبلوماسية تلوح باستخدام القوة وتتكلم بمنطق العنف مع انها تغيب في الأساليب العسكرية⁽¹⁾. حيث اعتمدت استراتيجية الإدارة الجديدة للرئيس جون كينيدي على اطروحة الرد المرن، كما وصفها الرئيس كينيدي في رسالة إلى الكونغرس في (آذار 1961): "انها لردع جميع الحروب، العامة أو المحدودة، نووية أو تقليدية، كبيرة أو صغيرة... ولاسناد تسوية الخلافات دبلوماسيا، ولتأمين كفايتنا على التفاوض لوضع نهاية لسباق التسلح"⁽²⁾، ولانجاز هذه الاستراتيجية استدعى الامر التحرك في زيادة القدرات النووية والتقليدية للولايات المتحدة الأمريكية " ومن الجدير بالذكر ان الرئيس جون كينيدي على عكس الرئيس ايزنهاور كان مستعدا للتصرف منفردا عندما جابه الاتحاد السوفيتي خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 ⁽³⁾ لما يملكه من السلطة الكاملة كقائد عام للقوات المسلحة، لاتخاذ ما يراه ضروريا من الإجراءات لمنع الاتحاد السوفيتي من وضع صواريخ في كوبا⁽⁴⁾.

(1) سليمة عبد الحسين محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص47.

(2) نقلا عن : كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق ، ص355.

(3) أزمة الصواريخ الكوبية: هي مواجهة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي المتحالف مع كوبا في (تشرين الأول 1962) ضمن أحداث الحرب الباردة وتعد من اشد المواجهات خلال الحرب الباردة والتي كانت ان تؤدي إلى قيام الحرب النووية، بعد ان قررت الولايات المتحدة الأمريكية في مهاجمة كوبا عن طريق الجو والبحر بعد ان حشدت قواتها من المرتزقة الكوبيين الذين يعيشون في فلوريدا لضرب الحكم الثوري الذي قام في كوبا وبعد ان ساندته الاتحاد السوفيتي وانشأت قواعد عسكرية في كوبا، وقد توصل الطرفان للخروج من الأزمة دبلوماسيا بعد ان قرر الاتحاد السوفيتي سحب صواريخه من كوبا وعلى ان تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم غزو كوبا . للمزيد ينظر: ستورب تالبوت، خروشوف الوصية الاخيرة، ت: زهدي جار الله، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت- 1975، ص ص310-314؛ يحيى احمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص276.

(4) لويس فيشر، سياسات تقاسم القوى الكونغرس والسلطة التنفيذية، ت: مازن حماد، ط3، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان- 1994- ص210.

واعرب الجانبان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عن الحاجة إلى معايير جديدة تحكم وتقنن علاقاتها وبشكل اخص في المجال النووي⁽¹⁾ وانه ينبغي ايجاد صيغة جديدة للتعايش السلمي بينهما في عالم لا وجود لمنافس ثالث حقيقي، كما اضفت الأزمة الكوبية مصداقية اضافية لتوجه هاتين الدولتين نحو تهدئة أوضاع العالم وبدء في مرحلة التعايش السلمي والوفاق الدولي⁽²⁾. وتمخض عنه إجراء مباحثات ثلاثية بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لاستطلاع وإمكانية التوصل إلى اتفاق يحظر إجراء التجارب النووية، والتي ادت في النهاية إلى التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي⁽³⁾ على إجراء التجارب النووية في (اب 1963).

يتضح من خلال هذا ان مدة حكم الرئيس جون كينيدي كانت مدة شهدت أزمات دولية وتازم في العلاقات الأمريكية- السوفيتية، متمثلة تلك الأزمات بأزمة الصواريخ الكوبية. وأزمة برلين⁽⁴⁾ والتي كانت سببا في انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية تلك

(1) امين شلبي، "الوفاق الأمريكي السوفيتي مراحله ومكوناته، مجلة السياسة الدولية، العدد (65)، بيروت، 1981، ص10.

(2) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص76.

(3) معاهدة الحظر الجزئي: عقدت المعاهدة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا في (اب 1963) والهدف منها هو الاتفاق على نزع السلاح نزعاً عاماً شاملاً في المجال النووي فقط، كما يتعهد كل طرف من اطراف المعاهدة بان يمتنع عن القيام باية تجارب لتفجير الاسلحة النووية في الجو أو في الفضاء الخارجي أو تحت الماء بما في ذلك المياه الإقليمية وليس لهذه المعاهدة اجل محدد، ويحق لأي طرف من اطرافها الانسحاب فيها. للمزيد ينظر: اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات، ص ص635- 636.

(4) أزمة برلين: تعود إلى عام 1948 وسببها انفراد الحلفاء الغربيين في اتخاذ الخطوات من اجل انعاش المانيا الغربية، فاعترضت موسكو، واغلقت الممرات الارضية في الغرب، فاستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الثقل الجوي، ولم ترغب موسكو في فك الحصار، تجددت الأزمة في الستينات من قبل موسكو باقتراحها بجعل المانيا حرة، فبنى خروتشوف جداراً فاصلاً بين الالمانيتين، وذلك لفصل الدولة الخاضعة له عن الخاضعة للولايات المتحدة، وحدثت مجابهة بين الدبابات الأمريكية والسوفيتية عند نقطة تفتيش لمدة (16) ساعة، وفي منتصف عام 1962 انتهت الأزمة: للمزيد ينظر: تشازلس اوليرتش (جونيوور) الحرب الباردة وما بعدها، ت: فاضل زكي محمد، دار الحرية، بغداد، 1976، ص ص147- 151.

القضايا، وبذلك قل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باليونان، كما انه ثبت للولايات المتحدة الأمريكية ان حكومة اليونان هي حكومة كفؤة وودية معها ومخلصة للتحالف الاطلسي (الناتو). وبقي سفيرها (اليز او .بريغز) (Ellis O.Briggs) (1959-1962) الدبلوماسي الأكثر تأثيرا في اثينا. وكانت مشورته ودعمه موضع تقدير من معظم السياسيين اليونانيين، وكان على علاقة وثيقة مع الحزب المحافظ الذي يستلم السلطة، ومع العائلة الملكية ، وقد عبر عن وجهة نظره من حكومة كرامانليس في رسالة في (كانون الأول 1961) إلى الجالية الأمريكية في اليونان قائلا "السنا سعداء بفوز كرامانليس بالانتخابات"⁽¹⁾.

دور الولايات المتحدة في انتخابات عام 1961:

في (اب 1961) وتوقعا لانتخابات جديدة وجه السفير الأمريكي بريغز إلى رؤسائه طلب كرامنليس الجديد بخصوص بعض الزيادة في الدعم الدفاعي، وعبر عن قلقه من ان حكومة كرامنليس ستعاني في السباق الانتخابي القادم ما لم تحصل على دعم اضافي لاغراض نفسية⁽²⁾، كما سال كرامنليس السفير بريغز فيما اذا كان (الناتو) مستعدا للدفاع عن اليونان، واراد بريغز من وزارة الخارجية ان تصدر بيانا في ذلك الا ان ذلك البيان لم يصدر، ولكن عندما سال الملك بول اللواء الأمريكي لورس نورستاد General Lauris Norstad اذ كان هناك هجوم ضد اليونان من بلغاريا "وان كان صغيرا فهل انتم مستعدون للدفاع عنا؟ فاجابه اللواء نعم سيدي من دون سؤال"⁽³⁾.

وعليه جرت الانتخابات اليونانية في (29 تشرين الأول 1961) والتي انتهت بفوز (حزب الاتحاد الراديكالي الوطني)(National Radical Union) بز عامة كرامنليس حيث حصل على نسبة (51%) من الاصوات ما يعادل 176 مقعدا في

(1) سليمة عبد الحسين محمد غبطان السامر، المصدر السابق، ص ص47-48.

(2) F.R.U.S. (1960-1963) Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, VOI.XVI, No.314 Athens, August 29, 1961, pp. 614.

(3) Ibid., Telegram from the Embassy in France to the Department of State, VOI.XVI, No.319 Paris September 26, 1961, , pp. 618-619.

البرلمان بينما حصل (حزب الوسط) بزعامة باباندريو على نسبة (34%) إلى ما يعادل (100) مقعدا في البرلمان، وعليه طلب الملك من كرامنليس تشكيل حكومة جديدة⁽¹⁾. من الجدير بالذكر ان فوز كرامنليس في الانتخابات ادى الى ان يشن باباندريو هجوما على الحكومة متهما الانتخابات بانها مزورة وان للولايات المتحدة الأمريكية دورا في تمويل الانتخابات لضمان فوز كرامنليس. كما اتهم باباندريو المؤسسة العسكرية اليونانية في الموضوع ووضح أن القادة العشرين والجيش كانوا يعملون حسب توجيهات رئيس اركان الجيش الجنرال (فاسيليوس كارداماكس Vassilaos Kardamakis) والذي بذل جهدا من اجل الحصول على اصوات كثيرة لصالح كرامنليس⁽²⁾، ففي عام 1961 كان للجيش والشرطة دورا في دفع المواطنين وتشجيع المصوتين والدوائر الانتخابية للتصويت لصالح كرامنليس، وان تورط الضباط العشرين اليونانيين في دعم الحملة أدت إلى اظهار الشكوك لدى اليونانيين حول الدور الأمريكي ليس فقط في البلاد بل في الانتخابات بشكل خاص ولاسيما في ظل العلاقات الوثيقة والقوية بين كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) والجيش اليوناني⁽³⁾.

استمر (جورج باباندريو) في توجيه اتهاماته حول تزوير الانتخابات، وان السفارة الأمريكية في اثينا متورطة بما اسماه باباندريو بـ(الانقلاب الانتخابي) لشهر تشرين الأول 1961، وازاء هذا حاول السفير الأمريكي هنري لاواسي (Henry R.Labouisse) (1962- 1965) الذي خلف بريغز ان يزيل الانطباع والاتهامات عن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت كرامنليس ودعمت فوزه⁽⁴⁾، فقرر ان يلتقي مع قادة (حزب الوسط) في (تشرين الثاني 1962) وكان الهدف من الاجتماع التأكيد لزعماء اتحاد الوسط ان لديه الثقة الكاملة بارتباط حزبهم بالناتو

(1) F.R.U.S., (1960-1963) , Eastern Europe, Cyprus, Greece, Turkey, Document, 321, Editorial Note, P. 622.

(2) James Miller, Op.Cit ,pp. 111- 112.

(3) Ibid., p. 113.

(4) Tosukalas Kostas, The Greek Tagedy: from liberation to the generals. Athens, Antonis Livanis press 1981, p. 63.

وان "ليس للولايات المتحدة الأمريكية نية للتدخل في الشؤون الداخلية اليونانية"⁽¹⁾ وان الهدف الذي تسعى اليه الولايات المتحدة الأمريكية هو ضمان الاستقرار السياسي في اليونان فاجابه وزير الخارجية السابق (ستيفانو ستيثانوبولس Stefanos Stephanopoulos) وهو من الشخصيات الموالية للغرب- حيث قال: " أن هناك فرق ما بين الاستقرار السياسي والاستقرار الحكومي واستمرار كرامنليس كرئيس للوزراء سوف يدمر الاثنين معا"⁽²⁾، وكان (جورج باباندريو) يدعي انه لا يريد عطا ولا احسانا من الولايات المتحدة، وقد كرر اتهاماته بشأن تورط الولايات المتحدة في انتخابات عام 1961، الا ان ستيثانوبولس قد اعترض على تلك الاتهامات مؤكدا انه لا يوجد دليل يدعم بان الانتخابات مزورة وهو نفسه كان وسيطا ولتقريب وجهات النظر بين الطرفين اتحاد الوسط والولايات المتحدة الأمريكية الامر موضحا ان اتحاد الوسط مستعد للتفاوض وتقبل المشورة من الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾ وكان جواب السفير الأمريكي هنري لابواس انه اكد ان الولايات المتحدة الأمريكية لن تعارض وصول اتحاد الوسط للحكم مالم يعارضوا أو يبتعدوا عن الرباط القانوني ويستمرروا في الحصول على الاستشارات من الولايات المتحدة الأمريكية ويعملون بوصفهم دولة عضو في حلف الناتو في دعمهم للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

وفي عام 1961 بعد فوز كرامنليس في الانتخابات واجه هجوما عنيفا من اتحاد الوسط وعدم تأييد من الملك بسبب تجدد العلاقات اذ بعد ان اصبح كرامنليس زعيم الاغلبية يستمد قوته من صناديق الانتخابات وليس من العرش بدا يعارض خرق القصر للدستور , وطالب باعادة النظر في دستور عام 1952 كما طالب كرامنليس بوضع الجيش تحت اشراف حكومي فعلي⁽⁵⁾، وبذلك كانت

(1) James Miller, Op.Cit., p. 112.

(2) F.R.U.S, (1961-1963), Telgeram from the Embassy in Greece to the department start, VOI.XVI, No.323, Athens, December 4, 1961, pp. 622- 623.

(3) Gregoire Dimitriadis, La Grece Democratique nouveau partenaire pour Europ", Defence Ntional, Avril 1975, pp. 75- 98.

(4) Ibid, p. 98.

(5) نبيه الاصفهاني، المصدر السابق ، ص 165.

العائلة المالكة بانتظار انتخابات جديدة، وكانت الملكة فرديكا تتوقع استبدال كرامانليس بقائد محافظ آخر، وكانت تقول ان باباندريو يساري متطرف، وان فيتنر بلوس انتهازي مراوغ، وعديم الفائدة والحل انشاء حكومة جديدة من دون كرامانليس⁽¹⁾، وبعد اسابيع وبالتحديد في (نيسان 1963) كتب لابواس بسرعة إلى وزير الخارجية (دين راسك Dean Rusk) (1961-1969)⁽²⁾: "اعتقد انك والرئيس يجب ان تعلموا من دون تاخير باحتمالية قيام انقلاب في وقت ما في الاشهر القادمة" ولقد اطلع رئيس اركان الجيش اليوناني المساعد الجنرال (فاسيليس كردماكيدس Vassilis Kardamakis) والملحق العسكري بالسفارة على: ان مجموعة من ضباط الجيش يعدون لانقلاب، وان المسألة لا تتعلق بـ (فيما اذا) بل (متى)⁽³⁾ لذلك ارسل السفير وبناء على صلاحياته لكاردماكس مؤكدا ومحذرا اياه من انقلاب يدمر سمعة اليونان الدولية ويعكر اقتصادها ويطرده الاستثمار الاجنبي الذي تحتاج اليونان اليه بصورة شديدة⁽⁴⁾.

وفي ضوء هذا تم توجيه السفير الأمريكي ليبلغ كاردماكس "انه من المستحيل الاستثمار ببرنامج المساعدة العسكري في اليونان بالحجم نفسه كما في السابق...، وان حكومة جون كندي مستعدة للتعاون مع حكومة يونانية أخرى ان جاءت للسلطة بوسائل دستورية، لا تضم شيوعيين، وفي هذا الوقت لا نرغب في القيام بأي شيء يقلل من فاعلية حكومة كرامانليس وهي لا تزال تملك وفقا للقيام

(1) F.R.U.S, (1961-1963), Memorandum for Director of Central Intelligence Mecone, VOL.XVI, No.339, Washington, February 8, 1963, pp. 662- 663.

(2) ديفيد دين راسك David Dean Rusk (1909-1994): كان وزيرا للخارجية الولايات المتحدة من عام (1961-1969) في ظل حكومتي الرئيس كندي وجونسون، وقد حصل على جائزة سلفانوس والميدالية الرئاسية للحرية عام 1969، وبعد تقاعده قام بتدريس القانون الدولي بجامعة جورجيا من (1970-1984) ينظر:

<http://en.wikipedia.org/wiki/Dean-Rusk>.

(3) F.R.U.S. Letter from the Ambassodr to Greece (Labouisse) to secretary of State (Rusk), VOL.XVI, No.334, Athens, April 5, 1963, p. 664.

(4) F.R.U.S., (1961-1963), Memorandum for Director of Central Intelligence, VOL.XVI, No.342, Washington, February 8, 1963, pp. 662- 663.

بوظائفها في السلطة..⁽¹⁾ ومن الجدير بالذكر ان وزارة الخارجية الأمريكية عبرت عن ثقتها بكرامنليس مرة ثانية في (6 حزيران 1963)، وعن ثقتها وصداقة الحكومة اليونانية عندما اخبر الوزير راسك عضوا زائرا من الوزارة اليونانية ان كرامنليس "اقل يقينا وثقة حول علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية مما ينبغي.." ⁽²⁾.

يتضح من خلال هذا ان الولايات المتحدة ما زالت متمسكة بموقفها المؤيد لحكومة كرامنليس وتدعمها رغم موقف العائلة المالكة والمعارضة المتمثلة باتحاد الوسط، وجاءت اللحظة التي غيرت من الاحداث وكانت بحق القشة التي قصمت ظهر البعير متمثلة بحادث اغتيال عضو حزب اتحاد اليسار الديمقراطي (غريغورس لامبراكس Grigoris Lambrakis) (1912-1963) ⁽³⁾ في (ايار 1963) في سالونيكيا وقد اتهم في هذا الاغتيال اربعة ضباط كبار واتهم منهم جماعة كرامنليس، وخلال هذه المدة قررت العائلة المالكة بالقيام برحلة خاصة إلى لندن لمقابلة الملكة اليزابيث اليكسندرا ماري (Elizabeth Alexandra Mary) (1926-) ⁽⁴⁾، وقد اعترض كرامنليس على هذه الزيارة معللا ذلك بان هذه الزيارة سوف تسيء

(1) F.R.U.S , (1961-1963) ,Letter from the Asecretary of State for Near Eastern and south Asian Affairs (Talbot) to the Ambassador to Greece (Labouisse), VOI.XVI ,No.344 ,Washington, April 22, 1963, p. 667.

(2) F.R.U.S. Memorandum of Conversatin, VOI.XVI ,No.346, Washington, June, 6, 1963, p. 673.

(3) غريغورس لامبراكس (Grigoris Lambrakis) (1912-1963) نائب برلماني وزعيم لجنة السلام اليونانية انتخب في البرلمان عام 1962 مرشحا عن حركة اليونان الزراعية المناصرة للديمقراطية، ولم يكن شيوعيا، بل انه اشتراكي مستقل وناشط سلميا، للمزيد ينظر:

www.ahistoryofGreece.com/post-war.htm.

(4) الملكة اليزابيث اليكسندرا ماري (Elizabeth Alexandra Mary) (1926-) : ولدت في لندن في (21 نيسان 1926) ، تسلمت السلطة في عام 1952 حيث اصبحت رئيسة الكومنولث ، ومازالت ملكة على بريطانيا منذ 64 عاما وبهذا قد تخطت العاهلة البريطانية جدتها الثانية الملكة فكتوريا التي كانت تحمل اللقب . للمزيد ينظر :

Kenneth J.Panton , Historical Dictionary of the British Monarchy ,the Scurecow press .lne. Lanham .2011, p.87

الى سمعة العائلة المالكة دوليا، لاسيما تأزم الأوضاع الداخلية في اليونان فلا بد من وجودهم للوصول إلى حل وتحقيق السلام و الاستقرار في البلاد كما اكد كرامنليس انه بوصفه رئيسا للوزراء فانه المسؤول عن رسم السياسة الخارجية للبلاد⁽¹⁾، وبذلك التقى لرئيس الوزراء كرامنليس بالملك وابلغه عدم موافقته على هذه الرحلة، وبعدها اعلن ببيان اشار فيه الى موقفه من كل هذه التطورات، وتم هذا ولم يتغير موقف الملك والملكة وفي (حزيران 1963) قرر كرامنليس استشارة مجلس الوزراء حول تقديم استقالته، وانه سيختار سويسرا لتكون منفى له باختياره، من اجل السماح بتشكيل حكومة جديدة بجو سلمي ويحقق انتقالا سلميا للسلطة. وبذلك انتهى حكم كرامنليس بعد ان ظل رئيسا للوزراء اليونان لمدة (8) سنوات متصلة⁽²⁾.

وان هذا السبب الذي اعلن فيه استقالته فضلا عن رغبته في الابتعاد عن السياسة، ولاسيما ان الديمقراطية في اليونان تحتاج إلى اصلاح جذري كما ان الجهود لتطوير المؤسسات القائمة باءت بالفشل⁽³⁾.

وبخصوص هذه التطورات وعدم الاستقرار في السياسة اليونانية سأل الرئيس جون كينيدي وزارة الخارجية للأمريكية فيما اذا كانت هناك أي شيء تستطيع أو يمكن ان تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية حول عدم الاستقرار هذا، وكان رد الوزارة مطمئنا: "نتوقع عودة كرامنليس للسلطة، حتى وان لم ينجح كرامنليس بالعودة، فليس هناك سبب للخوف من ان حكومة وسط أو حكومة ائتلاف ستشكل في المستقبل المنظور تهديدا للسياسة الخارجية اليونانية المؤيدة للغرب"⁽⁴⁾، كما اكد راسك بأننا: " لا نجد صعوبة في استمرار تعاوننا مع اليونان من خلال حزب أو اخر"⁽⁵⁾.

واجريت انتخابات في (3 تشرين الثاني 1963)، على وفق نظام التمثيل النسبي وفاز فيها لأول مرة حزب اتحاد الوسط بزعمة باباندريو بعدد (138)

(1) James Miller, O p. Cit , p. 133.

(2) Ibid, pp. 135- 138.

(3) Keith R. Legg, "Politics in Modern Greece", Standfrod university press, California, 1969, p. 71.

(4) F.R.U.S. , (1961-1963) , Paper Prepared in the Department of State, VOI .XVI , No.350 Washington, July 15, 1963, p. 679.

(5) Ibid., Memorandum of Conversation, VOI.XVI , No.357 , Washington, November 26, 1963, p. 686.

مقعدا في اليونان وغادر كرامنليس البلاد إلى باريس بعد الانتخابات⁽¹⁾ ويبدو ان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جون كندي تأثرت في الأوضاع الدولية المتمثلة في الأزمات- أزمة الصواريخ الكوبية أزمة برلين وحرب فيتنام- والتي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تشغل في تسوية تلك الأزمات، وتحشد من قواتها وتزيد من حجم الانفاق العسكري في البلاد، ولذا نجد ان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية قد قل، ويعود ذلك إلى استقرار الأوضاع السياسية في اليونان، وهو الهدف الذي تسعى له الولايات المتحدة الأمريكية لذا نجدها قد دعمت كرامنليس في الانتخابات، ولا سيما انه اعرب عن استمراره في نهج سياسته وولائه والتزامه بما يميله حلف شمال الاطلسي (الناتو)، وقد تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع المعارضة التي واجهها كرامنليس متمثلة بحزب اتحاد الوسط بهدوء وحكمة للحيلولة دون تصعيد للاحداث من خلال عقد الاجتماعات والمحادثات واستقطاب الشخصيات السياسية المعارضة في اليونان، وحين تأزم الوضع ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية ان كرامنليس لم يعد مرحبا به من قبل الملك والمعارضة- اتحاد الوسط، اعربت عن موقفها بحذر شديد وبشكل دبلوماسي مبينة من خلاله انها تسعى فقط لتحقيق الاستقرار السياسي والامن في اليونان بغض النظر عن يتسّم السلطة وبهذا اكدت مزاعم (جورج باباندريو) والرأي العام الذي كان يتهم بالولايات المتحدة الأمريكية بانها تتدخل بالشؤون الداخلية لليونان.

(1) F.R.U.S,(1961-1963), Memorandum of Converation, Vol. XVI ,No.346, Washington, June, 6, 1963, p. 673.

المبحث الثاني موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية قبرص

حصلت قبرص على استقلالها من الاحتلال البريطاني في عام 1960، بعد ان خاضت حركة التحرر الوطني فيها نضالا شرسا ضد المستعمر منذ عام 1955⁽¹⁾، ولم يكن اعلان استقلال جزيرة قبرص في (16 اب 1960)، قد انهى مشاكلها، لاسيما الخلاف القائم بين الطرفين اليوناني والتركي بصدد تقرير مصير الجزيرة الذي زاد حدته بعد انتهاء الاحتلال البريطاني، متأثرا بعوامل داخلية وخارجية⁽²⁾، والذي تفاقم على اثر توقيع معاهديتي (زيورخ ولندن)⁽³⁾ اللتين حولتا اليونان وتركيا التدخل في شؤون الجزيرة مع مراعاة مصالحتهما وحفاظا على

(1) محمد عيسى الشرقاوي، "مرحلة حرجة للمشكلة القبرصية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 67 - 1982، ص 108.

(2) انس يونس عبد، المصدر السابق، ص 53.

(3) اتفاقيتي زيورخ ولندن : عقد الاتفاقيتين في عام 1959 ، ففي (5 شباط 1959) وبعد اتصالات دبلوماسية عديدة تقابل رئيسا الوزراء التركي واليوناني ومعهما وزيرا الخارجية في زيورخ من اجل تسوية مشكلة قبرص ، وتمخض عن الاجتماع عقد الاتفاقية في (11 شباط) التي تعد البنيان الاساسي لجمهورية قبرص وتقسم الوظائف الادارية والحكومية بين القبارصة الترك والقبارصة اليونانيين في الجزيرة ، أما اتفاقية لندن فجاءت بعد سفر وزيرا اليونان وتركيا الى لندن وعرض بنود اتفاقية زيورخ على حكومة لندن فأبدت بريطانيا بعض التحفظات بشأن القواعد البريطانية العسكرية واستخدام مطار نيقوسيا ومطار فماجوستا ، وفي (15 شباط 1959) قدم رئيس وزراء بريطانيا الدعوة لنظيره اليوناني للحضور الى لندن وحضر الاسقف مكاريوس وكذلك كوجك ومستشاريهما لكي يوقعوا على الاتفاق بأسم طوائفهما وتمخض عن هذا توقيع على الوثائق الخاصة بميلاد الدولة الجديدة في (19 شباط 1959).

للمزيد ينظر: أحمد جاسم ابراهيم حميد ، " القضية القبرصية .. والصراع التركي - اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960-1994 (دراسة تاريخية) " ، مجلة مركز بابا للدراسات الانسانية، العدد (1) ، مج 6 ، دب ، ص ص 84-86.

الأوضاع القائمة هناك⁽¹⁾، ولعل ما زاد في الامر تعقيدا التوقيع على معاهدة الضمان التي اناطت باليونان وتركيا وبريطانيا مسألة ضمان استقلال الجزيرة، مما اتاح لليونان الاحتفاظ بـ (950) عسكريا في قبرص، وتركيا التي جندت (650) عسكريا في الوقت الذي تمتع فيه الرئيس القبرصي ونائبه بحق الطلب من هاتين الدولتين زيادة أو انقاص تلك القوات وفقا لمصلحة وظروف الجزيرة⁽²⁾. ومن جانب اخر اسهمت التطورات التي شهدتها السنوات الاخيرة ما قبل الاستقلال من خلال الصراع المبرر بين منظمة (ايوكا) القبرصية اليونانية من جهة ومنظمة المقاومة التركية من جهة أخرى في تعقيد الأوضاع اذ ظلت اطرافه متمسكة بموقفها إلى الحد الذي لوحث فيه باستعمال القوة على حساب الطرف الاخر⁽³⁾.

شكل الدستور القبرصي الذي وضعته بريطانيا أهم الاسباب التي عقدت العلاقة بين الطرفين اذ نصت مجموعة من مواده على بعض التفصيلات والقوانين التي اسهمت في ذلك وهي⁽⁴⁾:

1. ان تكون قبرص جمهورية مستقلة ذات سيادة وتتكون من طائفتين متساويتين في الحقوق والواجبات احدهما قبرصية يونانية والاخرى قبرصية تركية.
2. إجراء انتخابات منفصلة لكل من الرئيس ونائب الرئيس، على ان يكون الأول قبرصيا، والثاني تركيا، ويتم ذلك بانتخاب كل طرف لمن يمثله، وتجري الانتخابات كل خمس سنوات.
3. اللغتان الرسميتان هما اليونانية والتركية.

(1) اف ستيفن لارابي ولان أو ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ت: محمود احمد عزت البياتي، بيت الحكمة، بغداد- 2010، ص140.

(2) Carol Migaalovitz, Cyprus: Status of U.N. Negotiations and Related Issues, Foreign Affairs, Defences and Trade Division, 2006, p. 48.

(3) انس يونس عبد، المصدر السابق، ص53.

(4) احمد مجاهد، (قبرص: خلفية المشكلة ومستقبل التسوية)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 13، 1997، ص125.

4. انشاء محاكم منفصلة لكل طائفة، وأخرى مشتركة.
5. يكون لكل طرف حق الفيتو على النواحي التشريعية.
6. تقسيم مقاعد البرلمان القبرصي على اساس (35%) لليونانيين و(15%) للترك والمناصب الوزارية بنسبة (7:3) لليونانيين والترك على التوالي، اما القوات المسلحة فتقسم بنسبة (60%) لليونانيين و(40%) للترك.
تعد تلك النقاط أهم مواد دستور عام 1960 التي ادت فيما بعد إلى اثاره المشاكل، بسبب كثرة التعقيدات فيها وصعوبة تكوين دولة موحدة. كما ان دستور قبرص ينطوي على اساس تكريس الانقسام الطائفي والفرقة بين ابناء الشعب القبرصي⁽¹⁾ ذلك انه يقسم الشعب رسميا على اساس تكريس عرقي إلى طائفتين هما: القبارصة اليونانيين (82%) من السكان، والقبارصة الترك (18%) من السكان، كما كان الدستور يعمق الانقسام الطائفي بالنسبة لجهاز رئاسة الدولة والسلطة التشريعية والجهازين القضائي والاداري وشتى اوجه الحياة السياسية والاجتماعية، مما عرقل الدولة عن اداء وظائفها وزاد من اسباب التوتر والاحتكاك بين طائفتي الشعب الواحد⁽²⁾، وقد اعترض القبارصة الاتراك على اعلان مكاريوس الداعي إلى انضمام قبرص إلى حركة عدم الانحياز، أو ما يعرف بالحياد الايجابي، واشتراكه في مؤتمر بلغراد في ايلول 1961، واصلوا ان ذلك خروجاً على روح اتفاقيتي زيورخ ولندن، فهو اتجاه نحو الانحياز إلى جانب الشيوعية⁽³⁾، فضلا عن هذا برزت أزمة دستورية في قبرص متمثلة في تشكيل قوات عسكرية قبرصية مشتركة من الطائفتين، فقد اقر مجلس النواب القبرصي في (تشرين الأول 1961) تشكيل جيش مشترك من الطائفتين لكن الطائفة التركية

(1) Margaret W. Bartlett, Cyprus, 1960- 1970, An intellectual history of the cold war toll, the United Nations, and decolonization Unpublished Ph.D.Dissesvtation, drew university, Madison, New Jersey- 2013, p. 55.

(2) محمد عيسى، تطورات حاسمة للمشكلة القبرصية، مجلة السياسية الدولية، العدد 74 ، القاهرة- 1983، ص150.

(3) انس يونس عبد، المصدر السابق، ص58.

ممثلة بنائب الرئيس فاضل كوجك (1906-1984)⁽¹⁾، قد اعترضت على ذلك مستخدمة حق النقض، والذي كفله الدستور لأي من الطائفتين وحجتهم في الاعتراض على ذلك ان الفرق العسكرية الموحدة ستواجه مشكلات عديدة بسبب الاختلافات في الدين واللغة بين جنودها⁽²⁾ ومن الخلافات الأخرى التي برزت هي امتناع النواب الترك التصويت على الميزانية بحجة عدم تنفيذ بعض بنود الدستور، مما زاد في تعقيد الوضع وشل حركة الحكومة، واثرت قضية أخرى في بداية عام 1962 تخص تشكيل المجالس البلدية ارادها مكاريوس موحدة بين الطائفتين في حين اصر الترك على مجالس منفصلة لكل من الطائفتين⁽³⁾ لانهم كانوا يعتقدون ان تشكيل مجالس منفصلة لكل من الطائفتين، يمكن استخدامه كذريعة للتقسيم في المستقبل، وتم حسم الخلاف بشأن هذه القضية من قبل المحكمة الدستورية العليا في قبرص، والتي ايدت وجود بلديات منفصلة⁽⁴⁾، وبهذا اصبحت كل القرارات التي تؤخذ من قبل مكاريوس، والتي حاول فيها صهر الجاليتين القبرصيتين، والحد من نفوذ انقرة واثينا ولندن، تصطدم بالفيتو الذي يتخذه فاضل

(1) فاضل كوجك (1906-1984) : طبيب وسياسي ، ولد عام 1906 في نيقوسيا ، درس الطب في جامعات اسطنبول وباريس عمل في السياسة ، انتخب في عام 1943 عضوا في مجلس بلدية نيقوسيا ، اسس حزب الاتحاد الوطني القبرصي التركي عام 1945 ، انتخب نائبا للرئيس القبرصي بعد الاستقلال عام 1960 ، بقي حتى عام 1963 ، وترأس الادارة القبرصية التركية المؤقتة منذ عام 1967 ، توفي عام 1984 للمزيد ينظر: مجموعة باحثين ، الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض - 1992 ، ص 311.

(2) غسان العطية، "حول الأزمة القبرصية"، مجلة قضايا عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 12 ، بيروت- 1976، ص34.

(3) Thomas. W. Adams, Cyprus: A Possible prototype for terminating the colonial status of A Startegically located territory, Unpublished Ph. D.Dissertution, Norman, Oknahoma- 1962, p. 152.

(4) نزيهة الافندي، "الطائفة وعدم الانحياز في قبرص"، مجلة السياسة الدولية، العدد 32 ، القاهرة، 1973، ص167.

كوجك⁽¹⁾، وازاء هذا امسى واضحا لمكاريوس ان الدستور بشكله الحالي، يتنافى مع مبادئ الاستقلال الوطني ويشل نظام الحكم في قبرص بسبب التأثيرات الخارجية المتمثلة باليونان وتركيا وبريطانيا، ورأى ضرورة إجراء بعض التعديلات الاساسية على الدستور، بالغاء المواد التي لا يمكن العمل بها. وتغيير وضع القبارصة الترك من طائفة لها حقوق متساوية إلى اقلية خاضعة للأكثرية⁽²⁾، مما دفع الحكومة التركية إلى تحذير الرئيس مكاريوس من القيام بهذا الإجراء، واستندت في معارضتها في ذلك، بان دستور قبرص وضع طبقا لاتفاقيات دولية كانت تركيا طرفا فيها⁽³⁾.

وبهذا تقدم الرئيس مكاريوس إلى نائبه فاضل كوجك باقتراح لإجراء التعديلات، ووضع مذكرة مؤلفة من (13) بندا وابرز ما جاء في التعديلات المقترحة ما يأتي⁽⁴⁾:

1. يعمل نائب الرئيس محل الرئيس ويتمتع بكامل الصلاحيات الممنوحة للرئيس عند غيابه أو في حالة عجزه عن اداء مهامه.
2. انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس النواب من قبل النواب جميعهم والغاء مبدا الانتخابات الطائفية.
3. يحل نائب رئيس البرلمان محل رئيس البرلمان في حالة غيابه أو عجزه عن اداء مهامه الوظيفية.
4. الغاء مبدا تقسيم الاغلبية داخل مجلس النواب اثناء التصويت على مشاريع القوانين.

(1) شارل زورغيب، سياسة الكبار في البحر الابيض المتوسط، ت: خضر خضر، سلسلة افاق دولية بيروت، د. ت، ص 64.

(2) Alexis, Alexandra, the Greek Minority of Istanbul and Greek- Turkish relations (1918- 1979), Centre for Asia Minor Studies and Alexis Alexandris, 1992, p. 67.

(3) رؤوف دنكطاش، قبرص عندما تتكلم الحقائق، ت: عدنان حطيط، بيروت- 1991، ص 9.

(4) احمد ابراهيم الابراشي، "انتخابات قبرص وهزيمة الاتجاهات الوحدوية، مجلة السياسة الدولية، العدد 22، القاهرة، 1970، ص ص 131- 132.

5. الغاء البرلمان الطائفي وتوحيد السلطة القضائية.
قوبلت هذه المقترحات بالرفض، وذلك لأسباب متعددة، لاسيما ما يتعلق بكثرة عددها، ولانعدام الثقة بين الطرفين⁽¹⁾، كما ان موقف مكاريوس دل على انه ملتزم بقضية الاتحاد، فضلا عن ان الامتيازات التي تحققت للقبارصة الترك من خلال بنود الدستور، تضمن لهم كثيرا مما كانوا يحلمون به في بلد صنفوا فيه على انهم مواطنون من الدرجة الثانية⁽²⁾. وازاء هذا انسحب نائب الرئيس فاضل كوجك ومعه الوزراء الترك، وكذلك فعل كل الترك الذين يشغلون مناصب حكومية، وادت هذه المواقف إلى اشعال التوتر بين الطائفتين التركية واليونانية وتحول هذا التوتر إلى اعمال عنف شهدتها الجزيرة، عندها هددت تركيا بالتدخل المسلح في قبرص⁽³⁾، فاعلن فاضل كوجك في (30 كانون الأول 1963) ان الدستور القبرصي قد مات، وتفاقت الأزمة، لتبدأ عمليات مسلحة ضد القبارصة الترك من قبل القبارصة اليونانيين، واستمرت من (21- 25 كانون الأول 1963)، ومن الجدير بالذكر ان اغلب المشاركين في هذه الهجمات هم اعضاء سابقون في منظمة (ايوكا) المنحلة⁽⁴⁾، فازداد العنف الطائفي، وقتل المئات من الاشخاص، ودمرت القرى التركية في قبرص، فهددت تركيا بالتدخل العسكري، وارسلت طائراتها للتخليق فوق قبرص، وتلقت الفرقة العسكرية المتمركزة في قبرص بموجب معاهدة التحالف امر بترك ثكناتها واتخاذها مواقع دفاعية لحماية الطائفة التركية، ومما زاد في تعقيد الوضع اعلان اليونان، انه اذا ما تدخلت تركيا، فان اليونان ستحذو حذوها، فخيم شبح الحرب بين العضوين في حلف الناتو⁽⁵⁾.

(1) Michael Moran, Britain and the 1960 Cyprus Accords: A Study in Pragmatism, Istanbul Kultur University publications, 2009, p. 23.

(2) Miller . Lind B. Cyprus : the Law and politics of civil strife .Cambridge : center for international Affairs Harvard University .1968 p. 39.

(3) محمد عيسى، المصدر السابق، ص150.

(4) Ehrlich , Thomas .Cyprus , 1953-1967 .Oxford : University Press .1974. p. 70.

(5) محمد ابراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص97.

إزاء هذه التطورات كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة انه بعد حصول قبرص على استقلالها اصبح اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية أكثر جدية وذلك لبروز اهداف واهتمامات متعددة اهمها، ان قبرص اصبحت جمهورية مستقلة وذات كيان وسيادة مستقلة، فضلا عن انها دخلت ضمن نطاق الدول الاعضاء التابعة لحلف شمال الاطلسي، وان أي اختلال لهذه الدولة حولها يؤثر في الحلف ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهدت الاخيرة مواجهة سوفيتية في اعقاب الحرب الباردة⁽¹⁾، واستندت حدثها الى منطقة البحر المتوسط في سبيل تحقيق مصالحها.

وقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية الدور الذي تؤديه كل من تركيا واليونان، نظرا لموقعهما الجيوسستراتيجي المهم في الجناح الجنوبي للحلف الاطلسي وقريبا من حدود الاتحاد السوفيتي⁽²⁾.

وهذا يفسر حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى قبرص حيث اكدت الولايات المتحدة الأمريكية انها حريصة على مساعدة قبرص على الرغم من الاعباء الثقيلة التي تعاني منها ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية مؤكدة انها تتفق (3) مليارات دولار للدفاع نصفه يذهب إلى حلف شمال الاطلسي، واکدت الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس مكاربوس دعمها انشاء مشاريع التي تساهم في انشاء مضخات وتوفير الماء وانشاء مياه محلاة في الجزيرة⁽³⁾.

ومن الجدير بالذكر ان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع الذي يحدث في قبرص جراء النقاط التي اشار اليها الدستور فقد اعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها بما يأتي⁽⁴⁾:

(1) عليه عبد الحسين سعيد، "موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة القبرصية 1960-1964"، مجلة ابحاث البصرة (العلوم الانسانية) العدد (1)، المجلد (36)، 2011، ص308.

(2) نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص65.

(3) F.R.U.S,(1961-1963) Eastern Europe: Cyprus: Greece Turkey, Document, Memorandum of Conversation, VOI. XVI, No.259, Washington, June 5, 1962, p. 525.

(4) Ibid., Telegram from the Department of State to the Embassy in Cyprus C, VOI.XVI ,No278, Washington, April, 4, 1963, pp. 555- 557.

1. "نحن نؤكد وجهة نظرنا في ضرورة الاستمرار فيما نصت عليها اتفاقيات زيوريخ، ولندن وما تضمنه الدستور على الرغم من اننا ندرك ان كل الدساتير تخضع لتغييرات تدريجية".
 2. اعربت الولايات المتحدة الأمريكية ان تازم الأوضاع والخلافات الطائفية في قبرص ستؤثر سلبا على اقتصادها وتقدمها في مجال التنمية وستقلل من فرص الاستثمار الخارجي فيها.
- وفي ضوء هذا وضعت الولايات المتحدة الأمريكية نهجا للخروج من الأزمة متمثلة في حث بريطانيا على دعوة اليونان وتركيا للوصول إلى صيغة ترضي كل الاطراف وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لهذا الاتفاق، وسيكون هذا تأكيدا لما جاء في اتفاقيتي زيوريخ ولندن، كما اكدت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية انشاء المجالس البلدية المنفصلة في قبرص⁽¹⁾.
- كما اشارت الولايات المتحدة الأمريكية ان حل مشكلة قبرص يمكن في واحد من اثنين: اما الاتحاد مع اليونان، أو الاستقلال في اطار الكومنولث البريطاني والذي جاءت به ونصت عليه اتفاقية زيورنخ ولندن، كما اكدت ضرورة سحب القوات التركية واليونانية من قبرص وابقاء قوات بريطانية لضمان السلام والامن في قبرص⁽²⁾.
- وبهذا الخصوص عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اجتماعات متعددة في وزارة خارجيتها للوصول إلى صيغة توضح رؤيتها حيال الأزمة القبرصية ولاسيما في ظل تطور الاحداث والاضطرابات ما بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الترك وتمخض عنها ما يأتي⁽³⁾:

(1) F.R.U.S, Memorandum from the Executive Secretary of the Department of State (Read) to the president special assistant for National Security Affairs (Bundy), , VOL.XVI,No.292, Washington, October 28, 1963, p. 579.

(2) F.R.U.S,(1961-1963) , Telegram from secretary of state Rusk to the Department of State, VOL.XVI, No 300, London, December 18, 1963, p. 592.

(3) Ibid., Telegram from the Department of State to the mission to the United Nations, VOL.XVI,No.311,Washington, December 28, 1963, p. 80.

1. تقع مسؤولية الحفاظ على استمرار ما نصت عليه المعاهدة- لندن زيورخ- على بريطانيا وتركيا واليونان.
 2. تجد الولايات المتحدة الأمريكية ان من الضروري ان لا تقحم نفسها في هذه الأزمة، في المقابل ان تبقى النقاش معتدلا ليساعد على التوصل لحل الأزمة.
 3. ضرورة اقناع القبارصة اليونانيين على عدم زج القضية في الامم المتحدة على اعتبار ان تعديل الدستور هو مسألة داخلية وليست خارجية، فلا بد لليونان وتركيا من التوصل لتسوية ترضي الطرفين.
 4. لا يستبعد دور الاتحاد السوفيتي في دعمه للقبارصة اليونانيين من خلال الحزب الشيوعي في قبرص في السعي لتعديل الدستور وتاكيدته لجهود مكاريوس، مؤكدة دور الاتحاد السوفيتي في زرع الفتنة بين اليونان وتركيا من خلال هذه الأزمة.
- وبالعودة إلى تطورات الأزمة فانه بعد التصعيد التركي وتحشد القوات التركية في الجزيرة، ونظرا لموقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يدعوا إلى التوصل إلى صيغة ترضي الطرفين، وافق الرئيس القبرصي مكاريوس على وقف اطلاق النار، وعلى المقترح البريطاني الرامي الى تشكيل وحدات عسكرية بريطانية وتركية ويونانية، وتم رسم خط لوقف اطلاق النار بين الاحياء التركية واليونانية في نيقوسيا ولارنكا والذي يعرف بـ(الخط الأخضر)⁽¹⁾.

(1) الخط الأخضر : مصطلح "الخط الأخضر" يشير في قبرص إلى الخط الذي يقسم الجزيرة إلى قسمين: القسم اليوناني الجنوبي المعترف به دوليا كجمهورية قبرص، والقسم التركي الشمالي الذي أعلن استقلاله كجمهورية شمال قبرص التركية دون أن تعترف بها أي دولة قبرص بما يسمى بـ"الغزو التركي" (اليونانية) أو "عملية سلام 1974" (بالتركية). يمر الخط الأخضر في وسط منطقة فاصلة تخضع لسيطرة قوات الأمم المتحدة التي تراقب تحقيق الهدنة بين الجانبين. كانت هذه المنطقة مغلقة تماما أمام المواطنين من كلي الجانبين حتى أبريل 2003، وقتما أدى تحسين العلاقات بين تركيا واليونان، وعمليات توسيط مكثفة قام بها الأمين العام للأمم المتحدة، إلى فتح 4 معابر على الخط الأخضر تصل بين قسمي الجزيرة

(الخط الأخضر قبرص / https://ar.wikipedia.org/wiki/الخط_الأخضر_قبرص)

من الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الأمريكية قد ابدت ترحيبها بقرار وقف اطلاق النار والتي اعربت عن ضرورة التوصل إلى تهدئة وان تفكر تركيا واليونان بطريقة أكثر عقلانية، بدلا من اللجوء إلى حلول جذرية، مثل التقسيم⁽¹⁾.

من خلال هذا يتضح لنا ان الأزمة القبرصية دخلت منعطفًا جديدًا في حصول قبرص على استقلالها، وذلك نتيجة لزيادة أهميتها في ضوء الاهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة التي تشمل تطويق النفوذ السوفيتي في العالم ومنع انتشار الشيوعية في تلك البلدان.

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في تطور الاحداث ما يشكل خطرا على مصالحها في منطقة البحر المتوسط التي تسعى دوما إلى ضمان امن واستقرار المنطقة ولم تكن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها سهلا، ولا سيما ان طرفي النزاع حول قبرص هم اليونان وتركيا وكتاهما عضوان في حلف الناتو وتربطهما علاقات سياسية ومصالح اقتصادية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فوجدت الولايات المتحدة امام تحد كبير ولا بد من ابداء موقف يرضي الطرفين كي لا تنتهم انها تقف مع طرف على حساب الاخر من جهة ومن جهة أخرى كان لا بد من انتهاء الأزمة، كونها تدرك ان الاتحاد السوفيتي يتحين الفرصة لمد نفوذه ولا سيما وجود حزب شيوعي في قبرص وبدأ السوفيت يدعمون القبارصة اليونانيين في سعيهم إلى تعديل بنود الدستور.

ورغم هذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأكيدها اللجوء إلى التفاهم والاعتدال وان يكون لبريطانيا دورا في الاتفاق مع تركيا واليونان والوصول إلى حل يرضي الاطراف مؤكدة أهمية الاستمرار في البنود التي نصت عليها اتفاقية زيورخ ولندن ودستور قبرص.

ويبدو ان الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدة ولا سيما في تبني الرئيس جون كيندي سياسة (الردع المرن) وتحكيم الطرق الدبلوماسية كان له اثره في

(1) F.R.U.S, Telegram from the Embassy, in Cyprus to the Department of State, VOL.XVI, No.322, Nicosia, December 31, 1963, p. 603.

احتواء الأزمة سلميا ولا يمكن ان نغفل ان تلك المدة شهدت أزمات دولية متمثلة بـ(أزمة الصواريخ الكوبية) و(أزمة جدار برلين) والتي تحتم على الولايات المتحدة الأمريكية التفرغ لحلها. مقابل ان تؤمن منطقة البحر المتوسط من وصول المد الشيوعي لها، فجاءت تصريحاتها وتحركاتها وسياساتها حذرا ويضمن التوصل لتسوية تبقي الأوضاع كما هي كونها تدرك ان مسألة قبرص قضية لها جذور ولا يمكن حلها دون ان يكون على حساب احد الطرفين اللذين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لضمان وقوفها إلى جانبها في حربها ضد الاتحاد السوفيتي.

المبحث الثالث السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان

أدت المساعدات الاقتصادية دوراً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تعد من أبرز الوسائل التي استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية والتي قامت على إمداد الأمم الأجنبية بمبالغ ضخمة من الدولارات للتغلب على صعوبات ميزان مدفوعاتها للأسهام في تعميرها وانتعاشها، لتساعد في تحقيق الاستقرار السياسي ونشوء الأنظمة السياسية المستقرة في تلك الدول المولية لها⁽¹⁾. وحين تسلم الرئيس جون كيندي منصب الرئاسة طرأ تغيير في السياسة الخارجية ولاسيما أن كيندي قد أولى عناية كبيرة بالسياسة الخارجية، فضلاً عن اعتماده على وزراء الخارجية في إدارة العلاقات الخارجية⁽²⁾، وعلى هذا الأساس، فقد أكد كيندي في علاقته مع دول العالم على الأدوات الاقتصادية والفنية واتضح هذا من خلال الرسالة التي وجهها إلى الكونغرس الأمريكي في (22 آذار 1961) والتي جاء فيها: "إن امتنا يجب أن تبدأ في مناقشة المساعدات الخارجية، وإن برامج المساعدات الخارجية الحالية غير مرضية وغير ملائمة لاحتياجات دول العالم، ولابد من التمييز والفصل بين المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والمساعدات العسكرية"⁽³⁾.

وأكد الرئيس جون كيندي، أن التهديد الشيوعي في معظم أنحاء العالم لا يأتي من الخارج، وأنه من القوى الداخلية، وعليه فقد انتقل من مفهوم المساعدات العسكرية إلى مفهوم المساعدات الاقتصادية التي عدت من وجهة نظره الإدارة

(1) روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ت: حسن صعب، مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر، بيروت، 1962، ص 522.

(2) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص 310.

(3) F.R.U.S, 1961- 1963, Foreign economic policy, VOL.XVI, No.100, Editorial note, pp. 218- 220.

الفاعلة في السياسة الخارجية⁽¹⁾. ولا سيما ان الرئيس السوفيتي خروتشوف "اكد ان المعسكر الاشتراكي صار قويا...، والشيء الجدير بالتقدير في النصف الثاني من القرن العشرين هو تقوية العلاقات التي تربط بين الدول الاشتراكية في اوربا الشرقية... ومد يد المساعدة إلى الدول النامية لكي تساهم هي الأخرى في معركة اضعاف النفوذ الرأسمالي في العالم..."⁽²⁾، ومن هنا جاء سبب تركيز الرئيس جون كندي على أهمية المساعدات الخارجية في ظل ضعف الانموذج الأمريكي أمام تفوق الانموذج السوفيتي في هذا المجال⁽³⁾.

ومن الجدير بالذكر ان الرئيس جون كندي بعث رسالة في الكونغرس في (25 ايار 1961)، مشيراً فيها إلى أهمية المساعدات الاقتصادية والعسكرية، ووضح انه سيقدم مشروع قانون برنامج المساعدات الخارجية للكونغرس للاطلاع عليه⁽⁴⁾، وبعد عقد متعددة جلسات للنظر في مسودة المشروع قرر الكونغرس بتمرير قانون المساعدات الخارجية لعام 1961 في (30 اب 1961) كما وافق الكونغرس على قانون الوكالات واعتمادات لسنة 1962 بشأن تخصيص الاموال اللازمة للمساعدات ففي (30 ايلول 1961)، قرر الكونغرس تخصيص (3.914.600.000) دولار للمساعدات الخارجية للسنة المالية 1962 بما في ذلك (1.600.000.000) دولار كمساعدات عسكرية، و(1.112.500.000) دولار لقروض التنمية و(296.500.000) دولار للتنمية التي تقدم كمنحة للدول، والتي تدرج ضمن المساعدات الاقتصادية⁽⁵⁾.

وبهذا الصدد، فقد ارسل مساعد الرئيس الخاص لشؤون الامن القومي والت روستر Walt Rostow للرئيس جون كندي في (4 تشرين الأول 1961)، مذكرة تتضمن أهم

(1) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية...، ص312.

(2) عمار بوحوش، تطور النظريات والانظمة السياسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص227.

(3) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص313.

(4) F.R.U.S. 1916- 1963, Vol. IX, NO.116, Editorial Note, p. 259.

(5) Ibid, p. 260.

أهداف المعونة مؤكداً من خلالها على ضرورة الاستمرار في تقديم المساعدات والمعونة الأمريكية وجاء فيها: "ان الهدف الاساسي من المعونة الأمريكية هو مساعدة الدول للنهوض في اقتصادها وتحسين أوضاعها، لضمان استقلالها ورفاهية شعوبها... وتأمل الولايات المتحدة جدية وسعي تلك الدول في استثمار المعونة في مشاريع التنمية الاقتصادية.."⁽¹⁾.

وقد أولى جون كندي المساعدات أهمية كبيرة اذ نجح في حشد (التحالف من اجل التقدم Alliance for Progress) هدفه تعزيز التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وأقترحته كندي في اذار 1961 وأستمر حتى عام 1969، مكنه من وضع برنامج يركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يواجه الخطر الشيوعي من خلال مواجهته لبرامج التنمية التي انشأتها الثورة الكوبية في أمريكا اللاتينية بدعم الاتحاد السوفيتي ولكن الفارق في البرنامج الذي انشأه كندي عن سابقه هو تحول التركيز فيه من الاهداف الامنية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب المستقبلية للمعونة⁽²⁾، وقد ساهم برنامج كندي الجديد في تطوير برنامج المعونة الأمريكية ليس فقط على مستوى الاهداف الاستراتيجية، بل أيضاً في اليات أو وسائل تحقيق هذه الاهداف الجديدة وذلك من خلال تمرير (قانون من الكونغرس في عام 1961) كإطار تشريعي جديد للمعونة وهو قانون المساعدات الخارجية بدلا من (قانون الامن المشترك)⁽³⁾، وتضمن برنامج المساعدات الخارجية حجم المعونة وتخصيص المبالغ لها للسنة المالية 1961، حيث خصص (6) مليارات دولار وتشمل⁽⁴⁾:

1. (2) بليون دولار للمساعدات العسكرية (1.6 مليار للأجهزة والمعدات و(400) لدعم المساعدة).

(1) F.R.U.S.(1961-1963)

Memorandum from the president's deputy special Assistant for national security affairs (Rostow) to president Kennedy Source VOI.XVI, No. 118, Washington, October 4m 1961, p. 263.

(2) محمد جاد، "المعونة الخارجية الأمريكية الاهداف الامنية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، القاهرة، 1997، ص103.

(3) محمد جاد، المصدر السابق، ص103.

(4) F.R.U.S.(1961-1963), Telegram from the Embassy in Greece to the department of state source, VOI.XVI, No. 325, Athens, January 1, 1961, p. 625.

2. المساعدات الاقتصادية ضمن قطاع الزراعة ما بين (1.5) مليون دولار و(200.000.000) مليون دولار.

3. المساعدة الانمائية مع قروض التنمية التي تضم (1.1) بليون دولار، ومنح التنمية (400.000.000) دولار، صندوق الطوارئ من (257) مليون دولار و153 مليون دولار) للمساعدات من خلال المنظمات الدولية، كما تضمن البرنامج مساعدات غير عسكرية نحو (4) مليارات دولار.

استمر الرئيس كندي في دعمه ومطالبة الكونغرس بتخصيص مبالغ للمساعدات الخارجية طوال مدة حكمه ففي عام 1963، قدم الرئيس اجمالي الاعتمادات للسنة المالية 1963 والتي بلغت (4.878.000) مليون دولار. كما بين للكونغرس انه يدخل ضمن هذا المجموع الذي يطلبه اعتماد مبدئي لمشروع التحالف من اجل التقدم مقداره (600) مليون دولار للقروض والمنح للعام القادم كجزء من الثلاثة بلايين دولار الموزعة على السنوات المالية حتى عام 1966⁽¹⁾، وقد اكد الرئيس جون كندي الجهود المبذولة في التركيز على المعونة الاقتصادية نحو التنمية، "ولا يمكن ان نتجاهل اننا سنحتاج إلى تدعيم المساعدة لعدد من الدول ولاسيما تلك الواقعة على حدود الكتلة الصينية والسوفيتية، والتي تتعرض لضغط مباشر وشامل من الشيوعيين"⁽²⁾.

كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية تجاه اليونان قد اعربت عنها في برقية السفارة الأمريكية إلى وزارة الخارجية الأمريكية التي اوضحت فيها أنه لا يمكن اغفال أو التقليل من حجم المساعدات الخارجية لليونان ولاسيما في ظل موقعها فانها لديها ثلاثة من جيرانها دول شيوعية - بلغاريا ، البانيا ويوغسلافيا - على حدودها الشمالية وهي بهذا عرضة للتهديدات من الكتلة الشيوعية، ولاسيما في ظل الأزمات التي يشهدها

(1) دين راسك، المصدر السابق ، ص132.

(2) المصدر نفسه.

العالم المتمثلة في احداث برلين⁽¹⁾، كما لا يمكن ان نتغاضى عن ان اليونان هي دولة عضو في حلف (الناتو)، ولا بد من الوقوف ودعمها اقتصاديا، ولا ينبغي باي حال من الاحوال ان تعد المساعدات إلى اليونان على انها مكافاة لدعمها للولايات المتحدة، بل استثمارا لتحقيق الاهداف المشتركة، ولا سيما ان اليونان من الدول التي بدأت تنهض اقتصاديا، وتشكل صادراتها أهمية كبيرة بالنسبة للدول أو ربما الشخصية⁽²⁾.

من الجدير بالذكر على الرغم من قرار الولايات المتحدة الأمريكية في مواصلة برنامج المساعدات لليونان، الا ان رئيس الوزراء كرامنليس وجد ان برنامج المساعدات وحجمها لا يحقق طموح اليونان، ولا سيما ان اليونان تعاني عجزا في الميزانية بمقدار (150.000.000) لعام 1962 وقد يرتفع ليصل إلى (300.000.000)، كما اشار إلى العبء المتمثل في القروض الخارجية التي تتكبدها اليونان ولا بد من دفعها، مؤكدا ضرورة النهوض باقتصاد اليونان من خلال الاستثمار في الطرق والطاقة الكهربائية، واكد كرامنليس أن اليونان نجد صعوبة في تمويل جيشها عن طريق القروض، ومن ثم فهو يعتقد ويقترح ان تكون المساعدة الخارجية مقسمة بين القروض والمنح⁽³⁾.

وقد اوضحت برقية السفارة الفرنسية في اليونان التي ارسلتها إلى وزارة الخارجية الفرنسية، ما ذكره كرامنليس مبينة ان برنامج المساعدات لا يلبي طموحات اليونان ولا سيما في ظل الوضع الاقتصادي الحالي ولا بد من تضافر الجهود وتوفير المساعدات اللازمة التي تغطي نفقات اليونان اقتصاديا وعسكريا⁽⁴⁾.

(1) F.R.U.S,(1961-1963), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, VOI.XVI,No. 325, Athens, January 1, 1962, p. 625.

(2) Ibid, p. 626.

(3) Ibid.,Eastern Europe: Cyprus, Greece Turkey, Memorandum of conversations,VOI.XVI,No.332, Athens, May.2, 1962, p. 640.

(4) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the department of State ,VOI.XVI ,No. 338, Athens, December 1, 1962 , p. 656.

ازاء هذا صرح الرئيس جون كندي بشأن المساعدات الأمريكية إلى اليونان:
"ان مساعداتنا إلى اليونان مستمرة في الوقت الحاضر ولا يمكن تحديدها مسبقا، ولكن
سيكون حوالي (100) مليون دولار سنويا، يبدو لي كافيا تماما، ولا سيما اننا قررنا
ان تكون المساعدات العسكرية منحة، في الوقت الحاضر...، ولا بد ان تشاركنا
اليونان في وجهة نظرنا في ان تخصص المساعدات لدعم مشاريع التنمية، نحن لا
نريد ان ندفع للنفقات العسكرية اليونانية لدرجة انها تأخذ أكثر مما تأخذ التنمية
الاقتصادية اليونانية"⁽¹⁾.

التنمية الاقتصادية في اليونان:

اعاد الرئيس كندي تنظيم المؤسسات القائمة على تنفيذ برنامج المعونة
الاقتصادية الأمريكية تحت مظلة واحدة وهي (وكالة الولايات المتحدة للتنمية
الدولية)⁽²⁾، كما تضمنت التطويرات ادخال مفاهيم جديدة لعل اهمها هو مفهوم
البرامج التنموية

(1) F.R.U.S.(1961-1963) , National Security Action memorandum no, 257, VOI.XVI, No. 351, Washington, July 31, 1963, p. 680.

(2) وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (United States Agency for International Development) : هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالية وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين. أسس الرئيس جون كندي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 1961 بأمر إداري لتنفيذ برامج المساعدات التنموية في المناطق بموجب قانون المساعدات الخارجية. عمل الكونغرس على تحديث التفويض من خلال عدد من قوانين الاعتماد المالي السنوية وتشريعات أخرى. على الرغم من كون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إحدى وكالات الحكومة الأمريكية المستقلة من الناحية الفنية، إلا أنها تخضع لتوجيهات السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن القومي. يعمل مدير الوكالة ضمن توجيهات السياسة الخارجية وصلاحيات وزير الخارجية. تسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى مساعدة الشعوب التي تعاني لتحسين ظروف معيشتهم وللتعافي من الكوارث أو تلك الشعوب التي تكافح للعيش في دول حرة وديمقراطية. " حددت الوكالة أهدافها والتي تتضمن توفير المساعدة الاقتصادية والتنموية والإنسانية حول العالم لدعم تنفيذ السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ". تعمل الوكالة في أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأوراسيا.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

على مستوى الدولة، والتي جاءت منافسة للاستلوب التقليدي وهو التركيز على المشروعات التنموية، هذا هو التنافس الذي ما زال يسيطر على حد كبير على سياسات تنفيذ برنامج المعونة الأمريكي ما بين معونة برامج ومعونة مشروعات ، وبهذا الصدد اكدت الولايات المتحدة أن الفقر هو المشكلة الكبيرة التي تواجه العالم، لذلك كان لابد من السعي لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول الصناعية لتكون مسندا لمساعدة الدول الفقيرة⁽¹⁾.

وفي ضوء هذا ارسل الرئيس جون كيندي إلى مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (فاولر هاميلتون Fowler Hamilton) (1961-1962) مذكرة تتضمن شروط قروض المساعدات للتنمية⁽²⁾:

1. تقدم القروض الميسرة ذات الفائدة القليلة إلى الدول التي تستثمرها في مشاريع يمكنها من خلالها تلك القروض على المدى الطويل.
2. يجب مراعاة حالة كل بل تسديد د من حيث قدرته على سداد القرض ومدته وعليه ان يكون التنوع في القروض ما بين القصيرة المدى والمتوسطة حسب حالة البلد المستفيد من القرض.

وبهذا الصدد تم تخصيص حوالي (1100) مليون دولار لاغراض التنمية الاساسية من قبل الكونغرس، وقد تمت الموافقة بالفعل على قروض لوسائل المواصلات الكبرى ومؤسسات الائتمان المحلية والمنافع العامة ومصنع للاسمدة، وبضائع راسمالية للتنمية في (18) دولة، وخصصت أكثر من نصف الاموال المطلوبة للسنة المالية 1963 لقروض التنمية، وتبلغ قيمة الاعتماد المالي للسنة المالية 1963 مقدار (1500) مليون دولار وقد طالب الرئيس جون كيندي من الكونغرس باعتماد قدره (1250) مليون دولار، وسوف تركز هذه الاعتمادات الجديدة للاغراض في الدول التي لديها برامج سليمة للتنمية تدار على اسس سليمة

(1) F.R.U.S,(1961-1963), Circular Telegram from the department of state to certain diplomatic missions, VOI.XVI, No. 98, Washington, March 17, 1961, p. 215.

(2) Ibid., Memorandum from president kennedy to the Administrator of the Agency for international development (Hamilton), VOI.XVI, No. 133, Washinton, March 2, 1962, pp. 291- 292.

طويلة المدعى. أو التي لديها القدرة على تنفيذ مشروعات فردية من شأنها أن تساهم في النمو القومي⁽¹⁾.

وكانت اليونان من ضمن الدول التي شملتها قروض التنمية وقد تابحت رئيس الوزراء اليوناني كرامنليس مع السفير الأمريكي في أثينا (لابواس) حول القرض، موضحاً له الأوضاع الاقتصادية في اليونان وحاجة اليونان إلى العملة المحلية فضلاً عن النقد الأجنبي وإلى كم المشروعات المراد انشاؤها في اليونان، فأجاب السفير (لابواس) أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لمنح قروض لليونان بقيمة (10) ملايين دولار لدعم المشاريع غير المكتملة مثل السدود والطرق وشبكات الري، وتأمل الولايات المتحدة أن تزيد من قيمة قروض التنمية لليونان في العام القادم. وستمنح الولايات المتحدة الأمريكية فائضاً من إنتاجها من المحاصيل الزراعية إلى اليونان كنوع من المساعدة ولدعم اقتصادها⁽²⁾.

وقد بين نائب الرئيس لندون جونسون Lyndon Johnson (1964-1969) لرئيس الوزراء كرامنليس " أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو ضمان بقاء اليونان قوية باقتصادها مستقرة سياسياً وبهذا فإننا سنستمر في دعمنا لمشاريع التنمية الاقتصادية في اليونان وتقديم المساعدات الخارجية، وقد بين أن اليونان حصلت على (90- 100.000.000) دولار للسنة المالية 1962، و(80- 100.000.000) دولار خصص للسنة المالية 1963، أما قرض التنمية ف(10) ملايين دولار للسنة 1962 وتأمل أن يكون القرض للتنمية ما بين (20- 40) مليون دولار للسنة المالية 1963⁽³⁾.

من خلال هذا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تغفل دور اليونان بوصفها من الدول الداعمة لها ولموقعها الحرج وسط دول شيوعية، فأنها لا بد من أن تتضمن استقرار الأوضاع الاقتصادية التي تؤدي بالنتيجة إلى الاستقرار السياسي لكي لا

(1) دين راسك، المصدر السابق، ص ص 130- 131.

(2) F.R.U.S.(1961-1963), Telegram from the Embassy in Greece to the department of State, VOL.XVI ,No.344 ,Athens, September 4, 1962, pp. 698- 699.

(3) Ibid, p. 650.

تمنح الفرصة للاتحاد السوفيتي للتدخل وتملاً فراغ الولايات المتحدة الأمريكية في اليونان، فشملت برامج التنمية الاقتصادية والمعونات والمساعدات الاقتصادية التي انعكست بدورها على الواقع الاقتصادي من جميع النواحي زراعيًا وصناعيًا وتجاريًا.

الأوضاع الاقتصادية في اليونان:

حققت اليونان ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي في الأعوام (1960-1963)، حيث اتسمت الأوضاع الاقتصادية في دور الحكومة في السعي لتحقيق أسعار ثابتة والحفاظ على عجز الميزانية عند مستويات معقولة⁽¹⁾.

يبدو أن سياسة الحكومة اليونانية تجاه السعي لثبات الأسعار ودعمها للقطاع الصناعي فضلاً عن دور المساعدات الأمريكية والقروض التي قدمتها لدعم مشاريع التنمية قد انعكست بدورها في تحسن وتطور النواحي الاقتصادية في اليونان.

أولاً: القطاع الزراعي

تمكنت اليونان من تحقيق زيادة مرضية في القطاع الزراعي وتحقيق تحسن كبير إلى حد ما في النظام الغذائي، ويتمثل التحسن في توسيع المساحة المزروعة واستصلاح الأراضي الزراعية، وإدخال الآلات والمعدات الحديثة التي عملت على زيادة الإنتاج والمحاصيل الزراعية فقد تضاعف عدد المعدات والجرارات في عام 1960 إلى خمسة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية⁽²⁾.

وساعد تنوع طبيعة المناخ على تنوع المحاصيل الزراعية، ورغم ذلك شكلت الحبوب الجزء الكبير من إجمالي مساحة الأرض المزروعة، ويعد القمح أكبر المحاصيل إنتاجاً من الحبوب خلال المدة (1961-1963)، في حين قلت زراعة الفواكه والخضروات والزيتون الذي أصابته (دودة الزيتون) مما قلل من حجم إنتاجها مقارنة مع إنتاج المحاصيل الأخرى كالتبغ والقطن⁽³⁾.

(1) Michael Georgiou Arghyrou, Greece and European union an Assessment of Macroeconomic Policies and trade effects, Unpublished M.A. Thesis , Queen Mary and Westfield college, University of London, 2009, p. 78.

(2) Pakos, B.A., Industriation Structural change and policy the case of Greece 1958- 1977, Unpublished Ph.D.Dissertation Victoria university of Manchester for the degree of doctor of philosophy 1982, p. 25.

(3) Michael Georgiou Arghyrou, Op. Cit., pp. 88- 90.

يبدو ان اليونان سعت إلى زراعة المحاصيل النقدية التي تشكل أهم صادرات اليونان لغرض زيادة الدخل القومي للبلاد في تلك المدة.

لذلك اتسمت المحاصيل الزراعية في تلك الفترة بانها (محاصيل تقليدية) تشمل (القمح، الكشمش، التبغ، الزيتون) وفق متطلبات الدولة وحاجتها وعليه زاد الإنتاج الزراعي ولكن ببطأ شديد بنسبة (13.7%) عام 1962⁽¹⁾. كما ازداد الإنتاج الغذائي أكثر من (59%)، وزاد حجم الصادرات الزراعية عام 1963 إلى الضعف ووصلت نسبته (90%)، وكان الشغل الشاغل للحكومة اليونانية ان يكون نمط الإنتاج يلبي الاحتياجات المتغيرة للأسواق المحلية والخارجية⁽²⁾. وقد احتلت اليونان مكانة من حيث الإنتاج الزراعي مقارنة مع دول اوربا كما هو موضح بالجدول الاتي

الجدول رقم (4)

معدل الانتاج الزراعي في اليونان مقارنة بنظيره في أوربا للسنوات (1961-
1963)⁽³⁾:

البلد	السنوات		
	1963	1962	1961
بلجيكا	103	102	96
بلغاريا	96	96	90
فرنسا	97	102	89
اليونان	101	88	94
ايطاليا	96	98	97
اسبانيا	110	76	96

⁽¹⁾ John, Chilas, Op.Cit, p. 45.

⁽²⁾ Kyprianos p. Prodromidis, An Economic planning model: the case of Greece, university microfilms. Inc, Ann Arbor Michigan- 1969, p. 75.

⁽³⁾ Pakos B.A., Op. Cit., p. 105.

والجدول يبين ان إنتاج اليونان الزراعي قد ازداد رغم انه قد انخفض عام (1962) بسبب انتشار الامراض الزراعية وتذبذب الإنتاج، ولكنه ما لبث ان ازداد عام 1963.

رغم ذلك يبقى الإنتاج الزراعي المحور والاساس الذي يبنى عليه الدخل القومي لليونان.

ثانيا: القطاع الصناعي :

شهدت الصناعة اليونانية تقدما كبيرا، ولاسيما في ظل سياسة الحكومة وتسهيلاتهما، من خلال خلق بيئة من الاستقرار الذي ساعد على زيادة فرص الاستثمار الاجنبي في اليونان، تهيئة مناخ ملائم لعمل المشروعات الصناعية⁽¹⁾، وبشكل عام فان الهدف الاساسي للسياسة الاقتصادية خلال تلك المدة هو تحقيق التنمية الصناعية في البلاد، وتحقيقا لهذه الغاية، سعت حكومة اليونان إلى تشجيع المستثمرين المحليين والاجانب لتنفيذ مشاريعهم واستثمار اموالهم في اليونان، ولاسيما في ظل توفر ضمانات مقنعة بانهم سيحققون عائدا كبيرا في خضم مشاريعهم الاستثمارية⁽²⁾، ومما شجعهم هو الوضع المالي المستقر نوعا ما، وانخفاض نسبة الضرائب واستبعاد فرض ضرائب زائدة قد يؤثر على استثماراتهم والتزام السلطات الحكومية بالالتزام بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي⁽³⁾، فضلا عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمشاريع التنمية الاقتصادية على وفق برنامجها الداعم للصناعة وتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين كان له دور في زيادة حجم الاستثمار في اليونان⁽⁴⁾.

(1) Michael Georgeiou Arghyrou, Op. Cit., p. 130.

(2) C. Kollias, Military Expenditure and Econonic development the case of Greece: 1952- 1987, Unpublished Ph.D.Dissertation the council for national academic Awards- 1989, p. 66.

(3) Efstathios papagerogiou, Au econometric analysis of the structure of the Greek economy and its development prospects, law state university- 1972, pp. 103- 105.

(4) John, Chilas, Op. Cit., p. 115.

الفصل الثاني

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس
جون كينيدي (1961-1963)

ومن الجدير بالذكر أن اليونان سعت بعد الحرب العالمية إلى تأكيد هويتها (الاوربية الغربية) بجميع الوسائل سواء العسكرية المتمثلة في حلف الاطلسي (الناتو)، أو السياسية من خلال عضويتها في الاتحاد الاوربي، أو اقتصاديا عن طريق الانتساب إلى (السوق الاوربية المشتركة) في (9 تموز 1961)، وقد كانت السمات العامة لعلاقة اليونان (بروكسل) طبقا للاتفاقية المذكورة، تتبلور في اقامة اتحاد كمركي، وحرية حركة العمال، فضلا عن السياسة الاقتصادية والضريبية، وتوفير الموارد اللازمة لدعم وزيادة معدل النمو الاقتصادي اليوناني⁽¹⁾ الامر الذي انعكس بدوره على الواقع الصناعي والنشاط الاستثماري في اليونان. وقد بلغت نسبة الإنتاج الصناعي عام 1962 (27%)، وفي عام 1963 بـ (28%) وان الصناعة تزداد تطورا في توفير الدخل القومي للبلاد وتدخل في الصادرات اليونانية للدول الأخرى⁽²⁾

الجدول رقم (5)

نسبة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية في اليونان للسنوات (1961-1963)⁽³⁾.

السنة	نسبة رأس المال	مساعدات اجنبية	الصادرات من السلع	الواردات من السلع	نسبة الميزان التجاري
1961	90.2	37.6	234.3	567.2	332.9
1962	112.3	55.7	242.6	640.3	397.7
1963	105.2	42.9	295.9	731.6	435.7

اتسمت الصناعة اليونانية بسمه اساسية وهي بأنها تمثل وحدات صغيرة ولاسيما بعض الصناعات البسيطة التي لا تتطلب خبرة ولا آلات كبيرة وبهذا

⁽¹⁾ عزيزة الافندي، "اليونان والانتماء الاوربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 65 ، القاهرة، 1981، ص102.

⁽²⁾ Michael Georgiou Arghyrou, Op. Cit., p. 93.

⁽³⁾ Efstathios Papagerogiou, Op. Cit., p. 148.

الصدد فان الصناعات التحويلية كانت حصتها صغيرة من الدخل القومي فضلا عن الصناعات التكنولوجية والاتصالات وغيرها، وكانت اليونان تتجه نحو صناعات تحتاج إلى تكاليف وايد عامة رخيصة⁽¹⁾ وتحقيق إنتاج اكبر مثل التبغ الذي نسبته (21%) من قيمة الناتج الصناعي وصناعات الملابس والمنسوجات حوالي (26%)، اما الصناعات الثقيلة فقد تركزت في مدينة (اثينا) لتوفر الايدي العاملة حيث تحتوي المدينة على ربع مجموع السكان⁽²⁾، وهناك سمة أخرى للصناعة اليونانية تتمثل في أن اغلب المشروعات والمحاصيل والشركات يغلب عليها صفة الاسرة الصغيرة حيث الأب يقوم بدور رئيس المشروع وفقا للتقاليد وكانت أغلب هذه الصناعات التي تتم هي الصناعات التحويلية ضمن هذا الشكل من الادارة⁽³⁾.

وتشمل هذه الصناعات (صناعة الأخشاب والأحذية والأطعمة المصنعة)، وقد ادى المستوى التعليمي المنخفض لكبار المديرين دورا في الصناعات وحتى في المشاريع اذ كانت سياستهم قصيرة الاجل ولا تلبي مدى التطور الذي تأمله الحكومة اليونانية ولاسيما في ظل التطور الاقتصادي⁽⁴⁾ ودخولها إلى (السوق الاوربية المشتركة) الذي يحتم عليها ان تواكب التطور وتنافس الدول الاوربية وتقف عند احتياجاتهم وتنتج سلعا تحقق لها ارباحا لترفع بذلك من دخلها القومي.

ثالثا: القطاع التجاري

كان للتطور في القطاع الزراعي والصناعي اثره في التقدم في التجارة اليونانية، والتي شهدت تقدما وتنوعا في الصادرات ولاسيما بعد أن أمست الصادرات تشمل (صادرات صناعية) ومن ثم بدأ التقليل إلى حد الاعتماد على الصادرات الزراعية، وقد كانت الصادرات تشمل البضائع التقليدية التي يكثر

(1) Kyprianos P. Prodromidis, Op.Cit' p. 203.

(2) Ibid, p. 205.

(3) Michael Georgiou Arghyrou, Op.Cit' p. 110.

(4) C. Kollias, Op.Cit' p. 115.

عليها الطلب في السوق الاوربية الجديدة⁽¹⁾، كما زادت نسبة الصادرات التي تشمل المعادن كالمغنيز والبوكسيت، الا أنها بدأت تقلل من تصدير المعادن في تلك المدة والسبب يعود لانشاء المزيد من الصناعات التي تستخدم المعادن كمواول اولية في تلك الصناعات⁽²⁾.

وقد بلغ حجم الصادرات عام 1961 (234.3) و عام 1962 بلغ (242.8)، وارتفع عام 1963 لتصل الى (295.9)⁽³⁾.

أما حجم الواردات فشهد ازديادا ايضا ويعود الى حاجة اليونان الى سلع متمثلة في بعض المواد الخام والآلات والسلع الوسيطة التي تدخل في الصناعة، ولاسيما ان اليونان تشهد تطورا في القطاع الصناعي، وازاء هذا بذلت الحكومة اليونانية جهودا للتقليل من حجم الواردات قدر الامكان كي لا يؤثر على الميزان التجاري لليونان⁽⁴⁾.

الجدول رقم (6)

نسبة الواردات والصادرات في اليونان للمدة (1961-1963) ⁽⁵⁾:

المواد	السنوات		
	1963	1962	1961
1. المواد الغذائية	18.6	14.0	17.8
2. المواد الخام	23.4	24.9	25.0
3. انواع الوقود	7.3	7.9	8.4
4. سلع استهلاكية مصنعة	31.6	30.9	31.0

⁽¹⁾ C. Kollias, Op.Cit، p. 118.

⁽²⁾ T. Pakos B.A., Op.Cit، p. 85.

⁽³⁾ John Chilas, Op.Cit، p. 120.

⁽⁴⁾ Efsathios Papagerogion, Op.Cit، pp. 120- 122.

⁽⁵⁾ John Chilas, Op.Cit، p. 130.

من خلال الجدول نلاحظ ان المواد الغذائية وانواع المواد الخام والسلع الاستهلاكية أكثر السلع استيرادا تلك الفترة نظرا لكثرة الطلب عليها ونظرا لزيادة الإنتاج والمشاريع الصناعية التي تحتاج الى مواد خام معينة يتم استيرادها من دول أخرى.

سار الرئيس جون كندي على وفق سياسة اقتصادية خارجية سبق ان سار عليها ترومان وايزنهاور عملت فيها المساعدات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، ولاسيما ان جون كيندي اعرب حين تسنم الحكم عن حل القضايا الخارجية بطرق دبلوماسية انطلاقا من نظرية (الردع المرن)، فكان ضد ان تكون السياسة الاقتصادية جزءا مهم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية انذاك.

لم تتن الأزمات الدولية التي واجهها جون كندي المتمثلة في (أزمة الصواريخ الكوبية، أزمة جدار برلين) عزم الولايات المتحدة الأمريكية في تقديمها المساعدات رغم حاجتها لدعم الانفاق العسكري وسباق التسلح والأسلحة النووية بينها وبين الاتحاد السوفيتي، بل العكس تماما كان جون كندي أكثر اهتماما في اقناع الكونغرس الأمريكي على تمرير القوانين وبرامج المعونة الخارجية وتخصيص الاموال اللازمة لمساعدات للدول، وكانت اليونان من ضمن الدول التي كان جون كندي يحرص على استمرار تدفق المساعدات الاقتصادية لها كونه يدرك أهمية اليونان استراتيجيا ولتتلافى ان يقدم الاتحاد السوفيتي بملء الفراغ الأمريكي في اليونان في حال انقطاع المساعدات عن اليونان ولاسيما ان الاتحاد السوفيتي يتحين تلك الفرص لدعم اليونان اقتصاديا ليضمها الى المعسكر الشيوعي، وهذا ما يبرر حرص جون كندي على استمرار المساعدات مع التأكيد على ان، تصب في مشاريع التنمية الاقتصادية، مؤكدا ضرورة ان تعتمد اليونان على نفسها مستقبلا من خلال النهوض باقتصادها وصناعاتها ولاسيما في ظل دخول اليونان الى (اتفاقية السوق الاوربية) التي وفرت لها فرصا من حرية التجارة والمشاريع الاستثمارية من قبل المستثمرين الاجانب.

وكان جون كندي يهدف من هذا ايضا الذي خفض تدريجي للمساعدات من خلال مشاريع التنمية الاقتصادية ليس فقط في اليونان بل في اغلب الدول المستقبلية للمساعدات والمعونات الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الرابع المساعدات العسكرية الأمريكية لليونان

سارت سياسة الرئيس جون كيندي على نهج سياسة من سبقه تجاه المساعدات العسكرية ولاسيما ان برنامج المساعدات كان قد بقي في عهد جون كيندي انذاك مخصصا لزيادة قوى (العالم الحر) ضد الشيوعية، وهو بهذا يحقق هدفين رئيسين بنظر القادة الأمريكيين، فمن جهة يقوي الروابط بين الولايات المتحدة والدول المستقبلية للمساعدة ويتيح من جهة أخرى تصريح قسم كبير من الإنتاج الحربي في الاسواق الخارجية⁽¹⁾.

وفي عهد الرئيس جون كيندي ساهمت عوامل متعددة في اغلاق العديد من القواعد الأمريكية، ويعود السبب الى ارتفاع تكلفة الحفاظ على القواعد الأمريكية في بعض الدول⁽²⁾، ويبدو ان الولايات المتحدة الأمريكية في المدة (1961-1963) ونظرا لوجود الأزمات الدولية المتمثلة بأزمة الصواريخ الكوبية وأزمة جدار برلين قد عازمت على تحشيد قوتها وزيادة انفاقها على جيشها مما انعكس على خفض واغلاق بعض من قواعدها في الدول الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن سياسة جون كيندي كانت تميل لتفويض الدبلوماسية في القضايا الدولية وهذا يتضح من دوره وسعيه لنشر وتنمية السلام الدولي من خلال انشاء فرق السلام كهيئة تابعة لوزارة الخارجية بمقتضى اللائحة التنفيذية التي اصدرها عام 1961 والهدف منها هو تنمية السلام الدولي طبقا للمفهوم الأمريكي والتعاون عن طريق فرق السلام مع الشعوب المختلفة لمساعدتها في النهوض باقتصادها وتعليمها من خلال ارسال المتطوعين ذوي الخبرة للتعاون في تحقيق ذلك⁽³⁾.

(1) كلو جوليان، المصدر السابق، ص352-353.

(2) Zalzlslw Lachowski, foreign military Bases in Eurasia, Stokholm Interational peace Research Institute, 2007, p. 32.

(3) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ص312-313.

ويبدو ان جون كندي رغم الأزمات الدولية التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تحتم عليها زيادة في الانفاق العسكري وتعبئة الجيش ليكون على اتم الاستعداد الا انه لم يغفل مدى اهمية استقرار الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية من جهة، واستمرار مساعدتها العسكرية لضمان امنها الداخلي والخارجي من جهة أخرى.

بحثت الولايات المتحدة الأمريكية قضية المساعدات العسكرية واوعزت لوضع الخطط الخمسية للمساعدة الاقتصادية وشملت اهداف المساعدة ما يأتي⁽¹⁾:

1. من الضروري ان تتحلى القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالقوة والمرونة ليتتمكن من التعامل بشكل سريع مع العدوان الشيوعي ويجب توسيع دور القوات الأمريكية وقوات الحلفاء المتقدمة اقتصاديا، والحد من دور البلدان المتخلفة ومساعدتها.
2. تشمل المساعدة العسكرية المعدات والخدمات العسكرية ولا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ترسانة العالم اكثر في صناعاتها للأسلحة والمعدات العسكرية وعليه تكون مساعدتها للدول المتقدمة اقتصاديا بتقاسم التكاليف ومنحها اسلحة ومعدات عسكرية.
3. العمل على تأمين بيئة داخلية مستقرة ولاسيما في الدول التي تعاني حرب العصابات ويزداد النشاط الشيوعي فيها بحكم موقعها وتكون معرضة لتغلغل النفوذ الشيوعي مثل (اليونان وتركيا).

في ضوء هذه الاهداف والتوجهات الجديدة في استراتيجية الولايات المتحدة في المساعدة العسكرية، طلب الرئيس جون كيندي من مساعد نائب الرئيس الخاص لشؤون الامن القومي (روستو) بحث مسألة المساعدات العسكرية وبعد بحث ودراسة في حجم المساعدات العسكرية في عهد ايزنهاور وتخصيصاتها واهدافها وضع مذكرة أرسلها للرئيس جون كندي في 28 شباط 1961 أوضح من

(1) F.R.U.S.,(1961-1963), Memorandu of Conversation Source, VOL.XVI, No.93, Washington, February 25, 1961, pp. 202- 203.

خلالها النهج الجديد للولايات المتحدة الأمريكية وشكل المساعدات الخارجية وانها لابد أن تكون مخصصة لمشاريع التنمية لكي تتمكن تدريجيا من الاعتماد على ذاتها، واقترح ان تكون المساعدة العسكرية على شكل قروض ولاسيما للدول التي يضمن استرجاع القرض نظرا لتقدمها الاقتصادي مثل (اليونان وتركيا، الفلبين وكوريا)⁽¹⁾. يبدو أن جون كينيدي في استراتيجيته الجديدة حول المساعدة العسكرية كان يدعو الى استمرارها ولكنه حرص على دراسة وضع كل دولة مستفيدة من هذه المساعدات وفقا لمعايير معينة تتمثل في مدى تعرضها للعوان الشيوعي من جهة ومدى تقدمها واعتمادها على تمويل جيشها من جهة ثانية.

في خضم كل هذا طالبت اليونان الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة عسكرية لدعم لجيشها، فاشارت الى انخفاض دخل الفرد اليوناني والعجز في ميزانياتها، وطالبت بمساعدة عسكرية تقدر بـ(35) مليون دولار سنويا، واقترحت اليونان انشاء صندوق خاص لها في حلف شمال الاطلسي (الناتو) دعما لميزانياتها العسكرية⁽²⁾، وفي تلك الاثناء كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرس إمكانية خفض اعتمادات المساعدة العسكرية من الميزانية عام(1962، 1963) حيث قرر تخفيض مقدار (94) مليون دولار من موازنة عام 1962 و(151) مليون دولار من عام 1963 في مقابل زيادة حجم المساعدات الاقتصادية⁽³⁾. ووضع برنامج المساعدات العسكرية للسنة 1962 الذي اكد وجوب التخطيط ووضع خطط طويلة المدى للمساعدات العسكرية ولا بد من دراسة أوضاع الدول

(1) F.R.U.S,(1961-1963),Memorandum from the president's Deputy special Assistant for National Security Affairs (rostow) to president Kennedy, VOI.XVI ,No. 94, Washington, February 28, 1961, p. 205.

(2) Ibid.,Telegram from the Embassy, in Greece to the Department of State, VOI.XVI ,No.322, Athens, December 2., 1961, p. 622.

(3) Ibid.,Memorandum from the deputy assistant secretary of State for politico- Military Affairs (Kitchen) to secretary of state Rusk and secretary of defense Mcnamara,VOI.XVI, No. 128, Washington, December 12, 1961, p. 280.

المستقبل للمساعدات ومدى امكانياتها ووضعها الاقتصادي لتحقيق الاهداف العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة. واكد البرنامج أن اي خفض في المساعدة العسكرية يقابله زيادة في المساعدات الاقتصادية، كما جاء في البرنامج وضع خطط للمساعدة العسكرية لليونان وتركيا وكوريا. تعدد دولاً متقدمة اقتصادياً. ويضع لها برنامجاً ليتضمن تخصيصات مالية اقل بعد دراسة حالة كل دولة مع الاخذ بنظر الاعتبار ان اليونان وتركيا هما عضوان في حلف شمال الاطلسي (الناتو) ومدى مشاركتهم⁽¹⁾ ودعمهم للولايات المتحدة مثل أزمة برلين وغيرها. وبهذا الصدد فقد بعثت السفارة الأمريكية في اليونان برقية الى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن. تتضمن رأي السفارة في قرار الولايات المتحدة الأمريكية وجاء فيها "خفض المساعدات العسكرية لليونان موضحة ان اليونان ستعاني من سحب الدعم لدفاعها، لذلك لابد من توضيح لهم استراتيجيتنا وان قرارنا هذا لا يعني قطع العلاقات والمساعدات، لأن اليونان فهمت القرار خطأ، موضحاً ومذكراً اهمية اليونان بالنسبة للولايات المتحدة وحسم الامتيازات التي تتمتع بها الولايات المتحدة في اليونان لذلك لابد من اعادة النظر والتخطيط في تحقق المساعدات العسكرية لليونان " ⁽²⁾.

وكان جواب الولايات المتحدة الأمريكية حول حجم المساعدات العسكرية لليونان، انها أوضحت أنها صممت على ان تكون (175) مليون دولار بما يتلاءم مع حاجة وظروف وحالة اليونان، واذا ما ارادت اليونان (197) مليون دولار، فان الولايات المتحدة لا تعترض على ان تكون الاضافة (22) مليون دولار تحصل عليها اليونان من دول أخرى⁽³⁾.

(1) F.R.U.S.,(1961-1963)National Security Council Record of action, VOL.XVI, No. 130, Washington, Undated, pp. 284- 285.

(2)Ibid.,, Telegram from the Embassy in Greece to the department of State,VOL.XVI, No. 334, Athens, July 30, 1962, p. 646.

(3)Ibid.,, Memorandum from david Klein of the National security Council staff to the president's special assistant for National Security Affairs (Bundy), No. 333, Washington, July 11, 1962, p. 644.

فإزاء هذا التقى نائب الرئيس الأمريكي جونسون مع رئيس الوزراء اليوناني كرامنليس للمناقشة حول التطورات الأخيرة بشأن حجم المساعدات العسكرية واصرار الولايات المتحدة ان تبقى كما هي (175) مليون دولار سنويا، فطلب كرامنليس من جونسون ان يطلب من اعضاء حلف (الناتو) دعم اليونان عسكريا، من جهته أكد (جونسون) ان الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على الاستمرار في تقديم المساعدات التي تتدرج ضمن دعم مشاريع التنمية في اليونان⁽¹⁾.

وفي ضوء ذلك طلب رئيس الوزراء كرامنليس المساعدة من اعضاء حلف الناتو وفي اجتماع حلف الناتو في (12 ايلول 1962) قررت المانيا دعم لليونان بـ(10) ملايين دولار كما أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية للاعضاء ان دعم الجيش اليوناني ودعمه مهم باعتبار ان اليونان لا تدافع على نفسها فقط بل عن جميع اعضاء حلف (الناتو)⁽²⁾. من الجدير بالذكر ان ايطاليا رفضت تقديم المساعدة العسكرية الى اليونان، رغم ان اليونان عدت من واجب ايطاليا تقديم المساعدة بوصفها تعويضات عن حجم الدمار الذي سببته اثناء دخول قواتها ابان الحرب العالمية الثانية، فما كان من الولايات المتحدة الأمريكية الا ان أوضحت مرة أخرى اهمية اليونان، واعربت أن حجم المساعدة وموقف اعضاء الحلف ودعمهم لليونان بغاية الضرورة ولاسيما أنهم بذلك سيدعمون رئيس الوزراء كرامنليس لان الاستقرار الداخلي مهم في ظل وجود معارضة داخلية ضده تترصد الفرص للاطاحة به. لذا لابد من اعادة النظر وتقديم العون لليونان⁽³⁾.

وبعد هذه المباحثات قررت الولايات المتحدة الأمريكية جعل ميزانية الدفاع في عام 1963 (185) مليون دولار على حساب تقليص خطط التنمية في اليونان،

(1) F.R.U.S,(1961-1963) National Security Action Memorandum, VOL.XVI , No. 335, Washington, February 4, 1961, p. 751.

(2)Ibid.,, Memorandum of Conversation, VOL.XVI ,No. 336, Secdel/ MC/ 12 New York, September 25, 1962, p. 651.

(3)Ibid.,, Memorand of conversation source,VOL.XVI,No. 337, Del, MC/90 New York, October 5, 1962, pp. 653- 654.

وأعربت الولايات المتحدة الأمريكية انها ستسعى جاهدة لحث الدول الاعضاء في حلف (الناتو) ان يدعموا ويقدموا المساعدة في نطاق المساعدات الاقتصادية لليونان⁽¹⁾. وفي خضم هذا استمرت المباحثات قائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليونان حول مسألة المساعدة العسكرية ومدى مشاركة دول اعضاء حلف (الناتو) فبينت الولايات المتحدة الأمريكية اهمية اليونان وحاجتها للدعم على الرغم من اصرار الولايات المتحدة على رفضها زيادة حجم المساعدات المخصصة لليونان ولم تعرب دول الاعضاء عدا المانيا عن دعمها لليونان أما فرنسا فانها ابدت استعدادها لمنح اليونان قرضا تجاريا ولكن حكومة اليونان رفضته لانه سيشكل عبأ عليها، وهي كان ترغب بمنحة تقدمها دول حلف (الناتو) لليونان لدعم دفاعها⁽²⁾.

يبدو ان سياسة جون كيندي فيما يخص المساعدات العسكرية تجاه اليونان، انه كان يدرك اهمية دعم دفاع اليونان نظرا للخطر الخارجي المتمثل بالتهديد الشيوعي من جهة والمعارضة الداخلية التي كانت تتحين الفرصة للأطاحة بحكومة كرامنليس من جهة أخرى، لذلك فهو حرص على تدفق المساعدات العسكرية رغم أنها انخفضت عما كانت عليه في عهد الرئيس ايزنهاور، نظرا لزيادة عبء نفقات الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية نفقاتها الداخلية ومعوناتها للدول الأخرى سواء في جنوب شرق آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، الامر الذي جعل الرئيس جون كيندي يصر أن تتدرج المساعدات ضمن خطط التنمية في الدول المستقبلية للمساعدات عامة واليونان خاصة ولاسيما بعد دخول اليونان لاتفاقية السوق الأوروبية المشتركة ما ساهم في ازدهار عجلة اقتصادها، رغم ان اليونان لم تفهم استراتيجية جون كيندي في تركيزه على المساعدات الاقتصادية ليتمكن اليونان من الاعتماد على نفسه، وبهذا تنخفض المساعدات تدريجيا دون ان تنقطع نهائيا وأزاء هذا لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية الا ان تتجه لدول أعضاء حلف (الناتو) لمساعدتها ومساهمتها لليونان في سد نفقات دفاعها آنذاك.

(1) F.R.U.S, (1961-1963), Telegram from the department of state to secretary of state Rusk, at Paris Source, VOI.XVI , No. 339, Washington, December 12, 1962, p. 657.

(2) F.R.U.S, (1961-1963) ,Memordudum of conversation, VOI.XVI ,No. 346, Washington, June 6, 1963, p. 670.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

الفصل الثالث

مسار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان (1963-1969)

المبحث الأول

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التطورات الداخلية لليونان

تسلم ليندون بي جونسون Lyndon .B Johnson (1963 - 1968)⁽¹⁾ رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد اغتيال الرئيس جون كندي في (22 تشرين الثاني 1963)، وكان الرئيس جونسون يعتمد بطريقة منتظمة على مشورة كبار المسؤولين في السياسة الخارجية (وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومساعدته لشؤون الأمن القومي)⁽²⁾، غير انه لم يكن يسمح لأي من هؤلاء أن يكون له تفوق واضح في هذا المجال إذ كان حريصا على أن تتركز السياسة الخارجية واتخاذ

⁽¹⁾ ليندون بينيس جونسون (1908 - 1973) هو الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة (1963 - 1969). بعد عمله لمدة طويلة بالكونغرس الأمريكي أصبح نائبا للرئيس كندي ونجح في تولي الرئاسة بعد اغتياله. كان من أهم قادة الحزب الديمقراطي والمسؤول عن تصميم المجتمع العظيم وذلك بإصداره تشريعات ليبرالية من ضمنها قانون الحقوق المدنية وقانون الرعاية الصحية لكبار السن وقانون الرعاية الصحية للفقراء والمعاونة على التعليم والحرب على الفقر، تم انتخابه كرئيس عام 1964 باكتساح، ولكن تدهورت شعبيته بعد عام 1966 وإنهارت فرصه في الانتخابات نتيجة اضطرابات في حزبه واضطر للانسحاب من سباق الانتخابات وذلك عام 1968. ركز على صنع السلام. وكان معروفاً بشخصيته الاستبدادية ولوي ذراع الشخصيات السياسية القوية.

للمزيد ينظر : بوث موني ، لندون جونسون حياته واعماله ، ت: راشد البراوي ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة - 1963.

⁽²⁾ أريك زوركر ، المصدر السابق، ص 257.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

قراراتها في يده، وكان يتبع في ذلك أسلوب الإدارة الذي ساد في عهد الرئيس جون كندي، والذي اتصف بدرجة كبيرة من المرونة وعدم الرسمية⁽¹⁾، كما اتبع جونسون في إدارة شؤونه الخارجية نمطا يتضمن دعوة عدد من المستشارين المسؤولين لمناقشة سياساته، و حاول جونسون تدعيم دور وزير الخارجية عن طريق اقامة نظام اللجان الوزارية حيث انشئت مجموعات اقليمية وزارية برئاسة مساعدي وزير الخارجية لتنسيق السياسات وتقديم التقارير الى مجموعة وزارية عليا برئاسة وكيل وزارة الخارجية⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر ان مدة حكم جونسون شملت دخول الحرب الباردة في مرحلة الانفراج وتدخل عصرا جديدا ومهما تميز بحدوث انفراج سياسي ضخم نسبيا في علاقات المعسكرين من جهة وفي علاقات شطري اوربا ببعضها من جهة أخرى⁽³⁾، وقد اقترن هذا الانفراج ببروز محاور جديدة للحركة في السياسة الدولية وهي المحاور التي اعاققت ظروف الحرب الباردة في السابق دون استخدامها بطريقة تستطيع ان تدعم المصالح المشتركة للدول وتضيق من فجوة عدم الثقة بينها وتساعد في تنفيذ السياسات والتدابير الضرورية لصيانة السلام العالمي⁽⁴⁾ وقد تحقق وتجسد هذا الانفراج في العلاقات في سلسلة من الاتفاقيات التي وقعت في اطار تدعيم العلاقات وتلافي وقوع اي نزاع نووي طارئ، فعقدت

(1) هالة ابو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي (1967-1973)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- 1983، ص197.

(2) المصدر نفسه، ص 198.

(3) فخري رشيد المهنا، اساس العلاقات الدولية ومؤشراتها العامة، بلا، بغداد-1984، ص79.

(4) مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ت: حسين حيدر، ط1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت-2006، ص60.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

معاهدة نزع السلاح الفضائي عام 1967⁽¹⁾ ثم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1968⁽²⁾.

اما فيما يخص سياسة الرئيس جونسون تجاه اليونان، فحين تسلم الرئيس جونسون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية كانت اليونان تعاني من توتر سياسي لان السياسيين والعسكريين المحافظين قلقون من امكانية فوز (اتحاد الوسط) في الانتخابات الوطنية اليونانية المزمع اجراؤها في (شباط 1964)، فقاموا بزيارة السفارة الأمريكية ، وطلبوا الموافقة على انقلاب عسكري اما لاحباط الانتخابات او لمنع (اتحاد الوسط) من استلام السلطة بعد فوزه بالانتخابات، ولم يحصلوا على

(1) معاهدة نزع السلاح الفضائي: وهي المعاهدة التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة والتي دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي اعتبارا من كانون الثاني عام 1967 والاطراف والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وتضمنت ان لا يخضع الفضاء الخارجي للتدخل القومي بادعاء السيادة عن طريق الانتفاع او الاستيلاء او بأية وسائل أخرى، كما تتعهد الاطراف في المعاهدة بالا تضرع في مدار حول الارض اي اجسام تحمل أسلحة نووية او نوع اخر. تتحمل الدول الاطراف في المعاهدة المسؤولية الدولية على نشاطها القومي في الفضاء الخارجي، كما تكون جميع المحطات والمنشآت والمعدات والمركبات الفضائية الموجودة على القمر والاجرام السماوية الأخرى مباحة لممثلي الدول الاطراف في المعاهدة للمزيد ينظر: اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص 633-639.

(2) معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: وتسمى ايضا معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وهي معاهدة بدا التوقيع عليها في (1 تموز 1968) للحد من انتشار الأسلحة النووية التي تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية وقد وقعتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وتعاهدت الدول الموقعة على المعاهدة على عدم نقل التكنولوجيا النووية الى دول أخرى وعلى ان لا يقوموا بتطوير ترسانتهم من الأسلحة النووية واتفقت هذه الدول على ان لا تستعمل السلاح النووي الا اذا تعرضت الى هجوم بواسطة الأسلحة النووية من قبل دول أخرى، واتفقت الدول ايضا على تقليل نسبة ترسانتها من الأسلحة النووية، وتكريس قدراتها النووية لاغراض سلمية.

للمزيد ينظر: محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت- 1978، ص 211-213.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

هذه الموافقة⁽¹⁾. وقد اجريت الانتخابات في (شباط 1964) وفاز (حزب اتحاد الوسط) بزعامه (جورج بابا ندريو) الذي حصل على نسبة (53%) من مجموع الاصوات⁽²⁾ وكان بابا ندريو سياسيا من السياسيين القدامى الذين لديهم القدرة على تغيير الوعود والكلمات الى افعال، وقد كان اعضاء وزارته من الشخصيات السياسية البارزة وقد بدأت وزارة حزب اتحاد الوسط باقتراحات للإصلاح والتعليم والادارات الحكومية وكانت معظم الاقتراحات البديلة تنصب على إصلاح السياسة الاقتصادية والتعليمية، وكان بابا ندريو قبل منحه الثقة في الانتخابات قد وعد بها مختلف قطاعات الشعب وتنفيذ ذلك تطلب تنميته وتطور كل اجهزة النظام في الدولة⁽³⁾.

ولم يكن في الوزارة الجديدة ما يمكن أن يثير أي قلق بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الحزب المذكور معروفا بشدة تعلقه بحلف الاطلسي (الناتو) كما كان قد أثبت أكثر من مرة موقفه المناهض لأي حركة شيوعية يونانية⁽⁴⁾. ولكن رغمًا عن جميع هذه الضمانات تولى حزب (اتحاد الوسط) الحكم في ظروف اقل ما يقال عنها انها لم تكن تلائم المصالح الأمريكية⁽⁵⁾.

1. توفي (سفوكليس فنزيلوس) قبل اجراء الانتخابات بأسبوع، وبذلك فقد الحلف

الاطلسي الناصر الأول له داخل الحزب الحاكم.

2. وصول الملك قسطنطين الثاني ذي الأربع والعشرين عاما للعرش بعد وفاة والده في اذار 1964 والذي عرف بشخصيته الضعيفة وسيطرة أمه عليه.

(1) F.R.U.S,(1963-1969) Telegram form the Embassy in Greece to the Department of state, Athens, February 12, 1964, Vol.VXI, Doc, No. 251, p. 632.

(2) Theodosios D. Samposon, State Autonomy and revolution in Greece, Faculty of the Graduate school of Interational studies university of Denver, Unpublished Ph.D.Dissertation , August 2005, p. 384.

(3) Ibid, p. 385.

(4) Theodosios D. Sampson,Op.Cit, p. 390.

(5) نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص678.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

3. بدأت القاعدة الشعبية لحزب (اتحاد الوسط) تضغط على الحكومة لحثها على انتهاج سياسة أكثر استقلالا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.
4. قامت أزمة قبرصية جديدة , فقد تقدم (الاسقف مكاريوس) بطلب مراجعة معاهدتي (زيوريخ) و(لندن) فرفضت تركيا هذا الطلب وكانت النتيجة ان سلكت حكومة (باباندريو) سياسة لم توافق عليها الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من مناسبة منها انها تضامنت تضامنا كاملا مع (الاسقف مكاريوس) وقدمت له العون العسكري والسياسي، فحين جاءت وزارة بابا ندريو كانت أزمة قبرص وصلت الى ذروتها من حيث شدة العداء بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الترك، وكان باباندريو امام سبيلين تجاه مسألة قبرص أما الاستمرار في اتباع سياسة مهادنة تجاه قبرص مثلما فعل كرامنيلس وهي السياسة التي كان يضعها حلف الأطلسي أو اخراج هذه المشكلة من اطار الحلف وابرازها في الامم المتحدة⁽¹⁾، وقد سار (باباندريو) على وفق السياسة الثانية حيث أراد تأمين استقلال ووحدة قبرص مع العمل في سبيل تحقيق الوحدة بشرط افشال مساعي الترك لتجزئة جمهورية قبرص، وارسل وقتذاك ما لا يقل عن (10.000) جندي الى قبرص لمواجهة اي ظروف طارئة في الجزيرة⁽²⁾ وفي ضوء هذا بدا واضحا ان سياسة (باباندريو) لا تلقي قبولا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ترى حل المشكلة داخل اروقة حلف الأطلسي، دون ادخالها في اطار الأمم المتحدة، ووفق خطة رسمتها حكومة جونسون تهدف الى تقسيم الجزيرة وهي الخطة التي عارضها مكاريوس بشدة كما عارضها ايضا الاتحاد السوفيتي لأن مثل هذه الخطة ستؤدي الى دخول قبرص داخل حلف الأطلسي وبذلك يختل ميزان القوى في شرق البحر المتوسط⁽³⁾.

(1) T.A. Couloumbis, Op. Cit., pp. 90- 98.

(2) Stephen G. Xydis .Coups and Countercoups in Greece , 1967-1973 . the Academy of political Science . London . 1974 .p. 78.

(3) Zachariah Paulo Messitte, the politics of anti- Americanism in France, Greece and Italy, Unpublished. Ph. D. Dissertation, Department of potitics, New York, university May, 2004- p. 33.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

كما طالبت الحكومة اليونانية باستقلال جهاز المخابرات اليونانية عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بعد ان كانت تبعية هذا الجهاز تكاد تكون كاملة حتى جاء اليوم الذي تولت حكومة باباندريو شؤون البلاد، ثم انسحبت القوات الجوية اليونانية من الحلف الاطلسي (الناتو) في (اب 1964) ولمدة (36) ساعة مما استوجب تدخلا سافرا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لاعادتها الى قواعدها، وقد تم لها ذلك على حساب شعبية الولايات المتحدة الأمريكية التي هبطت سمعتها الى اقصى مدى في اليونان، وشنت صحافة الحزب الحاكم حملة ضد الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط تيار سياسي جديد بدا يظهر داخل الحزب ويطالب الحكومة بانتهاج سياسة مستقلة تجاه الأمريكيين⁽¹⁾ ووصلت فداحة المؤامرة الأمريكية لنسف حكومة باباندريو في تعزيز موقف المتامرين العسكريين وعن الضغوط التي مارستها وكالة المخابرات الأمريكية في بلاده ضد اليونان الى درجة انه حين استدعى الرئيس جونسون السفير اليوناني (اليكسندر ماتساس Alexander Matsas) ليخبره عن حل واشنطن القاضي بتقسيم الجزيرة على قسمين يوناني وتركى فأوضح السفير أن ذلك الحل الذي لن يكون مقبولا من البرلمان اليوناني وبالضد من الدستور⁽²⁾. فقال جونسون: "اذا تسمح لي يا سعادة السفير ليذهب برلمانك ودستورك الى الجحيم فأمرىكا فيل وقبرص واليونان برغوثان واذا استمر هذان البرغوثان بمضايقة الفيل فقد يسحقان بخرطومه بقوة... نحن ندفع الكثير من الدولارات الأمريكية لليونان ايها السفير... فاذا ما اعطاني رئيس وزراءك حديثا عن الديمقراطية والبرلمان والدساتير فلربما لن يستمر طويلا جدا هو وبرلمانه ودستوره"⁽³⁾.

يتضح من ذلك دور الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على الموقف وتحكمها في السياسة الداخلية في اليونان وأصرارها على خدمة مصالحها بما يتوافق مع رؤيتها للاحداث، والدليل لهجة التهديد والتوعد التي خاطب بها الرئيس جونسون السفير اليوناني، والتي أراد جونسون من خلالها أيضا فكرة مفادها أن لا تتخذ اليونان أي موقف وقرار يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في قضية قبرص، وليوحد الرؤى الأمريكية اليونانية التي تتطلع لأحتواء قضية قبرص وحلها سلميا.

وفي 15 تموز 1965 حدث خلاف بين الملك قسطنطين ورئيس الوزراء جورج باباندريو بسبب اعتقاد الملك ان الحكومة لا تحيطه بسياستها مسبقا بهدف منعه من تنفيذ دوره حسب احكام الدستور، وكان هذا التبرير العام للخلاف اما السبب الرئيس له فكان هو السيطرة على الجيش ودائرة المخابرات المركزية اليونانية،

(1) نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص 678.

(2) William Blum, Killing Hope: us Military and CIA Interventions since world war II, Common Courage press, (Maine, 2004), p. 216.

(3) Ibid., p. 217.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

وخصوصاً حق تعيين وزير الدفاع، إذ كان بالقوات المسلحة تنظيم يميني أطلق عليه اسم (إيديا Idea)⁽¹⁾، هدفه مساندة الملكية ثم قام أندرياس باباندريو⁽²⁾

(1) إيديا: (Idea): وهي منظمة عسكرية تكونت في عام 1956 انضم لها عدد كبير من الأولوية والرتب الكبيرة في الجيش اليوناني، وكان هدفها معاداة الشيوعية، الولاء للملك، مساعدة الزعماء السياسيين المحافظين الوطنيين، وقد أيدت منظمة آيديا الرئيس كرامنليس في بداية حكمه وخلال مدة حكمه (1956-1963)، وكان نجاحه في انتخابات عام 1961 نتيجة التدخل العسكري في هذه الانتخابات والتصويت لصالحه. للمزيد ينظر:

Richard Clogg and Yannopoulos, Gorge (EDS), Greece under Military Rule, London, Sechrer and Warburg, 1972, pp. 25- 26.

(2) أندرياس جورجيس باباندريو: (5 فبراير 1919 - 23 يونيو 1996) هو اقتصادي وسياسي اشتراكي يوناني بارز. هو ابن السياسي اليوناني جورجيس باباندريو. تلقى تعليمه في جامعة هارفارد، وشغل منصب رئيس وزراء اليونان لفترتين (الأولى: من 21 أكتوبر 1981 إلى 2 يوليو 1989، والثانية: من 13 أكتوبر 1993 إلى 22 يناير 1996). مثل صعود باباندريو إلى السلطة سنة 1981 علامة فارقة في تاريخ اليونان السياسي؛ إذ أنهى نصف قرن من حكم القوى المحافظة. وكان من إنجازات حكومته الاعتراف الرسمي بالمقاومة اليونانية ضد المحور، وتأسيس المنظومة الصحية الوطنية والمجلس الأعلى لانتقاء الموظفين الرسميين، وتميرير القانون 1264 لسنة 1982 الذي كفل حق الإضراب ومنح العمال حقوقاً غير مسبقة، وتعديل 1985-1986 الدستور، الذي عزز النظام البرلماني وقُصص سلطات الرئيس المنتخب بشكل غير مباشر، واستقلال السياسة الخارجية اليونانية، وتوسيع سلطات الحكومات المحلية، والعديد من التعديلات التقدمية في القوانين اليونانية، وضمان حق لاجئي الحرب الأهلية اليونانية في العودة إلى الوطن. أسس الحركة الاشتراكية اليونانية وكان أول رئيس لها، وهي أول حزب سياسي غير شيوعي في تاريخ اليونان يتخذ قواعده بين الجماهير، محققاً مشاركة سياسية واجتماعية غير مسبقة في المجتمع اليوناني.

أندرياس باباندريو <https://ar.wikipedia.org/wiki>

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

ابن الزعيم جورج باباندريو بتكوين تنظيم سري داخل القوات المسلحة بهدف احداث توازن داخلها، وكان هدفه البعيد المدى هو العمل على قلب نظام الحكم واقامة ديكتاتورية شعبية في اليونان وقد تزعم اندرياس مؤامرة سميت باسم هذه المنظمة اليسارية (Aspida)⁽¹⁾ كان هدفها تحطيم قوات منظمة ايوكا (Eoka) التي يزعمها جورجيس غريفاس Georgios Grivas في قبرص والتي كانت تناوى الرئيس القبرصي الاسقف مكاريوس⁽²⁾.

كشفت مؤامرة اندرياس باباندريو وشعر رئيس الوزراء جورج باباندريو بأن وزير الدفاع (تبروس جاروفيلياس) أكثر ولاء للملك منه شخصيا وطلب ان يتحمل مسؤولية ميزانية القوات المسلحة، ولكن الملك استغل غموض الدستور ولم يستجب لمطلبه مما جعله يهدد بالاستقالة وقد قبلها الملك على الفور⁽³⁾، وقد برر الملك موقفه هذا بكتشف لمؤامرة الاسبيدا داخل القوات المسلحة والتي اشترك فيها عدد من الضباط الصغار تحت قيادة اندرياس باباندريو ابن رئيس الوزراء وكان هدفها الاطاحة بالحكومة والغاء الملكية واقامة ديكتاتورية عسكرية يسارية⁽⁴⁾. وبعد استقالة باباندريو ، واستنادا الى نص الدستور الذي يجيز للملك حق تكليف عضو اخر من البرلمان بتشكيل الوزارة فكلف الملك

(1) منظمة أسبيدا (Aspida): تكونت هذه المنظمة العسكرية في عام 1964 بقيادة اندرياس باباندريو وضمت بعض الضباط اليساريين بالقوات المسلحة وكان هدفها ضمان تأييد القوات المسلحة لتحقيق اهداف (حزب اتحاد الوسط)، وقد اتسمت خطوات هذه المنظمة بالسرية والغموض، ولكن الشيء المؤكد والواضح ان هدفها هو تكتيل الضباط و استخدامهم كاداة في ايدي السياسيين المحافظين واحزاب اليمين والملك لمحاربة العناصر الوطنية الأخرى. للمزيد ينظر:

Andreas Papandreu, Democracy at Gunpoint, Afelican Book, 1973, p. 157.

(2) أمين شلبي ، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد ، مكتبة الاسرة ، القاهرة – 2005 ، ص 67.

(3) Legg, Keith, politics in modern Greece, Stanford , Calif, Standford university press, 1969, p. 223.

(4) Andreas Papandreu, Op. Cit., p. 23.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

اثناسياديس نوفاس Athanasiadis Novas بهذه المهمة وقد اثار هذا حفيظة باباندريو الذي اثار بدوره الاعضاء المؤيدين له في البرلمان وقام اثناسياديس نوفاس زعيم اتحاد الوسيط الذي خلف باباندريو بتشكيل وزارة جديدة تستند الى اغلبية حزب الوسط لكنه لم يستطع اذ رفض البرلمان تكوينها⁽¹⁾. وبهذا الخصوص لابد من الاشارة ان هناك عوامل لم يحسب لها الملك حسابا عندما اتخذ قرار ابعاد باباندريو وهي⁽²⁾:

1. ان باباندريو لم يلتزم الصمت كما فعل (كرامنليس) في الماضي بل اخذ يندد بالمؤامرة التي دبرت ضده.
 2. كما حشد الشعب الذي هاج ونزل الى الشوارع في مظاهرات صاخبة.
 3. ان البرلمانيين لم يقفوا وراء المتمردين كما كان من المنتظر ان يفعلوا.
- وعاد الملك وكلف ستيفانوبولس كشخصية قيادية في حزب الوسط ليشكل وزارة ولم ينجح هو الآخر بسبب قرار الحزب الوقوف بجانب باباندريو ما أدى الى انشقاق بين ستيفانوبولس والياس ستيزموكوس من حزب الوسط واستقالا منه⁽³⁾.
- وبهذا الصدد اعربت السفارة اليونانية في برقية الى وزارة الخارجية الأمريكية تتضمن تسليط الاضواء على الاحوال السياسية في اليونان وقد اعربت ان الوضع آنذاك خطير جدا واذا جرت انتخابات جديدة سيكون من الأرجح ان يعاد انتخاب باباندريو وهذا سيكون ضربة قوية لهيبة الملك، واذا ما استلم (ستيفانوبولس) او غيرهما فان باباندريو سيعمل على تحشيد الجماهير القيام بالمظاهرات في جميع اتحاد البلاد⁽⁴⁾. وقد اعربت الولايات المتحدة عن قلقها حيال عودة باباندريو الى الساحة السياسية وتسلمه الوزارة، لان وجوده يعمل على فتح الباب امام التطرف في السياسة اليونانية وللسماح للحزب الشيوعي للحصول على النفوذ في اليونان، لذلك لابد ان تتخذ الخطوات اللازمة لضمان وصول شخصية معتدلة تضمن الولايات المتحدة الأمريكية استمرار العلاقات الأمريكية- اليونانية لما يخدم مصالحها، والعمل على اضعاف القاعدة الشعبية والسياسية التي يتمتع بها جورج باباندريو في اليونان⁽⁵⁾.

اعطى الملك (تسيرموكوس) فرصة تشكيل وزارة ولكنه لم ينجح ايضا، واخيرا استطاع (ستيفانوبولس) من تشكيل حكومة استمرت حتى (كانون الاول عام 1966)⁽⁶⁾. وبهذا الصدد يشير اندرياس باباندريو في اثناء لقائه مع السفير الأمريكي في (30 تشرين الثاني 1965) والذي استعرض الاوضاع السياسية والاقتصادية في اليونان، واعرب الى رؤيته للوضع السياسي، ومؤكدا رغبة الشعب في تغيير النظام الملكي وتقديم الملك الى المحاكمة، كما تنبأ ان حكومة (ستيفانوبولس) لن تستمر

(1) نبيه الاصفهاني ، المصدر السابق ، ص 269

(2) المصدر نفسه .

(3) Legg, Op. Cit., p. 224.

(4) F.R.U.S.,(1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of state, Athens, June 30, 1965, Vol.XVI, No. 196, p. 415.

(5) Ibid., Editorial note vol.XVI, No. 303, p. 430.

(6) Legg, Op. Cit., p. 225.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

طويلاً⁽¹⁾، وهذا فعلاً ما يحدث، وهذا يوضح مدى تأثير شخصية باباندريو على الشارع السياسي من جهة وحجم قاعدته الشعبية التي يستند إليها من جهة أخرى وبدا هذا واضحاً في فشل كثير من الوزارات التي لم تستمر وما لبثت ان فشلت بوقت قصير جداً.

وخلال تلك المدة لم توجد حكومة ولم يكن تأليف وزارة مع اعلان باباندريو معارضة لما قام به الملك وما اعتبره خرقاً للدستور اجتاحت البلاد المظاهرات الشعبية وعم العنف في الشوارع وكثر عدد الجرحى وظهر حزب اتحاد الوسط مؤيداً للييسار والجماهير في مواجهة الملك، وايد غالبية حزب اتحاد الوسط داخل البرلمان وخارجه اقتراح باباندريو الذي طالب فيه باجراء انتخابات جديدة⁽²⁾، والتفت الشعب والنواب حول باباندريو إزاء المطالبة بالإصلاح الاجتماعي وضرورة النزول الى القاعدة الشعبية لحل مشاكل الجماهير، وأصبح هو الزعيم الوطني على الرغم من تركه الحكم، ولكنه نجح في كسب ثقة الشعب بانه امل المستقبل في تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي⁽³⁾. وسقطت حكومة (استيفانوبولوس)، ومنذ الازمة السياسية في (تموز 1965) بدأت الامور في التدهور تدريجياً نتيجة تاخر اجراء الانتخابات والصراع بين باباندريو من جانب والملك من جانب آخر⁽⁴⁾ واختار الملك (كانيلوبولوس) رئيساً للوزراء ولكنه فشل في الفوز بثقة البرلمان، ومن ثم اقترح (كانيلوبولوس) على الملك حل البرلمان واجراء انتخابات في (28 ايار 1967)، وظل حزب اتحاد الوسط محتفظاً بشعبية واسعة ومتوقع فوزه في الانتخابات الجديدة وقد صور العسكريون هذا النصر المحتمل بانه سيكون انتصاراً للييسار والشيوعية وان البلاد ستنتقل الى الشيوعية⁽⁵⁾ ومن الجدير بالذكر ان (اندرياس باباندريو) قد اجتمع مع السفير الأمريكي في (29 ايلول 1966) في مأدبة غداء وأعرب له اندرياس للسفير انه في حال فوزه في الانتخابات فانه سيعمل على ان تبقى اليونان حليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية و(الناتو) وسيضمن استمرار العلاقات بين البلدين⁽⁶⁾. ولكن تقرير (فلبس تالبوت Phillips Talbot) السفير الأمريكي في اليونان اوضح وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية في حال اجراء الانتخابات المزمع اجراءها في (ايار 1967) اذ اكد ان الانتخابات اليونانية المقبلة ستكون في

(1) F.R.U.S, (1964-1968), Airgram from the Embassy in Greece to the department state, Athens, November 30m 1965, Vol.XVI, No. 214, p. 453.

(2) Theodosios, D. Sampson, Op. Cit., p. 386.

(3) Ibid, p. 390.

(4) Legg, Op. Cit., p. 226.

(5) Constantine, Tsoucalas, the Greek Tragedy London, 1974, p. 83.

(6) F.R.U.S, (1964-1968), Airgram from the Embasst in Greece to the department of State, Athens, October 8, 1966. Vol.XVI, No. 241, p. 512.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

الظاهر صراع بين الاحزاب الموالية للغرب، ولكن يبقى حزب الوسط واندرياس باباندريو هو من يتوقع فوزه نظرا لما يملكه من قاعدة شعبية كبيرة لدى اليونانيين⁽¹⁾. كما ان فوز باباندريو سوف يضع حدا للوجود الأمريكي في اليونان، ومن ثم سيكون نكسة كبرى للمصالح الأمريكية العالمية، فان انتصار باباندريو سيلحق ضررا بالغاً بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط واضعاف الجناح الجنوبي لحلف الاطلسي (الناتو) وزعزعة الاستقرار في المنطقة⁽²⁾.

⁽¹⁾ Ibid.، No. 255.

⁽²⁾ M. Fatih Tayfur, The Cases of Greece and Spain, Department of international relations London School of Economics and political science Unpublished.Ph.D.Dissertation university of London, 2014, p. 89.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

اما وجهة نظر الملك إزاء الانتخابات القادمة فكان يعقد املا كبيرا في ان يفشل (باباندريو) في الحصول على اغلبية الاصوات الانتخابية وفي هذه الحالة يستوجب الامر قيام حكومة ائتلافية تضم (باباندريو) و(كانيلوبولوس)، الا ان قيام ازمة قبرصية جديدة و اعلان كل من (باباندريو) و(كانيلوبولوس) وقوفهم مع (مكاريس) اثبت للملك ان الحكومة الائتلافية المزمع تكوينها على اثر اجراء الانتخابات لن تقدر على حل الازمة القبرصية على نحو يرضي اهداف الاستراتيجية الأمريكية⁽¹⁾.

وهكذا بعد عشرين شهرا من سقوط وزارة (جورج باباندريو) وشهرين قبل اجراء انتخابات جديدة سجلت الجهود التي قام بها الملك والجهزة الأمريكية فشلا ذريعا فقد اصبح الخطر متمثلا في (باباندريو) ولم تعد الوسائل الدستورية ذات قيمة امامه⁽²⁾.

يتضح من خلال هذا أن (جورج باباندريو) قد شكل خطرا على السياسة الأمريكية في اليونان حيث شهدت العلاقات الأمريكية- اليونانية انعطافا كبيرا ولاسيما بعد موقف (باباندريو) من الازمة القبرصية واقدامه على سحب القوات اليونانية من حلف الاطلسي (الناتو) والذي وجدته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لها ولاستراتيجيتها التي رسمتها في المنطقة، لذلك مما لا شك فيه ان نجاح الملك قسطنطين في الاطاحة بحكومة (باباندريو) كان تنفيذا لمخطط مرسوم من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان بعد الحرب العالمية الثانية والتي سارعت للحصول على قواعد ومنطقة ترانزيت وبحرية لحلف الاطلسي (الناتو) في اليونان مع تفويت الفرصة على الاتحاد السوفيتي بأنشاء قواعد او اخذ تسهيلات من الأراضي اليونانية، وكذلك سعي الولايات المتحدة الأمريكية الى الابقاء على العلاقات الودية مع كل من اليونان وتركيا الى مستوى يمنع احداث اي تفكك في جنوب شرق الحلف مع ايجاد حل لمشكلة قبرص بدون اخلال بالوجود

(1) نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص68.

(2) المصدر نفسه، ص681.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

الأمريكي في اراضي اليونان وتركيا، وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ان وجود (باباندريو) يحول دون تحقيق هذه السياسة، لذلك وجدت ان تعمل كل ما بوسعها للحيلولة دون فوز باباندريو في انتخابات عام 1967.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانقلاب العسكري في اليونان 1967:

كان لاستمرار الازمة السياسية (تموز 1965 - نيسان 1967)، وعدم رغبة الاحزاب السياسية والملك في حل المشكلات بينهم والتوصل لحل وسط، فضلا عن تعاقب الوزارات التي اتخذت صفة الانتقالية ولم تصمد كثيرا نتيجة لضعفها السياسي وفشلها في كسب ثقة الشعب اليوناني اثره في تردي الاوضاع السياسية في البلاد وتفاقم الأزمة ، ولاسيما ان باباندريو ما زال يحظى بتأييد اغلب نواب البرلمان انذاك⁽¹⁾. وكانت هذه الاجواء مهينة لقيام مجموعة من العسكريين ممن يطلق عليهم المجلس الثوري⁽²⁾ بالانقلاب عام 1967 وقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دور في تهيئة الاجواء للقيام بالانقلاب وبصورة غير مباشرة، ولاسيما بعد ان تبنت السفارة الأمريكية في اليونان عملية سرية الهدف منها الحيلولة دون فوز باباندريو في انتخابات مايس عام 1967⁽³⁾. وهذا ما اكده السفير الأمريكي في اليونان فلبس تالبوت: "ان للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في ابقاء اي حكومة يونانية بالسلطة اذ كانت تلتزم بعلاقات وثيقة ومستعدة معها..، وان اندرياس هو احد العوامل المعارضة لمثل هذه العلاقة، لذا فعلى الولايات المتحدة الأمريكية ان تظهر دعما أمريكيا متعاطفا مع التقدم

(1) I.B. Jauris, Greece and the Ameirican embrace Greek foreign plicy towards Turkey, the us, and western Alliance, Tauris Academic studies, London, 2010, p. 97.

(2) المجلس الثوري (Revolutionary Council): مجلس ثوري يقدم إصلاحات ثورية وليس مجرد مجموعة للاستيلاء على السلطة بانقلاب مؤقت قبيل العودة الى تسلم الشؤون السياسية، يتكون المجلس من رئيس مجلس الدولة ستيليانوس بتاكوس ونيكولاس ماركيزوس، والفريق اوديسياس اغيليس، كما يضم اعضاء فريق للمزيد ينظر:

(2) F.R.U.S.,(1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of state, Athens, March 2, 1970, Vol.XXIX, Doc, No . 264, p. 566.

(3) William Blum, Op. Cit., p. 220.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

والاستقرار اليونانيين وان لا توقف مساعداتها الاقتصادية لليونان⁽¹⁾، وبهذا الصدد كتب السفير تاليوت إلى وزارة الخارجية قائلاً: "ان زيادة قوة اندرياس تعمق الانفصال في الحياة اليونانية العامة لدرجة ان نجاحه الأولي، ربما يفجر محاولات ثورية يمينية مضادة ذات عواقب مخيفة مستقبلياً، بالنسبة لليونان وللحلف... وان ما لا نحتاج اليه في الناتو هو دكتاتورية عسكرية يونانية..."⁽²⁾.

يتضح مما سبق ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعمل جاهدة لمنع وصول باباندريو وفوزه بالانتخابات وكانت تعمل على دعم المرشحين المعتدلين لضمان استقرار الأوضاع السياسية في اليونان بما يتناسب مع استراتيجيتها في المنطقة. ومن الجدير بالذكر ان عناصر الانتخابات الأمريكية كانت تراقب مجموعة من الضباط العسكريين اليمينيين اليونانيين الذين لم يكونوا راضين عن النظام السياسي، وكانوا يتآمرون لاسقاط الديمقراطية منذ سنتين قبل الانقلاب اذا لم تتحسن الامور على وفق ما يريدون وقامت هذه العناصر بكتابة تقارير عن هذه المجموعة مشيرة الى انقلاب محتمل يمكن القيام به من مجموعة من الضباط تعرف بمجلس الشورى⁽³⁾، فقد نبه تقرير المعلومات الميداني الذي تم الكشف عنه في (7 اذار 1966) الى وجود خطة عسكرية لتعميق الديمقراطية وللسيطرة العسكرية قام بالتحضير لتنفيذها العميد

(غريغوري سباندداكي) (Gregory Spundidaki) رئيس هيئة الاركان في الجيش اليوناني كما لاحظ التقرير ان هذه الجماعة اليمينية هي مواجهة او تفادي التغلغل اليساري في الحكومة والجيش وان جورج بابا

(1) F.R.U.S.,(1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of state, Athens, February 11, 1967, Vol.XVI, Doc. No. 255, p. 542.

(2) Ibid., p. 543.

(3) Christos Kassimeris, Op. Cit., p. 175.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

دوبولس (George papadopoulos)⁽¹⁾ قد اكد انه اذا استمر الموقف الحالي فاننا نحتاج الى عمل عنيف وهذا يعني الدكتاتورية⁽²⁾. وبهذا الصدد ذكر تقرير معلومات اخر في (20 كانون الأول 1967) وجاء فيه: "ان مسؤولي الإدارة الأمريكية عرفوا كل شيء عن مجموعة بابادوبولوس التامرية لكنهم لم يعرقلوا زمن الانقلاب⁽³⁾".
بينما يؤكد (اندرياس باباندريو) في كتابه الديمقراطية بفوهات البنادق (Democracy at Gunpoint) بان مجموعة العقدا بزعامة (جورج بابا دوبولوس) كانت تعمل بالتعاون مع (منظمة اسبيدا)، وكانت تسيطر على كل المراكز المهمة في القوات المسلحة، وكان عملها تحت اشراف وكالة المخابرات المركزية والسفارة الأمريكية باليونان⁽⁴⁾ ويضيف بان حركة ابريل 1967، قد طبقت خطة (برومثيوس) (Prometheus Plan)⁽⁵⁾ وهي الخطة التي وضعها

(1) جورج بابادوبولوس (George Papadopoulos) (1919-1990): ضابط يوناني ولد في قرية صغيرة في اليونان وبعد تخرجه في المدرسة الثانوية عام 1937، انخرط في أكاديمية الضباط العسكرية، كما انه درس الهندسة المدنية في الجامعة التقنية الوطنية باثينا الا انه لم يتخرج فيها ساهم في تشكيل دائرة الدراسات العسكرية عام 1958، ومن هذه الدائرة نجح في القيام بانقلاب (21 نيسان 1967) واصبح رئيسا للحكومة العسكرية التي حكمت اليونان للفترة من (1967-1974) للمزيد ينظر:

William Blum, op. cit., p. 217- 219.

(2) Danopoulos, Constantine, panos, the case of contemporary Greece university of Missouri- Columbia 1980, p. 38.

(3) George Yannopoulos ,eds ,Greece Under Military Rule .New York : Basic Books , Inc ., 1972 .p. 56.

(4) Andreas Papandreao, Op. Cit., pp. 26- 27.

(5) خطة برومثيوس: (Prometheus Plan): وهي الخطة السرية التي سبق وان نظمها الحلف الاطلسي (الناتو)، وقد وضعها لتنفيذها في حال حدوث شغب من طرف الشيوعيين أو في حالة غزو سوفياتي لليونان، تم تنفيذها بعد تعديلها في انقلاب (21 نيسان 1967) والتي ادت إلى الاستيلاء على أهم مرافق الدولة وتعطيل الدستور، واعتقال الشيوعيين وعلان الاحكام العرفية... للمزيد ينظر:

Andreas Papandreao, Op. Cit., pp. 227- 228.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

حلف الأطلسي لتنفيذها في حال حدوث أي شغب من طرف الشيوعية أو في حالة غزو سوفيتي لليونان⁽¹⁾ ولا يلزم لتنفيذها موافقة الملك أو مجلس الوزراء بل يتم ذلك بأمر من قائد القوات المسلحة ، وقد تمكن ضباط الانقلاب من العثور عليه واقتادوه ليصدر أوامر التنفيذ، كما أكد (اندرياس باباندريو) أن زعيم الانقلاب (بابادوبولس) كان ضابط الاتصال داخل المخابرات المركزية اليونانية (KYP) ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأن حركته كانت أول حركة لوكالة المخابرات الأمريكية نجحت في إقامة نظام دكتاتوري عسكري في قارة أوروبا⁽²⁾.

يتضح ان للولايات المتحدة الأمريكية معرفة سابقة بتطورات الاحداث ووجود مخطط للقيام بالانقلاب من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وصلاتها مع الجيش وللوقوف حول موقف دور الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الانقلاب وكما هي الخطوط العريضة التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الانقلاب والحكم العسكري الذي تمخض عن الانقلاب هذا ما ستوضحه بعد ان نسلط الضوء على الاحداث التي رافقت الانقلاب والتطورات التي حدثت لاحقا..

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانقلاب العسكري في (21 نيسان 1967):

في صباح يوم (21 نيسان 1967) خرجت قوات الجيش وسيطرت على كل المراكز الرئيسية والحساسة في العاصمة وكل وسائل الاتصالات بين اثينا وخارجها، و محطة الاذاعة من قبل خبراء للدعاية من القوات المسلحة ووضعت الصحف تحت الرقابة الشديدة واعلنت الاحكام العرفية وحالة الطوارئ⁽³⁾، وتم القبض على اعضاء الحكومة والمعارضة لاكمال السيطرة على البلاد، كما قبض

(1) Andreas pabandreao, Op. Cit., p. 243.

(2) Ibid, p. 27.

(3) Louis Klarev, the United state and the Greek Coup of 1967, London, 2004, p. 125.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

على الاف من المواطنين واحتجز بعضهم بدون محاكمة وقد سيطر على الحركة عدد قليل من الضباط والذين خططوا لحركة الانقلاب⁽¹⁾. وقد اخطر بخطة الانقلاب قبل قيامها بعشرين ساعة عشرة ضباط آخرون وقبلها باربعة عشرة ساعة و احد وعشرون ضابطا آخرون ولم تشترك القوات الجوية أو البحرية في الانقلاب، وقد نفذت الحركة بكفاءة وسرعة كما خطط لها من الساعات الاولى من يوم (21 نيسان) فتحركت الدبابات والوحدات العسكرية إلى اثينا واحتلت المنشآت العامة كما احاطت القوات المسلحة بالقصر الملكي ومبنى البرلمان ومعظم الوزارات والمكتب الرئيس للبريد والتلغراف وعطل الاتصال بالخارج وتم التحفظ على الملك كما تم القبض على اقلية السياسيين من الجناح اليساري، والمتعاطفين معهم من الاشخاص البارزين في البرلمان والمجموعات السياسية وبذلك تم القبض على ما يقرب من (8100) شخص، وتم ترحيل معظم الشخصيات البارزة إلى احدى الجزر النائية⁽²⁾.

ولقد اعلن الخبر الاول عن وقوع الانقلاب عبر شبكة راديو القوات المسلحة و اعلنت أيضاً إيقاف العمل بالدستور وبدء سريان حظر التجول والاحكام العرفية وتعطيل المدارس والجامعات والبنوك، وفرض الرقابة على الصحف ووسائل الاعلام والمراسلات⁽³⁾، وحظر حمل الأسلحة ومنع القيام بأي دعاية مضادة أو استعمال أي محطات لاسلكية أو اجهزة استقبال خاصة، وعدم رفع اسعار المواد الغذائية، ونبهت إلى ان أي انتهاك لأي من هذه الاوامر والقرارات سيكون جزاؤه المحاكمة العسكرية، ثم جاء في اليوم التالي بيان الاذاعة عن الانقلاب واهم ما تناوله هذا البيان هو تشكيل حكومة جديدة⁽⁴⁾.

(1) امين شلبي ، من الحرب الباردة ... ، ص 77 .

(2) Louis Klarev, Op. Cit., p. 129.

(3) Helen Conispoliatis, British and American diplomacy toward the colonels junta in Greece 1967- 1970, ph D thesis, Leicester 2003, p. 53.

(4) Ibid., p. 58.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

إزاء هذا قابل جزء من الشعب تدخل الجيش بشيء من الارتياح اعتقاداً منهم أنه تم وضع حد للألاعيب والمهاترات السياسية، ولا سيما بعد أن بدأت دعايات الانقلاب تؤكد أن حركة الانقلاب هي ضرورة قومية وتاريخية، وأن يوم (21 نيسان) سيكون يوماً مشرفاً يجسد المواقف التاريخية العظيمة لليونان وسيطلق عليه كلمة (لا) لأنه يعبر عن معنى عظمة الأمة وصمودها حين قالت هذه الكلمة عام 1940 للجيش الإيطالي الذي طالب بخضوع اليونان بدون قيد أو شرط للفاشية، كما قالها الشعب أيضاً خلال عام 1944 للشيوعية⁽¹⁾.

وهذا الشعارات التي أطلقها الحكم العسكري تدور حول الهدف الأساسي للقيام بالحركة وهو الإطاحة بالشيوعية⁽²⁾، في حين أن (جورج بابادوبولس) في لقائه مع ممثلي الصحافة اليونانية والدولية بعد ستة أيام من الانقلاب وعد بأنه سيقدم الأدلة التي تثبت أن هناك مؤامرة يقوم بها الشيوعيون لاستلام السلطة في البلاد وأن الانقلاب كان ضرورة تاريخية ومن المثير للاهتمام أنه في تصريحات لاحقة لبابا دوبولس قد ناقض فيها نفسه عن طريق التقليل من الخطر الشيوعي بقوله: "أن اليونان لم يواجه خطر شيوعي وأن كان لدينا بعض الشيوعيين ولكنهم قليلون جداً في بلادنا"⁽³⁾.

السياسة الأمريكية بعد انقلاب 21 نيسان 1967:

في يوم (21 نيسان 1967) أرسل السفير الأمريكي في اليونان (تالبوت) إلى وزارة الخارجية برقية جاء فيها: "حدث هذا الصباح انقلاب قام به مجموعة صغيرة من القادة العسكريين... ولم يعتقلوا الملك وتبدو البلاد هادئة ولا يوجد هناك إشارة لمقاومة الانقلاب..⁽⁴⁾" وفي برقية أخرى أرسلها السفير الأمريكي (تالبوت) وضح من خلالها أنه اجتمع مع الملك قسطنطين وأعرب الأخير عن خشيته من تطور الأحداث وأنه يطلب دعم الولايات المتحدة الأمريكية وتوفير طائرات هليكوبتر لاجلاء العائلة الملكية في حال تعرضهم للخطر⁽⁵⁾.

(1) Gregoire Dimitraïdis, la Grèce démocratique nouveau partenaire pour 1 (Europe) Défense nationale, Avril, 1975, pp. 75- 98.

(2) Helen Conispliat, Op. Cit., p. 63.

(3) Helen Conispliat, Op. Cit., p. 69.

(4) F.R.U.S., (1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Athens, April 21, 1967, Vol. XVI, No. 273, p. 580.

(5) Ibid., No. 275, p. 582.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

إزاء هذا أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن سياستها وكان الهدف الاول هو تدعيم النظام الجديد لهذا تولت الدبلوماسية الأمريكية منذ اليوم الاول ضمان شرعية هذا النظام عن طريق كفالة الملك والحفاظ على الاعتراف الدولي به⁽¹⁾. وعليه ابرقت وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفير اليوناني تتضمن توجيهات واجراءات لابد من اتباعها للملك قسطنطين إزاء الاحداث الاخيرة⁽²⁾:

1. من الضروري ان يبقى الملك في اليونان وان لا يخرج من اليونان الا اذا اقتضى الامر.

2. يجب على الملك قسطنطين ان يقف وجهها لوجه مع قادة الانقلاب ليبدو واضحا للشعب اليوناني ان الملك لم يستسلم ولكن اجبر القادة العسكريون لتقديم تنازلات كبيرة.

3. فيما يخص خوف الملك على زوجته وافراد اسرته فنحن على استعداد لتقديم المساعدة ونقلها إلى خارج اليونان، ولكن نحن نرى أنه من الافضل بقاء عائلة الملك في اليونان.

امتثل الملك قسطنطين لتوجيهات وزارة الخارجية الأمريكية فعقد الملك مع قادة الانقلاب اجتماعا في (25 نيسان 1967) وقد عبر القادة العسكريون عن ولائهم للملك وان الجيش طوع له، في حين ان الملك اكد لهم ضرورة اعادة الحياة الدستورية من خلال تشكيل لجنة لوضع الدستور واجراء انتخابات في ظل الدستور الجديد⁽³⁾، وقد ذكر (تالبوت): " ان مشكلتنا الرئيسية في الوقت الراهن هو نوع العلاقة مع حكومة الانقلاب، فاننا لا نزال غير مرتاحين من وجود حليف كاليونان في ظل الدكتاتورية العسكرية، لذلك من الصعب في الوقت الحاضر ان يسلم دبابات وأسلحة كبيرة لليونان في ظل حكومة الانقلاب " ⁽⁴⁾.

(1) بنيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص 681.

(2) F.R.U.S.,(1964-1968), Telegram from the department of state of the Embassy in Greece, Washington, April 22, 1967, Vol. XVI, No. 278, p. 585.

(3) F.R.U.S.,(1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Athens, April 25, 1967, Vol. XVI, No. 281, p. 591.

(4) Ibid., p. 593.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

ويبدو ان الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلّت موجة العداء التي أظهرتها الدوائر الدولية تجاه الحكم الجديد- حكومة الانقلاب، فوافقت ارسال المعدات الثقيلة، ولم يكن لهذا الاجراء التحفظي الاخير أي اثر على عملية دعم الاستقرار الداخلي الجديد بل انه احدث تغييرا في توازن القوى بين اليونان وتركيا اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية القبرصية حتى يتم حلها بطريقة ترتاح اليها⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر ان موقف الملك قسطنطين من الانقلاب قد جعل الشعب اليوناني يعتقد في البداية ان الملك كان وراء هذا الانقلاب وانه احتفظ بمصادر قوة خاصة يمكن ان يستعملها في أي وقت لمواجهة العسكريين بدليل ان أول وزارة شكلت بعد الانقلاب كان يرأسها رجل مدني⁽²⁾. وبهذا الخصوص يؤكد اندرياس بابا ندريو في مؤلفه (الديمقراطية بفوهات البنادق) (Democracy at the Gunpoint) ان القوات البحرية والجوية كانت على استعداد للتحرك لمقاومة الانقلاب في بدايته ولكن سكوت الملك عليه كان بهدف اسباغ الشرعية عليه أملا في امكان الاطاحة به مستقبلا واحلال ديكتاتورية أخرى ، ولقد فطن (بابادبولوس) قائد الانقلاب لمناورات الملك ومحاولاته وسارع إلى احواله كبار الضباط إلى المعاش وتعيين معاونيه مكانهم⁽³⁾.

في المقابل سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان استقرار الاوضاع الأمنية واعادة الحياة الدستورية باقرب وقت ممكن فضلا عن الافراج عن المعتقلين غير الشيوعيين الذين اعتقلوا وزج بهم في السجون دون محاكمة. ورفع الرقابة عن الصحف⁽⁴⁾ ومن الجدير بالذكر انه منذ ساعات الانقلاب الاولى والسفير تالبوت يسعى إلى استقرار الاوضاع الأمنية وحماية الممتلكات الأمريكية

(1) نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص169.

(2) Athenian, Op. Cit., p. 66.

(3) Andreas, Op. Cit, p. 41.

(4) F.R.U.S,(1964-1968), Telegram from the department of State of the Embassy in Greece, Washington, May 31, 1967, vol. XVI, No. 293, pp. 617- 618.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

في اليونان والجالية الأمريكية التي تبلغ حوالي (10.000) مواطن أمريكي يعيشون في اليونان بينهم (600) من موظفي السفارة مع أسرهم⁽¹⁾. يتضح من خلال هذا ان الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ الساعات الاولى لحدوث الانقلاب حرصت على ان تحتوي الموقف وتقلل من حجم الحدث وذلك من خلال توجيهاتها للملك في البقاء في اليونان وضرورة التفاهم والتناقص مع القادة العسكريين الذين قاموا بالانقلاب للتوصل معهم إلى طريق لاعادة الحياة الدستورية في اليونان ولاسيما بعد الاجراءات التي اتخذها الانقلابيون في تعطيل الدستور وعلان الاحكام العرفية وتعطيل الصحف واعتقال الكثير من القادة والشخصيات السياسية وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول ان تعيد الحياة الطبيعية لليونان لضمان استمرار العلاقات الأمريكية- اليونانية وبقاء اليونان كحليف للولايات المتحدة وعضوا في حلف الاطلسي (الناتو). وهذا جل ما تطمح وتهدف له الولايات المتحدة الأمريكية انذاك. ولكن حدث ما لا يمكن توقعه وهو قيام الملك بانقلاب ضد الحكم العسكري في اليونان والذي غير من مجرى الاحداث.

انقلاب الملك:

رغم ان الملك قسطنطين قد قبل الحكم العسكري تحاشيا لحدوث صدام مسلح أو لأراقة الدماء فانه بدا يستعد للقيام بانقلاب ضد الحكم العسكري⁽²⁾. ولجل هذا قرر الملك قسطنطين السفر إلى الولايات المتحدة يمهد لهذا الانقلاب ولكي تباركه الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اوضح وزير الخارجية الأمريكي راسك في مذكرة إلى الرئيس جونسون ان الملك قسطنطين قد طلب من الولايات المتحدة الأمريكية دعمه في خطته للقيام بانقلاب ضد الحكومة التي جاء بها قادة الانقلاب وان الهدف من كل هذا هو اعادة الحياة الدستورية في اليونان، وان يطمح في ان

(1) Helen Conispoliatis, Op. Cit., p. 55.

(2) Harlow Michael, Events Greece 1967- 1974, Anglo- Hellenic publishing 1975- p. 61.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها له من خلال اسطولها السادس الأمريكي ليكون مهيناً للملك⁽¹⁾ وبهذا الصدد يشير وزير الخارجية الأمريكية (ديفيد دين راسك David Dean Rusk) (1961-1969) "نحن نشارك وجهة نظر الملك في سعيه في اعادة الحياة الدستورية لليونان ومع ذلك... فاننا يجب ان نحذره من دفع النظام إلى نقطة اثاره المواجهة بين الملك وقادة الانقلاب... لاننا لا نريد ان نرى صداما مسلحا في اليونان"⁽²⁾ وهذا ما اكده أيضاً اندرياس بابانديرو "ان التقارير قد اكدت بان الرئيس جونسون لم يشجع الملك على خطته في ان يحل محل الانقلاب العسكري"⁽³⁾.

وعند عودة الملك من رحلته من الولايات المتحدة الأمريكية ، قدم اليه (بابا دبولوس) قائمة بـ (400) ضابط لاقالتهم من القوات المسلحة وتشمل كل الضباط الكبار المؤيدين للملك، فرفض الملك أول الامر توقيع هذه القرارات ولكن بعد تفاوض وضغط من جانب (بابا دبولوس) اتفق في (9 تشرين الاول 1967) على عدد من يحالون إلى التقاعد (144) ضابطاً⁽⁴⁾ وفي (13 كانون الاول 1967) توجه الملك إلى مدينة لاريسا شمال اثينا، هو وحاشيته، واعلن من اذاعتها بيانا بانهاء الحكم العسكري⁽⁵⁾.

إزاء هذا اعلنت حكومة الانقلاب العسكري فوراً بياناً خاطبت فيه الشعب وأشار البيان: "انه منذ ساعات قليلة حدثت مؤامرة تهدف إلى تحطيم الدولة والنظام العام من بعض الانتهازيين المدفوعين بطموحهم الخاطئ ومهملين لمصلحة الوطن، وانهم خدعوا الملك واجبروه لكي يتحرك ضد الثورة الوطنية وضد الهدوء

(1) F.R.U.S., (1964-1968), Memorandum from Secretary of State Rusk to president Johnson, Washington, September, 7, 1967, Vol.XVI, No. 300, p. 633.

(2) Ibid.,p. 634.

(3) Andreas, Op. Cit., p. 276.

(4) Zaky Thinos A., The making of modern Greece from Byzantium to independence London, Bectles and Colchester, Basil Black well, Oxford, 1976, p. 39.

(5) Legg, Keith, Op. Cit., p. 250.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

والسلام الذي يسود في هذه اللحظات التاريخية التي تمر بها البلاد⁽¹⁾، ولم يستطع الملك استغلال القوات البحرية والجوية التي ظلت موالية له حين قضى على كل معاونيه وبعد ان وضعت القوات الجوية والبحرية تحت اوامر الحكومة العسكرية واثّر الهرب إلى إيطاليا. واقتيل كل الضباط الذين تعاونوا مع الملك في الانقلاب الفاشل⁽²⁾، واعلن بابا دوبولس زعيم الانقلاب العسكري ان الملك طواعية قد امتنع عن تنفيذ مهام منصبه التي نص عليها الدستور وان الحكومة تهدف إلى اتخاذ قرار بعدم اراقة الدماء في مواجهة الضباط الذين اشتركوا في الانقلاب وسيكتفي بتوقيع العقوبات الادارية عليهم⁽³⁾.

إزاء هذا كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الاحداث هو ما توضحه البرقيات التي أرسلها السفير الأمريكي (تالبوت) الذي ذكر ان زعيم الانقلاب (بابا دوبولس) قد التقى معه وأخبره عما اذا علم باعلان الملك قسطنطين من مدينة (لاريسا) وعن عزمه القيام بانقلاب لانهاء الحكم العسكري وبين (بابا دوبولس) انه في ظل غياب الملك لابد من تعيين نائب له ليحل محله. ولكن (تالبوت) لم يوافقه الرأي ولاسيما ان الملك ما زال موجودا في اليونان ولم يغادرها⁽⁴⁾. كما اشار (تالبوت) ان الملك قسطنطين كان له فرصة التعاون مع قادة الانقلاب ولكنه ترك الساحة لهم لذلك وفي خضم هذه الاحداث يأمل ان يسرع (بابا دوبولس) في اعادة الحياة الدستورية في اليونان⁽⁵⁾.

يتضح من خلال ذلك انه بالرغم من ان الولايات المتحدة قد اعربت عن موقفها من الانقلاب وانها قد تفاجأت به وانها قلقة من انتهاء وغياب الحياة الديمقراطية في اليونان، الامر الذي جعل الرئيس جونسون يخبر السفير الأمريكي

(1) Andreas, Panandreu, Op. Cit., p. 278.

(2) Ibid., p. 279.

(3) Theodosios D. Sampson, Op. Cit., p. 396.

(4) F.R.U.S, (1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the department of State, Athens, December 14, 1967, Vol.XVI, No. 348, pp. 711- 712.

(5) Ibid., p. 715.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

في اليونان (فيلبس تالبوت) بقرار الولايات المتحدة الأمريكية بحسم تعليق بيع معدات عسكرية حتى تعود الحياة الديمقراطية في اليونان⁽¹⁾. إلا أن بعض اليونانيين يجدون أنه رغم هذه التصريحات فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تخطط لانقلاب عسكري وكانت خلف انقلاب نيسان 1967، وذلك لأن قائد الانقلاب (بابا دوبولس) كان يعمل في المخابرات المركزية اليونانية، ومن ثم فقد عمل تحت قيادة إدارة المخابرات الأمريكية ويستنتج من ذلك أن المخابرات الأمريكية قد شاركت في الإعداد للانقلاب، ولكن ليس بعيداً عن الاحتمال أيضاً أن بابادوبولس قد يكون قد خدع الولايات المتحدة الأمريكية مثلما خدع القيادات العسكرية في الجيش اليوناني⁽²⁾. ومما يعزز دور الولايات المتحدة الأمريكية ومعرفتها ومشاركتها فيه هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية في المساهمة في انهيار المؤسسات الديمقراطية في عدد من بلدان العالم الثالث، ولأسيما دول أمريكا اللاتينية الأمر الذي يوضح بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وراء الانقلاب العسكري في عام 1967⁽³⁾.

ولكن من المؤكد أن السياسة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية لم تشجع على قيام العسكريين عام 1967 بانقلابهم ضد رغبة الملك الذي كان موضع ثقة الولايات المتحدة الأمريكية وأن الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت ترغب في حدوث انقلاب كان يمكنها القيام به بالتعاون مع الملك داخل القوات المسلحة وليس مع مجموعة من الضباط الصغار المجهولين، ولكن من المؤكد أن الانقلاب حدث بتشجيع من بعض الدوائر والوكالات الأمريكية، والمعروف أنه لم يكن هناك تنسيق كامل بين الإدارة الأمريكية والبنّاغون ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية⁽⁴⁾.

(1) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the department of State, Vol. XVI, No. 281, Athens, April 25, 1967, p. 592.

(2) Clogg, Op. Cit., p. 217.

(3) Athenian, Op. Cit., p. 70.

(4) Clogg, Op. Cit., p. 241.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

ومما لاشك فيه ان السلطات الأمريكية والسفارة الأمريكية في اثينا فضلوا حكم على العسكريين حدوث حرب اهلية وان السفارة الأمريكية نصحت الملك بعدم مقاومة الانقلاب كما حثت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية القائمين بالانقلاب على القيام بتشكيل لجنة لاعداد دستور جديد كخطوة للعودة إلى الديمقراطية واستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدات العسكرية⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر انه رغم ان وثائق وزارة الخارجية الأمريكية لم تشر من قريب أو بعيد الى ضلوع الولايات المتحدة الأمريكية في الانقلاب وانهم تفاجؤا كما تفاجأ الملك واليونانيون بحدوث الانقلاب. ولكن المفارقة ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف مع الملك قسطنطين حينما التجأ للولايات المتحدة الأمريكية للقيام في انقلاب مضاد للحكم العسكري وهذا دليل ان الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت في الانقلاب وقيام الحكم العسكري في اليونان مما يحقق مصالحها في اليونان ومنطقة البحر المتوسط وانها بقيام الانقلاب تخلصت من فكرة امكانية فوز باباندريو الذي في حالة فوزه يشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة في اليونان.. لذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ان الحكم العسكري موال لها ويسير على وفق الخطط التي رسمتها الولايات المتحدة الأمريكية في اليونان واهم شيء سيحققه هو موقفه من قضية قبرص وسعيه لتهدئة الاوضاع بين حكومة اثينا وحكومة انقره.. لاجل ذلك ما لبثت أن بدأت السفارة الأمريكية في اليونان تتعامل مع قادة الحكم العسكري وتبدي نصائحها لهم سعيًا منها لضمان إعادة الحياة الدستورية والديمقراطية في البلاد باقرب وقت كونها مدركة حجم ضغط الرأي العام الأمريكي والكونغرس الأمريكي واعضاء حلف الناتو الذين لم يتقبلوا تحول اليونان إلى حكومة دكتاتورية وقيام الحكم العسكري فيها.

⁽¹⁾Clogg, Op. Cit., p. 244.

المبحث الثاني تطورات قضية قبرص عهد الرئيس جونسون

استمرت قضية قبرص والنزاع (اليوناني- التركي) في عهد الرئيس جونسون الذي شهدت مدة حكمه تطورات وازمات كبيرة في تلك القضية والتي حتمت على الرئيس جونسون اتخاذ الخطوات العملية للخروج وتجاوز الازمات وتمثلت أزمة عام 1963، حينما حاول (مكاربوس) اجراء تعديلات في دستور الجزيرة⁽¹⁾. اذ عمل على الغاء بعض المواد التي اعتقد انه لا يمكن العمل بها ومنها تصفية الوجود السياسي للترك وجعلهم مجرد اقلية خاضعة للأكثرية اليونانية، وهو الامر الذي لاقى معارضة جديّة من الحكومة التركية مستندة في معارضتها إلى ان الدستور وضع في اطار اتفاقات دولية⁽²⁾، وتضمنت التعديلات التي قدمها مكاربوس في (30 تشرين الثاني 1963) ثلاثة عشر بنداً، شملت القوات المسلحة وقوات الشرطة والخدمة المدنية والتي تعكس التقسيم الفعلي للسكان، ومن ابرز التعديلات ذلك المتعلق بالغاء حق الرئيس ونائبه في النقض (Veto) وينتخب الرئيس اليوناني للبرلمان القبرصي ونائبه من قبل جميع اعضاء البرلمان- وهذا يخالف ما ينص عليه الدستور- واعادة تنظيم قوات الشرطة في الجزيرة⁽³⁾. إزاء هذه التعديلات المقترحة شهدت جزيرة قبرص في اواخر شهر كانون الاول عام 1963 عمليات مسلحة ضد القبارصة الاتراك من قبل القبارصة اليونانيين

(1) Monteagle Steams, US, Policy Toward Greece, Turkey and Cyprus, Council on foreign Relations press, New York, 1985, p. 78.

(2) وليد محمود احمد، المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية- اليونانية، 1960- 1974، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1999، ص104.

(3) للمزيد من التعديلات المقترحة من قبل مكاربوس ينظر: منتهى عذاب ذويب، "محاولة تعديل دستور قبرص لسنة 1960 وانعكاسها على الوضع الداخلي فيها الثلاثين من تشرين الثاني- الحادي والثلاثين من كانون الاول 1963"، العدد (19)، مج 2، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة واسط، 2007، ص ص186-187.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

والتي استمرت من (21- 25) من شهر كانون الاول⁽¹⁾، وكان كثير من المشاركين في هذه الهجمات اعضاء سابقين في منظمة (ايوكا) المنحلة فازداد العنف الطائفي وقتل المئات من الاشخاص ودمرت القرى التركية في قبرص، فهددت تركيا بالتدخل العسكري والمتمركزة قواتها في قبرص بموجب معاهدة التحالف وأصدرت امرا بترك ثكناتها واتخاذها مواقع دفاعية لحماية الطائفة التركية⁽²⁾ ومما زاد في تعقيد الوضع اعلان اليونان انه اذا ما تدخلت تركيا فان اليونان ستحذو حذوها، فخيم شبخ الحرب بين العضوين في حلف الناتو⁽³⁾.

الا ان مكاريوس الذي تخوف من قيام تركيا بعمل عسكري ضد قبرص، وافق على وقف اطلاق النار وعلى المقترح البريطاني بتشكيل وحدات عسكرية بريطانية وتركية ويونانية، ويتم رسم خط لوقف اطلاق النار بين الاحياء التركية واليونانية في نيقوسيا ولارنكا والذي يعرف بالخط الاخضر⁽⁴⁾. الا ان هذا لم يمنع من تجديد الاشتباكات وتازم الوضع في (1 كانون الثاني 1964) حينما اعلن مكاريوس رغبته في انتهاء معاهدات التحالف والضمان، وهذا ما دفع بريطانيا إلى دعوة الاطراف ذات العلاقة إلى بريطانيا، بغية عقد مؤتمر في لندن، وقد انعقد المؤتمر للمدة (15- 31 كانون الثاني 1964)⁽⁵⁾، ولم يتمخض شئ في تسوية النزاع بسبب اصرار القبارصة اليونانيين في الحصول على الاستقلال التام بحجة أن التسوية التي جاء بها اتفاقية (زيورخ) لم تكن قابلة للتطبيق، وفي المقابل طالب القبارصة الترك بالانفصال⁽⁶⁾.

(1) محمد عيسى الشرقاوي، "تطورات حاسمة للمشكلة القبرصية، مجلة السياسة الدولية، العدد 74، القاهرة، 1983، ص150.

(2) Eleftherios A. Michael, Peacemaking in Cyprus: 1955- 2012, Unpublished.Ph.D.Dissertation at georg mason university 2012, p. 72.

(3) Ibid, p. 73.

(4) ادريس ثابت، "محاولات السلام في قبرص"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 1968، العدد 14، ص132.

(5) Monetegle Stearms , op. cit., p. 88.

(6) Ibid., p./ 89.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

يتضح ان اصرار القبارصة اليونانيين على الحصول على الاستقلال ومطالبة القبارصة الترك بالانفصال هي نقطة الخلاف في قضية قبرص وهي العقبة التي ستقف في وجه كل مبادرة لحل القضية.. وهذا ما ستوضح من الاحداث التي سنتطرق اليها..

وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للقيام بجهود دبلوماسية لانهاء الازمة، فاقترحتا في اوائل (شباط 1964)، ارسال قوات سلام من حلف شمال الاطلسي، فوافق الترك واليونانيون على ذلك المقترح الا ان مكاريوس رفضه، لانه يخشى ان يكون لتركيا تاثير اكبر من تاثير اليونان على الحلف وان الحل سيكون مفضلا أكثر لتركيا مما عليه بالنسبة للقبارصة اليونانيين⁽¹⁾، ومن جهة أخرى طالب مكاريوس بقوات من الامم المتحدة، وبإشراف مباشر من مجلس الأمن لنشرها في الجزيرة، ووقف الاتحاد السوفيتي موقفا معارضا من ارسال قوات اطلسية، وعلن بانه لن يقف مكتوف اليدين امام الغزو الاجنبي لقبرص وارسل خرتشوف رسالة إلى الرئيس مكاريوس، اعلن فيها استعداد الاتحاد السوفيتي الوقوف إلى جانب قبرص وتقديم العون والمساعدة لها في مواجهة أي غزو، كما ارسل رسائل إلى الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء بريطانيا اكد فيها ان حل المشكلة يجب ان يتم في مجلس الأمن وليس عن طريق قوات حلف شمال الاطلسي (الناتو)⁽²⁾.

وقد ادت الولايات المتحدة دورا دبلوماسيا مهما في سعيها لتسوية المسألة واحتوائها من خلال اشتراك رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو في تهدئة مكاريوس وعدم تصعيد الاحداث.

(1) Margaret W. Bartlett, Cyprus 1960- 1970: An Intellectual history of the cold war Toll, the united nations, and decolonization, adissertation submitted to the caspersen school of Graduate studies, Drew university, Madison, New Jersey, 2013, p. 103.

(2) عليه عبد الحسين سعيد، المصدر السابق، ص 309.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

وقد صرح باباندريو: "انه في حال انتخابه مرة أخرى عام 1965 الانتخابات القادمة- فانه سيكون لي دور في ثني موقف مكاريوس عن تصعيده للاحداث وموقفه المتصلب من الازمة القبرصية... وابدى رأيه ان حل الازمة يمكن في سحب القوات اليونانية والتركية من جزيرة قبرص ويحل محلها قوات دولية" (1). وإزاء هذا ارسلت وزارة الخارجية الأمريكية برقية إلى السفارة الأمريكية في اليونان بتاريخ (24 شباط 1964) جاء فيها: "نحن نأمل ان يعقد اجتماع بين باباندريو اينونو.. ونحن متفائلون في ان الاجتماع سيساهم في حل ازمة قبرص، واقناع مكاريوس لقبول قوة حفظ سلام دولية، وايضا حث مكاريوس على اتخاذ التدابير الممكنة للحفاظ على القانون والنظام في قبرص" (2).

ورغم جهود الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها موافقة مكاريوس واقناعه لارسال قوات لحفظ السلام من الحلف الاطلسي (الناتو)، الا انه رفض الاقتراح، وفي (15 شباط 1964)، عرضت المسألة القبرصية على الأمم المتحدة (3)، حيث اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا في (4 اذار 1964)، يقضي بتشكيل قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في قبرص (4)، وفعلا باشرت هذه القوة عملها في (27 اذار 1964)، على ان عملها تحدد بمدة معينة هي ثلاثة اشهر جرى تجديدها دوريا بعد ذلك. الا ان الية عمل هذه القوات وقلة أفرادها ادى إلى ضعف دورها

(1) F.R.U.S,(1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the department of state, Athens, February 21, 1964, Vol.XVI, No. 17, pp. 34- 36.

(2)Ibid., Telegram from the department of state to the Embassy in Greece, Washington, February 24, 1964, Vol.XVI, No.18, p. 39.

(3) محمد عبد الوهاب، "قبرص بين التقسيم الداخلي والتقسيم الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 75، القاهرة، 1984، ص160.

(4) تكونت قوات حفظ السلام التي شكلتها الامم المتحدة من بريطانيا كندا (2750)، فنلندا (1000)، السويد (1000) الدنمارك (1000) للمزيد ينظر:

Carolyn Wenzke and Dan Lindley, Dismantling the Cyprus Conspiracy: the Us role in the Cypriot crises of 1963, 1967, and 1974, University of Notre Dame. 2008, p. 13.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

اذ لم تستطع هذه القوة القليلة ان تمنع تجدد اعمال العنف بين الاطراف المتنازعة في قبرص، علما ان هذه القوة لم تكن تتمتع بسلطات التفتيش أو الاعتقال أو نزع السلاح، وكانت تعمل تحت موافقة حكومة (مكاريسوس)، وكانت النتائج سلبية على نشاطها في ضبط الأمن والنظام، اذ كان نشاطها محدودا ولا يتناسب مع حجم وخطورة الموقف المتنازم في قبرص⁽¹⁾.

وعليه تجددت الاشتباكات، ولم تستطع القوات التي شكلها مجلس الأمن منع التصادم، مما دفع تركيا إلى التهديد بالتدخل العسكري، وبعثت الحكومة التركية في (13 اذار 1964) بمذكرة تهديد إلى مكاريسوس بالتدخل بصورة منفردة ما لم يتم التوقف عن ضرب الاحياء والمناطق التركية في قبرص⁽²⁾، في الوقت نفسه كانت تجتاح تركيا التظاهرات للمطالبة بالتدخل، على اثر نشر الصحف للمذابح التي يتعرض لها القبارصة الترك، فعقدت الحكومة التركية اجتماعا طارئا للمجلس الوطني التركي الكبير الذي منح الحكومة صلاحية التدخل العسكري لحماية الترك في جزيرة قبرص⁽³⁾.

ونتيجة للأفتقار الى بؤادر لحل الازمة بين الطائفتين سعت الولايات المتحدة الأمريكية بالوسائل الدبلوماسية واتصلت السفارة الأمريكية في اليونان بباباندرينو الذي ابدى استعدادا في اقناع مكاريسوس في التريث وعدم تصعيد الاحداث شرط ان تسرع الولايات المتحدة الأمريكية لحل الازمة بسرعة فيما يخص دور الاتحاد السوفيتي في القضية اخبرت بابا ندرينو ان الاتحاد السوفيتي يستعمل الازمة ليظهر مظهر البطل امام العالم لذلك لابد ان تسرع الولايات المتحدة الأمريكية وان تقوت الفرصة على الاتحاد السوفيتي⁽⁴⁾.

(1) عدنان حفيظ، قبرص ولعبة الامم، بيروت، 2002، ص 69.

(2) محمد عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 161.

(3) عدنان حفيظ، المصدر السابق، ص 65.

(4) F.R.U.S.,(1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Athens, April 10, 1964, Vol.XVI, p. 65.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

ولم تكثف الولايات المتحدة الأمريكية بهذا بل اقترحت ترحيل السكان الترك الموجودين في جزيرة قبرص بهدف الحفاظ على الأمن والسلم في منطقة البحر المتوسط وقد اثارَت هذه المقترحات، قلق الحكومة التركية التي ردت على المبعوث الأمريكي بان الحل الذي تراه هو الفصل بين الجزء التركي واليوناني⁽¹⁾، وعلى اثر ذلك قام رئيس الوزراء عصمت اينونو (1884-1973)⁽²⁾ بزيارة إلى واشنطن خلال شهر ايار 1964، اجتمع مع الرئيس لندون جونسون، واجرى محادثات صدر عنها بيان مشترك ايدا فيه الجهود المبذولة من قبل الامم المتحدة لاعادة السلم والأمن إلى الجزيرة ويؤكدان احترامهما لجميع الاتفاقيات القائمة والملزمة للموقعين عليها⁽³⁾. إزاء هذا ارسل الرئيس الأمريكي جونسون مبعوثه الشخصي دين اتشيسون Dean Acheson (1893-1971)⁽⁴⁾ إلى اليونان، وقدم اقتراحا يشمل عدة نقاط لحل القضية القبرصية وهي اتحاد قبرص مع اليونان وان تتخلى اليونان على

(1) عصمت اينونو (1884-1973): ولد في عام 1884 في عائلة من عوائل الطبقة الوسطى، تخرج في الاكاديمية العسكرية عام 1906، التحق بلجنة الاتحاد والترقي عام 1907، اشترك في الحرب السرية بين عامي (1919-1920)، وفي الجمهورية خدم اينونو كرئيس للوزراء في السنوات 1923-1924 و (1925-1937)، اصبح رئيسا للجمهورية بعد وفاة اتاتورك (1938-1950) ورئيسا للوزراء (1960-1965)، توفي عام 1973، للمزيد ينظر: اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ط1، ت: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي، لبنان-2013، ص ص519-520.

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص463.

(3) المصدر نفسه .

(4) دين اتشيسون (Dean Acheson) (1893-1971) دبلوماسي أمريكي ولد في (11 نيسان 1893) في ولاية كونتيكت حصل على شهادة البكالوريوس في القانون من هارفارد، عمل وكيلا لوزارة الخزانة في عهد روزفلت عام 1933، ثم اصبح وكيلا لوزارة الخارجية في (1945-1947)، ثم وزير للخارجية (1949-1953) ويعد واحدا من ابرز صانعي السياسة الأمريكية ابان الحرب الباردة واذا كان من ابرز دعاة انشاء منظمة حلف الاطلسي، توفي عام 1971 للمزيد ينظر:

The New Encyclopedia Britannica. Vol.1.pp.61.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

(جزر الدوديكانيز) لتركيا كونها قريبة من السواحل التركية، مع اعطاء تركيا قاعدة عسكرية في قبرص، وتعويض القبارصة الترك الذين يغادرون الجزيرة أو يريدون البقاء فيها، وانشاء ولاية أو ولايتين ذات حكم محلي للقبارصة الترك⁽¹⁾ وقد رأت الحكومة التركية ان الخطة تستحق المناقشة. اما حكومة اليونان فقد صرح باباندريو ان اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية قضية قبرص بهذا الشكل غير مقبول ولاسيما فيما يخص التعويض، وانشاء ولايتين للترك وهذا ليس رأيه فقط بل رأي السياسيين ايضا⁽²⁾.

وما لبثت ان عادت المصادمات بين الطائفتين في منتصف شهر (ايار 1964)، واستمرت الاستعدادات العسكرية من قبل الطرفين، فدخلت قوات تركية ويونانية سرا إلى الجزيرة وعليه اعلن مكاريوس في (1 حزيران 1964) التجنيد الالزامي والذي يشمل جميع القبارصة اليونانيين الذين تتراوح اعمارهم (18-20)⁽³⁾، فاعترض نائب الرئيس فاضل كوجك على هذا القرار ما دفع الرئيس مكاريوس إلى اعفائه من منصبه والغاء الدستور، وعلى اثر ذلك صرح رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو: "ان تركيا ستحمي القبارصة الترك اذا انه لم يتم الاحتفاظ بحقوقهم بالوسائل السلمية والاجراءات الدولية الجاري اتخاذها، وان قرار التجنيد المذكور مخالف لاتفاقيات زيورخ ولندن..."⁽⁴⁾.

وفي ظل التهديد التركي بالتدخل العسكري وارسال قواتها إلى قبرص لم يبق امام الولايات المتحدة الأمريكية، بعد فشل الجهود الدبلوماسية لنزع فتيل الازمة بين تركيا واليونان حول قبرص، سوى اتخاذ الوسائل التحذيرية الكفيلة بوقف التهديد التركي بالتدخل العسكري في قبرص⁽⁵⁾، فكانت رسالة الرئيس جونسون الحل الوحيد لهذا

(1) Monteagle Steams, Op. Cit., p. 105.

(2) F.R.U.S.(1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the Department state, Athens May 18, 1964, Vol.XVI, No. 44, p. 93.

(3) Caroline Wenzke and Danlindley, op. cit., p. 15.

(4) مقتبس في: احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص178.

(5) عليه عبد الحسين سعيد، المصدر السابق، ص311.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

المازق اذ ارسل جونسون في (5 حزيران 1964) ⁽¹⁾ رسالة إلى رئيس الحكومة التركية عصمت اينونو ردا على قرار الاخير بالتدخل العسكري في قبرص، موضحة ان القرار الذي اتخذه تركيا له عواقب وخيمة على علاقات بلديهما، وتضمنت الرسالة تهديدا مبطنا لتركيا بقوله: "ان التدخل العسكري في قبرص، سيؤدي إلى تدخل الاتحاد السوفيتي، وقد يضعها في حالة صدام مسلح مع الاتحاد السوفيتي ⁽²⁾، وان على تركيا ان لا تعتمد على دعم حلفائها في حلف شمال الاطلسي (الناتو)، لانهم غير ملتزمين بحماية تركيا من الاتحاد السوفيتي لأنها اتخذت خطوة دون مشاورة وتبادل الاراء مع حلفائها في حلف شمال الاطلسي (الناتو)، وقبل الحصول على موافقتهم ⁽³⁾ ولقد قوبل موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا المتمثل برسالة الرئيس جونسون ببالغ الحيرة والقلق من قبل الراي العام التركي، وجعلت الترك يعيدون النظر في علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، الامر الذي دفع تركيا إلى البحث عن وضع عالمي جديد يكون لتركيا موقع فيه ⁽⁴⁾ كما قررت الحكومة اليونانية التدخل عسكريا في جزيرة قبرص، بعد التصعيد التركي وعزمها على التدخل العسكري في الجزيرة، بعد أن رأت الولايات المتحدة الأمريكية ان تحتوي القضية من خلال المباحثات مع رئيس الوزراء اليوناني (بابا ندريو) ليساهم في تهدئة الاوضاع والضغط على مكاريوس. وفي رسالة من بابا ندريو إلى الرئيس جونسون في (9 حزيران 1964) عبر باباندريو عن شكره للولايات المتحدة الأمريكية عن الجهود التي تبذلها في تسوية القضية.. كما اعرب ان سياسة الحكومة اليونان هي

⁽¹⁾ ينظر نص الرسالة في الملحق (4).

⁽²⁾ F.R.U.S,(1964-1968), Telegram from the Department of State to the Embassy in Turkey, Washington, June 5, 1964, Vol.XVI, No. 54, p. 198.

⁽³⁾ Ibid., p. 199.

⁽⁴⁾ جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص ص 209- 210.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

السلام ولكن في حالة الهجوم التركي وانزال الجيش التركي في قبرص، عندها لابد من ان تتدخل اليونان عسكريا دعما لنصرة القبارصة اليونانيين⁽¹⁾. وكان للرسالة اثر كبير ولاسيما بعد ان اتضح للولايات المتحدة الأمريكية موقف باباندريو المتصلب والمساند لمكاريوس. فاتضح للولايات المتحدة الأمريكية ان هناك وجود واستمرار باباندريو يعد تهديدا ويؤثر سلبا في حل القضية قبرص لانه يتعرض لضغط من السياسيين والرأي العام في التدخل عسكريا ودعم مكاريوس حتى وصل الحال ان الرأي العام بدا يقول ويصرح ان فوز باباندريو يعني بمثابة بداية الطريق لأعلان الاتحاد وضم قبرص إلى اليونان⁽²⁾. وكانت هذه البداية لادراك الولايات المتحدة الأمريكية ان وجود باباندريو أمسى يهدد استراتيجيتها وبدأ يخرج على المسار الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية وان فوزه مرة أخرى في الانتخابات القادمة عام 1965. من الأمور التي لابد للولايات المتحدة الأمريكية ان تحول دون تحقيقها. رغم هذا استمرت المباحثات وتبادل البرقيات بين الولايات المتحدة الأمريكية واليونان حول قضية قبرص، فعقدت السفارة الأمريكية في اليونان اجتماعات مع باباندريو وعرضت عليه اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية في ضم قبرص لليونان وتعويض تركيا بعدد من الجزر... وقد ابدى باباندريو رفضه واكد ان منح الجزر إلى تركيا بموجب مبدأ التعويض سيؤدي إلى حدوث ثورة في اليونان⁽³⁾. وإزاء هذا ارسل الرئيس جونسون برقية إلى باباندريو ابدى فيها ان الازمة في قبرص تكمن في تصليب موقف الطائفتين اليونانية والتركية من جهة وتدفق الأسلحة في الجزيرة من جهة أخرى وهذا سيقود في النهاية إلى انفجار الازمة لذلك لابد من ان يكون لباباندريو موقف ايجابي في التأثير على مكاريوس

(1) F.R.U.S.,(1964-1968), Letter from prime minister Papandreou to president Johnson, Athens, June 9, 1964, vol.XVI No. 60, p. 122.

(2) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Athens, June 13, 1964, vol.XVI, No. 67, p. 137.

(3) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Athens, June 14, 1964, vol.XVI, No. 68, p. 140.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

والقبارصة اليونانيين لتهدة الاوضاع وضبط النفس⁽¹⁾. فكان جواب باباندريو انه اشار الى انه من الضروري ان تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهدا كبيرا في تسوية المسألة واحتوائها وحصرها بين الطرفين لان هناك دولا- الاتحاد السوفيتي- ابدت استعدادها لدعم مخططات مكاريوس⁽²⁾.

وعلى اثر قيام الطائرات التركية بالتحليق فوق جزيرة قبرص وهو معناه بدء الهجمات التركية، أبدى باباندريو استعداده لاستئناف القوات اليونانية لدعم كاريوس⁽³⁾ فارسلت على اثره هذا وزارة الخارجية الأمريكية على أثر ذلك توصيات إلى باباندريو في برقية ارسلتها إلى السفارة الأمريكية في اليونان بتاريخ (16 اب 1964) والتي جاء فيها: "احتكم على التوصل إلى اتفاق مع تركيا على اساس اقتراحات السيد اتشيسون لحل القضية بطرق دبلوماسية ولاسيما انكما عضوان في حلف الناتو ولايد من حصر القضية بينكما ولايد من ان تستمر الجهود المبذولة من حضرتكم مستخدمين سلطتكم ونفوذكم في التأثير على القبارصة اليونانيين للحفاظ على السلام في الجزيرة وهذا يشمل تعاونها مع الامم المتحدة " ⁽⁴⁾.

من الجدير بالذكر ان رئيس الاتحاد السوفيتي نيكيتا خروتشوف (Nikita S. Khrushchev)⁽⁵⁾ ارسل في (18 اب 1964) برقية إلى عصمت اينونو حذره من

(1) F.R.U.S.,(1964-1968), Telegram from the Department of state of state to the Embassy in Greece, Washington, July 1, 1964, Vol.XVI, p. 170.

(2) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the department of State, Athens, June 19, 1964, vol.XVI, p. 188.

(3) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Athens, August 9, 1964, Vol.XVI, No. 112, p. 235.

(4) Ibid., Telegram from the Department of state to the Embassy in Greece , Washington, August 16, 1964, Vol.XVI, No. 126, p. 257.

(5) نيكيتا خروتشوف (1894-1971) (Nikita Khrushchev) زعيم شيوعي ، ورجل دولة سوفيتي حكم الاتحاد السوفيتي من (1953-1964) ، وتميز عهده بالمعاداة الشديدة للستالينية وبارساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي ، ولد في كالينوفكا بمقاطعة كورسك الواقعة بالحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا ، وعمل راعيا ثم عاملا في معمل الصلب، ثم أنتمى الى الحزب الشيوعي عام 1918 ، ثم أنتسب الى الجامعة العمالية عام 1922 ، ليتدرج بعد تخرجه فيها بالمناصب الادارية في الحزب الشيوعي السوفيتي ليصبح عضوا فيه عام 1939 ، حكم الاتحاد السوفيتي للفترة (1953-1964) ، وشهدت فتره حكمه تطورات مهمة (حل الكومنفورم) عام 1953 ، وأنشاء حلف وارسو عام 1955 وعقد اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية عام 1963 ، وفي (14 تشرين الاول 1964) نحي خروتشوف عن كافة مناصبه بحجة تفرده بالسلطة، وفشل سياسته الزراعية في البلاد ، وتبادل الخلافات والاتهامات مع قادة الحزب الشيوعي الصيني ، توفي عام 1971.

للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج 2 ، ص ص 611-613.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

مغبة الهجمات الحربية على جمهورية قبرص، التي تعد دولة ذات سيادة وعضوا في الامم المتحدة ووضح ان القوة ليست الطريقة الملائمة لحل المشاكل المعقدة⁽¹⁾.

شجع موقف الحكومة السوفيتية تجاه قبرص الرئيس مكاريوس على التوجه نحو الاتحاد السوفيتي طالبا تقديم المساعدة العسكرية اليه في تزويد الأسلحة، وساندت الحكومة اليونانية مكاريوس بالتوجه إلى الاتحاد السوفيتي وتزويد قبرص بالأسلحة، وقبله دعوة الحكومة السوفيتية لزيارة موسكو⁽²⁾، ترتب على سلوك حكومة (بابا ندريو) اليونانية سياسية لم توافق عليها الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من مناسبة لانها تضامنت تضامنا كاملا مع (مكاريوس)، ومدت له يد العون العسكري والسياسي، وفي ظل هذه المستجدات القى عصمت اينونو باللائمة على مكاريوس باستعاثته بموسكو واستيراد السلاح منها مما يشكل خطرا على حلف (الناتو) وشرقي البحر المتوسط، وفي ضوء المستجدات توقفت الطائرات التركية بأمر من الامم المتحدة والاتحاد السوفيتي وتهديدات القبارصة اليونانية بالاستيلاء على المناطق التركية في قبرص ما لم يتوقف القصف بالمقابل قام مكاريوس في (18 ايلول 1964) برفع الحصار الذي كان قد فرضته على القبارصة الترك⁽³⁾.

وقد شهدت المدة بين (1965-1967) اجراء محادثات ومفاوضات بين تركيا واليونان، لحل النزاع في جزيرة قبرص وكانت اخر جولة من المفاوضات تلك التي بدأت في العاصمة البلجيكية (بروكسل) في حزيران عام 1966، وحضرها ممثلون عن تركيا واليونان، فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا⁽⁴⁾ وخلال هذه المباحثات فرضت تركيا اربعة مبادئ لتكون قاعدة اساسية للمفاوضات بين الطرفين هي التمسك باتفاقية زيورخ وعدم خرقها من قبل

(1) عليا عبد الحسين سعيد، المصدر السابق، ص312.

(2) المصدر نفسه ، ص312.

(3) المصدر نفسه، ص313.

(4) Charles Scobie . The struggle for Cyprus . Hoover Institute Press , 1974. P. 97.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

الطرفين، وعدم التخلي عن حقوق الطائفة التركية امام سيطرة الطائفة اليونانية وعدم تحقيق الوحدة بين قبرص واليونان، واخيرا الحفاظ على التوازن القائم بين تركيا واليونان حسب اتفاقية لوزان عام 1923. ولكن يبدو ان المفاوضات لم تستمر طويلا بسبب تطورات الوضع السياسي الداخلي في اليونان، وحدث انقلاب عسكري في (21 نيسان 1967)⁽¹⁾. وقد أدى إعلان استعداد الإدارة الأمريكية لأقامة علاقات وثيقة مع المجلس العسكري الحاكم في اليونان إلى إثارة الشكوك حول احتمال قيامها بدور في تقسيم قبرص وترافق ذلك مع فشل المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين في التوصل إلى حل، مما نتج عنه اندلاع أعمال عنف في قبرص⁽²⁾ بسبب تدخل النظام اليوناني الجديد في شؤون قبرص الداخلية وتشجيع العناصر اليونانية بزعامة جورجيس غريفاس Georgies Grivas⁽³⁾، زعيم منظمة ابوكا على المطالبة بالاتحاد مع اليونان، فضلا عن تزويد تلك العناصر بالأسلحة كما قامت الحكومة اليونانية بارسال (16) ألف جندي بشكل سري لدعم القبارصة اليونانيين، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى بذل نشاط دبلوماسي لانهاء الأزمة في قبرص وانسجاما مع هذا الموقف ارسلت واشنطن في (30 ايار 1967) سايروس روبرتس فانس Cyrus Roberts Vance⁽⁴⁾

(1) ادريس ثابت، المصدر السابق، ص ص132- 133.

(2) انس يونس عبد، المصدر السابق، ص 210.

(3) جورجيس غريفاس George Grivas (1897- 1974)، ولد في قبرص عام 1897، التحق بالاكاديمية العسكرية وتخرج فيها عام 1919 برتبة ملازم، وشارك في الحرب التركية اليونانية (1920- 1922)، وكان له دور في النضال المسلح في قبرص، حيث كان زعيم منظمة ابوكا، توفي عام 1974 للمزيد ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, , vol. 5, p. 507.

(4) سايروس روبرتس فانس Cyrus Roberts Vance (1917- 2002): سياسي أمريكي ولد في عام 1917 درس القانون في جامعة ييل في عام 1939، خدم في البحرية الأمريكية حتى عام 1946، دخل السلك الحكومي عام 1950 اصبح نائبا لوزير الدفاع في عهد الرئيس جونسون ووزيرا للخارجية في عهد الرئيس جيمي كارتر، شغل عددا من الوظائف كان اخرها المبعوث الخاص للامم المتحدة إلى البوسنة عام 1993، توفي عام 2002، للمزيد ينظر:

<http://history.state.gov/departments/history/people/secretaries>.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

نائب وزير الدفاع الأمريكي مبعوثا خاصا، للقيام برحلة بين انقرة واثينا لتطوير الاتفاقية (1) وفي المقابل فقد اشار السفير تالبوت في برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية في (27 تشرين الثاني 1967) إلى جهود الامين العام للأمم المتحدة في حل الازمة و لتقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين حيث دعا الحكومتين لاعادة تأكيد واستقلال وسلامة اراضي جمهورية قبرص، وسحب القوات اليونانية والتركية باقصى سرعة من الجزيرة (2).

وفي اوائل كانون الاول عام 1967، تم التوصل إلى حل للوضع المتفجر في قبرص وقد خفت حدة الحرب بين اليونان وتركيا وذلك بفضل الجهود من قبل سايروس فانس لتسوية القضية بين الطرفين حيث قرر سحب (9000) من القوات اليونانية من قبرص ولم يتبق سوى (950) المسموح بها بموجب اتفاقيات الاستعمال عام 1960- زيورنخ ولندن- كما وافق الترك على سحب (1500) جندي تركي والغاء خططهم لغزو قبرص (3) وقد لاقت المفاوضات التي اقترحها المبعوث فانس موافقة كل من الترك واليونانيين، فقد عينت الحكومة التركية في (3 حزيران 1968) رؤوف دنكتاش Rauf Denktas (1919-2013) (4) ممثلا

(1) Monteagle steams, Op.Cit., p. 193.

(2) F.R.U.S, (1964-1968), Telegram from the embassy in Greece to the Department of State, Athens, November 27, 1967, Vol.XVI. No. 325, p. 670.

(3) Nicholas Lee Rummell, Cyrus in Cyprus: Cyprus Vance and Crisis Management in the Cyprus crisis of 1967, Unpulished M.A.Thesies, the graduate school of the college of Charleston and the Citadel- 2009, p. 84.

(4) رؤوف دنكتاش Rauf Denktas (1924-2012): سياسي قبرصي تركي، ولد في عام 1924 في مدينة بافوس في قبرص درس القانون وتخرج عام 1947، وكان ابرز المساهمين في اعداد الدستور عام 1960، كما شارك في معظم مفاوضات القبرصية، واختير نائبا لرئيس الجمهورية القبرصية عام 1973، وفي عام 1983، اصبح رئيسا لدولة قبرص التركية الفيدرالية في عام 1975 والتي لم تتل الاعتراف الدولي، واصبح رئيسا لجمهورية قبرص الشمالية في الفترة (1983-2005)، توفي في نيقوسيا في عام 2012 للمزيد ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, op. cit., Vol.16, p. 901.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

للطائفة التركية في المفاوضات وعين مكاربوس غلافكوس كليريدس Glafkos Clerides (1919-2013) ⁽¹⁾، بوصفه قوميًا قبرصيًا ممثلًا عنه، وقد أجريت المفاوضات بإشراف الأمم المتحدة وبتأييد من منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، ومرت المفاوضات بثلاث مراحل بدأت في حزيران 1968، واستمرت لمدة ثلاث سنوات تقريبًا، وكانت نتيجتها الفشل ⁽²⁾، ويظهر أن سبب تعثر تلك المفاوضات وفشلها يرجع إلى التناقض في وجهات نظر الطرفين فالترك يصرون على الانفصال بينما القبارصة الترك يصرون على الاستقلال لذلك كانت كل المحاولات تبوء بالفشل.

من خلال ذلك يتضح أن دور الولايات المتحدة الأمريكية في حل القضية كان مهماً وكانت تسعى جاهدة لتسوية ترضي الطرفين (القبارصة اليونانيين) و(القبارصة الترك) واثناء فترة الرئيس الأمريكي جونسون حدثت ازمت عديدة بسبب اصرار مكاربوس على تعديل بنود الدستور بما يتناسب مع مصالح القبارصة اليونانيين والتي أدت إلى تفجر الوضع وعليه قررت تركيا التحرك وتحشيد قوات تركية، وعندها بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً دبلوماسية لاحتواء الأزمة وحلها داخل أروقة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وعدم تصعيد الأحداث وإدراجها في منظمة الأمم المتحدة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بموقف صعب بسبب أن كلا الطرفين هما عضوان في حلف (الناتو) وتربطهما معهما علاقات جيدة ولديها قواعد على أرضهما، وليس من مصلحتها أن يدب نزاع بينهما وفي منطقة البحر المتوسط التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية

(1) غلافكوس كليريدس (Glafkos Clerides) (1919-2013): سياسي قبرصي يوناني ولد في نيقوسيا في عام 1919، درس القانون في بريطانيا، أصبح عضواً في منظمة إيوكا، أصبح رئيساً لمجلس النواب القبرصي عام (1960-1976)، تولى رئاسة الجمهورية بعد وقوع الانقلاب القبرصي في عام 1974، ثم أصبح رئيساً لجمهورية قبرص في المدة (1993-2003)، توفي عام 2013: للمزيد ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Op. Cit., vol. 16, p. 901.

(2) وليد محمود احمد، المصدر السابق، ص40.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

دوما لجعلها هادئة بعيدة عن الاضطرابات كي لا تمنح للاتحاد السوفيتي فرصة للتدخل.. لذلك عندما فشلت الوسائل الدبلوماسية اقدم الرئيس جونسون على تغيير لغة الحوار حيث اتخذت صورة تهديد لتركيا التي اصررت على ارسال قواتها إلى قبرص من خلال الرسالة التي ارسلها جونسون إلى (اينونو) في (5 حزيران 1964). في حين استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في مباحثاتها مع الحكومة اليونانية- رئيس الوزراء اليوناني- جورج باباندريو ليكون له دور في حل الازمة من خلال تأثير باباندريو في موقف مكاريوس وفي القبارصة اليونانيين للحفاظ على الأمن والسلام و ضبط النفس. وقد ابدى بابا ندرينو استعداداه للمساهمة في حل الازمة وكان خطة الولايات المتحدة الأمريكية التي اقترحتها في تعويض القبارصة الترك وما جاء في خطة خروتشوف دور في تغيير موقف بابا ندرينو الذي اعرب للولايات المتحدة الأمريكية ان الراي العام اليوناني لن يرضى ان يتنازل ولن يقبل على مبدأ التعويض، ولم يكتف بذلك وانما ساهم ودعم مكاريوس عسكريا الامر الذي اثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت انه ليس من مصلحتها ان يفوز مرة أخرى في الانتخابات... واستمرت الازمة حينها لياتي عام 1967 الذي شهد حدوث انقلاب في اليونان وبدا الحكم العسكري الذي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فيه املا في التعاون والتقاء وجهات النظر بل وحتى التنازل وقبول بما تقرره الامم المتحدة وهذا ما حدث فعلا حيث رضخت حكومة اليونان إلى سحب عدد من قواتها من جزيرة قبرص عام 1967. ودخل الجانبان التركي واليوناني مفاوضات و كانت الولايات المتحدة الأمريكية متفائلة في ايجاد حل لانهاء الازمة ولكن اصرار كلا الجانبين على موقفها حال دون التوصل إلى حل:

ويبدو ان الرئيس جونسون خلال مدة حكمه (1963- 1969) فأن موقفه كان ثابتا على وفق استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى استمرار العلاقات بين اليونان وتركيا واحتواء قضية قبرص وكان تحرك الولايات المتحدة الأمريكية دقيقا وحذرا كي لا تتهم بانها تقف إلى جانب جهة على حساب جهة أخرى.

المبحث الثالث السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان

دأب الرئيس الأمريكي جونسون شأنه شأن الرؤساء السابقين في سياسته الخارجية التي كانت احدى ادواتها هي المساعدة الخارجية، وقد اعرب الرئيس جونسون عن سعيه الى استمرار المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول لبناء اقتصادها ومساعدتها مؤكدا ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى من خلال المساعدات ان تحصل على قيمة تلك الاموال بقدر تحقيق هدفها هو مساعدة الدول⁽¹⁾. وبهذا الصدد فان الرئيس جونسون طلب من الكونغرس في عام 1964 (3.5) مليار دولار تخصيصات للمساعدات الخارجية وقد اعترض الكونغرس رغم ان التخصيص المالي الذي طلبه الرئيس جونسون كان اقل مما سبقه ممن الرؤساء السابقين- ايزنهاور وجون كينيدي، حيث ان التخصيص المالي للمساعدات الخارجية قد وصل في السنوات السابقة إلى (4.9) مليار دولار⁽²⁾. ومن الجدير بالذكر ان التزامات المساعدات الخارجية التي خصصتها الولايات المتحدة الأمريكية للربع الاول من السنة المالية 1965 أكثر من ضعف ما الربع الاول من السنة المالية 1964 حيث بلغت الالتزامات عام 1964 (133.46.2) في حين خصص (323.714.8) دولار للسنة المالية 1965⁽³⁾. وقد اعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجيتها واهدافها من المساعدة

(1) F.R.U.S, (1964-1968) , Record of Telephone conversation between president Johnson and the under secretary of state (Ball), Vol.IX, No. (10), Washington, May 13, 1964, p. 22.

(2) Ibid., Memorandum from the Administrator of the agency for international development (Bell) to president Johnson 1, Vol.IX, No.13, Washington, October 7, 1964, p. 25.

(3) Ibid., memorandum from the administrator of the Agency for international development (Bell) to president Johnson, Vol. IX, No.14, Washington, October 13, 1964, p. 30.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

الخارجية في ضوء تقرير رؤساء مجموعة العمل الاقتصادية في وزارة الخارجية الأمريكية والذي تضمن: "أن لابد من الاستمرار في برنامج المساعدات الخارجية فهناك دول قد حققت نجاحا مثل اليونان وتايوان وإيران، وهذا يشجع التخفيض التدريجي للمساعدات لهذه الدول ولا سيما بعد أن تحقق فيها النمو الاقتصادي السريع وزيادة ملحوظة في الاستقرار السياسي⁽¹⁾. وإزاء هذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الضروري تقليل المنح في ظل البرامج الانتمائية لكل من اليونان، تركيا وتايوان وكوريا، وهذا يمكن أن يوفر عشرة ملايين دولار إلى ثلاثين مليون دولار، واستبعدت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحل الائتمانات المصرفية والقروض المضمونة أن تكون بديلا عن المنح في اليونان⁽²⁾. وهنا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في استراتيجيتها التي تهدف إلى التقليل التدريجي للمساعدات الخارجية ولا سيما للدول التي شهدت تقدما ملحوظا في اقتصادها على مر السنوات الأخيرة كما أوضح التقرير الذي أعدته مجموعة الخبراء الاقتصاديين في وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن رأس المال الخارجي في أي دولة يعتمد بشكل كبير على معدلات النمو التي تحققت في الدولة، والنجاح في تحسين سياسات التنمية، فضلا على مقدار الصادرات إلى الدول المتقدمة⁽³⁾. أما تمويل متطلبات رأس المال فأوضح التقرير أن هناك مصادر أخرى للتمويل تضمنت (الاستثمار الخاص، والمساعدة الثنائية، والمساعدة المتعددة الأطراف)⁽⁴⁾.

(1) F.R.U.S.(1964-1968), Report of the President's task force on Foreign Economic policy, 1. vol. IX, No. 20, Washington, Undated p. 42.

(2) Ibid., Information Memorandum from the assistant administrator for program of the Agency for international development (Chenery) to the administrator of the agency for international development (Bell), Vol. IX, No.15, Washington, October, 17, 1964, p. 32.

(3) Ibid., Report of the president's task force on foreign economic policy Vol.IX, No. 20, Washington, Undated p. 57.

(4) Ibid., p. 59.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدة ونظراً لشمول دول كثيرة ببرنامج المساعدات الخارجية فإنها لجأت إلى التفكير في وسائل أخرى لتمويل رأس المال ودعم مشاريع التنمية في الدول وهي بهذا بدأت تنقسم نفقات المساعدة مع الدول الأخرى. وإزاء هذا قالت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستعمل على إنهاء المساعدات بصورة تدريجية لعدد من الدول (اليونان وتايوان وإسرائيل) لتقدمها الاقتصادي وإنها ستستمر في ربط مساعدتها بما يصب في مشاريع التنمية. وإنها ستوجه مساعداتها في تحقيق الهدف وهو رفع الكفاءة والقدرات الإدارية للاستثمار في الدول النامية، مؤكدة أنها أنهت المساعدات الاقتصادية والتي بلغت عام 1961 (1100.000.000) دولار لكل من (اليونان، وتركيا، وتايوان، وإيران، وباكستان) وتم نقل المساعدات إلى دعم مشاريع التنمية إذ بلغت الالتزامات آنذاك حوالي (400) مليون دولار سنوياً. ورغم هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في تقديم المساعدات الاقتصادية لدعم الجهود الأمنية للدول التي تسعى للحفاظ على حرياتها، وقد بعث الرئيس جونسون في (14 كانون الثاني 1965) رسالة خاصة إلى الكونغرس بخصوص المساعدات الخارجية إذ أوصى بأعتماد قدره (3380) مليون دولار للسنة المالية 1966 تشمل (1170) مليون دولار للمساعدات العسكرية و(2.210) مليون دولار لفئات أخرى من المساعدات⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن حجم المساعدات يتأثر حتماً على وفق عوامل وحاجة الدول مثلما حين اندلعت الحرب الهندية-الباكستانية⁽²⁾ في عام (1965) انخفض حجم المساعدات إلى أوروبا والدول الأخرى نظراً لزيادة احتياجات الهند

(1) F.R.U.S,(1964-1968), Editorial note, vol.IX, No.29, p. 90.

(2) الحرب الهندية الباكستانية: بدأت الحرب في كانون الثاني 1965 بالنزاع على منطقة (جامو وكشمير) ، واستمر النزاع بين الطرفين مما أضطر مجلس الأمن على إصدار قرار بوقف إطلاق النار في (20 آب 1965) ، في حين بذل الاتحاد السوفيتي جهوداً كبيرة لأيقاف الحرب وجعل البلدين يدخلان في مباحثات سلام أنهت في توقيع اتفاقية طشقند في عام 1969 في العاصمة الأوزبكية طشقند . للمزيد ينظر : عوني عيسى أسحق ، المصدر السابق ، ص 767 .

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

لاتخاذها تدابير اصلاحية مهمة ما حتم عليها طلب المساعدة من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وقد بلغت مخصصات المساعدات الخارجية للسنة المالية 1967 للمساعدة الاقتصادية خصص لها ميزانية (2469) مليون دولار وبلغ اعتمادها (2.144.000.000) دولار بينما المساعدات العسكرية بلغت (917) مليون دولار واعتماد (792) مليون دولار⁽²⁾.

وهنا يتضح ان سياسة الرئيس جونسون لا تختلف عن سياسة سابقه من الرؤساء في جعل المساعدات الاقتصادية مخصصاتها أكثر من العسكرية، ولا سيما في ظل برامج التنمية وتحقيق تقدم اقتصادي ورفع اقتصاد الدول من خلال النهوض بواقعها الزراعي والصناعي لتضمن بالمستقبل اكتفاءها الذاتي وبهذا يقلل تدريجيا المساعده لها.

ومن الجدير بالذكر ان هذه المخصصات قد عرضت على الكونغرس المساعدات ضمن برنامج الانماء لعام 1967 الذي قام بتخفيضها فبعد ان طلب الحصول على (2.469.000.000) دولار كمساعدات اقتصادية، اقر الكونغرس (2.144.000.000) دولار حيث استقطع (325) مليون دولار، ولقروض التنمية طلب تخصيص (665) مليون دولار، بينما اقر الكونغرس (500) مليون دولار أي خفض بنسبة (25%)⁽³⁾.

(1) F.R.U.S,(1964-1968), Memorandum Form the president's special assistant (Hamilton) to the president's special assistant (Rostow), Vol.IX, No.52, Washington, August 31, 1966, p. 148.

(2) Ibid., Memorandum from the administrator of the agency for International development (Gaud) to president Johnson, Vol.IX, No.55, Washington, October 6, 1966, p. 160.

(3) Ibid., Memorandum from the administrator of the agency for international development (Gaud) to president Johnson, Vol.IX, No.57, Washington, November 10, 1966, p. 166.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

وقد انعكس هذا التخفيض سلباً على الدول المشمولة ضمن المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الدول اقتصادياً والاستمرار في دعم برامج التنمية في تلك الدول.

ومن الجدير بالذكر أنه طوال عهده الرئيس جونسون فإنه كان على خلاف مع الكونغرس حول حجم المساعدات الخارجية والتي دوماً تصطدم برفض الكونغرس، بقرار الأخير بتخفيضها، وهذه ما شهدته السنوات التي حكم فيها الرئيس جونسون والتي كانت نسبة المساعدات التي عدت- ادنى طلب ونسبة عما سبقتها- ولاسيما مخصصات السنة المالية 1969 التي بلغت (2499.000.000) دولار. الأمر الذي جعل الرئيس جونسون في موقف صعب ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا غنى لها عن المساعدات الخارجية كونها مهمة وأداة في سياستها الخارجية وضرورة للتعاون الدولي وبناء عالم أفضل⁽¹⁾.

برامج التنمية الدولية في عهد الرئيس جونسون:

دأب الرئيس جونسون في السير على نهج سابقه في السعي ودعم مشاريع التنمية حيث خصص جزءاً من المساعدات لدعم برامج التنمية في الدول التي تتلقى المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية لذلك اعربت الولايات المتحدة الأمريكية أن واجبها يحتم عليها بوصفها زعيمة للعالم الحر وأكبر مورد للمساعدات الخارجية وضع برامج شاملة لمتلقي المساعدات. والانتقائية في توزيع المساعدات وفقاً لاداء الدولة ومدى تطورها، استعمال المعونة للتأثير في سياسات التنمية الداخلية، وتطوير المؤسسات لتنسيق جهود المساعدات الثنائية⁽²⁾ ولأجل ذلك وضعت اجراءات⁽³⁾:

⁽¹⁾ F.R.U.S.,(1964-1968), Letter from the Administrator of the Agency for international development (Gaud) to the director of the Bureau of the Budget (Zwich), vol. IX. No. 82, Washington, November 25, 1968, pp. 233- 234.

⁽²⁾ Ibid., Report of the president's task force on foreign economic policy, Vol.IX, No. 20, Washington, Undated, p. 58.

⁽³⁾ Ibid., p. 60.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

1. ربط حجم وطبيعة مساعداتها للبرامج الانمائية للدول المتلقية، كما عززت الولايات المتحدة الأمريكية من قدرة الدول المتلقية على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية السليمة.
 2. السعي في تخصيص المعونة وتحقيق الاهداف في النهوض بواقع الدول المستفيدة من المعونة ليس فقط لسد الثغرات والنقص في الموارد فحسب ولكن لتوفر حافزا لتحقيق اقصى حد للاستفادة من مواردها الخاصة .
 3. توفير الواردات التي تعد من الأدوات الضرورية لتحقيق التنمية ودعم برامج التنمية ومن الجدير بالذكر ان (60%) من الاقراض التنموي اخذ شكل قروض لبرامج التنمية.
- ومن الجدير بالذكر ان دعم مشاريع التنمية يتم من خلال المساعدات من خلال (لجنة المساعدة الانمائية) التي تضم (اوروبا الغربية ، والولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا ، واليابان) وقد ارتفع التدفق الرسمي الاجمالي للمساعدات المقدمة من اعضاء لجنة المساعدة الانمائية في عام 1966، واستأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بـ(56.9%) من تدفق الرسمي الاجمالي للمساعدات⁽¹⁾.
- وقد وجد رئيس لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية، ان الولايات المتحدة الأمريكية تخصيصها للمساعدات ومشاركتها بـ(56.9%) لا يفي بالغرض، وقد حملها مسؤولية انخفاض مستوى المساعدة حيث أشار الى ان المساعدات الحكومية لدينا هي (3.6) مليار دولار في كل عام، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية قد قللت من نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص إلى (1.9) مليار دولار في عام 1965، وإلى (1.0) مليار دولار عام 1966⁽²⁾.

(1) F.R.U.S,(1964-1968), Research Memorandum from the director of the Bureau of intelligence and Research (Hughes) to Secretary of State Rusk, vol. IX, No. 138, Washington, July 26, 1967, p. 418.

(2) Ibid.,Memorandum from the administrator of the Agency for international development (Gaud) to president Johnson, Vol.IX, No. 139, Washington, July 26, 1967, p. 420.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

يبدو ان انخفاض مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم مشاريع التنمية يعود إلى بالدرجة الاولى إلى رفض الكونغرس لطلب الرئيس جونسون وقرار الكونغرس في تخفيض قيمة المساعدات الخارجية كما ان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية رغم انها لا تتنازل أو تغفل دورها كزعيمة للعالم وتبنيها لبرامج التنمية للدول النامية الا انها في الوقت نفسه ونتيجة لزيادة الدول التي تحتاج إلى المساعدات فانها بدأت تفضل المساعدات الثنائية لتخفيف عبء المساعدات ولاسيما بعد بروز دول في اوربا الغربية واليابان واستراليا كدول مانحة أيضاً.

يتضح لنا ان اليونان كانت من الدول التي شملت برامج التنمية وقد عملت الولايات المتحدة على تهيئة الظروف المواتية لضمان دخول رأس المال الاجنبي لليونان والذي يؤدي دوراً مهماً في دعم مشاريع التنمية في اليونان .

الجدول رقم (7)

نسبة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية لليونان للسنوات (1964-1969)⁽¹⁾:

السنة	رأس المال الاجنبي بالملايين
1964	48.2
1965	84.3
1966	69.1
1967	53.7
1968	53.9
1969	82.5

يتضح لنا ان رأس المال الاجنبي قد ارتفع عام 1965 وبدأ بالتناقص بعدها ثم ما لبث ان عاد بالارتفاع وهذا يعود إلى عدة عوامل فلا يمكن ان نغفل العامل

⁽¹⁾ C. Kollias, The case of Greece: 1952- 1987, Unpublished. Ph. D. Dissertation, Council for National Academic Awards thames polytechnic, 1989, pp. 76- 76.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

السياسي والظروف السياسية ولا سيما بعد انقلاب عام 1967 والاضطرابات التي سبقتها والتي تؤثر سلبا على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية إلى اليونان. ورغم كل هذا فان مشاريع التنمية ورغم تدفق رؤوس الاموال الا انها لم تحقق الاهداف المنشودة ويعزى ذلك إلى عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على توليد قاعدة تكنولوجية يمكن ان تكون بمثابة مصدر للدينامية للتنمية، مما يحتم على اليونان الاعتماد على المصادر الاجنبية والاستيراد للحصول على الآلات والمعدات التكنولوجية ما يعكس حجم الاستيراد الكبير على الواقع الاقتصادي⁽¹⁾، كما ان اعتماد اليونان على استيراد الآلات والتكنولوجيا من الخارج يجعلها دولة تفتقر إلى المنافسة والابتكار وستكون اغلب صناعاتها تقليدية وقديمة لا تواكب التطور لانها تعتمد على تقديمها من المصادر الخارجية وهذا يقلل من فرض التطور واللاحق بالدول المتطورة اقتصاديا⁽²⁾. فضلا عن هذا فان الصعوبات التي تواجه التنمية في اليونان تعود إلى طبيعة السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة والتي اتسمت بأنها كانت توفر حلول قصيرة المدى للمشاكل الاقتصادية انذاك، وكان هناك نقص واضح في أي تخطيط طويل الاجل للتنمية مع اهداف وغايات محددة لاتجاه الاقتصاد اليوناني⁽³⁾.

الوضع الاقتصادي في اليونان في ظل نظام الحكم العسكري:

ركز النظام العسكري منذ توليه السلطة على اظهار اليونان على حافة كارثة اقتصادية ونظامها النقدي غير مستقر وان سياستهم الناجحة التي ادت إلى استقرار نقدي وتقدم اقتصادي، في حين ان ما ادعاه الحكم العسكري عن الحالة الاقتصادية لم يكن صحيحا فان تطور الدخل القومي للبلاد وتحسن المستوى المعيشي للشعب قام نتيجة الاستقرار النقدي في المدة (1957-1966) أي قبيل الحكم العسكري وفي نهاية عام 1966 كان رصيد الذهب وكذلك احتياطي البلاد من العملات الاجنبية بنسبة مرتفعة⁽⁴⁾.

(1) Logg. Op. Cit., p. 98.

(2) Ibid., p. 102.

(3) Chilas, John, Op. Cit., p. 67.

(4) Danopoulos, Constantine panos, soldiers in politics: The Case of contemporary Greece, university of Missouri- Columbia Ph.D., 1980, p. 50.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

وقد اعد الحكم العسكري برنامجا اقتصاديا ينفذ في خطة خمسية تبدأ من عام 1968 حتى عام 1972، ولم يات بجديد وانما جاء صورة مشابهة لما رسمته الحكومات السابقة للنهوض باقتصاد البلاد⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر ان اليونان شهد تدهورا اقتصاديا نظرا لتوقف المساعدات المالية التي كان تقدمها السوق الاوربية المشتركة وقدرها (200) مليون دولار⁽²⁾، بسبب ايقاف اجراءات انضمام اليونان للسوق عقب تجميد هذه الاجراءات بعد عام 1967 في ظل استيلاء العسكريين على الحكم في اليونان⁽³⁾.

وقد انعكس تجميد اتفاقية السوق الاوربية المشتركة على ارتفاع العجز في الميزانية الدولة بسبب توقف المساعدات كما حرمت اليونان من قروض طويلة الاجل كان (بنك الاوربي) قد قرر تقديمها كمساعدات لها. ونتيجة لكل ذلك فقد تضاعفت الديون الاجنبية على اليونان وبلغت حوالي (7300) مليون دولار⁽⁴⁾.

ولتوجيه الشعور العام الداخلي وشغله عن الاهتمام بالمسائل السياسية والدستورية والوطنية ركز الحكم العسكري على عدد من الامور التي تهم جماهير الشعب وخصوصا الفلاحين والشباب ومنحهم تسهيلات كثيرة، مثل الحصول على السلع الاستهلاكية لاسيما في المدن و ذلك بمنح تسهيلات ائتمانية كبيرة تقليدا للمجتمعات الاستهلاكية الحديثة⁽⁵⁾، وقد ترتب على ذلك زيادة في المصروفات العامة الخاصة بالاستهلاك خلال السنوات الثلاث (1967- 1969) بحوالي (50%) عن مثيلاتها في المدة من (1964- 1966).

فضلا عن الاهتمام بالرياضة حيث زادت مصروفاتها إلى حوالي (50%) مع تشجيع وزيادة مراهنات كرة القدم كما سمح لكل المحلات والكازينوهات بأن تمارس هذه المراهنات⁽⁶⁾.

(1) Danopoulos, Constantine panos, Op. Cit., p. 52.

(2) Clogy, Op. Cit., p. 76.

(3) نزيهة الافندي، المصدر السابق، ص 102.

(4) Colgg, Op. Cit., p. 88.

(5) Danopoluos, Constantine panos, Op. Cit., p. 53.

(6) Ibid., p. 57.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

يتضح لنا ان الاجراءات والسياسة الاقتصادية التي انتهجها قادة الحكم العسكري قد ادخلت اليونان في ازمة ومرحلة محرجة تتمثل في زيادة العجز. وزيادة النفقات ويعود ذلك إلى افتقار العسكريين إلى الخبرة الادارية والاقتصادية فكانت قراراتهم تصب في كسب الشعب أكثر من اهتمامهم في النهوض باقتصاد البلاد ولاسيما بعد تجميد المساعدات التي كانت تمنحها السوق الاوربية المشتركة لليونان. ما انعكس سلبا على النواحي الاقتصادية في اليونان خلال تلك المدة كما سنرى في جوانب الزراعة والصناعة والتجارة.

ومن الجدير بالذكر ان النظام العسكري في عام 1967 قد فتح مرحلة جديدة في الاقتصاد السياسي في اليونان متمثلة في تشجيع الاستثمار الاجنبي في البلاد، لذلك يمكن القول ان قادة الانقلاب العسكري في اليونان كانوا يسعون لتشجيع الاستثمار ورعاية المصالح الاجنبية في البلاد مع بقاء صلات اليونان الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية (1). وإزاء هذا اعلن وزير الاقتصاد اليوناني انذاك "ان من سمات الدولة وسياسة الحكومة هو التاكيد على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الذي يسهم في تحقيق وتطبيق سياسة التنمية، وليس تحويل البلاد إلى حقل تجارب لنظريات. لذلك لا بد من استثمار راس المال الاجنبي في دعم القطاعات الرئيسة للصناعة (2).

وفقا لذلك أصبحت الحكومة اليونانية في ظل الحكم العسكري اقل انتقائية حول راس المال الاجنبي وأكثر استعدادا لتقديم تنازلات أكثر، وبموجب التشريع الجديد (1967/89، 1968/378) اعطي بموجبه ضمانات دستورية لرأس المال الاجنبي، كما منح الحكم العسكري امتيازات لشركتي (اسور باباس) و(نياركوس) (3).

كما منح النظام معاملة تفضيلية لملاك السفن، وثم منحهم الحوافز ليس فقط لمصالح الشحن الخاصة بهم ولكن لمشاركتهم في المشاريع الصناعية. بينما اتسم

(1) M. Fatih Tayfur, Op. Cit., p. 65.

(2) Clogg. Op. Cit., 76.

(3) M. Fatih Tayfur, Op. Cit., p. 68.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

رأس المال الأجنبي المستثمر في القطاعات الصناعية بضرورة ان يتطلب تكنولوجيا عالية، ولا سيما ان اغلب المشاريع والشركات الصناعية اليونانية تعتمد على الاجانب في كثير من النواحي من حيث الاعتماد على التكنولوجيا الاجنبية، واستيراد المواد الوسيطة والمواد الخام وقطع الغيار، وتوزيع منتجات الشركة في الخارج من خلال شبكات من الشركات والسوق الاجنبية⁽¹⁾.

أولاً: الزراعة :

اعلن ببادوبولس في (30 اذار 1968) الغاء الديون المستحقة على المزارعين، والواقع ان نظام حماية المزارعين وضمان حد ادنى من الاسعار للمحاصيل كانت سياسة خطط لها قبل الانقلاب⁽²⁾. ولكنهم بدلا من تشجيع وجود أكثر من مشتر للانتاج الزراعي فقد قصروا عملية الشراء على بعض الشركات وجعلوها تحتكر تصريف بعض المحاصيل الزراعية مثل شركة (توم باباس) اليونانية الأمريكية التي كان لها وحدها حق شراء كل الطماطم من المنتجين في غرب اليونان⁽³⁾، وحارب الحكم العسكري نظام التعاونيات الزراعية وفعل معها ما اتبعه بالنسبة لنقابات العمال، وسلب الحكم العسكري سلطة التعاونيات الزراعية وخولها لمجلس يعينه هو، وكان لالغاء هذه التعاونيات الزراعية اثره في تعريض المزارعين لاستغلال تجار الجملة والوسطاء واصبحوا تحت رحمة قوى السوق الاحتكارية التي تعمل لتحقيق مصالحها فحسب⁽⁴⁾.

وفيما يخص قرار الغاء الديون المستحقة على المزارعين فالواقع الثابت انه اتخذ بعد ان كان معظم المزارعين قد سددوا المستحق عليهم من هذه الديون، وان كان قرار الغاء الديون في ظاهره يهدف إلى تحقيق مصلحة المزارعين واحداث تطوير جذري في قطاع الزراعة فالواقع ان هدفه الاساسي استقطاب جماهير

(1) M. Fatih Tayfur, Op. Cit., p. 71.

(2) Michael Harlow "Events Greece 1967- 1974" Anglo Hellenic, Greece, 1975m p. 25.

(3) Ibid., p. 27.

(4) Clogy, Op. Cit., pp. 109- 112.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

كبيرة من الشعب ولاسيما الفئات ذات الدخل المحدود وعلى رأسهم المزارعون والمنتجون الزراعيون، وقد فقدت اليونان (السوق الأوروبية المشتركة) التي كانت تستوعب الكثير من حاصلاتها الزراعية بسبب تجميد اتفاقية انضمامها للسوق الأوروبية بحجة ان نظامها السياسي اصبح غير ديمقراطي⁽¹⁾.

وبهذا الصدد تشير الوثائق الأمريكية إلى حجم المحاصيل الزراعية التي كان تم تصديرها إلى الدول الأوروبية في عام 1965، ولاسيما محاصيل انتاج الحبوب حيث سجل محصول القمح فائضا كبيرا فيما خصص جزء منه (150.000) طن ليوزع في القرى الجبلية و(1.000.000) طن مخصص لتغذية الدواجن والماشية، والباقي للبيع حيث يصدر إلى الدول الأوروبية⁽²⁾.

وتجدر الإشارة الى ان الانتاج الزراعي قد انخفض وهذا يعود إلى اسباب متعددة⁽³⁾:

1. انخفاض المساعدات المدرجة في الميزانية لتنمية التغييرات في هيكل الحاصلات الزراعية.
 2. انخفاض الاستثمار الحكومي في تنمية الزراعة من (28%) إلى (24%) رغم ارتفاع نفقات إصلاح الاراضي ومشروعات الري.
 3. كان الغاء الديون الزراعية عام 1968 قرارا غير مخطط وغير هادف لتنمية الزراعة وتطويرها.
 4. كان تجميد اتفاقية انضمام اليونان للسوق الأوروبية بعد عام 1967 سببا في انتكاس كثير من الحاصلات الزراعية التي كان مخططا لها ان تصدر إلى دول السوق المشتركة.
- وتشير معدلات الانتاج الزراعي الى ان معدل الانتاج قد انخفض تدريجيا بعد ان كان عام 1964 (25%) انخفض في عام 1967 إلى (23%). كما انخفضت

(1) Michael Harlow, Op. Cit., p. 30.

(2) F.R.U.S.(1964-1968), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Vol. XVI, No. 208, Athens, October 19, 1965, p. 438.

(3) Clogy, Op. Cit., p. 126.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

معدلات الثروة الحيوانية فبعد ان كانت في عام 1959 (6.3%) انخفضت إلى (5.3%) خلال المدة (1963-1967)⁽¹⁾.

وهكذا اصبح النظام الزراعي في عهد الانقلاب العسكري المناخ الامثل للوسطاء واصبح المزارعون دون مدافع عن حقوقهم، كما هاجر كثيرون منهم ليعملوا في الخارج بالمانيا ودول اوربا الغربية، وظل من بقي منهم يقاسون من قبضة النظام البوليسي ورقابة الجيش⁽²⁾.

ثانيا: الصناعة

شهدت الصناعة زيادة في تلك المدة ومن الحقائق المهمة ان معظم الزيادة في الانتاج الصناعي والتصدير لسنوات ما بعد الانقلاب يرجع إلى شركات استثمارية ونتاجية قامت في المدة من (1963-1966) أي قبل عام 1967⁽³⁾: وتمثلت معظم هذه الصناعات التصديرية في⁽⁴⁾:

1. الكيماويات.
2. الصناعات المعدنية مثل الالومنيوم والنيكل والواح الصلب.
3. صناعة معدات النقل.
4. صناعة السفن.
5. صناعة المنتجات البترولية.

وقد هبط راس المال الثابت الخاص باستغلال الصناعة إلى النصف تقريبا، كما انخفضت المتحصلات من التصدير. فقد شهد القطاع الصناعي تباطؤ في الاستثمارات فضلا عن تباطؤ وانخفاض في راس المال ومعدل نمو الاستثمار في الصناعات التحويلية وقد انعكس على اجمالي راس المال الثابت الذي بلغ نسبة (14%) للمدة (1968-1969) في ان الهدف الذي حدده النظام في برنامج مدته خمس سنوات إلى حوالي (18.5%)⁽⁵⁾.

(1) Chilas, John, Op. Cit., p. 98.

(2) Clogy, Op. Cit., p. 130.

(3) Danopoulos, Constantine panos, Op. Cit., p. 58.

(4) Efstathios Papagerogiou, Op. Cit., p. 120.

(5) T. Pakos B.A., (Athens), M.Sc. (Salford), Op. Cit., p. 78.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

ومن الجدير بالذكر ان القطاع الصناعي كان يعاني تدهورا كبيرا ويفتقر إلى الصناعات التكنولوجية الحديثة التي تشمل الآلات والمكينات والأجهزة الإلكترونية والسيارات وأجهزة التلفاز والكاميرات. ما جعلها تعتمد كثيرا على الدول الأوروبية في الحصول عليها⁽¹⁾.

يتضح لنا من خلال هذا ان الصناعة في تلك المدة بقيت تقليدية وتحتصر في إنتاج سلع بسيطة لا تتطلب الخبرة بالالكترونيات، رغم ان اليونان قد تلقت منحا ومساعدات اقتصادية ضمن برامج التنمية الدولية. ولكن السياسة التي اتبعها القادة العسكريون الذين تسنموا الحكم العسكري كانوا يفتقرون إلى الخبرة الإدارية والرؤية الاقتصادية وأغلب خططهم كانت قصيرة المدى، مما جعل الصناعة تبقى على حالها وتنتج فقط السلع التقليدية البسيطة.

ثالثا: التجارة

تأثرت التجارة في اليونان شأنها شأن الزراعة والصناعة بالتطورات السياسية المتمثلة بتولي العسكريين الحكم. والتي انعكست سلبا على القطاع التجاري ولاسيما بعد قرار عضوية اليونان في (اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة) فبعد ان تضمنت الاتفاقية المذكورة إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز التجارية المفروضة على الصادرات الصناعية اليونانية يقابله قرار من اليونان بإلغاء التعريفات الجمركية والحواجز التجارية على الواردات من الاتحاد الأوروبي⁽²⁾، حيث قرر إلغاء (80%) من الحواجز التجارية للصادرات الصناعية اليونانية بنهاية عام 1967، ولكن حدوث الانقلاب وتولي العسكريين الحكم، جاء قرار الاتحاد الأوروبي بتجميد عضوية اليونان ما كان له الأثر في المعاملات التجارية في تلك المدة⁽³⁾.

(1) Danopoulos, Constantine panes ,Op. Cit., p. 63.

(2) Nicos Christodoulakis, Structural funds: Growth, employment and the environment structural funds: modeling and forecasting the Greek Economy, Athens, University of Economics, 2001, p. 56.

(3) Ibid., p. 59.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

وللعودة إلى الصادرات فقد شكلت المنتجات الزراعية حوالي (75%) من إجمالي الصادرات حيث شكل التبغ وحده حوالي ثلث إجمالي الصادرات، في حين شكل القطن والفواكه المجففة (مثل الكشمش والزبيب والتين) والحمضيات حوالي (30%) ومن بين المنتجات غير الزراعية والمواد الخام والمعادن والمنتجات شبه المصنعة تضم (10-15%) من إجمالي الصادرات لها⁽¹⁾.

أما الواردات فقد تضمنت السلع الاستهلاكية التي شهدت ارتفاعا كبيرا في تلك المدة وأيضا تضمنت الواردات السلع الاستثمارية التي تدخل ضمن الصناعات كالات والمكائن. فضلا على الأجهزة الإلكترونية التي تتطلب خبرة تكنولوجية⁽²⁾.

الجدول رقم (8)

حجم السلع الاستهلاكية والاستثمارية في اليونان للسنوات (1964-1969)⁽³⁾.

السنة	السلع الاستثمارية	السلع الاستهلاكية
1964	21.7	29.9
1965	25.2	26.2
1966	24.6	29.0
1967	26.3	29.5
1968	26.3	29.0
1969	27.5	27.3

من خلال الجدول يتضح لنا تزايد الطلب على استيراد السلع الاستهلاكية والتي وصلت إلى نسبة (29.5%) من إجمالي الواردات في عام 1967 وتزايد

(1) Michael Georgiou Arghyrou, Greece and the European Union: an Assessment of Macroeconomic policies and trad effects, Unpublished.Ph.D.Dissertation Queen Mary and Westfield college university of London, 1998, p. 28.

(2) John G. Halikias, Op. Cit., p. 81.

(3) C. Kollias, Op. Cit., p. 91.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

الطلب على السلع الاستثمارية اذ وصلت في عام 1969 إلى (27.5%) من مجموع اجمالي الواردات وهذا ما سبب خلا كبيرا في الميزان التجاري حتما لزيادة الواردات على حساب الصادرات في تلك المدة .

يتضح لنا ان السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية استمرت في دعمها لليونان وان الرئيس جونسون كان يؤكد أهمية استمرار المساعدات للدول المعرضة للخطر الشيوعي والتي من ضمنها اليونان مؤكدا ان اليونان تشكل حليفا مهما للولايات المتحدة. ورغم التخصيصات المالية المنخفضة التي اقرها الكونغرس والتي وجد انها مناسبة ورفض المبالغ المخصصة من قبل الرئيس جونسون الا ان هذه المساعدات ساهمت في دعم مشاريع التنمية في اليونان.

ان سوء الإدارة وافتقار السياسيين اليونانيين للنظرة البعيدة للاقتصاد كان له الاثر السلبي على نتائج مشاريع التنمية في اليونان، ولا سيما بعد ان تسنم العسكريون الحكم على اثر انقلاب عام 1967 والذي انعكس سلبا على تدهور اقتصاد اليونان، فبعد تجميد عضوية اليونان في (اتفاقية السوق الاوربية المشتركة) تضرر القطاع الصناعي والتجاري وفقدت اليونان السوق الاوربية وتوترت العلاقات الاقتصادية بعد ان كانت السوق تتيح لليونان استيراد المواد الخام والالات وتصدير منتوجاتها على وفق تعريفه كمركية منخفضة أو معدومة احيانا وأمست بعد الانقلاب الشروط أكثر تشديدا الامر الذي جعل (بابا دبولس) يفتح ويشجع دخول رأس المال الاجنبي لليونان سعيا منه لتدارك حجم الخسائر التي شهدتها القطاع الاقتصادي ولا سيما الصناعي كون اليونان تعتمد على راس المال الأجنبي في ادخال الالات والتكنولوجيا في المصانع والتي تقود وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في اليونان الامر الذي جعل (بابا ديولوس) يشرع قوانين تشجع وتمنح امتيازات للشركات الاستثمارية في اليونان انذاك.

المبحث الرابع السياسة العسكرية الأمريكية تجاه اليونان

سار الرئيس جونسون على السياسة نفسها التي انتهجها سابقوه كل من الرئيس ايزنهاور وجون كينيدي في الاستمرار في دعم وتقديم المساعدة العسكرية للدول النامية والدول التي تحتاجها لدعم استقرارها السلمي وللدفاع عن نفسها ضد أي تهديد شيوعي وأن أهم ما يميز السياسة العسكرية في عهد جونسون هو نقل المساعدة العسكرية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارة الدفاع الأمريكية، حيث وجدوا أن هذا قد يخفف من بعض الصعوبات في الحصول على التمويل الكافي ولا سيما أن كل ما ينفق كمساعدات عسكرية لانشطة القوات الاجنبية يصب في مصلحة أمن الولايات المتحدة الأمريكية (1) وإزاء هذا فقط منح وزير الدفاع الأمريكي صلاحيات وهي (2):

1. وضع البنود والشروط التي تحدد اهلية الدول للحصول على المساعدات العسكرية.
 2. التحديد والإشراف على البرامج العسكرية.
 3. منح سلطة الدخول في مناقشات لاختيار أو بناء المرافق العسكرية الأمريكية للاستخدام المشترك مع القوات الاجنبية الصديقة.
 4. الحفاظ على البعثات أو الموظفين الذين يعملون في المؤسسة العسكرية خارج الولايات المتحدة الأمريكية في الدول المتلقية للمساعدات الأمريكية.
- وقد حدد الغرض الرئيس من برنامج المساعدات العسكرية هو المساعدة في بناء دول مستقلة معتمدة على ذاتها في تحقيق أمنها الداخلي والتصدي لأي عدوان خارجي قد يهدد أمنها واستقرارها، حيث تساهم المساعدات العسكرية في بناء

(1) F.R.U.S,(1964-1968), Memorandum from the Acting deputy under Secretary of State for political affairs (Thompson) to secretary of state Rusk, vol.IX, No.18, Washington, November 9, 1964, p. 39.

(2) Ibid., p. 40.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

القدرة العسكرية للدول الاقل نموا لحماية حدودها والمشاركة معها اذا لزم الامر في الدفاع الجماعي عن العالم الحر، كما تعمل المساعدة العسكرية على حماية البنى السياسية والاجتماعية من التخريب الداخلي والحفاظ على القانون والنظام⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر ان الاوضاع السياسية انذاك ادت دورا في تحديد وتخصيص قيمة المساعدات العسكرية الخارجية ولاسيما حرب فيتنام ولاوس، والتي ادت إلى تحفيض في نسبة اعتمادات المساعدات العسكرية من (1.8) مليار دولار في عام 1961 إلى (1055000000) دولار في عام 1965، كما يدرس اقتراح ان تخصص للسنة المالية 1966 للمساعدات العسكرية حوالي (1000.000.000) دولار فضلا على (170) مليون دولار دعما لمتطلبات القتال في فيتنام ولاوس⁽²⁾.

وبخصوص هذا فقد ذكر مدير وكالة التنمية الدولية (بيل) في مذكرة إلى الرئيس جونسون ضرورة نقل (55) مليون دولار من اموال الطوارئ لبرنامج المساعدات العسكرية للسنة المالية 1965، وذلك بعد ان وجد مدير الوكالة (بيل) ان برنامجا لدعم المساعدات العسكرية بقيمة (1.122.8) مليون دولار غير كاف للسنة المالية 1965، نظرا لزيادة طلب المساعدة العسكرية إلى دول جنوب مشرق اسيا، حيث تتطلب زيادة (100) مليون دولار، وقد يتطلب التمويل هذا حجب جزء كبير من برامج التحديث المؤجلة طويلة الأمد للقوات العسكرية للدول للدفاع الامامية الرئيسة للمحيط الخارجي للاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية والتي تشمل اليونان وتركيا وكوريا⁽³⁾.

(1) F.R.U.S.,(1964-1968), Letter from the administrator of the Agency for International Development (Bell) to the director of the Bureau of the Budget (Gordon), vol. IX, No. 21, Washington, December, 4, 1964, p. 67.

(2) Ibid., Memorandum from the administrator of the agency for international Development (Bell) to president Johnson, Vol.IX, No. 23, Washington, December 9, 1964, p. 78.

(3) F.R.U.S.,(1964-1968), Memorandum from the Administrator of the Agency for International development (Bell) to president Johnson, vol. IX, No. 33, Washington, April 6, 1965, p. 93.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

إزاء هذا وضع برنامج المساعدات العسكرية، ليشمل المساعدة العسكرية الائتمانية وهو الذي نص على⁽¹⁾:

أولاً: التخطيط إلى شمول المساعدة الائتمانية العسكرية إلى جانب المساعدة العسكرية باعتبارها واحدة من وسائل لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في كل بلد على وجه التحديد، وهناك اتفاق على أنه سيتم تضمين المساعدة الائتمانية العسكرية في البرنامج من إجمالي المساعدات العسكرية اللازمة لتلبية أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم برمجتها بقدر الامكان لتشمل المساعدة الائتمانية العسكرية الدول الكبرى المتلقية المساعدات العسكرية مسبقاً.

ثانياً: ان افضل طريقة لمعرفة متى تكون المساعدة العسكرية عن طريق المنح أو القروض سيكون عن طريق تقدير مجموعة الاحتياجات الخاصة بالمساعدة العسكرية الأمريكية في الدول المتلقية للمساعدات، لتحديد افضل التقنيات للتمويل، واطاعة في الاعتبار الاهداف السياسية في كل بلد، وعليه فان اليونان وتايوان هي الدول المرشحة للتحويل من المنح إلى الائتمان، وبهذا سوف توفر اموالاً تقدم كمنح للدول التي يتعذر عليها السداد كاليهند مثلاً.

رغم هذا فان السياسة العسكرية الأمريكية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان للمدة (1964-1969) قد حددتها عوامل تتعلق بالاحداث والتطورات السياسية التي شهدتها اليونان والعالم انذاك.

فمن المعروف ان الولايات المتحدة الأمريكية تلجا كثيرا إلى استعمال المساعدات العسكرية كأداة للتأثير في سياسة الدول المتلقية للأسلحة الأمريكية⁽²⁾. وبصفة عامة هناك مشكلات اساسيات للتأثير في سلوك الدول عن طريق

(1) F.R.U.S.,(1964-1968), Memorandum from the Administrator of the Agency for International Development (Bell) to Secretary of the Treasury Fowler, Vol.IX, No. 35, Washington, July 9, 1965, p. 100.

(2) هالة أبو بكر سعودي، المصدر السابق، ص23.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

المساعدات العسكرية يتمثل الاول في التهديد بحيث يتم تهديد الدولة بوقف المساعدات العسكرية عنها اذا لم تتبع السلوك الذي ترغبه الدولة التي تقدم لها الأسلحة أو اذا لم تمتنع عن انتهاج السلوك الذي لا ترغبه هذه الدول اما الثاني فهو التشجيع إذ تم تشجيع الدولة على اتباع سلوك معين وذلك بالتعهد بتقديم المساعدات العسكرية أو المزيد منها لها⁽¹⁾.

وعليه فقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة المساعدات العسكرية كأداة ضغط على اليونان ولأسميا في عام 1964 عندما اقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على خفض المساعدات العسكرية لليونان والهدف منها خفض القدرة الدفاعية للبلاد بالنتيجة يبتعد عن فكرة ارسال قواتها إلى قبرص والاستعداد للحرب مع تركيا بشأن القضية القبرصية، والتي ستؤدي الى نتائج سلبية لو اندلعت الحرب وستخلق مشاكل ضخمة للغرب وتهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ستؤدي إلى انهيار جنوب شرق حلف الناتو. وفي المدة (1967-1969) التي شهدت تدخل الأمريكيين في السياسة اليونانية والسيطرة على الدولة من خلال الجيش وفي المجال السياسي والقضاء على القواعد البريطانية التي تهدد مصالحها الخاصة. وهم الاب والابن بابا ندريو- وفي مجال السياسة الخارجية، تم تخفيض التوترات بشأن مشكلة قبرص واليونان واصبح الجيش هو وسيلة لتحقيق ضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط⁽²⁾.

وإزاء هذا تم تدريب حوالي (11,229) فردا من الجيش اليوناني في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1950-1969) في اطار برنامج المساعدة العسكرية⁽³⁾. ومن الجدير بالذكر انه بلغ عدد المتدربين في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (1.5-2%) من الضباط اليونانيين سنويا وهنا يثار السؤال فيما يتعلق بتأثير

(1) هالة أبو بكر سعودي، المصدر السابق ، ص240.

(2) M. Fatih Tayfur, Op. Cit., p. 102.

(3) Ibid., p. 105.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

التدريب في تكوين اتصالات وعلاقات صداقة بين الضباط والولايات المتحدة الأمريكية الذي سيؤدي إلى توريد المعلومات العسكرية إلى الولايات المتحدة ومن ثم سيقبل من السيطرة الوطنية على القوات المسلحة اليونانية. من خلال هذا يتضح ان الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت المتدربين اليونانيين ونجحت في كسبهم وحصلت على معلومات منهم وجعلتهم يدينون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبهذا ازداد من سيطرة وتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بالجيش والمؤسسة العسكرية اليونانية، في حين لابد ان لا نغفل الأثر الايجابي للمتدربين في المعرفة بمدى التطور التكنولوجي في استعمال الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة التي تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك.

وبعد تولي المجلس العسكري السلطة في اليونان فرضت الإدارة الأمريكية حظر توريد الأسلحة الى اليونان من اجل اجبار العقدا للعودة إلى الوضع الراهن، ومع ذلك وعلى الرغم من توقف تسليم الأسلحة الثقيلة، واصل توريد الأسلحة المناسبة لتحقيق الأمن الداخلي، وفي نهاية عام 1968 بدا رفع الحظر المفروض على الأسلحة الثقيلة جزئيا إلى ان رفع تدريجيا⁽¹⁾.

وبهذا الصدد فقد ارسل مساعد الرئيس الخاص لشؤون الأمن القومي (روستر) إلى الرئيس جونسون في (8 تشرين الاول 1968) مذكرة تتعلق في استئناف جزئي للشحنات العسكرية لليونان وذلك من خلال تحرير حوالي (40%) من المعدات لحساب معلق منذ الانقلاب في نيسان عام 1967، والتي تشمل دبابات ومدافع ثقيلة، وطائرات (F-5) كما لابد من الاستمرار في عقد اتفاق لتزويد اليونان في أسلحة ودبابات جديدة⁽²⁾. وقد برر ذلك في ان الوقت حان في اتخاذ قرار يخالف (دول حلف الناتو) المعارض للحكم العسكري، ولاسيما بعد استعداد قادة الحكم العسكري إلى الاسراع في عودة الديمقراطية للبلاد واجراء الانتخابات واعادة الحياة الدستورية، كما انه لا يمكن ان نغفل دور اليونان المهم في (حلف الناتو) وموقعها المتميز في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط⁽³⁾.

(1) M.Fatih Tayfur, Op. Cit., p. 116.,

(2) F.R.U.S.,(1964-1968), Memorandum from the president's Special Assistant for National Security Affairs (Rostow) to president Johnson, Vol.XVI, No. 371, Washington, October 8, 1968, p. 767.

(3) Ibid., 768.

الفصل الثالث مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1963-1969)

يتضح من هذا ان الرئيس جونسون استمر في تقديم المساعدات العسكرية لليونان. وانه استعمل المساعدات العسكرية وسيلة واداة لسياسته الخارجية واداة للضغط على الحكومة اليونانية، وهذا يفسر التباين في نسبة ومقدار المساعدات العسكرية أو قطعها عن الحكومة اليونانية وفقا للظروف المواتية انذاك فمثلا حينما استمر (النزاع اليوناني- التركي) حول قضية قبرص شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في خفض حجم مساعداتها العسكرية وتم ايقاف بيع الأسلحة إلى اليونان وذلك كي لا تستعملها الحكومة اليونانية في دعمها لمكاريوس من جهة وليجبر عن الحكومة اليونانية على تغيير موقفها تجاه القضية القبرصية.

وحينما حدث الانقلاب في اليونان في عام 1967 وجاء الحكم العسكري لليونان عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ايقاف المساعدات العسكرية وتقديم الأسلحة الثقيلة لليونان ويبدو ان الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت هذه الخطوة لكسب حلفاء الناتو والكونغرس الأمريكي الذي كان متخوفا من وصول وتسلم قادة عسكريين الحكم في اليونان، وكانوا ينادون بضرورة عودة الحياة الدستورية والديمقراطية لليونان، فكان تريث وقرار الولايات المتحدة الأمريكية بأيقاف منح الأسلحة وخفض المساعدات العسكرية امرا ضروريا انذاك لتضمن عدم استعمال الأسلحة في احداث تؤدي بدورها إلى تدهور الأمن الداخلي في اليونان ولذلك فبعد ان اعرب بابادوبولوس عن سياسته ووعد بالبقاء كحليف للولايات المتحدة الأمريكية وانه لن يخرج عن المسار الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية لبلاده عادت الولايات المتحدة الأمريكية واستأنفت مد اليونان بالمساعدات العسكرية.

الفصل الرابع

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان في عهد الرئيس نيكسون

المبحث الأول

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التطورات السياسية الداخلية في اليونان

كانت الحقبة التاريخية المرتبطة بتسليم نيكسون مهامه الرئاسية مسرحاً ساخناً للأحداث السياسية على الصعيد الدولي ما جعل مهمته أكثر تعقيداً وتتطلب كثيراً من الخبرة والمهارة لمواجهتها⁽¹⁾. وهذا ما يفسر محاولته تنظيم حكومته بشكل يكون هو المصدر في السياسة الخارجية وعدم الثقة بوزارة الخارجية التي كان يعدها موزعة الفكر، ومصدراً لبقايا الديمقراطيين⁽²⁾. ومن ناحية أخرى كان هنري كيسنجر Henry Kissinger (1923-)،⁽³⁾ مساعد الرئيس لشؤون الأمن

(1) مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، ت : خليل فرحان، ج1، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985، ص85.

(2) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ص365.

(3) هنري كيسنجر Henry Kissinger (1923-) : باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة وبسبب ديانتته اليهودية هرب أهله عام 1938 من ألمانيا إلى الولايات المتحدة خوفاً من النازيين الألمان، التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك وحصل على الجنسية الأمريكية عام 1948 شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية (1973-1977) وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون، لعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مثل سياسة الانفتاح على الصين وزيارته المكوكية بين العرب وإسرائيل والتي أنهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978.

للمزيد ينظر : سلام فاضل حسن المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأمريكية تجاه الصين (1969-1977)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012.

القومي يعتقد في عدم قدرة وفعالية المنظمات كبيرة الحجم في السياسات الخارجية، وضرورة إحاطة عملية صنع السياسة بالسرية اللازمة لضمان فعاليتها⁽¹⁾.

وقد أعرب الرئيس نيكسون عن الخطوط العريضة للسياسة الخارجية والذي كان أهم ما يميز سياسته هو سعيه لتحقيق سلام دائم في العالم حيث قال : "معنى السلام لا يقتصر على غياب الحرب ولكن السلام يعني أن يتوفر السلام ويكون السمة الدائمة للعلاقات الدولية والسلام الدائم يتطلب ثلاثة عناصر : الشراكة والقوة والاستعداد للتفاوض"⁽²⁾.

ومن هنا بدأت مرحلة الانفراج في العلاقات الأمريكية – السوفيتية بينما صرح الرئيس نيكسون : "الانفراج ليس اتفاقاً، لأن الاتفاق تحالف بين بلدان ذات مصالح مشتركة، أما الانفراج تفاهم بين دول ذات مصالح متباينة، وتلك هي الحالة القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي"⁽³⁾، وعليه في أعقاب وصول نيكسون للرئاسة في عام 1969 وتعيينه هنري كيسنجر مستشاراً للأمن القومي الأمريكي بدأ الاثنان في وضع أسس إستراتيجية جديدة للتعامل مع الاتحاد السوفيتي وذلك بهدف تحقيق حالة من الاسترخاء العسكري⁽⁴⁾ وقد عبر نيكسون عن الهدف الرئيس من وراء سياسة الانفراج إزاء موسكو بقوله : "إن الغاية الحقيقية للانفراج هي تفادي الحرب النووية"⁽⁵⁾.

(1) هالة أبو بكر سعودي، المصدر السابق ، ص200.

(2) F.R.U.S,(1969-1974), Report by President Nixon to the Congress, Vol. 1, No (60), Washington, February 18, 1970, P.198.

(3) نقلا عن : مذكرات نيكسون، ت : سهيل زكار، ط1، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1983 .

(4) هنري كيسنجر، سنوات التجديد (المجلد المستخلص لمذكراته)، ت : هشام الرجاني، ط2، العبيكان، أبو ظبي، 2010، ص89 .

(5) مذكرات نيكسون، المصدر السابق، ص .

وكان من أبرز العوامل التي هيأت حدوث تلك التحولات في علاقات القطبين ما يأتي⁽¹⁾ :

- 1- زيادة خطر المواجهة النووية أو الصراعات المسلحة المباشرة بين القطبين.
 - 2- إدراك الجانبين لما يمثلته سباق التسلح بينهما من إهدار للموارد الاقتصادية.
 - 3- تزايد الضغوط في إطار كل المعسكرين نحو ضرورة تحسين العلاقات وتخفيف حدة التوتر بينهما.
 - 4- بروز الصين الشيوعية كقوة نووية صاعدة وهو ما كان ينذر بحدوث تعديل في صورة توزيع القوة على مستوى النسق العالمي وتغيير صورة التوازن القائمة على أساس القطبية الثنائية.
- ومن الجدير بالذكر أن الرئيس نيكسون أكد التخلي عن الأساليب العدائية في إدارة العلاقات بين القطبين، وأتباع الأساليب التي تقوم على أساس التحاور واتلفاهم⁽²⁾، ومؤكداً رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة الاعتماد على الأداة الدبلوماسية وزيادة الميل إلى التفاوض⁽³⁾، وبالفعل قد شهدت هذه المرحلة عقد عدة لقاءات متعددة بين قادة الدولتين⁽⁴⁾،

(1) أسامة مرتضى السعيد، الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة رؤية إصلاحية، ط1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2011، ص36.

(2) ريتشارد نيكسون، السلام الحقيقي، ت: رياض الطباع، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1985، ص69.

(3) أمين شلبي، "الوفاق الأمريكي السوفيتي مراحل ومكوناته"، ص10.

(4) عقد قمم بين الدولتين : قمة موسكو (أيار 1972)، وقمة واشنطن (حزيران 1972)، قمة موسكو (حزيران 1974)، وكانت تهدف إلى التأكيد على مواصلة الجهود الدبلوماسية للحد من التسلح والتجارب النووية في باطن الأرض وتقليل أعداد الأنظمة المضادة للصواريخ. للمزيد ينظر : ممدوح نصار وأحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815-1991)، القاهرة، بلا، ص306-308.

ومجموعة من الاتفاقات التي عززت مرحلة بين القطبين⁽¹⁾. كما أكد الرئيس نيكسون التزامه بتعهداته تجاه دول حلف الأطلسي (الناتو) مشيراً إلى التزام الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان أمن دول أوروبا والسعي لتحقيق تحالفات وتعاون مع الدول وأن لا يقتصر التعاون على الجانب العسكري فحسب بل لابد أن يمتد ليشمل دولاً ومناطق أخرى⁽²⁾ وقد جاء (مبدأ نيكسون)⁽³⁾ الذي أكد موافرة الحماية الكافية للدول المتحالفة معها، وزيادة دعمها العسكري والاقتصادي للدول التابعة لها، فضلاً عن احتفاظها بقوات عسكرية قليلة نسبياً على أراضي تلك الدولة⁽⁴⁾.

(1) شهدت مرحلة الانفراج بين القطبين عقد بعض المعاهدات والاتفاقيات المهمة التي تهدف إلى تسوية النزاع والحد من التسلح واستخدام الأسلحة النووية ومنها :
1- معاهدة قاع البحار (11 شباط 1971) .
2- اتفاقية تحريم إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية (10 نيسان 1972).
3- اتفاقية موسكو للحد من سباق الأسلحة الإستراتيجية في (آيار 1972).
4- الاتفاقات الأمريكية السوفيتية لمنع الحرب النووية (حزيران 1973) .
للمزيد ينظر : إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية..، ص 645-650؛ هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ت : مالك فاضل البديري، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 437 .

(2) F.R.U.S,(1969-1974), Address by President Nixon to the North Atlantic Council, Vol. 1, No .18, Washington, April 10, 1969, PP.70-71.

(3) مبدأ نيكسون : أطلقه الرئيس نيكسون عام 1969، تضمن أن الولايات المتحدة الأمريكية توافر الحماية الكافية للدول المتحالفة معها فيما لو تعرضت للتهديد من قبل قوة نووية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم العسكري والاقتصادي لأي من تلك الدول فيما لو تعرضت لعدوان من نوع آخر، التزاماً بتعهداتها مع تلك الدول، على أن يكون من مسؤولية الدول المهتدة موافرة القوة البشرية للدفاع عن نفسها.

للمزيد ينظر: سليم الحسني، المصدر السابق، ص 103-104.

(4) المصدر نفسه ، ص 104 .

يتضح من هذا أن الرئيس نيكسون رغم أنه سعى لوضع حل وتسوية وانفراج في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي إلا أنه بقي ملتزماً مع حلفائه داعماً لهم ضد أي خطر قد تتعرض له تلك الدول ومن ضمنها اليونان التي تشهد تطورات سياسية كبيرة في خضم الحكم العسكري، والتي كان للولايات المتحدة الأمريكية دور وموقف من تلك الأحداث السياسية :

أ- **الموقف الأمريكي من الانسحاب اليوناني من المجلس الأوروبي عام 1969:**
بذل الضباط الذين استولوا على السلطة في اليونان عام 1967 جهوداً من أجل أقناع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بأجمعه، بأنهم شرعوا في إجراء تغييرات شاملة في اليونان من أجل خلق حكم مزدهر، والعمل على إصلاح الجهاز الحكومي والتعليمي حتى تصل اليونان إلى مصاف الدول المتقدمة، وبدأوا خطواتهم الأولى بأصدار الدستور الذي تم التصويت عليه في (تشرين الثاني عام 1969)، بأغلبية (92.5%)، ولكن لم تبد الحكومة العسكرية حرصها على تطبيق مواد الدستور بالرغم من أنها استطاعت بفضلها أن تحتفظ بحريتها في تأجيل الانتخابات، وبعد ثلاث سنوات كاملة على استيلائهم على الحكم لم يستطع الحكام العسكريون تحقيق أهداف أنقلابهم التي جاءوا بها⁽¹⁾.

وفي عام 1969 وجدت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا أن الحكم العسكري في اليونان قد خرج عن بنود مجلس أوروبا⁽²⁾ نظراً لما

(1) عواطف عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 123 .

(2) مجلس أوروبا (Council of Europe) : أنشئ نتيجة معاهدة لندن عام 1949، المبنية على مبادئ الديمقراطية المتعددة لحقوق الإنسان، وحكم القانون وتعزيز الثقافة الأوروبية ودمج التنوع والمحافظة على الاستقرار الديمقراطي وتعزيز القوى الاقتصادية، يقع المجلس في مدينة (ستراسبورغ) على الحدود الفرنسية الألمانية، والعضوية مفتوحة لجميع دول أوروبا الديمقراطية وهو ليس جزءاً من الاتحاد الأوروبي، ولقد أنضمت له اليونان في عام 1949، ويهدف المجلس إلى حماية حقوق الإنسان. للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، ج 1، المصدر السابق، ص 58 .

شهدته اليونان من عمليات تعذيب وقتل قام بها قادة الحكم العسكري تجاه المواطنين، إزاء هذا أعدت اللجنة المذكورة تقريراً تضمن هذه الانتهاكات فضلاً عن إلغاء المجلس العسكري للحياة الديمقراطية البرلمانية في اليونان⁽¹⁾ وجاء في التقرير أن اللجنة ترفض ادعاء قادة المجلس العسكري أن خطر التهديد الشيوعي لليونان الذي تحجج به الانقلابيون ، كما أن الحكومة اليونانية لم تقدم إلى اللجنة إثباتات مقنعة وكافية لما ذكرته من أنه كانت هناك حالة اضطراب عامة تهدد الأمة اليونانية⁽²⁾.

ولذلك فقد أوضح السفير الأمريكي في اليونان (هنري تاسكا Henry Tasca) (1970-1974) للرئيس نيكسون أن حكومة بابا دوبولس جديّة في التحرك باتجاه تطبيق الدستور وإجراء إصلاحات ديمقراطية، وأن الرئيس نيكسون أعلن أن حكومته ستقوم بشحن المواد المعلقة إلى اليونان، فضلاً عن محاولة السفير تاسكا تطوير علاقة جيدة مع زعماء الحكومة اليونانية تسمح له بممارسة التأثير في عملية الإصلاح الديمقراطي في اليونان⁽³⁾.

إلا أن الحكومة اليونانية أساءت إلى حقوق المواطنين الشخصية والمدنية في اليونان بشكل عام، إذ أصبحت أنباء الاعتقالات والطرود التي تصدر عن حكومة الانقلاب أنباء روتينية لا تثير الدهشة، ولم ينج الجيش من إجراءات التطهير فقد اعتقل عدد كبير من الضباط بسبب ولائهم للملك⁽⁴⁾ وإزاء هذا اتخذت الجمعية الاستشارية لمجلس أوربا قراراً بأغلبية (92) صوتاً ضد (11) صوتاً يقضي بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق إلى اليونان للتأكد من كيفية تطبيق مبادئ الحكم الديمقراطي، وعندما اجتمعت اللجنة الوزارية في لندن في شهر آيار 1969، أصدرت تحذيراً إلى حكومة اليونان من أن عضويتها للمجلس ستوقف إذا لم تتخذ

(1) William Blum, Op. Cit., P.220.

(2) عواطف عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 123 .

(3) F.R.U.S,(1969-1974), Memorandum of Conversations, Vol. XXIX, Doc., No.262, Washington, November 14, 1969, P.672.

(4) عواطف عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 124 .

خطوات جدية لإعادة الحكم الديمقراطي وحكم القانون، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية الطلب من حلفائها الأوروبيين منح الحكومة اليونانية وقتاً إضافياً من أجل العودة إلى الحكم الدستوري قبل اجتماع الناتو في ربيع عام 1969 لأنها لم تكن تريد أن تطرح القضية اليونانية للنقاش مرة أخرى في حلف الناتو⁽¹⁾.

في المقابل تمادت الحكومة العسكرية في مخالفة أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان) لمجلس أوربا، وأوردت لجنة حقوق الإنسان في تقريرها قائمة طويلة بالمخالفات التي قامت بها الحكومة العسكرية اليونانية مثل الاعتقالات الإدارية، واستعمال المحاكم العسكرية، والقبض على المحامين واحتقار استقلال القضاء، والرقابة على الصحافة ومنع التنظيمات اليسارية من عقد الاجتماعات السياسية، واستمرار الحكومة اليونانية بأعمال التعذيب وسوء معاملة المعتقلين السياسيين، وعدم وجود برلمان منتخب على الرغم من أن البرلمان اليوناني كان قائماً حتى في الحرب الأهلية وهذا يتناقض مع المادة الثالثة من لائحة المجلس الأوروبي⁽²⁾.

وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية وكما ذكرت منظمة العفو الدولية⁽³⁾ أنها ضغطت دبلوماسياً، وبشدة على الدول الأعضاء في مجلس أوربا، بالرغم من أنها ليست عضواً فيه، من أجل عدم التصويت على قرار طرد اليونان من المجلس

(1) عواطف عبد الرحمن، المصدر السابق ، ص 126 .

(2) جار جاك سوبير، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ت : علي ضوي، منشورات المؤسسة العربية للنشر والإبداع، بيروت، 1999، ص 35 .

(3) منظمة العفو الدولية : منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1961 مقرها في لندن أسسها البريطاني (بيتر بينيسن) أخذت على عاتقها حماية حقوق الإنسان وتركز نشاطها على السجناء ولا سيما السجناء السياسيين أو من تم سجنهم دون محاكمة أو اتهام في الأصل، كما تعارض المنظمة بشدة عقوبة الأعدام والتعذيب أو أي شكل آخر من العقوبات غير الإنسانية أو المعاملة المهينة للسجناء. للمز ينظر :

منظمة العفو الدولية/ <https://ar.wikipedia.org/wk>

كما ذكرت " صحيفة النيويورك " تايمز أن وزارة الخارجية الأمريكية تجنبت عن قصد اتخاذ أي موقف من قضية العضوية المستمرة لليونان في المجلس، وذكرت منظمة العفو الدولية أيضاً " أن الأعضاء الأوروبيين اعتقدوا أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تملك القوة لأحداث تغييرات في اليونان، ومع ذلك فأنها اختارت فقط أن تدافع عن المجلس" (1).

وفي خضم هذا ونظراً لتصاعد مواقف الدول الأعضاء في مجلس أوروبا حول طرد اليونان، وجدت اليونان عدم قبول الأمانة وبدلاً من إيقافها قررت الانسحاب من المجلس ، حيث أبلغت اليونان الأمانة العامة للمجلس في مذكرة شفوية قدمتها في (12 كانون الأول 1969) وفقاً للمادة (1) من النظام الأساس للمجلس، واصدرت لجنة وزراء المجلس الأوروبي القرار رقم (70) في (27 تشرين الثاني عام 1970) بشأن تحمل اليونان الآثار القانونية والمالية والمترتبة على الانسحاب من المنظمة(2)، وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحاول ممارسة أي ضغط إيجابي على المجلس لإثناؤه عن موقفه المعادي لحكومة اليونان العسكرية، كما أن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض في كانون الأول 1969 تعديلاً لقانون المساعدات الخارجية لليونان إلا بموافقة الكونغرس(3)، وقد حدث ذلك في اليوم نفسه الذي أرغمت فيه اليونان على الانسحاب من المجلس هذا ولم ترسل الولايات المتحدة الأمريكية سفيرها الجديد إلى اليونان آنذاك على الرغم من أنها حددت أسمه منذ عدة أشهر، وأشارت التقارير إلى أن الأمدادات العسكرية الأمريكية لليونان سوف تستأنف قريباً(4).

(1) William Blum, Op. Cit., P.221.

(2) عواطف عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 127 .

(3) F.R.U.S,(1969-1974), Memorandum of Conversation, Rome, Vol. XXIX, Doc., No.240, December 1, 1969, P.624.

(4) Ibid., Memorandum of Conversation, Rome, Vol. XXIX, Doc., No.263, November 18 , 1969, P.674.

بدأت بوادر ضعف الحكم تظهر للعيان بعد ست سنوات من السلطة حيث برز الفساد المالي والإداري وأرتفع التضخم عام 1972، وحصلت بعض التطورات التي تشير إلى نمو الحراك السياسي بعد سنين من السلبية، واكتشف بابادوبولس مخططاً ضده داخل الجيش في أيلول 1972، وزاد الوضع اضطراباً لاسيما بعد إلغاء الملكية وأعلان الانتخابات في حزيران 1973 التي زورت لصالح بابادوبولس فأصبح رئيساً لليونان⁽¹⁾، وكثرت الاعتقالات، ولم يكتف الحكم العسكري بذلك فتوجهوا نحو التعليم ليضغطوا عليه (التوجه القومي) وقاموا بإلغاء الإصلاحات التي قامت بها الحكومة المدنية (جورج باباندريو) (1963-1965)، وعملوا على طرد الأساتذة، وأمسى الضباط هم من يشرفون على التعليم ويعينون عمداء الجامعات آنذاك⁽²⁾ وهذا النوع من السياسة، أدى إلى الانتفاضة الطلابية في كلية القانون وثورة (البولتكنيك) في تشرين الثاني عام 1973 والتي قمعت بوحشية وقسوة⁽³⁾.

وبهذا الصدد أشار السفير الأمريكي تاسكا إلى : "أن بابادوبولوس يواجه مشكلات خطيرة متمثلة في الاضطرابات الطلابية في الجامعات واحتجاز سبعة من المحامين دون توجيه تهم إليهم وأشار إلى تدهور الصورة العامة للكنيسة الأرثوذكسية وعدم قدرة الحكومة على حل مشكلاتها مع قبرص، وعدم قدرتها على مواجهة التضخم وعدم تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية، وهكذا ربما يدفع

(1) سليمة عبد الحسن محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص 136 .

(2) Constantine Panos Demopoulos, Soldiers in Politics : Toe case of Contemporary Greece, Unpublished.Ph.D.Dissertation, University of Missouri-Columbia, 1980, P.65.

(3) Othon Evangelos Anastasakis, Authoritarianism in 20th Century Greece Ideology and Education Under the dictatorships of 1936 and 1967, Unpublished.Ph.D.Dissertation, School of Economics and Political Science, University of London, 2014, P.82

الجيش لاسيما العقيد (ديميتريوس أيونديس (Dimitrios Ioannidis) ⁽¹⁾ للقيام بانقلاب ضد بابادوبولس مدعوماً من الجيش والشعب، وأكد (تاسكا) أن مشاكل (بابادوبولس) امست كبيرة جداً ولا بد له التحرك وأنقاذ نفسه كرئيس للحكومة وللحفاظ على سلطته" ⁽²⁾.

وقد ذكرت الاستخبارات الأمريكية في تقييمها للوضع في اليونان "أن رئيس الوزراء بابادوبولس قد ألغى النظام الملكي وأعلن تأسيس مأسماها (الديمقراطية البرلمانية الرئاسية) وأعلن أنه سيتولى مهام الرئيس المؤقت وإجراء الانتخابات في نهاية عام 1974 ، وذكرت أنه في حين أن التقديرات الأولية تؤكد أن الحكم غير قابل للاستمرار على المدى الطويل وغير قادر على مواجهة التحديات وأنه مثار أنقسام في حلف شمال الأطلسي" ⁽³⁾.

يتضح من هذا تفاقم الأوضاع في اليونان من خلال وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ويتبين أن الولايات المتحدة كانت تدرك وتعلم بالانقلاب الذي سيقوده أيونديس وأنها كانت تعلم أن بابادوبولس وثورته تلفظ أنفاسها الأخيرة وهذا يفسر الموقف المتشدد الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من محاولة بابادوبولس للقيام بأصلاحات، والتي تم كبجها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أخذت موقفاً

⁽¹⁾ ديميتريوس أيونديس (Dimitrios Ioannidis) (1923-) : قائد عسكري يوناني، تولى قيادة الشرطة العسكرية، وقد قاد الانقلاب على بابادوبولس، سقط عقب الغزو التركي لقبرص في (20 تموز 1974) وفي (14 كانون الثاني 1975) احتجز أيونديس وحكم بتهمة الخيانة العظمى والتمرد وأعمال القتل بعقوبة الموت التي خففت لاحقاً إلى السجن المؤبد وفي (23 تموز 2007) حيث أصبح عمره ستة وثمانين عاماً قدم أيونديس طلباً للأفراج عنه لأسباب صحية. ينظر :

<http://en.wikipedia.org/wiki/dimitros-iaonnidis>.

⁽²⁾ F.R.U.S.(1969-1974), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State 1, Vol. XXX, Doc., No.2, Athens, April, 1973, P.3-4.

⁽³⁾ Ibid., Memorandum from Acting Secretary of State Rush to President Nixon, Vol. VXXX, Doc., No. 3, Washington, June 12, 1973, P.5-7.

متشدداً على أثر طلبها استعمال قواعدها في الأراضي اليونانية والمجال الجوي اليوناني لتزويد إسرائيل بالأسلحة. إلا أن حكومة بابادوبولس رفضت على أساس احتفاظ اليونان بعلاقات طيبة مع الدول العربية⁽¹⁾، وهذا يؤكد لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهتمها أن تتحقق الحياة الديمقراطية وعودة الحياة الدستورية في اليونان بقدر اهتمامها في الحفاظ على نظام سياسي وحكومة يونانية تسير على وفق المسار المحدد لها وبما يحقق مصالحها في المنطقة.

وقد ذكرت الاستخبارات الأمريكية أن بقاء وصمود بابادوبولس ضعيف جداً ولاسيما في ظل وجود ثلاث فئات معارضة له تتمثل في⁽²⁾:

1- زملاؤه في الجيش ذوو الرتب العليا الذين يتحنون الفرصة للإطاحة به بمجرد قيامه بعزل العناصر العسكرية الأساسية.

2- ضباط الجيش الذي شعروا أن النظام قد فشل في تنفيذ أهداف (الثورة) التي جاء لأجلها، ولكن هؤلاء لا يستطيعون القيام بأنقلاب ضده نظراً لسيطرة القوى الأمنية عليهم.

3- القوى السياسية التقليدية التي تريد العودة الى حكومة منتخبة، إلا أنها لا تملك القوة على التغيير ما دام الجيش متماسكاً.

وفي (19 تموز 1973)، أبلغ بابادوبولس الولايات المتحدة الأمريكية أنه لم يعد يطبق التدخل في خطته الحالية لإعادة تشكيل الحكومة اليونانية، وأنه لا يريد التدخل في السياسة اليونانية وحاول أن يقلل من التعاون في الترتيبات الثنائية التي تخدم أساساً مصالح الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

(1) Theodosius D. Sampson, State Autonomy and revolution in Greece, A Unpublished.Ph.D. Dissertation ,Faculty of the Graduate School of International Studied ,University of Denver, 2005, P.188.

(2) F.R.U.S, (1969-1974),National Intelligence Estimate 1, Vol. VXXX, Doc, No.5, Washington, July 19, 1973, P.10.

(3) Ibid., National Intelligence Estimate 1, Vol. VXXX, Doc, No.5, Washington, July 19, 1973, P.9-18.

إزاء هذا استغل رئيس الشرطة العسكرية اليونانية (ديمترىوس آيوندیس) تلك الظروف وقام بأنقلابه في (25 تشرين الثاني عام 1973) بقيام الدبابات والقوات العسكرية باقتحام أثينا، واتخاذها مواقع لها حول المباني الحكومية وتمت عملية الانقلاب بسهولة ومن دون إراقة الدماء⁽¹⁾.

أما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية أو رؤيتها للأحداث فقد أتضح من خلال برقية السفير الأمريكي (تاسكا) في اليونان (26 تشرين الثاني 1973) إلى وزارة الخارجية الأمريكية: "حصول الانقلاب من قائد الشرطة العسكرية آيوندیس، وهو شخصية مهيمنة وقوية في اليونان، وأن اعتقاده بالديمقراطية أو عدمه لا يهم بما أنه مؤيد للولايات المتحدة الأمريكية وهذا يتناسب مع مصالحنا، كما أضاف السفير (تاسكا) أنه لا يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكسب من هذا الانقلاب، مؤكداً أن اليونان في هذه المرحلة تحتاج إلى حرية في التعبير كما أن هناك مشكلات لا بد من معالجتها تتمثل في التضخم وقضية قبرص"⁽²⁾.

وفي برقية أرسلها (تاسكا) إلى وزارة الخارجية الأمريكية في (8 شباط 1974) أوضح من خلالها أن البلاد تشهد عدم الرضا عن الوضع مساء يوم الانقلاب، ولاسيما في الجيش، حيث أن الضباط ذوي المناصب العليا في الجيش ما زالوا يدينون بالولاء وموالين لبابادوبولس، كما أن اليونان شهدت حدوث عدد في القوة البحرية اليونانية مما أدى إلى اعتقال ستين من ضباط البحرية، وحدث اضطراب في سلاح الجو اليوناني، أدى إلى إقالة عدد من ضباط سلاح الجو برتبة مقدم، وتحركت الحكومة للتصدي وكبح أي معارضة، ونتيجة لهذا الوضع فقد انخفضت الإيرادات من السياحة مما أدى إلى التضخم وتم إغلاق الصحف، ولم يكن للحكومة القدرة على حل مشكلات البلاد المتفاقمة ولاسيما السياسية

(1) Theodosius D. Sampson, Op. Cit., P.215.

(2) F.R.U.S,(1969-1974), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Vol. XXX, Doc, No.8, Athens, November 26, 1973, PP.22-23.

والاجتماعية، وأوضح السفير تاسكا في نهاية البرقية أن الحكومة لا تحظى بالاحترام والثقة من قبل اليونان⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر فان سياسة أيونديس تجاه الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في أن أيونديس كان يرى أن علاقة اليونان مع الولايات المتحدة الأمريكية مبنية على أساس قيم مشتركة مدركين أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى اليونان بقدر حاجة اليونان لها، لذا فإن طريقة تعامل اليونان مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل صفقة صعبة فيما يخص القضايا الرئيسية مثل حقوق القواعد العسكرية وأيواء السفن⁽²⁾، في المقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية صرحت عن سياستها تجاه حكم أيونديس بأن في ظل الظروف السياسية فإن أي خطوة أو تدخل من قبلنا لاسقاط حكمه لن تكون في مصلحتنا، وسوف يؤدي إلى صراع وعدم استقرار سياسي في اليونان⁽³⁾، ولأجل ذلك طلب السفير الأمريكي في اليونان (تاسكا) في (8 آذار 1974) من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعيين قائد عسكري من هيئة الأركان الأمريكية يعمل على معاونة اليونان في القضايا الأمنية، مبيناً أن الحكومة عاجزة عن حل مشكلاتها سواء الداخلية أو الخارجية⁽⁴⁾.

وفي خضم هذا واجه حكم أيونديس تحديات كبيرة سياسية واقتصادية، وكان مكروهاً بشكل كبير وقليل الكفاءة، فكان على الولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على مصالحها البعيدة الأمد في اليونان، إلا أنها مع ذلك لا ترى سياسة التدخل خياراً معقولاً لأنها أدركت أن ضغطاً داخلياً قوياً كفيل يطرد أيونديس من الحكم ، لأجل ذلك سارت الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة رفع اليد التي سبق وأتبعها في حكم

(1) F.R.U.S,(1969-1974), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State 1, Vol. XXX, Doc., No.8, Athens, November 26, 1973, P.24.

(2) Ibid., Action Memorandum from the Director of the Policy Planning Staff (Lord) to Secretary of State (Kissinger), Vol. VXXX, Doc., No. 10, Washington, February 15, 1974, P.33.

(3) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Vol. XXX, Doc., No.8, Athens, November 28, 1973, P.175.

(4) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Vol. XXX, Doc., No.11, Athens, March 8, 1974, P.45.

بابادوبولس والمتمثلة في الحث على التحرك باتجاه الحكم الديمقراطي علناً من جهة، واستخدامات المساعدات العسكرية وتجهيزها لليونان كأداة للضغط على حكومة اليونان من جهة أخرى (1).

وفي مذكرة لوكالة الاستخبارات الأمريكية في (18 نيسان 1974) جاء فيها أن حكومة أيونديس لم تستقطب خارج المؤسسة العسكرية أي دعم، وأنه يفتقر لموهبة القيادة، وعليه فإنه لن يصمد أمام التحديات التي يواجهها سواء من السياسيين أو الطلاب المتظاهرين، رغم امتلاكه شبكة واسعة من المخبزين وبعض الأتباع ولكنه غير كاف أما سخط الشعب اليوناني ولاسيما بعد التدهور الكبير في الأوضاع السياسية والاقتصادية الذي شهدته البلاد، كما أشارت المذكرة إلى أن حكم أيونديس يواجه أيضاً القوميين الذين أرادوا موقفاً أكثر استقلالية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، فضلاً عن أن الأغلبية قد أيدت فك ارتباط العسكريين بالسياسة (2).

يتضح من خلال هذا أن حكم أيونديس لم يكن أفضل من حكم بابادوبولس ولم يستفد من أخطاء الحكم العسكري السابق فأستمر في نهج أساليب جعلته مكروهاً من قبل اليونانيين الذين بدا عليهم الاستياء نظراً للأساليب القمعية والرقابة على الصحافة والحريات والتدهور السياسي والاقتصادي فضلاً عن أن أيونديس فشل في كسب الولايات المتحدة الأمريكية والتي وجدت أن قاعدته السياسية ضعيفة جداً وجعلتها تكتفي بتقديم النصائح أدراكاً منها أنه لن يستمر طويلاً في الحكم، وزاد اعتقادها في المغامرة الأخيرة لأيونديس وحكمه على أثر مشاركته في انقلاب (15 تموز 1974) في قبرص لاسقاط الأسقف مكاريوس الثالث (3)، والتي كانت بداية لنهاية حكم أيونديس، ودليل قاطعاً للولايات المتحدة الأمريكية أن وجود واستمرار أيونديس في الحكم ليس من مصلحتها وأنه قد

(1) I F.R.U.S,(1969-1974), Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Vol. XXX, Doc., No.11, Athens, March 8, 1974, P. 47.

(2) Ibid., Interagency Intelligence Memorandum, Vol. XXX, Doc., No.13, Washington, April 18, 1974, PP.61-62.

(3) للمزيد ينظر : المبحث الثاني من هذا الفصل، ص213.

خرج عن المسار الذي رسمته في المنطقة إزاء هذا سحب الضباط العسكريون من ذوي الرتب العالية في (24 تموز 1974) دعمهم للحكم العسكري ولاسيما أيونيدس بعد فشله في مسألة قبرص، ودعا (فيدون غينريكس) المعين رئيساً للحكم من أيونيدس لاجتماع للتباحث حول الأوضاع، وكان المخطط هو تشكيل وحدة وطنية تسير بالبلاد نحو الانتخابات، إلا أن (فيدون غينريكس) دعا في النهاية في (24 تموز 1974) رئيس الوزراء الأسبق كرامنليس الذي استقر في باريس لاستلام السلطة⁽¹⁾. وبعد عودته لليونان أشرع في إجراءات الانتخابات والإعداد لها، وجرت في تشرين الثاني عام 1974 والتي تمخض عنها فوزه بـ(54.5) صوتاً، وكانت هذه أول انتخابات ديمقراطية تجري بعد عشر سنوات من الحكم العسكري⁽²⁾، وعمل كرامنليس لتهدئة المخاوف العامة الناجمة من اتهامات المعارضة المتضمنة حول حدوث انقلاب آخر أمر ممكن، وإزاء هذا صرح كرامنليس بالقول: "أنا هنا - أي بالسلطة .. لن تكون هناك دكتاتورية"، كما سعى كرامنليس لطلب الحصول على عضوية مجلس أوربا، وأيضاً وجد كرامنليس أنه من الضروري أرجاع عضوية اليونان في اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، حيث عد أن هذا يعمل على تقليل اعتماد اليونان في منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، كما يجعل من الصعب على الجيش القيام بانقلاب في دولة عضو في مجلس أوربا والاتفاقية الأوروبية من جهة أخرى⁽³⁾.

يتضح أن الرئيس نيكسون تعامل مع الأحداث السياسية والتطورات التي شهدتها اليونان بحذر وبما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وحاول دوماً أن يبقى بعيداً قدر الأمكان عن الأحداث الداخلية لليونان متخذاً موقف المتفرج ومقدماً للنصائح وهذا يعد مكسباً للولايات المتحدة الأمريكية سياسياً واقتصادياً وهذا

(1) سليمة عبد الحسن محمد عبطان السامر، المصدر السابق، ص156 .

(2) James Edward Miller, Op. Cit., P.137.

(3) Constantine Panos Demopoulos, Op. Cit., P.120.

الموقف نابع من فهم الولايات المتحدة الأمريكية لأبعاد الموقف السياسي لليونان، وفي قضية انسحاب اليونان من المجلس الأوروبي نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية اكتفت بالتأكيد على عودة الحياة الديمقراطية لليونان، في حين أن الدول الأعضاء في المجلس كانوا يتاملون دوراً أكثر للولايات المتحدة الأمريكية لثني الدول الأعضاء للترجع عن قرارهم، وهذا يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً أن دول المجلس الأوروبي ينتظرون تحقيق الحياة الديمقراطية في اليونان، في حين أن الواقع كما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بعيد عن عودة الديمقراطية لذلك حرصت على أن لا تضع نفسها في موقف محرج أمام دول مجلس أوربا، ولا سيما أن دول حلف الناتو ما زالوا ينظرون إلى اليونان نظرة حذر رافضين الحكم العسكري الذي جعل من اليونان دولة تحكمها الدكتاتورية، فضلاً عن أن خروج اليونان من مجلس أوربا لا يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في اليونان مادام أن بابادوبولس وحكمه يسيرون على المسار الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية، وحينما تفاقم الوضع السياسي في اليونان وزادت المعارضة لبابادوبولس لم تقف الولايات المتحدة الأمريكية معه وتتصدى لتلك القوى المعارضة كونها تدرك حجم النفور والغضب الذي عاشه اليونانيون في ظل الحكم العسكري، فكان متوقعاً أن يحدث انقلاب ضد بابادوبولس، وهنا بقيت الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر إلى الأحداث وإلى ما تؤول إليه، وتعاملت مع أيونديس بحذر أيضاً معربة أنها لن تتدخل في الأوضاع السياسية واستعملت المساعدات الاقتصادية كأداة للضغط على الحكومة الجديدة، بعد أن وجدت أن حكومة أيونديس لا تختلف كثيراً في سياستها وإجراءاتها ومعالجتها للأحداث عن حكومة بابادوبولس السابقة، لذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر خطأ فادحاً يقع به أيونديس لتطلق حينها الضوء الأخضر لانتهاه حكومته فجاء تدخله في قبرص من خلال مشاركته في الانقلاب ضد مكاريوس الثالث، والذي كان نهاية لحكم أيونديس الذي وقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه بابادوبولس في اعتقاله للضباط العسكريين وتقييد الحركات والرقابة على الصحف أي أنه مارس الدكتاتورية العسكرية في الوقت الذي خرج عن الأطار المحدد الذي وضعت الولايات المتحدة الأمريكية حينما تدخل

فـ

قضية قبرص وحملوه السياسيون مسؤولية الغزو التركي لقبرص عام 1974، كل هذه الأحداث كانت معطيات وتمهيداً لإنهاء الحكم العسكري في اليونان الحكم الذي أنهى قبل عشر سنوات الحياة الديمقراطية في اليونان وكان رهن إشارة الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما بعد موقف الدول الأوروبية التي أعربت عن نفورها منه فوجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الملجأ والمنقذ الوحيد له ولكن أيا كان الحكم بمجرد قراره الخروج من السرب سيجد نفسه وجها لوجه مع المعارضة الداخلية التي صنعه بنفسه جراء جملة من الاعتقالات وتقييد الحريات.

هذه الأسباب والأحداث كان تتطلب شخصية بعيدة عن الصبغة العسكرية والتوجه العسكري الدكتاتوري، وكان كرامنليس هو الرجل المناسب لبدء مرحلة جديدة، تسودها الحياة الديمقراطية والدستورية في اليونان، وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية فيه لأنه الوحيد الذي ينجح في أرضاء اليونانيين ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولاسيما بعد أن يشاهدوا عودة الديمقراطية والحياة السياسية البعيدة عن الدكتاتورية في اليونان.

المبحث الثاني

الولايات المتحدة الأمريكية وتطورات القضية القبرصية (1969 - 1974)

شهدت المدة (1969-1974) تطورات مهمة في قضية قبرص انعكست دورها على سير الأحداث في المنطقة من جهة وعلى طبيعة العلاقات اليونانية-التركية من جهة أخرى، فكيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع المسألة ولاسيما أن طرفي النزاع هما حلفاءها وعضوان في حلف الناتو، ولاسيما أن تلك التطورات تزامنت مع تصاعد أهمية قبرص وتركيا واليونان الإستراتيجية من وجهة النظر الأمريكية، وذلك انطلاقاً من أهمية القواعد العسكرية الأمريكية والغربية منها، إزاء هذا بذلت الإدارة الأمريكية ودوائرها المختصة جهوداً حثيثة من أجل احتوائها وعدم خروجها عن إطار التحالف الغربي وسياسات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ⁽¹⁾.

كان الوضع في قبرص يشهد مزيداً من التوتر وتمثل ذلك بتصاعد موجة العداء بين دعاة (الأيونوسيس) لسياسة مكاريوس، إذ انتقدوه ووجهوا إليه اتهامات منها عدم سعيه لتحقيق فكرة الاتحاد مع اليونان ⁽²⁾، وبهذا الصدد ذكرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تقرير لها في (24 أيلول 1973): "أن الأسقف مكاريوس هو من مؤيدي فكرة الاتحاد مع اليونان (الأيونوسيس) .. إلا أنه لا يجد الوقت حالياً مناسباً له، في ظل الحكم العسكري الذي قد يعمل على تقليل سلطته في قبرص" ⁽³⁾.

⁽¹⁾ نجاتي منير ارتكون، مركز الشعبين في قبرص (آراء قانونية)، منشورات مكتب الإعلام العمومي، لفوكشا، 1990، ص 17.

⁽²⁾ Eleftherios A. Michael, Op. Cit., P.127.

⁽³⁾ F.R.U.S.,(1969-1974), Intelligence Report Prepared in the Central Intelligence Agency, Vol. VXXX, No.73, Washington, September 24, 1973, P.255.

إزاء هذا حاول النظام العسكري في اليونان بعد أن شعر بأن الرئيس مكاريوس يعد العقبة الأساسية في حل المشكلة القبرصية ، أنه لابد من التخلص منه حتى يمكن تنفيذ الخطة في تقسيم الجزيرة تماشياً مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ولمعالجة التصددع في جناح حلف الأطلسي بالجنوب الشرقي⁽¹⁾، وكانت النتيجة تعرض مكاريوس لمحاولات اغتيال كان أبرزها تلك العملية التي تم تنفيذها في 8 آذار 1970 ، إذ أطلقت مجموعة من القبارصة اليونانيين المتطرفين النار على طائرة هليكوبتر كان يستقلها الرئيس مكاريوس وقد أصيب قائدها ونجا مكاريوس من تلك المحاولة، تم توجيه أصابع الاتهام فيها إلى منظمة ايوكا⁽²⁾.

وفي هذا الإطار عاد الجنرال غريفاس من اليونان إلى قبرص سرا في (31 آب 1971) ، وخلال ستة عشر شهراً أعاد بناء منظمة سرية جديدة سميت (أيوكا-ب) تمييزاً لها عن منظمة ايوكا السابقة التي قادت النضال القبرصي ضد البريطانيين، كما أقام غريفاس معسكرات لتدريب أعضاء المنظمة، وهو الأمر الذي جوبه باعتراضات الحكومة القبرصية التي هاجمت مقراتها في أنحاء الجزيرة وكان رد فعل غريفاس وأعوانه القيام بعدد من الأعمال والاعتداءات على بعض الدوائر الحكومية والأماكن العامة⁽³⁾، ولقد نفذت هذه المنظمة في تشرين الأول عام 1973 محاولة لأغتيال مكاريوس في الطريق الذي يمر فيه من مسكنه إلى مكتبه في نيقوسيا، وقد فجر المتآمرون الشحنة الناسفة قبل مرور الرئيس مكاريوس بلحظات⁽⁴⁾ وكان الهدف هو أحداث الرعب والأطاحة بحكم مكاريوس، وحينها شعر الأسقف مكاريوس بأن هناك محاولة من قبل الحكم العسكري في اليونان يشترك فيها حوالي 650 من الضباط اليونانيين في حرسه لقلب نظام الحكم⁽⁵⁾.

(1) Paul J. Peter, Op. Cit., P.68.

(2) Carolin Wanzke and Dan Lindley, Dismantling the Cyprus Conspiracy : The US Role in the Cyprus Crises of 1963, 1967, and 1974, University of Notre Dame ,2008 ,p.78.

(3) وليد محمود أحمد، المصدر السابق ، ص42.

(4) Eleftherios A. Michael, Op. Cit., P.129.

(5) Paul J. Peter, Op. Cit., P.73.

إزاء هذا بعث الرئيس مكاريوس برسالة إلى رئيس اليونان في (2 تموز 1974) يتهم فيها الحكومة اليونانية بالتآمر عليه ويطلب بسحب بقية الضباط اليونانيين الموجودين بحجة أنهم يتآمرون ضد الحكومة الشرعية لقبرص شرح فيه أنه منذ وصول الجنرال (جريفاس) إلى قبرص في (آب 1971)، والدلائل تؤكد بأنه جاء بتشجيع من بعض الدوائر في أثينا بهدف الاتصال بالضباط اليونانيين الذين يخدمون في الحرس الوطني وأنه يتلقى التأييد والعون لكي ينشئ تنظيمًا غير شرعي ويحارب من أجل الوحدة، وأنه أنشأ منظمة (أيوكا - ب) الإجرامية التي أصبحت سبباً ومصدراً لكثير من المتاعب لقبرص وكان نشاط هذه المنظمة هو ارتكاب الجرائم والاغتيالات السياسية تحت ستار الوطنية والدفاع عن مبادئ الوحدة (أينوسيس)⁽¹⁾، ومن الجدير بالذكر أن الرئيس مكاريوس ووفق برقية السفارة الأمريكية في قبرص إلى وزارة الخارجية الأمريكية في (9 تموز 1974) أن مكاريوس مصر على سحب وتقليل القوات الحرس اليوناني من قبرص لتحقيق السلام والأمن في قبرص⁽²⁾. وفي الوقت الذي وجه مكاريوس أنذاره إلى النظام العسكري في أثينا كانت اليونان تعاني من انتكاسة داخلية للحكم العسكري بعد أحداث الاحتجاجات الطلابية والمظاهرات التي كانت تعم البلاد اعتراضاً على إجراءات حكومة أيونديس⁽³⁾، إزاء هذا وجد أيونديس الحل في امتصاص السخط الوطني يكمن في القيام بعمل بطولي في الخارج لتوجيه أنظار الشعب إلى مشكلة قبرص وأحياء صرخة الوحدة من جديد، ودبر الحكم العسكري انقلاباً للأطاحة بالرئيس مكاريوس في (15 تموز 1974) بالاشتراك مع ضباط الحرس الوطني والأعضاء في منظمة (ايوكا-ب)⁽⁴⁾.

(1) Paul J. Peter, Op. Cit., P.77.

(2) F.R.U.S, 91969-1974), Telegram From the Embassy in Greece to the Department of State, Vol. XXX, Doc, No.78, Nicosia, July 9, 1974, P.273.

(3) مصطفى سامي، "الحكم العسكري اليوناني يعزل مكاريوس ثم يعزل نفسه"، تقرير خاص، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام المصرية، مصر، 1974، ص 126.

(4) عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 163.

أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تابعت الأحداث والتطورات التي حدثت بحذر، في حين تشير الاتهامات الى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بالانقلاب وأن لها دور فيه في برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في أثينا بتاريخ (29 حزيران 1974) أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية أنها على علم باحتمال قيام المجلس العسكري في اليونان بالإطاحة بالرئيس مكاريوس لأنه كان يعمل على التخلص من الضغوط اليونانية وابتعد عن فكرة الاتحاد مع اليونان، وهو الأمر الذي سيترتب عليه عواقب وخيمة على المصالح الأمريكية في شرق البحر المتوسط، فضلاً عن مساوئ ذلك على اليونان وتركيا وقبرص، واحتمالية التدخل السوفيتي، ولمنع هكذا احتمالات زودت الخارجية الأمريكية سفيرها بتعليمات تتضمن إبلاغ اليونانيين بمعارضة واشنطن لأي تحرك من هذا النوع، كما أكدت البرقية أن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بأي تسوية تكون مقبولة للأطراف المعنية وأن التسوية الدائمة يمكن أن تتحقق عن طريق السلام⁽¹⁾.

كما أن هناك برقية من السفارة الأمريكية في نيقوسيا إلى وزارة الخارجية الأمريكية أشارت إلى قرب حدوث انقلاب عسكري للأطاحة بالرئيس مكاريوس⁽²⁾. أما فيما يخص الاتهامات حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في الانقلاب فأن التقارير التي تسربت من وزارة الدفاع الأمريكية تشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لها اليد الطولى في الانقلاب الذي حصل في قبرص لأنها كانت راغبة في الأطاحة بحكم الرئيس مكاريوس، ولاسيما أن الرئيس مكاريوس قد اتبع سياسة عدم الانحياز⁽³⁾ فضلاً عن إقامة علاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتي، ومن الجدير بالذكر أن الرئيس مكاريوس زار موسكو

(1) F.R.U.S,(1969-1974), Telegram from the Department of the Embassy in Greece and Cyprus 1, Vol. VXXX, No.77, Washington, July 29, 1974, P.273.

(2) Ibid., Telegram from the Embassy in Cyprus to the Department of State, Vol. VXXX, No.78, Nicosia, July 9, 1974, P.274.

(3) عصام نجم الشاوي، "الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية - التركية حتى عام 1975"، مجلة دراسات تاريخية، العدد (6)، كلية التربية (جامعة ميسان)، 2009، ص75.

في (حزيران عام 1971) واستغرقت الزيارة ثمانية أيام، وكان الهدف من الزيارة هو الحصول على المزيد من الدعم السوفيتي له لتحقيق الوحدة والاستقلال في قبرص⁽¹⁾. ومما زاد من موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الرئيس مكاريوس هو قيام مكاريوس بشراء أسلحة متنوعة من تشيكوسلوفاكيا وهي إحدى دول الكتلة الشرقية في (14 كانون الثاني 1972)، وكان الهدف منها هو لاستخدامها في مواجهة الحرس الوطني الموالي للحكومة اليونانية، فضلاً عن منظمة (أيوكا-ب)، ألا أن الحكومة اليونانية كشفت تلك الصفقة عن طريق غريفا، مما أدى إلى إثارة الحكومتين اليونانية والتركية، ففي الوقت الذي طالبت فيه الأولى بتسليم تلك الأسلحة إلى قيادة الحرس الوطني القبرصي، طالبت الثانية بتسليم تلك الأسلحة إلى قوات الأمم المتحدة المرابطة على أراضي الجزيرة، ونظراً لتلك الضغوط اضطر مكاريوس إلى تسليمها إلى الأخيرة⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر أن من الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية راغبة في الإطاحة بمكاريوس هو أنه رفض أنشاء قواعد بحرية أميركية داخل قبرص، فضلاً على أن مكاريوس قد وقف ضد المخططات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر المتوسط⁽³⁾.

من هنا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر أن الغاية من وراء العملية الانقلابية في قبرص هي الإطاحة بحكم الرئيس مكاريوس، ثم العمل على ضم قبرص إلى حلف شمال الأطلسي، ويتحقق ذلك بطريقتين، أما توحيدها مع اليونان تحت سياسة الأمر الواقع وضمها لمنطقة الدفاع الأمريكية، وأما تقسيم الجزيرة هو ما يقود إلى النتيجة نفسها، فالجزيرة بقسميها ستخضع لتركيا واليونان، وكل من هاتين الدولتين تعد ركيزة لحلف شمال الأطلسي في شرقي

(1) Caroline Wenzke and Dan Lindley, Op. Cit., P.95.

(2) علية عبد الحسين سعيد نصر الله، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة القبرصية (1960-1974)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، 2005، ص118.

(3) Caroline Wenzke and Dan Lindley, Op. Cit., P. 98.

البحر المتوسط⁽¹⁾، كما أن تقسيم الجزيرة على قسمين تركي ويوناني سيمنح الولايات المتحدة الأمريكية القواعد التي كان مكاربوس يرفض أقامتها بحجة حياد قبرص في كلا القسمين، ولن تبخل على الدولتين التركية واليونانية بالتعويض المطلوب في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية⁽²⁾.

وفي العودة إلى التطورات في أحداث القضية القبرصية فإن قوات الحرس الوطني بعد قيامها بالانقلاب ضد حكومة مكاربوس، أعلنت قيام جمهورية قبرصية جديدة وعينت (نيكوس سامبسون Nicos Sampson) (1935-2001)⁽³⁾، رئيساً للجمهورية وقد كانت هذه فرصة مواتية للحكومة التركية للقيام بالأنزال العسكري، ولأسيما أن النظام العسكري في اليونان كان ضعيفاً جداً، وكان على وشك الانهيار، وعلى ذلك فقد أنزلت تركيا قواتها وبشكل رسمي في جزيرة قبرص في (15 تموز 1974)، حيث أنزلت القوات التركية إلى الجزيرة (6) آلاف جندي، وأثر ذلك أعلنت حكومة اليونان التعبئة العامة، واستدعت جميع الاحتياطي، وحركت حشوداً ضخمة من قواتها على حدودها الشرقية مع تركيا، ووجه وزير الخارجية اليوناني إنذاراً إلى سفير تركيا في أثينا بوقف عمليات الأنزال في قبرص⁽⁴⁾.

إزاء هذا أرسلت السفارة الأمريكية في تركيا إلى وزارة الخارجية الأمريكية برقية في (15 تموز 1974) تتضمن طلبها من الولايات المتحدة الأمريكية التأثير على أيونديس

(1) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص 247 .

(2) المصدر نفسه، ص 248.

(3) نيكوس سامبسون Nicos Sampson (1935-2001) : وهو صحفي قبرصي انضم إلى منظمة أيوكا السرية الموالية لليونان، واشترك في المذابح ضد الترك عام 1963 وكانت المخابرات الأمريكية مصدر تمويل صحيفته ومجلته ، ولم يستمر في رئاسة الجمهورية سوى ثمانية أيام (15 تموز - 23 تموز) ، للمزيد ينظر : فتحية النداي ومحمد نصر مهنا، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، القاهرة، 1987، ص 478.

(4) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص 228 .

التزام الهدوء والحيلولة دون نشوب حرب بين القبارصة الترك والقبارصة اليونانيين⁽¹⁾.

وقد أعربت وزارة الخارجية الأمريكية في برقية إلى السفارة الأمريكية في اليونان في (15 تموز 1974) أن الولايات المتحدة الأمريكية تحرص كل الحرص على حل الأزمة حلاً سلمياً وأنها تحث جميع الأطراف إلى ضبط النفس وتجنب الأعمال التي تزيد من زعزعة استقرار الوضع في شرق البحر المتوسط والذي سيعمل على تفاقم العلاقات بين الحليفين من منظمة حلف شمال الأطلسي، وأعطاء فرصة لقوى خارجية عن المنظمة – يقصد الاتحاد السوفيتي – لاستغلال الوضع⁽²⁾.

وقد ذكرت السفارة الأمريكية في اليونان في برقية إلى وزارة الخارجية في (16 تموز 1974): "... رغم حدوث الانقلاب ضد مكاريوس وعزله، إلا أن هذا غير مطمئن لأنه يمكن للاتحاد السوفيتي وبمساعدة الأحزاب الشيوعية في قبرص تحشيد القوات لعودة مكاريوس الذي ما زال في نظر بريطانيا والاتحاد السوفيتي هو الحاكم الشرعي في قبرص..."⁽³⁾.

ويتضح من هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم حدوث الانقلاب وعزل مكاريوس إلا أنها ما زالت غير مطمئنة نظراً لتصعيد الأحداث ما بين حكومتي أثينا وأنقرة والتي قد يعمل على استغلالها الاتحاد السوفيتي، كما أن الولايات المتحدة تحرص على تسوية المسألة بين الطرفين لأن بقاء الاضطرابات يتيح لمكاريوس العودة للحكم ولاسيما أن لديه أتباع ومؤيدين سواء داخل قبرص أو في الخارج كالاتحاد السوفيتي.

(1) F.R.U.S, (1969-1974), Telegram from the Embassy in Turkey to the Department of State, Vol. VXXX, No.85, Ankara, July, 15, 1974, P.278.

(2) Ibid., Telegram from the Department of State to the Embassy in Greece 1, Vol. VXXX, No.82, Washington, July 15, 1974, P.284.

(3) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Vol. VXXX, No.89, Athens, July 16, 1974, P.301.

إزاء هذه التطورات في الأحداث وجهت الحكومة التركية إنذاراً في (19 تموز 1974) بالتدخل إذا لم تنفذ مطالبها، وبعد يوم واحد أعلنت التدخل بصورة رسمية وذلك يوم (20 تموز 1974)، وصرح رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد (1925-2006) ⁽¹⁾ : ((أن الأجراء اليوناني في قبرص من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك استقلال الجزيرة، فالغرض الأساسي من عملية الانزال العسكري التركي في الجزيرة ليس حماية القبارصة الترك فحسب، بل أيضاً حماية القبارصة اليونانيين)) ⁽²⁾، فبدأت القوات التركية تصل للجزيرة جواً وبحراً، وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة اليونانية التعبئة العامة وحركت حشوداً كبيرة من قواتها لمواجهة التدخل العسكري التركي في قبرص، ووجه وزير الخارجية الأمريكية إنذاراً إلى السفير التركي في أثينا طالبه بوقف الغزو للجزيرة ⁽³⁾، وتأزم الموقف بين الدولتين مما حدا مجلس الأمن للاجتماع في (20 تموز 1974) وأصدر قراراً رقم (353)، تضمن دعوة الأطراف المتنازعة إلى وقف إطلاق النار فوراً ⁽⁴⁾.

انعكس تطور الأحداث والتحولات السياسية في اليونان على القضية القبرصية، لنجد استقالة الحكومة العسكرية مع بقاء الجنرال (فيدن كيزيكس) رئيساً للجمهورية، وأعلنت القوات المسلحة اليونانية أنها قررت التخلي عن الحكم وتسليم زمام الأمور في البلاد إلى حكومة مدنية، واستدعي قسطنطين كرمانليس

⁽¹⁾ بولند أجاويد (1925-2006) : ولد في عام 1925 في اسطنبول، تخرج من كلية روبرت الأمريكية في اسطنبول في عام 1944، وعمل بعد تخرجه مترجماً، ثم صحفياً، دخل السياسة من خلال عضويته في حزب الشعب الجمهوري حيث انتخب نائباً عام 1957، ثم أصبح وزيراً للعمل للمدة (1961-1965)، أصبح رئيساً للحكومة عام 1974، وقد أمر حينها في إرسال قوات تركية إلى قبرص رداً على الانقلاب الذي أطاح بمكاريوس وتوفي عام 2006، للمزيد ينظر :

⁽²⁾ أحمد نوري النعيمي، الموقف التركي من أزمة قبرص 1974-1976، ص237.

⁽³⁾ أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، مصدر سابق، ص228.

⁽⁴⁾ Eleftherios A. Michael, Op. Cit., P.142.

من منفاه في باريس ليرأس الحكومة الجديدة، والذي أدى ذلك إلى ظهور إمكانيات التفاوض المباشر بين طرفي النزاع تركيا واليونان⁽¹⁾، وقد أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأوروبية (هارتمان) في مذكرة إلى وزير الخارجية هنري كيسنجر في (23 تموز 1974): "أن عودة قسطنطين كرامنليس إلى أثينا، وتشكيل الحكومة اليونانية الجديدة تحت قيادته تمثل تغييراً جوهرياً في الهيكل السياسي في أثينا، .. ويعد أنه بمثابة الأمل لتسوية مبكرة للأزمة القبرصية"⁽²⁾. ونتيجة للضغط التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي بدأت المحادثات لمؤتمر السلام في جنيف في (25 تموز 1974) بين كل من وزراء الدول الضامنة لاستقلال قبرص (تركيا - اليونان - بريطانيا) واختلف الأطراف ولم يتوصلوا إلى حل نهائي للخروج من الأزمة واستأنفت المفاوضات في (18 آب 1974) ولكن دون جدوى واستمرت حكومة تركيا في شن هجوما حيث سيطرت على ثلث أراضي الجزيرة تقريباً، الأمر الذي جعل كرامنليس يقرر إرسال غواصات يونانية إلى قبرص، لكن قادة الجيش لم يوافقوا على ذلك، فأيقن كرامنليس أنه لا جدوى من مقاتلة الترك نتيجة لضعف إمكانيات اليونان العسكرية والموقف الدولي⁽³⁾ الذي لم يتخذ موقفاً تجاه الغزو التركي الثاني لقبرص الأمر الذي جعل اليونان تنسحب من الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي في (آب 1974)، بعدها جاء إعلان بولند جاويد في (19 آب 1974) وقف إطلاق النار في قبرص وأعلان الدولة القبرصية الاتحادية الجديدة⁽⁴⁾.

(1) Zachariah P. Messitte, Op. Cit., P.40.

(2) F.R.U.S, (1969-1974), Briefing Memorandum from the Assistant Secretary of State for European Affairs (Hartman) to Secretary of State Kissinger, Vol. VXXX, No. 118, Washington, July 23, 1974, P.391.

(3) Paul, John Peter, Op. Cit., P.115.

(4) Ibid., P.116.

يتضح من هذا أن هناك محورين رئيسيين تدور حولهما السياسة الأمريكية تجاه قبرص أولهما هو منع انتقال الجزيرة إلى النفوذ السوفيتي، فالجزيرة تتمتع بموقع إستراتيجي فريد في شرق البحر المتوسط وبذلك تحمل الحلقة الأرضية المثلث لربط الأحلاف الغربية الثلاثة : حلف شمال الأطلسي، والحلف المركزي، وحلف جنوب شرقي آسيا، وتضاعفت أهمية قبرص الإستراتيجية بعد أن تزايد الوجود البحري السوفيتي في المنطقة، وبعد أن أنهت كل من مالطة وليبيا القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية التي كانت قائمة على أراضيها⁽¹⁾. والمحور الثاني للسياسة الأمريكية، هو أن الأزمة القبرصية وثيقة الصلة ببنیان حلف شمال الأطلسي، واحتمالات تصدعه نظراً لكونها تحمل مقدمات دائمة للصراع العسكري بين تركيا واليونان، وهذا يفسر الموقف الأمريكي المهادن للغزو العسكري التركي لقبرص، فتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية في منطقة شرق البحر المتوسط – هي الحليف الأقوى بكثير من الحليف الآخر في المنطقة نفسها وهي اليونان – وسيطرة الحليف الأقوى على زمام الأمور في الجزيرة، كفيل بتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية في ذلك الجزء الحيوي من العالم⁽²⁾.

ومن هنا يتضح مدى أهمية قبرص للولايات المتحدة الأمريكية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لذلك كان لابد لها أن تقف أمام كل عائق يتسبب في الضرر بتلك المصالح فحينما بدأ مكاريوس يخرج عن مسار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك حينما زار الاتحاد السوفيتي وقام بشراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا ورفض إقامة قواعد عسكرية في قبرص جعل الولايات المتحدة الأمريكية تفكر بطريقة للتخلص منه فاستغلت النزاع الدائم بين حكومة أثينا

(1) نازلي معوض أحمد، "الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (38)، بيروت- 1974، ص162.

(2) المصدر نفسه، ص163.

وحكومة أنقرة حول تقرير مصير قبرص ولاسيما بعد أن رفض مكاريوس تنفيذ مشروع الاتحاد مع اليونان (اينوسيس) الأمر الذي أثار حفيظة الحكم العسكري وشن عدة محاولات اغتيال ضد مكاريوس والتي انتهت بعملية الانقلاب والتي كان الولايات المتحدة الأمريكية دور فيها حيث أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصيب بضربة واحدة بهدفين وهما الأطاحة بمكاريوس وتحميل الحكم العسكري مسؤولية ما يتمخض عن ذلك والدليل بعد عملية الانقلاب أستاذ الشعب اليوناني من حكومة أيونديس حتى اضطر إلى تقديم استقالته وجاءت بعده حكومة مدنية يترأسها قسطنطين كرامنليس التي بوصولها أخذت قضية قبرص منحى آخر وقربت من وجهات النظر بين تركيا واليونان ولاسيما بعد تأزم الوضع في قبرص بعد الغزو التركي لها في عشرين تموز 1974 إذ قرر كرامنليس عدم إرسال قوات يونانية إلى قبرص بعد أن أدرك ضعف إمكانية في مواجهة الترك ويتضح أن هذا ما كانت تخطط له الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء الأزمة بين الطرفين مدركة تماماً أن حكومة كرامنليس لا تستطيع مواجهة القوات التركية أي معناه استبعاد فكرة حدوث حرب ونزاع كبير بين حليفها وعضوين في حلف شمال الأطلسي لا تقل أهمية أحدهما عن الآخر وبذلك ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية حل الأزمة بعد أن أعلنت حكومة أنقرة الدولة القبرصية الاتحادية الجديدة التي ستضمن الولايات المتحدة الأمريكية إقامة قواعد عسكرية على أراضيها واستمرار المصالح الأمريكية السياسية والعسكرية والاقتصادية في منطقة شرقي البحر المتوسط.

المبحث الثالث

السياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه اليونان

أولى الرئيس نيكسون اهتماماً كبيراً في المساعدات الخارجية وضمان استمرارها، حيث عدها جزءاً وأداة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مؤكداً ضرورة استقلال تفوق الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي في المنافسة الأمريكية-السوفيتية لذلك لابد من زيادة في قدر المبالغ المراد استثمارها في المساعدات الإستراتيجية وتوجيه أهداف مساعداتها لتحقيق أغراض إستراتيجية⁽¹⁾. مستنداً في ذلك إلى ثلاث قواعد يجب أن تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدة الاقتصادية وهي⁽²⁾:

- 1- "علينا ان نربط المساعدة بسياسة اقتصادية سليمة، مصرين على أن تذهب المساعدة إلى مشاريع أمامها فرص كبيرة لتحقيق النجاح.
- 2- يجب علينا أن نقاوم الغوغاء وأرسال المزيد من مساعدتنا عن طريق الهيئات المتعددة الجنسية كالبنك الدولي مثلاً وغيرها التي لا تسمح لها بالتمييز بين البلدين على أساس سياسي وقلما يخدم مصلحة الولايات المتحدة.
- 3- استخدام مساعدتنا من أجل دفع سياستنا نحو الأمم، وكذلك دفع قضية السلام والاستقرار في العالم".

ومن الجدير بالذكر أنه خلال مدة رئاسة نيكسون فإنه بذل جهداً في سبيل إصلاح وتطوير برامج المساعدات الاقتصادية عبر رسائله الخاصة إلى الكونغرس للموافقة على سلسلة من الإصلاحات التي كان الهدف منها هو النهوض بواقع برامج المساعدات الخارجية، ففي (28 أيار 1969) أرسل الرئيس نيكسون

(1) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، ص119.

(2) مذكرات الرئيس نيكسون، المصدر السابق، ص190.

إلى الكونغرس رسالة جاء فيها : "أن الأستمرار في تقديم المساعدات يعد من أهدافنا الوطنية لتحقيق عالم يسوده العدل والسلام .. ولا بد من أن نضمن أن كل دولار نقدمه لتلك الدول سيسهم في نمو قدراتها في المستقبل، كما لا بد أن تحت الدول المتقدمة الأخرى للأشتراك في تحمل نصيب من المساهمة في تلك المساعدات.." (1).

وفي 15 أيلول 1970 أرسل الرئيس نيكسون رسالة تضمنت برنامجاً إصلاحياً للمساعدات الخارجية حيث أعرب الرئيس نيكسون أن برنامج المساعدات الخارجية لم يعد يواكب التغيرات التي تحدث في العالم، ولهذا تراجعت مستويات المساعدات الخارجية، مؤكداً أنه لا يوجد نية للولايات المتحدة الأمريكية في وقف أو خفض المساعدات بل لا بد من إصلاح البرامج لتلبية احتياجات التي تواكب حقبة السبعينات (2).

واجه الرئيس نيكسون قرارات الكونغرس الرامية إلى خفض المساعدات الخارجية إذ قرر خفض المساعدات المخصصة للسنة المالية 1972 للمساعدة الاقتصادية من (1.842) مليون دولار إلى (184) مليون دولار، إذ بلغت قيمة الخفض بنسبة (10%) ، وقد يصل التخصيص إلى أقل حد له وهو (118) مليون دولار (3)، ويعود ذلك إلى الوضع الاقتصادي والمالي الصعب، فضلاً عن تخصيص مبالغ للأغاثة الحرب بين باكستان والهند والتي تلزم مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدات وأغاثة الدولتين (4)، أما حصة اليونان من المساعدات للسنة 1972

(1) F.R.U.S,(1969-1974), Special Message from President Nixon to the Congress, Vol. 1, No.26, Washington, May 28, 1969, P.84.

(2) للإطلاع على اقتراحات الإصلاح التي أعدها نيكسون ينظر :

Ibid.,(1969-1974), Message From President Nixon to the Congress, No.70, Washington, September 15, 1970, P.244.

(3) Ibid., Letter From the Deputy Director of the office of Management and Budget (Weinberger) to the Under Secretary of State (Irwin), Vol. IV, No.66, Washington, September 20, 1971, P.158.

(4) Ibid., Memorandum from Richard T. Kennedy of the National Security Council Staff to the President's , Deputy Assistant for National Security Affairs (Haig), Vol. IV, No.70, Washington, October 30, 1971, .164.

بلغت حوالي (73) مليون دولار، وهو مساو لما خصص لها في العام السابق (1971)⁽¹⁾.

أما ميزانية المساعدات الخارجية لسنة 1973 فقد خصص (28.8) مليون دولار إلى صندوق التنمية والمساعدات الاقتصادية و (100) مليون دولار لصندوق الطوارئ، وقد خصص لليونان من المساعدات الاقتصادية لسنة 1973 حوالي (60) مليون دولار⁽²⁾.

يتضح من هذا أن ما خصص لليونان من مساعدات اقتصادية في عام 1973 قد انخفض مقارنة مع عام 1972 ويعود ذلك إلى ظروف الحرب (الهندية-الباكستانية) والتي توجب تخصيص مبالغ كبيرة تصرف لدعم صندوق الطوارئ من جهة، كما أن الظروف الداخلية السياسية في اليونان كان لها أثر في تقليل من حجم المساعدات من جهة أخرى، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستعمل المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط على الحكومة اليونانية أحياناً ولمساندتها ودعمها في حين آخر.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس نيكسون قد أولى اهتماماً لمشاريع التنمية الاقتصادية ووضع برنامج بيرسون⁽³⁾ لتطوير برنامج التنمية الاقتصادية وجاء في تقرير لجنة بيرسون أنه لا بد أن تصل المساهمات في التنمية الدولية إلى مليار دولار سنوياً في عام 1972، وبقيمة (1.5) مليار دولار بحلول عام 1975، فتكون مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في مشاريع التنمية الاقتصادية حوالي (400)

(1) F.R.U.S,(1969-1974), Memorandum from the Office of Management and Budget to President Nixon, Vol. IV, No. 83, Washington, Undated, P. 200.

(2) Ibid., Action Memorandum from the President's , Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Vol. IV, No.79, Washington, Undated, P. 185.

(3) للإطلاع على برنامج بيرسون لتطوير برامج التنمية الاقتصادية ينظر : F.R.U.S,(1969-1974), Action Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Vol. IV, No.134, Washington, July 14, 1970, P. 342.

مليون دولار⁽¹⁾، كما طلب الرئيس نيكسون برسالة للكونغرس بتاريخ (21 نيسان 1971) : "أنشاء مؤسسة للتنمية الدولية الأمريكية ومؤسسة للتنمية الأمريكية ليحل محل (وكالة التنمية الدولية) وقد برر ذلك بأنها تسهم في إصلاح برامج المساعدة الإنمائية لمواجهة الظروف المتغيرة بعد عام 1970، مبيناً أن المساعدة الإنمائية تهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية لحلفائنا، ومساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تقديم المساعدة الفورية للدول التي تتعرض إلى كوارث طبيعية أو اضطرابات سياسية"⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر أن المدة من عام 1969-1973 في اليونان قد أوصفت بتضخم وبطالة واطئة وكان معدل النمو يتعزز بواسطة الاستثمار في الساحة والأنفاق العام والحوافز المعززة للعمل التي شجعت كلاً من الأنفاق المحلي والخارجي، واشتهرت عدة شركات في اليونان في ذلك الوقت، بما فيها (شركة الكوكاكولا)، إلا أن النمو الاقتصادي بدأ يفقد قوته في عام 1974⁽³⁾.

كما أنه رغم المساعدات الأمريكية لليونان في تلك المدة إلا أن النظام العسكري فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية ويعود السبب في ذلك إلى الهيكل الداخلي وتطورات المنظمات المهنية العسكرية إذ كانوا يفتقرون إلى الخبرة الاقتصادية والإدارية، ولاسيما أن أغلب الدوائر المدنية ذات الشأن الاقتصادي يديرها عسكريون تم تعيينهم فيها كونهم من أقارب القادة العسكريين وكانت سوء إدارتهم وافتقارهم للخبرة الاقتصادية الأثر في تدهور الاقتصاد وفشل في مشاريع التنمية الاقتصادية في اليونان⁽⁴⁾.

(1) F.R.U.S,(1969-1974), Memorandum from the Secretary of the Treasury Kennedy to President Nixon, Vol. VI, No.23, Washington, March 4, 1970, P. 54.

(2) Ibid.,Special Message by President Nixon to the Congress, Vol. 1, No.89, Washington, April 21, 1971, P.315-317.

(3) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State , Vol. XXIX, No.311, Athens, April, 1971, P.778-780.

(4) Constantine P. Demopoulos, Op. Cit., P.68.

أولاً : القطاع الزراعي

شهد القطاع الزراعي تباطؤاً ملحوظاً في معدل الانتاج فمقارنة مع المدة (1966-1960) كانت النسبة حوالي (4.9%) في حين أنخفضت (1972-1969) إلى (2.5%)⁽¹⁾، ولا يمكن أن يعزى هذا الانخفاض في معدل الإنتاج الزراعي للظروف المناخية غير المواتية حينها، وإنما يرجع ذلك إلى خفض الدعم الحكومي للتنمية الزراعية، على سبيل المثال فإن دعم الميزانية لتعمل على أحداث تغييرات في هيكل المحاصيل الزراعية انخفض في عام 1970 إلى مستوى أدنى مما كانت عليه في عام 1960⁽²⁾، كما أن هناك أيضاً انخفاضاً في إجمالي الاستثمارات الحكومية في مجال الزراعة، فضلاً عن أن تجميد عضوية اليونان في اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة ما زالت نتائجها السلبية تلقي بظلالها على الواقع الاقتصادي في اليونان ومن ضمنها القطاع الزراعي المتمثل في تصدير عدد من المنتجات الزراعية اليونانية إلى الأسواق الأوروبية رافقه انخفاض ملحوظ في معدل الدخل من الزراعة مما أدى إلى اتساع التفاوت بين نصيب الفرد من الدخل من الزراعة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى⁽³⁾.

ثانياً : القطاع الصناعي

شهد القطاع الصناعي تباطؤاً في الاستثمارات فضلاً عن أنه كان هناك انخفاض في تكوين رأس المال الثابت وانخفاض واضح في معدل نمو الاستثمار في الصناعات التحويلية، حيث انخفضت حصة تكوين رأس المال الخاص في التصنيع من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص إلى (14%) في عام 1969، في حين أن الهدف الذي وضعه في البرنامج الذي مدته خمس سنوات يقدر (18.5%)، وكانت هناك بعض الزيادة في الصادرات الصناعية وتعود هذه

(1) Chilas John, Op. Cit., P.85.

(2) Pakos B. A., M, Sc., Op. Cit., P.120.

(3) Constantine P. Demopoulos, Op. Cit., P.70.

الزيادة إلى تصدير الألمنيوم⁽¹⁾، وكان لتجميد عضوية اليونان في (اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة) أثره على الواقع الصناعي في اليونان حيث عملت على تعزيز الصناعة المحلية وذلك بسبب التعريفات الكمركية التي عملت على انخفاض من نسبة الواردات التي وصل الانخفاض إلى ثلثي الواردات في عام 1970، ونظراً لحاجة اليونان إلى السلع الاستهلاكية والسلع نصف المصنعة كالآلات والمكائن، مما حدا باليونان إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع دول أخرى، والتي ساهمت في افتتاح السوق اليونانية للواردات تلك الدول⁽²⁾.

وبالعودة إلى الاستثمارات وتدفق رأس المال الأجنبي، فقد شهدت المدة (1969-1973) انخفاض في تدفق رأس المال الأجنبي مقارنة للمدة (1963-1968)، ويعود ذلك إلى أنه رغم حصول الشركات الأجنبية على مزايا وامتيازات تجارية خاصة للاستثمار الأجنبي في اليونان، إلا أن بقاء تلك الامتيازات وعدم تنفيذها على أرض الواقع ساهم في خلق جو من الشك وعدم الثقة لدى الشركات الأجنبية⁽³⁾، وقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الاقتصادية المحلية والعالمية في اليونان وكان (40%) من مجموع الاستثمارات الأجنبية في اليونان للشركات الأمريكية وهذا يظهر مدى نفوذ المصالح الأمريكية في اليونان والذي شهد تدفقاً لرؤوس الأموال أو الاستثمار المباشر، وبالتالي تعزيز والحفاظ على رأس المال الأمريكي في غاية الأهمية لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية، وقد حقق العقداً اليونانيون تلك الغاية وقاموا بتسهيل دخول الشركات الأمريكية لليونان⁽⁴⁾ وبهذا الصدد ذكر وزير التجارة الأمريكية، ولاسيما في مجال الأعمال التجارية: ((نقدر كثيراً موقف الحكومة اليونانية تجاه الاستثمارات الأمريكية، كما نقدر بالترحيب الذي تقدمه الحكومة اليونانية إلى الشركات الأمريكية))⁽⁵⁾.

(1) Nicos Christodoulakis, Op. Cit., P.92.

(2) Michael G. Arghyrou, Op. Cit., P.45.

(3) Theodosios D. Sampson, Op. Cit., P.193.

(4) Pakos B. A., M. Sc, Op. Cit., P.

(5) M. Fatih Tayfur, Op. Cit., P.172.

ومن الجدير بالذكر أنه في محاولة للحصول على نتائج اقتصادية سريعة، عملت الحكومة اليونانية على توجيه مواردها دعماً للسياسة لدرجة أن اتحاد الصناعات نشر في مجلة مقالاً في (31 تموز 1972) أنتقد من خلاله تحويل البلاد إلى (دولة مديري الفنادق) وكان هذا دليل على استيائهم نتيجة قيام الحكومة ببذل جهد شامل لجذب رؤوس الأموال ليتم تطبيقها على مشاريع التنمية والسياحة حيث بلغت نسبة الاستثمار في السياحة (60%) على الرغم من أن السياحة لم يسفر عنها نتائج سريعة على المدى القصير⁽¹⁾، اذ ظلت البلاد ككل تعتمد على الدول الصناعية في استيراد السلع التكنولوجية والكهربائية والميكانيكية⁽²⁾.

ثالثاً : القطاع التجاري

أنعكس التدهور في التنمية الزراعية والصناعة على تدهور ميزان المدفوعات بسبب تباطؤ في انخفاض نسبة الصادرات مقارنة مع الزيادة الكبيرة في استيراد السلع، حيث شهدت المدة (1969-1973) ارتفاع نسبة الواردات إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه⁽³⁾. فحاجة اليونان إلى استيراد السيارات والسلع الكمالية والسلع النصف مصنعة كالآلات والسلع التكنولوجية والكهربائية بكمية كبيرة ساهم في اختلال في ميزان المدفوعات وزيادة العجز التجاري وزيادة الدين العام، وأحداث كارثة اقتصادية كاملة⁽⁴⁾، حيث بلغت نسبة الواردات عام 1972 (0.284) في حين كانت (0.252) في عام 1954، أما الصادرات فقد انخفضت حصة السلع المصدرة الزراعية (التبغ والزبيب والزيت) في إجمالي الصادرات من (65.1%) عام 1954 إلى نسبة (18%) عام 1972، في حين شهدت المحاصيل الأخرى كالفواكه الطازجة والخضروات والقطن زيادة حيث وصلت إلى (20%) عام 1972 في حين كانت نسبتها (8%) عام 1954، ولقد زادت

(1) Theodosios D. Sampson, Op. Cit., P.195.

(2) Michael G. Arghyrou, Op. Cit., P.50.

(3) Constantine P. Demopoulos, Op. Cit., P.59.

(4) Theodosios D. Sampson, Op. Cit., 197.

نسبة الواردات في بداية عام 1973 ولكن بعد ذلك انخفضت في 1974 نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي الناجم عن أزمة قبرص⁽¹⁾.

يتضح من هذا أن الرئيس نيكسون كان من أكثر الرؤساء إدراكاً لمدى أهمية المساعدات الخارجية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية الأمن والسلام في العالم، لذلك أنتهج الرئيس نيكسون المسار الذي سار عليه سابقوه في جعل المساعدة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية، وقد أكد نيكسون أهمية التنمية الاقتصادية ووضع برامج إصلاحية لتطويرها ولضمان استفادة الدول منها في النهوض باقتصادها فوضع سلسلة من الإصلاحات والاقتراحات التي عرضها على الكونغرس، ولقد شهدت المدة (1969-1974) أوضاع دولية كالحرب الهندية – الباكستانية التي انعكست بدورها على نسبة المساعدات الاقتصادية، حيث خصص مبالغ للأغاثة الدولتين في حربها، كما أصبحت المساعدات الاقتصادية تخصص للدول النامية والفقيرة جداً، واليونان آنذاك تعد من الدول النامية والفقيرة جداً. من الدول التي بدأت تشهد تقدماً اقتصادياً لذلك نجد أن نسبة المساعدات بدأت تنخفض تدريجاً ولاسيما أن اليونان كانت لها حصة من المساعدات الأنمائية التي تصب في دعم المشاريع للتنمية منذ ستينات القرن الماضي كما أن الأوضاع السياسية لليونان خلال المدة (1969-1974) والتي شهدت انقلاب أيونديس وبعدها مجيء حكومة مدنية برئاسة كرامنليس انعكست على التخصيص المالي للمساعدات، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستعمل المساعدات كأداة ضغط على الحكومات فكلما كانت الحكومة تسير على النهج والسياسة التي ترسمها الولايات المتحدة الأمريكية كلما ضمنت حصولها على مساعدات اقتصادية ومنح مالية أو قروض، ورغم المساعدات التي تلقتها اليونان إلا أنها فشلت في تحقيق الهدف المنشود لها، ويرجع ذلك إلى افتقار قادة الحكم العسكري الذين تسنموا وزارات اقتصادية ومناصب تهتم بالجانب الاقتصادي والذين تنقصهم الخبرة الإدارية والاقتصادية، فأدى ذلك إلى تخبط في المشاريع

(1) John G. Halikias, Op. Cit., P.33.

والخطط التي رسم لها، فانخفض الإنتاج الزراعي وسجل القطاع الصناعي انخفاضاً أيضاً نظراً لافتقار المصانع إلى الآلات والمواد الأولية التي قل استيرادها من الخارج بعد قرار الدول الأوروبية تجميد عضوية اليونان في (اتفاقية السوق المشتركة) مما أدى إلى تدهور القطاع الصناعي، في حين شهد الميزان التجاري خلافاً نظراً لزيادة الواردات من السلع الكهربائية مقارنة مع انخفاض الصادرات أما الشركات الاستثمارية فنظراً للوضع السياسي الداخلي والاضطرابات العامة التي اجتاحت اليونان والمعارضة السياسية للحكم فضلاً عن منح امتيازات دون تطبيقها على أرض الواقع الأمر الذي أثار الشك وعدم الثقة عند للشركات الأجنبية، بالمقابل زادت الشركات الأمريكية في استثمارها في اليونان مستغلة الأمان والامتيازات التي منحتها الحكومة العسكرية لتلك الشركات وكانت بمثابة رسالة تبعثها الحكومة اليونانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الحكومة اليونانية رهن أشارتها وبأنها حليف للولايات المتحدة الأمريكية سياسياً واقتصادياً.

المبحث الرابع

تنامي المساعدات العسكرية الأمريكية لليونان

أولى الرئيس نيكسون اهتماماً كبيراً للمساعدات العسكرية انطلاقاً من (مبدأ نيكسون) الذي أعلنه في عام 1969 والذي نص على: "أنه ينبغي لنا أن نقدم مساعدات عسكرية واقتصادية إلى الدول الصديقة بأي كميات ضرورية لهزيمة المتمردين الذين يدعمهم السوفييت، ولكن ينبغي للبلد الذي يتعرض للهجوم أن يتحمل مسؤولية تدبير القوات لأقامة دفاعاته الخاصة به، وإذا لم يستطع بلداً ما تعبئة القدرة والإرادة اللازمين للقتال والنصر بعد أن يتلقى مساعداتنا وتدريبنا، فإن إرسال قواتنا للقيام بالقتال سوف يكون أحسن الفروض نجاحاً مؤقتاً فقط فمجرد أن ننسحب سوف يستولي العدو على السلطة"⁽¹⁾.

وكان مبدأ نيكسون الأساس الذي أنطلقت منه المساعدات العسكرية الأمريكية للدول المتلقية ومن ضمنها اليونان، التي كانت تعاني من خطر الأسلحة الذي فرضته الإدارة الأمريكية بعد تولي المجلس العسكري للسلطة من أجل إحياء العقدا العسكريين للعودة إلى الوضع الراهن في أقرب وقت ممكن⁽²⁾.

ومع ذلك وعلى الرغم من توقف تسليم الأسلحة الثقيلة واصل توريد الأسلحة المناسبة للامن الداخلي، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات بأدخال كميات من المعدات العسكرية الأمريكية تتضمن معدات الشرطة التي طلبتها السلطات اليونانية للحفاظ على السيطرة القوية⁽³⁾.

ومنذ أن تولى الرئيس نيكسون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في (20 كانون الثاني 1969)، شن النظام العسكري اليوناني حملة الهدف منها أقتناع الإدارة الجديدة لاستئناف تقديم المساعدات العسكرية، وإزاء هذا فإن المسؤولين الأمريكيين تجنبوا إعطاء أي التزامات لليونان بخصوص استئناف منح المساعدات

(1) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب .. ، ص 136 .

(2) M. Fatih Tayfur, Op. Cit., P.170.

(3) William Blum, Op. Cit., P.220.

العسكرية وتقديم الأسلحة معربين أن حالة اليونان تستوجب دراسة ولا بد من استعادة الحياة الدستورية لليونان، كما أن الولايات المتحدة تأخذ بالحسبان موقف اليونان من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأن توصيات السفير الأمريكي بعد تعيينه ستكون عاملاً مهماً في تقييم الوضع السياسي للتأكد من مدى حرص الحكومة اليونانية على عودة الحياة الديمقراطية والدستورية للبلاد⁽¹⁾.

وفي خضم هذا حدث تناقض في وجهات النظر بين مجلس الأمن القومي وإدارة نيكسون حول استئناف المساعدات العسكرية الأمريكية لليونان من جهة والكونغرس من جهة أخرى الذي رفض تقديم المساعدات لليونان، رافضاً تسليح الحكام العسكريين المستبدين، في حين أقترح نيكسون إعطاء (20) مليون دولار على شكل قروض مبيعات عسكرية للسنة المالية 1969⁽²⁾، وإزاء هذا قدم (هنري كيسنجر) للرئيس نيكسون ثلاثة خيارات فيما يتعلق بمواصلة تقديم المساعدات العسكرية إلى اليونان وهي⁽³⁾:

1- تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن خطة البحر المتوسط والتي تتضمن خطة وتخصيص مساعدات لليونان وهذا الخيار يفضلته كثير من الليبراليين في الكونغرس.

2- يمكن للولايات المتحدة الأمريكية مواصلة تدفق العناصر الأساسية التي توقفت في خريف عام 1968.

3- وضع خطة استئناف كاملة لليونان.

وكان نيكسون على ثقة تامة لسماع مراجعة شاملة للاختيار بين الخيار الثاني والثالث، فقرر أن يستأنف خطة كاملة لليونان⁽⁴⁾.

وفي الوقت نفسه فإن مناقشات مجلس الأمن القومي لاتخاذ قرار بشأن مشكلة استئناف خطة كاملة لليونان تكلمة مرات متعددة ، في المقابل بدأ النظام

(1) Helen Conispolation Op .Cit., p.255

(2) M. Fatih Tayfur, Op. Cit., P. 172.

(3)Helen Conispolation, Op .Cit., p.25

(4)M. Fatih Tayfur, Op. Cit., P. 173.

العسكري في أثينا يفقد صبره تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ يبحث عن دول أخرى لتزويده بالأسلحة وهذا سيؤدي حتماً إلى ضعف العلاقات الأمريكية – اليونانية⁽¹⁾، ومما زاد من الموقف سوءاً وأدى إلى الحاح نيكسون في إيجاد حل لاستئناف المساعدات العسكرية لليونان وجود الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط منذ عام 1964 وشهدت المنطقة تطورات سياسية مثل الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، مما أدى إلى تحسين العلاقات بين مصر وسوريا مع الاتحاد السوفيتي من أجل تجديد الأسلحة العسكرية، فضلاً عن قيام ثورة ليبيا في (أيلول 1969)⁽²⁾ مما أدى إلى أغلاق القواعد العسكرية الأمريكية فيها، لذلك كان لابد من استئناف المساعدات العسكرية ومد الأسلحة لليونان والتعويض عن تلك القواعد في اليونان⁽³⁾. إزاء هذا عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي اجتماعاً في (7 تشرين الأول 1969) ناقش المستجدات في المنطقة، طلب نيكسون في استئناف إرسال المعدات العسكرية لليونان وتمخض عن الاجتماع أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون حذرة أمام الصراع الداخلي في اليونان كي لا تتهم بالتحيز لجانب معين على حساب الآخر، فضلاً عن أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم علاقات تعاونية مع الحكومة اليونانية لضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط وقد أكد مجلس الأمن القومي ضرورة أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الضغط على القادة العسكريين لعودة الحياة الدستورية والديمقراطية للبلاد⁽⁴⁾، وبعد أن تسربت نتائج اجتماع المجلس الأمن القومي إلى الكونغرس قدم أعضاء من الكونغرس في (25 تشرين الثاني 1969) رسالة تحمل توقيع (27) عضو، تتضمن حث الرئيس نيكسون

(1) James E. Miller, Op. Cit., P.150.

(2) Douglas J. Forsyth, Richard Nixon and Europe Confrontation and Cooperation 1969-1974, Unpublished.Ph.D.Dissertation.2008.p.93.

(3) M. Fatih Tayfur, Op. Cit., P.175.

(4) Helen Conispolation Op .Cit., p.255

على وقف جميع المساعدات العسكرية الأمريكية إلى اليونان⁽¹⁾، يتضح أن موقف الكونغرس لم يتغير إزاء الحكومة العسكرية في اليونان ولا سيما بعد وصول الأخبار حول الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب على يد القادة العشريين، فضلاً عن تقييد الحريات ومراقبة الصحف وعمليات الاعتقال بحق الوطنيين والطلبة في حين كان الكونغرس ينتظر ويأمل عودة الحياة المدنية والدستورية في اليونان وبعد وصول السفير الأمريكي (تاسكا) إلى اليونان في مطلع كانون الثاني عام 1970، كانت الجولة الأولى للسفير من المباحثات مع المسؤولين اليونانيين التأكيد على أهمية تحرك الحكومة اليونانية لتنفيذ الدستور اليوناني الجديد وضمان عودة الحياة المدنية للبلاد للحفاظ وتعزيز للعلاقات الأمريكية-اليونانية وليقلل من استياء دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)⁽²⁾، وفي (31 آذار 1970) قدم السفير الأمريكي تاسكا إلى وزارة الخارجية الأمريكية تقريره عن اليونان والذي جاء فيه أن على الولايات المتحدة الأمريكية اتباع سياسة مزدوجة لدعم اليونان عسكرياً والضغط عليها سياسياً مستغلة الصداقة التي تربطها بها والضغط عليها للعودة إلى الحكم الدستوري⁽³⁾ وعليه بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعقد اجتماعات ما بين مجلس الأمن القومي وتوضح مدى أهمية الإستراتيجية لليونان في المنطقة ولابد من استئناف تقديم المعدات العسكرية، وفي (22 أيلول 1970) قررت الإدارة الأمريكية استئناف تقديم الشحنات العسكرية إلى اليونان لدعم القوات اليونانية للدفاع عن الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي⁽⁴⁾. أما عن التخصيصات المالية للمساعدات العسكرية فقد عمل الرئيس نيكسون على الضغط على الكونغرس لأقرار ميزانية تتناسب مع التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في تقديمها للمساعدات العسكرية وتوفير المعدات العسكرية للدول

(1) James E. Miller, Op. Cit., P.153.

(2) M. faith Tayfure, Op. Cit., P.180.

(3) James E. Miller, Op. Cit., P.153

(4) Helen Conispolation Op .Cit., p.255،

الحليفة لها، وفي مناقشة لميزانية العام المالي 1971 تقرر تخصيص (350) مليون دولار كما في السنة المالية 1970 ولكن الرئيس نيكسون أصر على زيادة المخصصات المالية بقدر (50) مليون دولار لتكون (400) مليون دولار للسنة المالية 1971⁽¹⁾. ولقد خصص لليونان كمساعدات مالية في السنة المالية 1971 عشرة ملايين دولار⁽²⁾، وعند التباحث حول ميزانية السنة المالية 1972 اشير إلى أهمية اليونان في مذكرة من هيئة الأركان في مجلس الأمن القومي إلى مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي (هنري كيسنجر) في (4 كانون الثاني 1971)، وقد جاء في المذكرة إلى أهمية اليونان الإستراتيجية وهذا يتطلب زيادة الحاجة لمعدات جديدة ومكلفة نسبياً وأنه ليس الوقت المناسب لتخفيف المساعدات العسكرية لليونان ولذلك بلاد من رفع التخصيص المالي لليونان للسنة المالية 1972 ليصل إلى (15) مليون دولار⁽³⁾.

وفي (20 أيلول 1971) تحدث الرئيس نيكسون عن برنامج المساعدة العسكرية الخمسية المبنية على ثلاث ركائز (القوة والشراسة والاستعداد للتفاوض)، كما تضمن البرنامج تقاسم الأعباء الأمنية مع الدول المتقدمة لتحقيق السلام في العالم⁽⁴⁾، وفي (15 آب 1972) حدث تغيير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية تجاه اليونان بعد المذكرة التي أرسلها مدير مكتب الإدارة والميزانية إلى الرئيس

(1) F.R.U.S,(1969-1974), Memorandum from Secretary of Defense Laird to the President Nixon1, Vol. VI, Doc. No. 19, Washington, December 24, 1969, P.48.

(2) Ibid., Action Memorandum From the President's, Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon 1, Vol. IV, No.37, Washington, October 6, 1970, P.85.

(3) Ibid., Action Memorandum from K. Wayne Smith of the National Security Council Staff to the president's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Vol. IV, No. 46, Washington, January 4, 1971, P.110.

(4) F.R.U.S, Memorandum from Secretary of Defense Laird to the President Assistant for National Security Affairs (Kissinger) 1, Vol. IV, No. 64, Washington, September 20, 1971, P.155.

نيكسون يتضمن اقتراحات وتغييرات في برنامج المساعدات العسكرية للسنة المالية 1974 اذ جاء فيه اقتراح من الدول المستلمة آنذاك للمنح والتي شهدت تقدماً اقتصادياً لا بأس فيه وتعد اليونان من الدول التي من الممكن القضاء على برنامج المنح وأستبداله ببرنامج القروض ، في المقابل فإن وزارة الدفاع لديها تحفظات على إنهاء تزويد العتاد إلى اليونان لذلك قرر استبدال المنح بتقديم قروض ائتمانية لشراء المعدات العسكرية وقدر توفير قروض ائتمانية تقدر بـ (70) مليون دولار في السنة المالية 1974⁽¹⁾.

وبخصوص هذا فقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية رسالة إلى رئيس الوزراء اليوناني بابادوبولوس جاء فيها : "بما أن اليونان من الدول التي تتلقى مساعدات عسكرية، وبعد أن تحسنت أوضاع اليونان الاقتصادية، فقد ارتأينا التحول بشكل تدريجي في المساعدات العسكرية من منحة إلى قروض مبيعات عسكرية..، وعليه سوف تتلقى اليونان بموجب هذا (65) مليون دولار على شكل قروض مبيعات عسكرية في السنة المالية 1974"⁽²⁾، وطلب السفير الأمريكي تاسكا في برقية بتاريخ (8 آذار 1974) من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة قائد عسكري أمريكي من هيئة الأركان الأمريكية لمعاونته في اليونان فيما يخص قضايا الأمن المشتركة بين اليونان والولايات المتحدة الأمريكية لضعف الحكم اليوناني وعجز الحكومة عن حل مشكلاتها سواء الداخلية أم الخارجية والاستياء الشعبي من الحكومة والأوضاع اليونانية غير المشجعة⁽³⁾ ولاسيما بعد تأجيل توسيع برنامج

(1) F.R.U.S,(1969-1974), Memorandum from Secretary of State Rogers to President Nixon, Vol. IV, No. 98, Washington, October 27, 1984, P.238.

(2) Ibid., Memorandum from The President Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Vol. IV, No. 1, Washington, March 30, 1973, P.2.

(3) Ibid., Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Vol. XXX, No.11, Athens, March 8, 1974, P.47.

(المرابطة البحرية Home Porting)⁽¹⁾ في شرق البحر المتوسط إلى ستة أشهر على الأقل حتى يتم تحديد القضايا الثنائية لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مصممة على استمرار تعاونها مع الحكم اليوناني وأرادت الولايات المتحدة الأمريكية واليونان إعادة صياغة اتفاقية خليج سودا⁽²⁾ فيما يضمن الاستخدامات المتزايدة من القوة البحرية والجوية الأمريكية، وأن هذه القضايا المعقدة (المرابطة العسكرية القريبة للموانئ اليونانية ومفاوضات خليج سودا) تشكل عنصراً أساسياً في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية باليونان وعلى أرضيات أمنية وسياسية مشتركة لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك كانت تحتاج إلى أجزاء تقييم سياسي وعسكري لسياستها في اليونان وعليها أن تحدد المبالغ المالية التي ترغب أن تدفعها للحكم العسكري⁽³⁾.

وبهذا الصدد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن أهمية مصالح وزارة الدفاع الأمريكية في اليونان وهي⁽⁴⁾:

(1) المrabطة البحرية (Home Porting) : هي مرابطة مجاميع خاصة من البحرية الأمريكية مع سفنها شرق البحر المتوسط، مرت تلك المrabطة بطورين نفذ الطور الأول عام 1972 وتضمن ست سفن مدمرة ومائتي شخصية عسكرية والفا ومائتين وخمسين عسكرياً مع سفنهم وعوائلهم وأثأرهم البيئة، أما الطور الثاني والذي كان من المقترض أن يكون عام 1974، أن تشارك فيه حاملة طائرات مع سرب كامل وسفينة اسناد وجلب (5100) عسكري أمريكي و (2550) عسكري تابع لأثينا لكن أجلت المصادقة عليه من وزارة الدفاع الأمريكية، ورجت بذلك وزارة الخارجية الأمريكية لأعطاء الوقت الكافي لتقييم حكومة أيونديس وقياس مدى نجاح الطور الأول في تحسين أداء البحرية من خلال تقليل أختراق العوائل مع بعضهم البعض، للمزيد ينظر :

F.R.U.S,(1969-1974), Action Memorandum from Director of the Policy Planning Staff (Lord) to Secretary of State (Kissinger) , Vol. VXXX, No. 10, Washington, February 15, 1974, P.45.

(2) اتفاقية خليج سودا : هي اتفاقية عقدت عام 1959 بين الحكومة الخليج أيضاً اليونانية والولايات المتحدة الأمريكية . الغرض منها هو استعمال المجال الجوي لجزيرة سودا من قبل القوات البحرية الأمريكية ، وعليه أستخدم السلاح الجوي المضاد للغواصات وأستخدم أيضاً لمساندة الأسطول الأمريكي السادس. للمزيد ينظر :

F.R.U.S , (1969-1974), Action Memorandum from the Director of the Policy Planning Staff (Lord) to Secretary of State(Kissinger) ,Vol. VXXX, No 10, Washington .February 15 ,1974 , p .35.

(3) Ibid., P.33.

(4) Ibid., P.34-36.

- 1- الموائى اليونانية : والتي تعد من الموائى المهمة للأسطول السادس ولسلاح البحرية الأمريكية.
 - 2- خليج سودا.
 - 3- القاعدة الجوية : حيث تعد اليونان الجسر الجوي لقيادة الرحلات الجوية إلى الشرق الأوسط وجنوب آسيا وتعد محطة دعم وصيانة للسلاح الجو الأمريكي.
 - 4- محطات الإذاعة : حيث يبث صوت أمريكا في رودس وساليونك وهناك محطة إرسال افتتحت حديثاً في كافالا وهي مشاريع استثمارية تقدر بـ(30) مليون دولار وتبث هذه المرافق إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط.
- وقد بدأ أيونديس بطلب المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية في (18 نيسان عام 1974) لتحديث القوات المسلحة اليونانية لمواجهة حالات الحرب وليس من أجل إصلاح الحكومة لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستاءة من الحكم وحاولت تأخير المساعدات لعدم تجاوب الحكم مع الولايات المتحدة الأمريكية حول خليج سودا لكنها في الوقت نفسه لم تحاول قطعها خوفاً من تحول اليونان إلى موردين غربيين للأسلحة⁽¹⁾، وقد تجاوب أيونديس مع رغبات الولايات المتحدة الأمريكية في (14 حزيران عام 1974) ، وسمح للقوات الأمريكية باستخدام خليج سودا لكنه رفض توقيع اتفاق بذلك، وكان سبب تجاوبه مع الرغبات الأمريكية هو أن اليونان لم تكن تريد الحرب مع تركيا لكنها لا تريد تهديد مصالحها في بحر أيجة وهي تأمل في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في منع وقوع حرب بين اليونان وتركيا من خلال بيع الأسلحة لليونان التي تحتاجها لتحقيق مستوى من القوة العسكرية الكافية لمنع الهجوم التركي على اليونان⁽²⁾.

(1) F.R.U.S,(1969-1974), Interagency Intelligence Memorandum, Vol. XXX, No.13, Washington, April 18, 1974, P.67.

(2) Ibid.,Telegram from the Embassy in Greece to the Department of State, Vol. VXXX, No.14, Athens, June 14, 1974, P.70-80.

من الجدير بالذكر أن الكونغرس قد طالب بقطع المساعدات العسكرية بعد الانقلاب الذي قاده أيونديس وبسبب اضطراب الأوضاع الداخلية في اليونان ووفق ذلك أرسلت هيئة الأركان المشتركة في مجلس الأمن القومي في 25 تموز 1974 مذكرة موضحة فيها أثر الانسحاب الأمريكي من المنشآت العسكرية اليونانية وتضمنت المذكرة أهمية القواعد والمنشآت العسكرية اليونانية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والجناح الجنوبي لحلف الناتو لذلك لابد من المحافظة عليها، وبين أنه في حالة الانسحاب سيترتب عليه تعرض الجناح الجنوبي لحلف الناتو للخطر، فضلاً أنه سيجعل منطقة البحر المتوسط معرضة للاختراق السوفيتي، كما سيؤدي إلى دفع اليونان لتترك حلف الناتو وسيدفع الدول الأخرى إلى التشكيك في مصداقية التزامات الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

يتضح من هذا أن الرئيس نيكسون قد أنتهج سياسة من سبقه من الرؤساء الأمريكيين في عد المساعدة العسكرية من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية هي راعية الأمن والسلام في العالم لذلك فهي تحرص على مساندة الدول الحليفة الضعيفة التي لا يمكنها الاعتماد على نفسها فقط للدفاع عن نفسها ولاسيما الدول المعرضة للخطر الشيوعي. لذلك حرص الرئيس نيكسون على أقناع الكونغرس بزيادة سقف المخصصات المالية المخصصة للمساعدات المالية طوال مدة حكمه (1969-1974)، أما فيما يتعلق باليونان فرغم قرار حظر تقديم المساعدات والمعدات العسكرية الأمريكية إلى اليونان بعد تسلم العقلاء العسكريون السلطة في انقلاب 1967، والذي فرض على حلف شمال الأطلسي (الناتو) والكونغرس اتخاذ قرار بوقف امداد السلاح لليونان حتى تعود الحياة الدستورية للبلاد، إلا أنه بعد مجيء نيكسون سعى لاستئناف تقديم المعدات العسكرية ولاسيما بعد التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة كالثورة

(1) F.R.U.S,(1969-1974), Memorandum from Deputy Director of the General Staff (Ginsburg) to the President's Chief of Staff (Haig), Vol. XXX, No.121, Washington, July 25, 1974, P.405.

اليبية عام 1969 والحرب العربية الإسرائيلية والتي انعكست سلباً على وجود القواعد الأمريكية في اليونان حتى تحكم سيطرتها في المنطقة من جهة والحيلولة دون استغلال الاتحاد السوفيتي للظروف آنذاك ومد نفوذه في منطقة البحر المتوسط من جهة أخرى ، وعلى أثر ذلك قام الرئيس نيكسون بالتعاون مع مجلس الأمن القومي بعقد اجتماعات ومباحثات تضمنت توضيح الأهمية الإستراتيجية لليونان وللجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وتمخض عن هذه الاجتماعات فضلاً عن تقارير وبرقيات السفير الأمريكي في اليونان تاسكا والذي وضح أن لابد من الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في تقديم المساعدات العسكرية في المقابل تتعهد الحكومة اليونانية عودة الحياة المدنية وعليه استأنفت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الأسلحة لليونان .. ورغم هذا استمر الكونغرس في معارضته لتقديم المساعدات العسكرية لليونان وأمام هذا الضغط وتبرير أن زيادة الأنفاق يقسم إيقاف المنح العسكرية لليونان بحجة أن اليونان من الدول التي تشهد تقدماً اقتصادياً لذلك استعاض عنها بمصاريف وقروض ائتمانية تقدم لليونان وكان هذا القرار الحل الوحيد لضمان تدفق المساعدات العسكرية لليونان.

سار الرئيس ريتشارد نيكسون على المسار نفسه الذي سار عليه أسلافه في سعيه لضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط وبالرغم من الانفراج الذي صرح به الرئيس نيكسون في العلاقات الأمريكية-السوفيتية إلا أن هذا لم يثن سعي الرئيس نيكسون في المحافظة على نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط والسعي الدائم على الحفاظ على القواعد العسكرية للحيلولة دون تمكن الاتحاد السوفيتي من مد نفوذه إلى المنطقة ولأجل ذلك فقد كان موقف الولايات المتحدة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية في اليونان موقف رفع اليد والحذر والترقب وحرص الولايات المتحدة على استمرار علاقات التعاون ببادوبولس كونه يسير وفق المسار الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية له، وحينما بدأ يرفض تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومن ضمنها تقديم الأسلحة لإسرائيل فأن الولايات المتحدة الأمريكية شعرت أن الوقت حان لإنهاء دوره ومهدت للانقلاب الذي قاده أيونديس وذلك بصمتها واتخاذها دور المتفرج مبررة أنه شأن داخلي وجاء أيونديس الذي لم يقع بالخطأ الذي وقع فيه ببادوبولس في معارضته للولايات المتحدة الأمريكية فقام بالانقلاب على مكاريوس والأطاحة به والذي كان للولايات المتحدة الأمريكية دخل فيه ولاسيما أن مكاريوس بدأ يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعد زيارته وبوادر تعاونه مع الاتحاد السوفيتي الأمر الذي أطاح بمكاريوس وبذلك أصابت هدفين بضربة واحدة فهي زادت من سخط الشعب على حكومة أيونديس من جهة وتخلصت من مكاريوس من جهة أخرى، مما مهد الطريق لمجيء كرامنليس ليشكل حكومة مدنية في اليونان بعد حكم عشرة سنوات حكم فيه القادة العسكريين وشهدت خلالها اليونان اضطرابات أمنية ومراقبة للصحف ومصادرة للحريات.

ولا يختلف نيكسون عن سابقيه في تبنيه للمساعدات الخارجية سواء الاتحادية أو العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية ووسيلة للتشجيع والضغط على الدول المستقبلية لها وهذا ما حدث فعلاً فكانت الأرقام وقرارات قطع واستئناف المساعدات مرهونة بالأوضاع والتطورات السياسية وموقف القادة العسكريين من قضية قبرص أو ما يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في اليونان اقتصادياً وعسكرياً. وكان للأوضاع الدولية أثرها في استصدار المساعدات العسكرية ولاسيما الثورة الليبية عام 1969 والصراع العربي الإسرائيلي الأمر الذي حتم على الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك السعي للمحافظة على قواعدها في اليونان لتضمن سيطرتها على منطقة البحر المتوسط وتبعد شبح نفوذ الاتحاد السوفيتي عن المنطقة.

الخاتمة

تبين في ضوء الدراسة ان تغلغل الولايات المتحدة الامريكية في اليونان قد اكتمل في نهاية الحرب العالمية الثانية، مستغلة انسحاب القوات البريطانية من اليونان، وانقسام العالم في الحرب العالمية الثانية على قطبين او معسكرين غربي تقوده الولايات المتحدة الامريكية وشرقي يتزعمه الاتحاد السوفيتي وسعي كل منهما الى الحد من نفوذه في اوربا الشرقية لما تتمتع به من موقع استراتيجي، اليونان من الدول التي كانت محط انظار للقطينين، ، وقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية في كسب اليونان كحليفة لها من خلال تقديم المساعدات وشمولها بمبدأ ترومان ومن بعده مشروع مارشال فكانت سياسة الاحتواء بداية لتغلغل النفوذ الامريكي في اليونان.

وقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية حاجة اليونان للمساعدات الاقتصادية للنهوض بأقتصادها المتدهور جراء الاحتلال الالمانى ابان الحرب العالمية الثانية وسيلة لتمرير مخططاتها وحماية مصالحها والضغط على الحكومة اليونانية للسماح بأقامة قواعد بحرية وبرية في اليونان ولم تكتف بذلك بل عملت على استقبال البعثات العسكرية من الضباط اليونانيين في الولايات المتحدة الامريكية وتدريبهم والاشراف عليهم ما جعلها مطلعة ولها نفوذ داخل المؤسسة العسكرية اليونانية وبهذا زاد تغلغل الولايات المتحدة الامريكية داخل اليونان.

وطوال مدة الدراسة اتضح ان الولايات المتحدة الامريكية حرصت على وصول حكومات يونانية مساندة لها وتسير على المسار الذي رسمته لها وفي حال خروج الحكومة عن المسار فأنها تعمل على تغييرها وهذا ما حدث في انتخابات عام 1965 حينما اتضح للولايات المتحدة الامريكية ان اندرياس بابندريو هو من سيفوز بالانتخابات ووجدت ان هذا يتعارض مع مصالحها ولاسيما موقفه من قضية قبرص لذلك فضلت حدوث الانقلاب العسكري ومجئ حكم دكتاتوري على ان يبقى باباندريو. رغم ان الحكم العسكري شكل مرحلة صعبة وحرجة في اليونان وتمخض عنه نتائج سلبية سياسياً بأنسحابها من المجلس الاوربي لحقوق الانسان عام 1969 وتجميد عضويتها في (اتفاق السوق الاوربية المشتركة) عام 1967 الامر الذي أضر بأقتصاد اليونان آنذاك.

وازاء هذا اتبعت الولايات المتحدة الامريكية سياسة رفع اليد عن الوضع السياسي في اليونان مكتفية بتقديم النصح وحث الحكومة اليونانية بضرورة عودة الحياة الديمقراطية بأسرع وقت، ولاسيما في ظل الضغط الدولي على الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الوحيدة التي تستطيع اجبار القاده العسكريين (بابادوبولس) على المضي في السعي لعودة الحياة الدستورية والديمقراطية لليونان.

وقد استعملت الولايات المتحدة الامريكية في سياستها تجاه اليونان المساعدات الاقتصادية والعسكرية كأداة ضغط على الحكومة اليونانية مستغلة حاجة اليونان للدعم المالي لتسديد القروض ولاستمرار المشاريع الصناعية وعجلة الاقتصاد وهذا ما يفسر التعاون في حجم المساعدة المخصصة لليونان من عام الى آخر حيث ارتبط ذلك بمدى تعاون ومساعدة الحكومة اليونانية من جهة وسياسة الرئيس ومدى رؤيته ورضاه على الحكومة اليونانية من جهة اخرى.

ولم تكثف الولايات المتحدة الأمريكية بهذا بل جعلت من قضية قبرص وتقرير مصيرها وسيلة ضغط أخرى وكانت القضية المحور الرئيس الذي اعتمدت عليه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان. فالولايات المتحدة الأمريكية تحرص على تهدئة الطرفين المتنازعين وعدم التصعيد الدولي للقضية وكانت تحرص أن لا تخرج القضية عن داخل أروقة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكانت في أغلب الأحيان تتوافق الرؤى اليونانية والأمريكية ولكن أحياناً تخرج الحكومة اليونانية عن السرب لتغرد بعيداً مطالبة بأدراج هذه القضية في اجتماعات الأمم المتحدة، الأمر الذي تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من استغلال الاتحاد السوفيتي هذا ومد نفوذه بجزيرة قبرص، وهذا يعني تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وهذا يفسر استمرار وتيرة النزاع دون تفجره إلى حرب بين البلدين كون الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحرص على وصول حكومة يونانية تتوافق مع خططها وتكون طوع أوامرها بشأن قضية قبرص، وحينها تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إبعاده وهذا ما حدث مع (بابانديرو) و(أيونديس) فموقفها تجاه القضية القبرصية وقيام الأخير بأرسال قوات يونانية وقيامه بالانقلاب الذي أطاح بمكاريوس والذي اتضح أنه كان بأمر من الولايات المتحدة الأمريكية لأن وجود مكاريوس بدأ يهدد مصالحها فادركت الولايات المتحدة الأمريكية أصابة هدفين بضربة واحدة التخلص من مكاريوس وأيونديس بالوقت نفسه، لتضمن حينها عودة الحياة الديمقراطية بعد عودة كرامانليس من المنفى.

إن هذا يفسر أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت الحكم العسكري مستغلة ضعفه وحاجته الماسة للمساعدات الاقتصادية في ظل تجميد عضويته في اتفاقية السوق الأوروبية وتدهور اقتصاده بسبب انخفاض نسبة رأس المال جراء الأوضاع السياسية المضطربة لتمرير سياستها ولتحقيق أهدافها في المنطقة.

كونها لم تضع حد لحدوث الانقلاب عام 1967 ولم تساعد الملك قسطنطين الذي التجأ إليها لتدعمه في استرداد الحكم من القادة العسكريين. وكانت في الظاهر تبين عكس ذلك أنها تعمل جاهدة لعودة الحياة الديمقراطية لليونان.

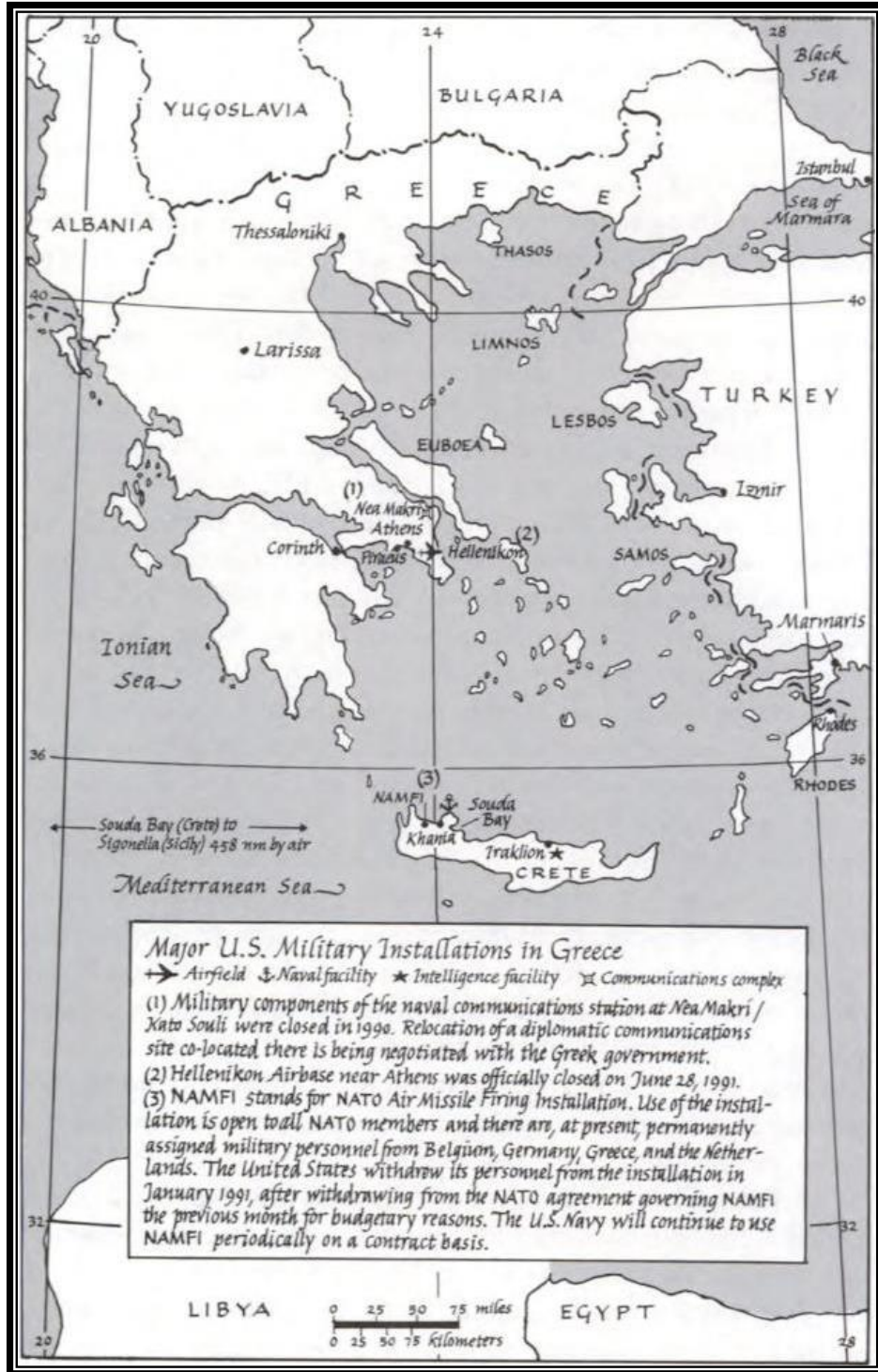
والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها عودة الديمقراطية أو أيديولوجية الحكم أو أساليبه بقدر سعيها لابقاء قواعدها في اليونان لتضمن موطئ قدم لها في منطقة البحر المتوسط حيث يكمن الصراع بينها وبين الاتحاد السوفيتي.

الملاحق

الملحق رقم (1)
خارطة اليونان السياسية



الملحق رقم (2) (1)
خارطة توضح المنشآت العسكرية الامريكية في اليونان



(1)Monteagle Steams, US, Policy Toward Greece, Turkey and Cyprus, Council on foreign Relations Press, New York, 1985,p.55.

الملحق رقم (3)

خارطة سياسية لجزيرة قبرص



الملحق رقم (4)

**رسالة من الرئيس ليندن ب جونسون الى رئيس الوزراء
التركي عصمت اينونو في 5 حزيران 1964***

عزيزي السيد رئيس الوزراء : لقد تأسفت كثيراً من خلال المعلومات التي حصلت عليها من خلال السفير هير منك ومن وزير خارجيتك من أن الحكومة التركية قد أتخذت قراراً في التدخل عن طريق قوة عسكرية لاحتلال جزء من جزيرة قبرص . لقد اشار لي السفير هير من انكم قد ارجاءتم قراركم لساعات قلائل من اجل الحصول على وجهة نظري ، أن انطباعاتي من انكم تعتقدون بأن هذا التدخل من جانب تركيا هو مسموح به في ظل شروط اتفاقية الضمان لعام 1960 ، وعلي أن أذكركم فيما يخص فهمنا من أن التدخل المقترح من جانب تركيا سوف يكون له تأثير كبير على تقسيم الجزيرة وهو الحل الذي تم أستبعاده بشكل محدد من خلال معاهدة الضمان وأكثر من هذا فإن الاتفاقية تتطلب التشاور بين القوى الضامنة .

يجب أن أذكركم أيضاً سعادة هو رئيس وزراء من أن الالتزامات تجاه حلف شمالي الأطلسي . وأنه قد لا يوجد ثمة سؤال يثار في ذهنكم من أن التدخل التركي في قبرص من الممكن ان يقود الى تورط عسكري بين القوات التركية واليونانية .

وأكثر من هذا فإن التدخل العسكري في قبرص من جانب تركيا قد يقود الى تورط مباشر من جانب الاتحاد السوفيتي . وأنني أمل بانكم تفهمون جيداً بأن حلفاء الناتو لم يكن لهم الفرصة في تأمل أو دراسة اذا كان لديهم التزام في حماية تركيا ضد الاتحاد السوفيتي اذا ما أتخذت تركيا الخطوات اللازمة التي سيؤول لها الاتحاد السوفيتي من دون اتفاق تام وتفهم من جانب حلفاء الناتو . وأكثر من هذا فإن في قلق سعادة رئيس الوزراء بشأن الالتزامات من جانب تركيا باعتبارها دولة عضو في الامم المتحدة . وأن الامم المتحدة قد وفرت قوات في الجزيرة لحفظ السلام.

هدف تلك القوات كان صعباً ولكن خلال الأسابيع القليلة الماضية كانوا أكثر نجاحاً وتقدماً في السيطرة على أعمال العنف التي حدثت في الجزيرة . أنني اتمنى سعادة رئيس الوزراء بأن تولي اهتمامك تجاه الاتفاقية الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا في ميدان الدعم العسكري ، ففي موجب الفقرة الرابعة من الاتفاقية مع تركيا في تموز 1947 مطلوب من حكومتهم الحصول على موافقة الولايات المتحدة باستخدام الدعم والاسناد العسكري لأعترض اخرى غير تلك الموجودة في هذا الدعم ، علي ابلاغكم باخلاص تام ان الولايات المتحدة الامريكية لا يمكن لها ان توافق على استخدام أيأ من المعدات العسكرية في حالة التدخل التركي في قبرص وتحت هذه الظروف الحالية 0

انني اشعر بالالتزام والتتويه بان مثل هذا التحرك التركي قد يقود الى مذابح

الملاحق

وقتل الآلاف من القبارصة الترك على جزيرة قبرص ، لقد بذلنا كل ما في وسعنا من اجل تأمين سلامة القبارصة الترك والتأكيد على الحل النهائي لمشكلة قبرص في ظل اتفاق الاطراف المعنية بشكل مباشر 0 قد يكون من الممكن انكم تشعرون في انقرة بان الولايات المتحدة الامريكية لم تتصرف بشكل فعال تجاهكم ولكنني أؤكد كما تعلمون ان سياستنا قد سببت الكثير من الاستياء في أثينا (حيث نظمت مظاهرات احتجاج ضدنا في أثينا) وهذا أدى الى ابتعاد اساسي بين الولايات المتحدة والاسقف مكاريوس 0

اننا نعتبركم حليفاً كبيراً مع وجود المصالح المشتركة الجوهرية كما ان امنكم وازدهاركم كان يحظى باهتمام بالغ وعميق لدى الشعب الامريكي واننا نعبر عن هذا الشعور في معظم المناسبات ، انتم ونحن حاربنا سوياً من اجل مقاومة اطماع العالم الشيوعي والثورة الشيوعية 0 نحن ليست لدينا أي نوايا في تقديم الدعم تجاه أي حل لقضية قبرص قد يلحق ضرراً بالطائفة القبرصية التركية 0

اخيراً بودي أعلامكم أنكم قد اوقفتم المسائل الأكثر حساسية فيما يخص الحرب والسلام وهذه المسائل لا تعني فقط تورط تركيا في حرب مع اليونان بل انها قد تعني خلق عداوات اوسع بسبب النتائج غير المتوقعة التي قد تفرزها عملية التدخل في قبرص 0

انني أطلبكم في تاخير اتخاذ أي قرار يدور في اذهانكم واذهان زملاءكم في الحكومة التركية حتى نلتقي سوياً في واشنطن ونجري مشاورات صريحة وبناءة .

التوقيع

ليندون ب جونسون

F. R.U.S (1964-1968),Telegram from the Department of State to the Embassy in Turkey . VOI .XVI .NO. 54 . Washington, June 5, 1964 . PP .110 -115 .

الملحق رقم (5)

مخطط الانزال التركي في جزيرة قبرص



الاحتلال التركي لجزيرة قبرص <http://travel.mn9h.com/t1484/>

المصادر و المراجع

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الوثائق المنشورة باللغة الانكليزية

وثائق وزارة الخارجية الأميركية:

1. F.R.U.S., Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, 1944, Vol. II, Washington, 1965.
2. F.R.U.S., 1945 - 1950, Emergence of the Intelligence Establishment, Vol. V, Washington, 1996.
3. F.R.U.S., 1954 – 1964, Vol. XVI, Washington, 1992.
4. F.R.U.S., 1958 – 1960, Vol. X, Washington, 1993.
5. F.R.U.S., 1961 – 1963, Vol. XVI, Washington, 1994.
6. F.R.U.S., 1965, Vol. XVI, Washington, 1993.
7. F.R.U.S., 1967, Vol. XVI, Washington, 1996.
8. F.R.U.S., 1967 – 1969, Vol. XVI, Washington, 2002.
9. F.R.U.S., 1969 – 1972, Vol. IV, Washington, 2002.
10. F.R.U.S., 1969 – 1972, Vol. XXIX, Washington, 2008.
11. F.R.U.S., 1973 – 1976, Vol. XXX, Washington, 2007.

ثالثاً: الرسائل و الاطاريح

أ- العربية:

12. ببداء حنون عباس عبيد السعيد، الولايات المتحدة وبريطانيا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية 1945-1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار ، 2010.
13. حسن عطية عبد الله، مبدأ مونرو وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية للفترة 1823-1865، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد - 2006.
14. حسين عبد الواحد بدر، المسألة اليونانية 1821-1832 (دراسة تاريخية في ثورة اليونان واستقلالها عن اليونان)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد - 2003.

المصادر و المراجع

15. رعد فيصل عبد الوهاب، سياسة الولايات الأمريكية تجاه أوروبا الغربية في عهد الرئيس هاري اس ترومان (1945-1953)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 2005.
 16. سلام فاضل حسن المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأمريكية تجاه الصين (1969-1977)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012.
 17. سليمة عبد الحسين محمد عبطان السامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكم العسكري اليوناني 1967-1974، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010.
 18. شكر محمود عبد الواحد الندوي، الوجود الأمريكي – السوفيتي في البحر المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد - 1988.
 19. عباس علوان لفقة الشويلي، الكونغرس ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1945-1960، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد- 2014.
 20. علية عبد الحسين سعيد نصر الله، موقف الولايات المتحدة الامريكية من المشكلة القبرصية (1960-1974)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة -2005.
 21. عهود عباس أحمد، مبدأ أيزنهاور والسياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي 1957-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة - 1997.
 22. كفاح أحمد محمد، توماس جيفرسون ودوره في التاريخ الأمريكي حتى عام 1801، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد _ 2011.
 23. نزار اسماعيل الحياي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.
 24. نعمة اسماعيل مخلف، سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان (1944-1952)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب . جامعة الكوفة، 2001.
 25. وائل جبار جودة الندوي، دور الولايات المتحدة الأمريكية السياسي في الشؤون الداخلية لليونان (1943-1949)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة البصرة _ 2016.
 26. وليد محمود احمد، المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية- اليونانية، 1960- 1974، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1999.
- ب- الاجنبية

27. Athanasios Lykogiannis . Britain and the Greek Economic Crisis, 1944-1947 : from Liberation to the Truman Doctrine, Unpublished. Ph. D. Dissertation University of London,1999.
28. Bolukbasi, Saha. The Cyprus Dispute and the United Nations, peaceful non settlement between 1954-1996,, International Journal of Middle East studies. Vol.30, No.3, August 1998.
29. C. Kollias, Military Expenditure and Economic development the case of Greece: 1952- 1987 Unpublished. Ph. D. Dissertation the council for national academic Awards, 1989.
30. Carolin Wenzke and Dan Lindley, Dismantling the Cyprus Conspiracy: the US role in the Cypriot crises of 1963, 1967, and 1974, University of Notre Dame, 2008.
31. Constantine Panos Danopoulos, Soldiers in politics The case of Ccontemporary Greece Unpublished.Ph.D.Dissertation, university of Missouri Columbia, 1980.
32. Dimitris C.Constas .the exercise of political pressure by international organizations; Greece and the council of Europe. Unpublished. M. A. Thesies, the facuity of Grauate studies and Reseach, Carleton University,2009.
33. Efstathios papagerogiou, An econometric analysis of the structure of the Greek economy and its development prospects, Iowa state University- 1972.
34. Eleftherios . A. Michael, Peacemaking in Cyprus: 1955- 2012, Unpublished .Ph.D. Dissertation Georg Mason University, 2012.
35. Evangeelos C. Vlachos.Michiganthe Assimilation of Greece in the United States,Indiana University, 1964

36. Helen Conispoliatis, Facing the Colonels: British and American diplomacy toward the colonels junta in Greece 1967-1970, Unpublished Ph. D .Thesies, Leicester 2003. Sevtap Demirci, The Lausanne Conference
37. John .G.Halikias An econometric analysis of the foreign Trade of Greece .Unpublished Ph.D.Dissertation University of Warwick .1980.
38. John .G.Halikias. foreign Trade of Greece, Unpublished .Ph. D. Dissertation University of Warwick,1980.
39. Lind B.Miller, Cyprus: the Law and politics of civil strife .Cambridge: center for international Affairs Harvard University, 1968.
40. Luke Nichter, Richard Nixon and Europe Confrontation and Cooperation 1969-1974, Unpublished .Ph .D. Dissertation,2008.
41. M. Fatih Tayfur, The Cases of Greece and Spain, Unpublished .Ph. D. Dissertation London School of Economics and political science thesis submitted of the ph. D. Degree of the university of London, 2014.
42. Margaret W. Bartlett, Cyprus, 1960- 1970: An Intellectual history of the cold war Toll, the united nations, and decolonization, Unpublished. Ph.D. Dissertation school of Graduate studies, Drew university, Madison, New Jersey, 2013.
43. Michael Georgiou Arghyrou, Greece and European union an Assessment of Macroeconomic Policies and trade effects, Unpublished. Ph.D. Dissertation, Queen Mary and Westfield college, University of London, 2009.
44. Michael Moran, Britain and the 1960 Cyprus Accords: A Study in Pragmatism, Istanbul Kultur University publishtions, 2009.

45. Nicholas Lee Rummell, Cyprus in Cyprus: Cyprus Vance and Crisis Management in the Cyprus crisis of 1967, Unpublished .M.A. Thesies the graduate school of the college of Charleston and the Citadel, 2009.
46. Nickolaos K. Kokkoros, the and of the war and its implications on Greek –US security relations Unpublished .M.A. Thesies University of Western Ontario, 1997.
47. Othon Evangelos Anastasakis, Authoritarianism in 20th Century Greece Ideology and Education under the dictatorships of 1936 and 1967, Unpublished .M.A. Thesies Department of Government, London school of economics and political science, University of London- 2014.
48. Pakos, B.A., Industriation Structural change and policy the case of Greece 1958- 1977, Unpublished .M.A., 1982,
49. Paul.J.Peter the Greeke .A Study in ethinc group Political behavior; The Greek- Americans and Cyprus, Unpublished .M.A. Thesies Univerity of Denver,1979.
50. Richard Clogg . A Concise History of Greece, ed 3 Cambridge University Prese United Kingdom,2013.
51. The Evolution of Turkish and British Diplomatic Strategies 1922- 1923, Dissertation submitted as part fulfilment for the degree of Doctor of Philosophy in International History The London School of Economics and Political Science United Kingdom, 1997.
52. Theodosios D. Sampson, State Autonomy and revolution in Greece A Dissertation Unpublished .M.A. Thesies facutty of the Graduate School of International studie University of Denver,2005.
53. Thomas. W. Adams, Cyprus: A Possible prototype for terminating the colonial status of Astartegically located territory, Unpublished .Ph.D. Dissertation, Norman, Oknahoma- 1962.

-
54. Zachariah Paulo Messitte, the politics of anti- Americanism in france, Greece and Italy, Adissertation Unpublished. Ph.D. Dissertation, Department of Politics, New York, University May, 2004.

رابعاً: الكتب:

أ- العربية و المعربة:

55. أحمد عثمان، تاريخ قبرص جزيرة الجمال والألم منذ القدم وإلى اليوم، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، 1997.
56. احمد علي نعيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1986.
57. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، بغداد، 2009.
58. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان- 1981.
59. اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ط1، ت: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي، لبنان- 2013.
60. اسامة مرتضى السعيدى، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة مابعد الحرب الباردة رؤية اصلاحية، ط1، دار ومكتبة البصائر، بيروت -2011.
61. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت- 1987.
62. اف ستيفن لارابي ولان أو ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ت: محمود احمد عزت البياتي، بيت الحكمة، بغداد- 2010.
63. آلان نيفنز وهنري سنيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ج3، دار المعارف، القاهرة، 1976.
64. أميرة محمد الشنواني، السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1987.
65. أمين شلبي، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد، مكتبة الاسرة، القاهرة، 2005.
66. ايناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية 1945-1963، آشوربانيبال، بغداد -2015.
67. ايناس سعدي عبد الله، السياسة الأمريكية تجاه الانحاد السوفيتي ودورها في مواجهة المد الشيوعي في اوربا 1945-1950، مكتبة آشوربانيبال، بغداد 2014.
68. بوث موني، لندون جونسون حياته واعماله، ت: راشد البراوي، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1963.
69. بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ت: لبنى عماد تركي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.
70. تشارلز كيجلي ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها، رؤى وشواهد، ت: عبد الوهاب كلوب، ط1، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2004.

المصادر و المراجع

71. تشارلس أوليرش (جونور) الحرب الباردة وما بعدها، ت: فاضل ركي محمد، دار الحرية، بغداد، 1976.
72. ج.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ عصرنا منذ 1945، ت: نور الدين حاطوم، دار الفكر، بيروت، 1971.
73. جار جاك سوبير، حقوق الانسان والحريات الاساسية، ت: علي ضوي، منشورات المؤسسة العربية للنشر والابداع، بيروت - 1999.
74. جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009.
75. جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة قبرص، دار المعارف، القاهرة، 1999.
76. جون جي . ميرسهايمر، أمريكا المختلطة اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ت : فاضل جتكر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض - 2006.
77. جون و. سبانير، السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ت: سامي حسن سري، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت .
78. جيمس بيرنز، جون كندي صورة سياسية جانبية، ت: خيري حماد، ط1، منشورات دار الشرق الجديد، بيروت، 1961.
79. حسن الشيخ، دراسات في تاريخ الحضارات القديمة (اليونان)، دار المعرفة، مصر، د.ت .
80. حسين آغا، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، سلسلة دراسات إستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.
81. خليل علي مراد، الازمة القبرصية وانعكاساتها على العلاقات التركية - الأمريكية، أوراق تركية، العدد الاول، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل - 1986
82. د.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ عصرنا منذ 1945، ت: نور الدين حاطوم، دار الفكر، بيروت، 1971.
83. دق: سير بذاكيس، موجز تاريخ قبرص، ت: يعقوب كامل الطليحي مكتب الاستعلامات العامة في قبرص، الإسكندرية- 1971، ص129.
84. دروس الاستوس، حرب العصابات في قبرص، ت: محمد أمين عبدالله، الدار القومية للنشر، القاهرة، 1966.
85. دين راسك، أضواء على سياسة أمريكا الخارجية، عالم الكتب، القاهرة، 1961.
86. رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.
87. رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة- 1979.
88. روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة، ت: محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.
89. رؤوف دنكطاش، قبرص عندما تتكلم الحقائق، ت: عدنان حطيط، بيروت- 1991.

المصادر و المراجع

90. روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ت: حسن صعب، مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر، بيروت، 1962.
91. ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكية في العالم، ت: منعم النعمان، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1974.
92. ريتشارد نيكسون، السلام الحقيقي، ت: رياض الطباع، ط1، دار طلاس للدراسات و الطباعة والنشر، دمشق، 1985.
93. ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988.
94. ستورب تالبوت، خروشوف الوصية الاخيرة، ت: زهدي جار الله، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1975.
95. سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكيين، دار الاسلام للدراسات والنشر، القاهرة، 1993.
96. سوكلوفسكي، الإستراتيجية العسكرية السوفيتية، ت: خيرى حماد، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
97. شارل زور غيبب، سياسة الكبار في البحر الابيض المتوسط، ت: خضر خضر، سلسلة آفاق دولية، بيروت. د.ت.
98. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، ط2، دار الحكمة، بغداد، 1991.
99. صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2014.
100. صلاح عبد الرزاق ابراهيم، الاستراتيجية الروسية والبحر المتوسط، معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة، د.ت.
101. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
102. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989.
103. عبد الستار الجميلي، تأثيرات انتهاء الحرب الباردة على سلطات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين (دراسة تحليلية في القانون الدولي)، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011.
104. عبد الله حميد العتابي، اسس السياسة الخارجية الأمريكية، 1775-1909، مكتب الغفران، 2009.
105. عبدالقادر حاتم، الاحلاف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
106. عبدالمنعم زناويلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق- 1977.
107. عدنان حطيظ، الوجه الآخر لقضية قبرص، بيروت، 1987.
108. عدنان حفيظ، قبرص ولعبة الامم، بيروت، 2002.
109. علا عمارة، احداث هزت العالم، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة، 2009.

المصادر و المراجع

110. عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.
111. عوني عبد الرحمن، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
112. فاخروشيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، ت: صلاح راتب، دار التقدم، القاهرة، 2001.
113. فتحية النداوي ومحمد نصر مهنا، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، القاهرة، 1987.
114. فخري رشيد المهنا، اساس العلاقات الدولية ومؤشراتها العامة، بلا، بغداد، 1984.
115. فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، أوربا من عام 1789 حتى أيامنا، ج3، ت: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، 1995.
116. فؤاد دواره، احلاف العدوان الأمريكي، مطبعة الكاتب العربي للطباعة، بيروت، 1987.
117. فيكتور بيرلو، اعمدة الاستعمار الأمريكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1952.
118. كاترين أونيز بير، حياة فرانكلين روزفلت، ت: محمد بدر الدين خليل، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1962.
119. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة ايداد للطباعة الفنية بغداد، 1987.
120. الكسييف، كرو تسيكخ، سفيتلوف، الروح العسكرية الأمريكية (آلة الحرب، الأحلاف، القواعد وأعمال العدوان) ت: محمود شفيق شعبان، ط1، د.ت، 1988.
121. لويس فيشر، سياسات تقاسم القوى الكونغرس والسلطة التنفيذية، ت: مازن حماد، ط3، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
122. محمد ابراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.
123. محمد رفعت، التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط، دار المعارف، القاهرة - د. ت.
124. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، دار الرائد للطباعة، الكويت، 1982.
125. محمد عبد الفتاح ابراهيم، "اليونان من حضارة الاغريق الى عصر الذرة"، سلسلة كتب سياسية، القاهرة، د.ت.
126. محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978.
127. محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
128. محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دار النفائس، الرياض، 1988.

المصادر و المراجع

129. محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.
130. مكسيم أ. أمبروستر، رؤساء الولايات المتحدة، ت: لجنة من الادباء، ط1، شركة الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1964
131. مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ت: حسين حيدر، ط1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006.
132. ممدوح نصار واحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815- 1991)، القاهرة، د.ت .
133. موريس جينيفرا، اليونان وكرامنليس، ت: عبد الرحمن حسن، بيروت، 1966.
134. موسى زناد، القواعد العسكرية الأجنبية، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، بغداد، 1985.
135. ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د.ت.
136. نجاتي منير ارنكون، مركز الشعبين فب قبرص آراء قانونية، منشورات مكتب الاعلام العمومي، لفوكشا، 1990.
137. هـ. أ. ل فيشر، تاريخ أوربا (1789 – 1950)، ط9، دار المعارف، القاهرة، 1993.
138. هالة ابو بكر مسعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي (1967-1973)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
139. هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ت: مالك فاضل البديري، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
140. هنري كيسنجر، سنوات التجديد المجلد المستخلص من مذكراته، ت: هاشم الرحاني، ط2، العبيكان، ابو ظبي، 2010.
141. يحيى أحمد الكعكي، الشرق الاوسط والصراع الدولي (دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع)، دار النهضة العربية، بيروت _ 1986.
142. يحيى احمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
143. يسرى الجوهرى، جغرافية البحر المتوسط، دار المعارف، الاسكندرية، 1960
144. يوسف ملك، قبرص وبربرية الأتراك في القرن العشرين، بيروت، 1957.
145. يوغن ويبر، موجز تاريخ المانيا الحديث، ط1، دار الحكمة، لندن، 2005.

ب- الاجنبية

146. Adam .S Thomas W.and Alvin J. Cottrell .Cyprus between East and west, Baltimore Johns Hopkins press,1968.
147. Alastos,Doros,Cyprus in History : A Survey of 5000 years London,1976.
148. Alexis, Alexandra, the Greek Minority of intanbul and Greek-Turkish relations (1918- 1979), Centre for Asia Minor Studies and Alexis Alexandris, 1992.
149. Andreas Papandreou, Democracy at Gunpoint, Afelican Book, 1973.
150. Bell. Coral. Survey of International Affairs, 1954. Oxford university press, London, 1957.
151. Caloyauni, M. A., the Balkan union, the Balkan confernees and the Balkan Paet trancactions of the Grotius society, vol.19, Oxford university press London, 1933.
152. Calrocoressi, peter, Survey of international Affairs, 1953, Oxford University press, London, 1956.
153. Carol Migaalovitz,,Cyprus: Status of U.N. Negotiations and Related Issues, Foreign Affairs, Defences and Trade Division, 2006.
154. Charles Scobie , The struggle for Cyprus . Hoover Institute Press, 1974.
155. Christides .Christopher,Cyprus and Greece –Turkish Relathions 1953-1967 .Athens, 1967.
156. Christos Kassimeris, Greece and the American Embrace .Greece Foreign Policy Towards Turkey, the US and the Western Alliance .I.B, Tauris Publishers, London. New York. 2010.
157. Clogg. Richard, Greece under military Rule, Basie books, Ine, publishers, New York, 1972.
158. Constantine, Tsoucalas, the Greek Tragedy ,London, 1974.

159. Couloumbis . Theodore . Greek political Reaction to American and Nato influences, New Haven Yale University press .1966.
160. Crawshaw, Nancy, the Cyprus revolt: An account of the struggle for union with Greece Georgallen and unwinn, London, 1978.
161. Daniel, Druckman, Negotiating Military Base – Rights with Spain, The Philippines, and Greece, center for conflict Analysis and resolution, 1990.
162. Danopoulos, Constantine, the case of contemporary Greece University of Missouri- Columbia 1980.
163. Edited by Oliver Richmond and James Ker-Lindsay, the work of the U.N in Cyprus promoting peace and Development, palgrave, New York, 2001.
164. Ehrlich, Thomas,Cyprus, 1953-1967 .Oxford : University Press .1974.
165. Evanthis Hatzivassilion, Greece and cold war frontline state,1952-1967, New York,2009.
166. Foley, Charles, Island in Revolt, Longman, London, 1962.
167. Frederic P. Miller . and others,Alexander Papagos,VDM
168. George Pagoula . Greeces New Political Economy . state, Finance, and Growth from Postwar to EMU . St Antonys College, Oxford, 2003.
169. George Yannopouios,eds,Greece Under Military Rule .New York : Basic Books, Inc ., 1972.
170. Gregoire Dimitraidis, la Greece democratique nouveau partenire pour 1 (Europe) Defence national, Avril, 1975
171. Harlow Michael, Events, Greece 1967- 1974, Anglo- Hellenic pullishing 1975.

-
- Harold B.Hinton .Cordell Hull - A Biography, Read,United States of America,2008.
172. I.B. Jauris, Greece and the Ameirican embrace Greek foreign Policy towards Turkey, the Us, and western Alliance, Tauris Academic studies, London, 2010.
 173. James Edward Miller, The United States and the Making of Modern Greece history and power (1950-1974), 2009.
 174. Jensen. W. G, The common marker, fonlis & co. ltd, London, 1967.
 175. John O. Iatrides & Lindawigley (Eds), Greece at The Crossroads. The Pennsylvania state University press, (Pennsylvania, 1995).
 176. John, Chiias, The Economic development of Greece the post-world war1) period, B.A., Graduate Collage of Economics, Athens, 1966, M.A, western Michigan University, 1971.
 177. Keith R. Legg "Politics in Modern Greece", Standfrod University press, California, 1969.
 178. Kyprianos p. Prodromidis, An Economic planniting model: the case of Greece, university microfilms. Inc, Ann Arbor Michigan- 1969.
 179. Lee, Michael and Lee Hanka, Cyprus, London, Stockpole . 1973.
 180. Legg, Keith, polities in modern Greece, Stanford, Calif, Stanford university press, 1969.
 181. Ioannis D. Stefanidis, Isle of Discord: Nationalism, Imperialism, and the Making of the Cyprus problem, New York, New York university press, 1999.
 182. Louis Klarevas, the united state and the Greek Coup of 1967, London, 2004.
 183. Luard, Evan, The interanational regulation of civil ware, Thams and Hudson, London,1972.
 184. Macmillan, Harold, Riding the storm "1950-1959", London, 1971.

185. Miller . Linda B. Cyprus : the Law and politics of civil strife .Cambridge : center for international Affairs Harvard University .1968.
186. Miller, James Edward: united states policy Towards Cyprus, 1954-1974, review Journal of modern Greck studies-volume 20, Number2. October, 2002.
187. Monteagle Stearns, US. Policy Toward Greece, Turkey and Cyprus, Council on foreign relations press, New York, 1985.
188. Morris B. Richard, The modern world, London,1969.
189. Nicos Christodoulakis, Structural funds: Growth, employment and the environment modeling and forecasting the Greek Economy, Athens, University of Economics, 2001. .
190. Richard Clogg and Yannopoulos, George (EDS), Greece under Military Rule, London, Sechrer and Warburg, 1972.
191. Roberston, Charles, International politics since world war II, "A short history", New York, 1966.
192. Schiroealer, paul, the transformation of European politics 1763-1848, oxford university, press, London, 1977.
193. Steinberg. S.H., The states man's year book, 1958, Macmillan and Co. limited, London, 1958..
194. Stephen G. Xydis .Coups and Countercoups in Greece, 1967-1973, the Academy of political Science . London . 1974.
195. Tosukalas Kostas, the Greek Tagedy: From Iiberation to the Generals. Athens, Antonis Livanis press 1981.
196. William Blum, Killing Hope: US Military and CIA Interventions since world war II, Common Courage press, (Maine, 2004).

197. Xydis, Stephen G, Cyprus conflict and conciliation . 1954-1958 .
Columbus. Ohio State University Press 1967.
198. Zaky Thinos A., the making of modern Greece from Byzantium to
independence, London, Bectles and Colchester, Basil Black well,
Oxford, 1976
199. Zalzlslw Lachowski, foreign military Bases in Eurasia, Stokholm
Interational peace Research Institute, 2007.

خامساً : الموسوعات و القواميس:

أ- العربية:

200. ايزنهاور، مذكرات ايزنهاور، ت: هيوبرت يوعمان بيروت، 1969.
201. الان بالمرّة موسوعة التاريخ الحديث، (1879-1945)، ت: سوسن فيصل
السامر، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1992.
202. عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية والاقتصادية
العسكرية، ط1، دار المعارف للنشر والطباعة، سوريا، 2000.
203. عطية الله، أحمد . القاموس السياسي، ط 3. (القاهرة، 1986).
204. عوني عيسى اسحق، الموسوعة العسكرية، ج2، ط1، المؤسسة العربية
للدراسات والنشر، بيروت -1979.
205. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون . موسوعة السياسة . المؤسسة العربية
للدراسات والنشر، ج 2، (بيروت، 1979).
206. مجموعة باحثين، الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،
الرياض، 1992.
207. محمد محمود ربيع وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت،
الكويت، 1994.
208. مذكرات نيكسون، ت: سهيل دكار، ط1، دار حسان للطباعة والنشر،
دمشق، 1983.
209. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج14، ط3، الشركة العالمية
للموسوعات، بيروت، 2005.

ب- الاجنبية :

210. Kenneth J.Panton, Historical Dictionary of the British Monarchy,
the Scurecow press .lne. Lanham .2011.
211. The New Encyclopedia Britannica (1975). Vol. III, Chicago.

سادساً: البحوث والدراسات المنشورة:

213. فخريه علي أمين، " الحرب في شبه الجزيرة الكوبية 1950-1953"، مجلة ديالى، العدد (38)، 2009.
214. احمد ابراهيم الابراشي، "انتخابات قبرص وهزيمة الاتجاهات الوحدوية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (22)، القاهرة، 1970.
215. أحمد جاسم ابراهيم حميد، " القضية القبرصية .. والصراع التركي – اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960-1994 (دراسة تاريخية) "، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد (1)، مج 6، دت .
216. احمد مجاهد، قبرص: خلفية المشكلة ومستقبل التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد (13)، القاهرة، 1997.
217. ادريس ثابت، محاولات السلام في قبرص، مجلة السياسة الدولية، العدد (14)، القاهرة، 1968.
218. إسماعيل صبري مقلد الجنرال ديجول وحلف الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (5)، القاهرة، 1966.
219. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد (3)، القاهرة، 1966.
220. امين شلبي، الوفاق الأمريكي السوفيتي مراحل ومكوناته، مجلة السياسة الدولية، العدد (65)، بيروت، 1981.
221. اياد طارق خضير العلواني، " موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب في شبه القارة الكوبية 1950-1953 (دراسة وثائقية) "، مجلة الأستاذ، العدد (219)، مج الثاني، 2016.
222. بسام العسيلي، القواعد البحرية وحرب المحيطات، مجلة الدفاع الوطني، العدد (1)، بيروت، 1983.
223. حمدي حافظ ومحمد محمد الخطيب، قبرص: صراع في سبيل تقرير المصير، مجلة سياسية الدولية، العدد (42)، دت.
224. رغد فيصل عبد الوهاب، موقف الدول الكبرى من الحرب الاهلية اليونانية، مجلة كلية الاداب، العدد (14)، جامعة البصرة، 2007.
225. رؤوف عباس، دراسة الأطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط (1948-1973)، مجلة السياسة الدولية، العدد (66)، القاهرة، 1981.
226. رياض عودة، "أيطاليا قاعدة ذرية وضمان أمن أوروبا بالسيطرة على البحر المتوسط، مجلة الاسبوع العربي، العدد (24)، القاهرة، 1983.
227. سعد رزيح ايدام، " حلف شمال الاطلسي (دراسة في النشأة والتوسع) "، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (47)، جامعة المستنصرية _ 2006.

المصادر و المراجع

228. سعيد رريج ايدام، حلف شمال الاطلسي (دراسة في النشأة والتوسع)، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد (47)، جامعة المستنصرية، 2006.
229. شارل زور غيبب، سياسة الكبار في البحر الابيض المتوسط، ت: خضر خضر، سلسلة افاق دولية بيروت، د. ت.
230. طالب حسين حافظ، الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد أنقضاء الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (46)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، د. ت.
231. عبد الله الاشعل، العلاقات متعددة الأبعاد بين اليونان والناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد (63)، القاهرة، 1981.
232. عزيزة الافندي، اليونان والانتماء الاوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (65)، القاهرة، 1981.
233. عصام نجم الدين، الاطار التاريخي للعلاقات الامريكية - التركية حتى عام 1975، مجلة دراسات تاريخية، العدد (6)، كلية التربية - جامعة ميسان، 2009.
234. علية عبد الحسين سعيد، "موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة القبرصية 1960-1964"، مجلة ابحاث البصرة، العدد (1)، المجلد (36)، كلية العلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2011.
235. عواطف عبد الرحمن، اليونان بعد الانسحاب من المجلس الاوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (20)، القاهرة، 1970.
236. غسان العطية، حول الأزمة القبرصية، مجلة قضايا عربية، العدد (12)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - 1976.
237. محمد جاد، المعونة الخارجية الامركية الاهداف الامنية، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، القاهرة، 1997.
238. محمد حسون، " الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج (26)، العدد (2)، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق - 2010.
239. محمد عبد الوهاب، قبرص بين التقسيم الداخلي والتقسيم الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (75)، القاهرة، 1984.
240. محمد عبد الوهاب الساكت قبرص بين التقسيم الداخلي والتقسيم الدولي، مجلة سياسية دولية، العدد (75)، القاهرة، 1984.
241. محمد عماد رديف طالب، " أثر مبدأ أيزنهاور على العلاقات السورية الأردنية 1957-1976"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (8)، 2011.
242. محمد عيسى الشرقاوي، تطورات حاسمة للمشكلة القبرصية، العدد (74)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 1983.
243. محمد عيسى الشرقاوي، مرحلة حرجة للمشكلة القبرصية، العدد (67)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 1982.
244. محمد عيسى، تطورات حاسمة للمشكلة القبرصية، مجلة السياسة الدولية، العدد (74)، القاهرة، 1983.
245. محمد فاروق الهيثمي، السياسة العسكرية وحرب الصواريخ، مجلة السياسة الدولية، العدد (29)، القاهرة، 1972.

المصادر و المراجع

246. محمود اسماعيل مفلد، استخدام القوة المسلحة في العصر النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد (24)، القاهرة، 1971.
247. مصطفى سامي، الحكم العسكري اليوناني يعزل مكاريوس ثم يعزل نفسه، تقرير خاص، مجلة الطليعة، مؤسسة الاهرام المصرية، القاهرة، 1974.
248. منتهى عذاب ذويب، محاولة تعديل دستور قبرص لسنة 1960 وانعكاسها على الوضع الداخلي فيها الثلاثين من تشرين الثاني- الحادي والثلاثين من كانون الاول 1963، مجلة كلية التربية، العدد (19)، مج 2، كلية التربية، جامعة واسط، 2007.
249. مؤيد محمود حمد، سياسة الاحلاف الغربية وانعكاساتها على الوطن العربي 1945 – 1958، مجلة سر من رأى، المجلد (6)، العدد (33)، جامعة تكريت – كلية التربية، 2010.
250. نازلي معوض احمد، الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية، مجلة السياسة الدولية، العدد (38)، القاهرة، 1974.
251. نبيه الاسفهانى، المخطط الأمريكي والانقلاب العسكري في اليونان، مجلة السياسة الدولية، العدد (13)، بيروت، 1968.
252. نزيهة الافندي، الطائفة وعدم الانحياز في قبرص، مجلة السياسة الدولية، العدد (32)، 1973.
253. هالة سعودي، المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية 1948-1984، مجلة السياسة الدولية، العدد (88)، القاهرة، 1987.
254. وليد الحسيني، في ضوء العلاقات الأمريكية – اليونانية، مجلة الاستراتيجية العدد (3)، بيروت، 1975.

سابعاً: مواقع شبكة المعلومات الدولية :

255. . [http:// en.Wikipedia.org / wiki /Jogn-Harding](http://en.Wikipedia.org/wiki/Jogn-Harding)
256. .<http://ww.encyclopedia.com/doc/1E/-papagos.html>
257. [http:// en. Wikipdia. Org / Wiki / Molotov – plan:](http://en.Wikipdia.Org/Wiki/Molotov-plan)
258. [http:// en. Wikipedia, Org / Wiki / Yalta – Confernce.](http://en.Wikipedia,Org/Wiki/Yalta-Confernce)
259. [http:// en. Wikipedia. Org / wik/ Georges – Bidault.](http://en.Wikipedia.Org/wik/Georges-Bidault)
260. <http://ar.Wikipedia.org/Wk> منظمة العفو الدولية
261. [http://en:Wikipedia.org/Wiki/Dimitrios – laonnidnis](http://en:Wikipedia.org/Wiki/Dimitrios-laonnidnis)
262. [http://en.wikipedia.org/wiki/Dean-Rusk.](http://en.wikipedia.org/wiki/Dean-Rusk)
263. [http://enwikipedia.org/wik/Frederika-of-Honover.](http://enwikipedia.org/wik/Frederika-of-Honover)
264. <http://history.state.gov/departments/history/people/secretaries>
265. https://ar.wikipedia.org/wiki/البحر_الأدرياتيكي
266. https://ar.wikipedia.org/wiki/شرق_أدنى
267. <https://ar.wikipedia.org/wiki/الخط-الأخضر-قبرص>
268. https://ar.wikipedia.org/wiki/أندرياس_باباندريو

-
269. https://en.wikipedia.org/wiki/Ioannis_Metaxas
270. www.ahistoryofGreece.com/post-war.htm.
271. www.en.wikipedia/wik/konstantion-Tsaldairs.
272. www.en.wikipedia/wik/sohpocles-venizelos
273. [https:// en.Wikipedia .org /wiki . George-Papandreou](https://en.Wikipedia.org/wiki/George-Papandreou)

*Republic of Iraq
Ministry of higher education
and scientific research
University of Baghdad
College of education- Ibn Rushd
for Humanitarian sciences
Department of History*



America United States Policy Towards Greece (1953-1974)

Dissertation submitted by
Noor Mahmmoud Abdulmajeed Al- Aabdli

To
**The board College of education college- Ibn Rushd for
Human sciences Baghdad university, as partial fulfillment of
the requirements of gaining Ph. D. History in the philosophy
of Art in the Modern and Contemporary**

Supervised by
Assist. Prof. Dr.
Ehsan Hussein Al- Shammari

1438 A.H

2016 A.D



Abstract

After the end world war 2 in (1939-1945) the world witnessed a disunity into two camps; the western camp under the leadership of the united states; and eastern camp under the leadership of the Soviet Union. The ideological conflict had began in addition to the military competition which were included in what was named the cold war, and the rivaling between the two camps in invoding with their powers the European countries, the commercial roads, and also they seek to control politically the countries with the strategical dimensions which were considered a political, economical and military gain for both camps. Greece was a country which had a geographical and strategical important post, which made the united states compete in containing of Greece for the western camp making use of the economical degration which Greece suffer from as a result of the German invasion. United States was successful in making Greece entering in an international pacts within the frame of containing policy to guarantee its staying as an ally and to make Greece act as a shell to protect the southern wing of the NATO. For this end Greece was granted by united states economical and military aids for making Greece an advanced country which can build its economy and rebuild its military institution, for the Greek army became ready in case of that Greece may be exposed to any communist aggression by the Soviet Union or its communist allies. As for the study interval (1953-1974) and the United States, it was characterized in controlling and interfering with Greece inner and foreign policy by using the military and economical aids as mean to encourage and to pressurize Greece not to went out of the path which was drawn by the united states of America.

To find out when this important political events thesis has been divided into an historic entrance and four chapters. Which included the

historic entrance which was entitled the path of US-Greek relations until 1952, highlighting the start of the US-Greek relations, which date back to the beginning of the nineteenth century was .walta political and economic relations. The first chapter guarantees the policy of the United States under President Eisenhower for the period (1953-1961), which included four major themes: the United States position on the internal events for Greece and the second included the US stance on the Cyprus issue and came US economic aid for Greece to form the third section, and the fourth section guarantees the military aid. This detective is the axes fixed in the rest of the other chapters of the thesis, came the second quarter, which included the United States policy toward Greece (1961-1963), and Chapter III highlighted the US's policy towards Greece for the period (1963-1969), came Chapter for the latter includes the United States policy toward Greece under President Nixon. And this is the thesis looked at an important period of time is at the beginning of the Cold War and in the midst of the peak of the conflict between the United States and the Soviet Union, which Greece affected by it through its role as an ally of the United States of America and a member of the North Atlantic Treaty Organization (NATO).